
فيصل غالب المصري
الوحش وكلابه العصر الأسود
في سوريا ولبنان

الوحش وكلابه
العصر الأسود
في سوريا ولبنان

فيصل غالب المصري

إهداء

إلى كل سوري ولبناني، إلى كل مسلم مؤمن بالعدل والحق، إلى كل نفس طهرت بالإيمان وذاقت مرارة القهر، أهدي هذا الكتاب لكم، شهادة على ظلم الطغاة وطغيانهم، وعلى معاناة من عانى في المعتقلات والسجون، وعلى دماء الأبرياء التي لم تذهب سدى، دماء شهداء الحق من الصغار والكبار. أهديه لمن صمدوا في مواجهة الظلم، لمن رفعوا راية الله في وجه الطغاة، ولمن استظلوا باليقين بأن الله مع الصابرين. لتكون صفحات هذا الكتاب تذكرة ووعظًا، شاهدة على ما اقترفته أيادي الظالمين، ودرسًا لكل من يريد أن يطغى على خلق الله، ولتبقى ذكرياتكم المضيئة دليلاً على صبركم وثباتكم وإيمانكم، وأن النصر هو للحق مهما طال الليل.

المقدّمة

لم يولد الوحش في قصرٍ منيف ولا في عائلةٍ ذات نسبٍ عريق، بل خرج من بين حجارة القرية التي كانت ترتعد خوفًا من رجالها أكثر مما ترتعد من الله. هناك، في سفوح القرداحة، تشكّل أول خيط في حكاية الدم، حين كانت الطائفة تُعامل كظلٍّ في وطنٍ غاضب، وحين كان الصغير «حافظ» يحفظ في قلبه أول درسٍ في الحياة :**من لا يُخيف، يُدهس.**

ومنذ ذلك الحين، بدأ الطفل ينسج طريقه إلى العظمة عبر أطنان من الجثث وطبقات من الخيانة. لم يكن ذلك الولد البائس يبحث عن وطن، بل عن عرش، ولم يكن يطلب عدلاً، بل طاعةً تُعبد.
ومع مرور السنين، لم يَكبر حافظ الأسد كغيره من البشر؛ كبر كداءٍ يزحف في الجسد السوري، يتغذّى على الخوف، ويشرب من دماء من وثقوا به.

لم يكن وحيدًا في رحلته، بل كان حوله **قطيع من الكلاب** يعرفون تمامًا أن أنين الشعب هو موسيقى السلطة، وأن الجريمة ليست عارًا ما دامت تكتب باسم "الوطن."
كانوا ضباطًا، وشيوخًا، وساسةً، وشعراء، وإعلاميين، ونساءً تزيّن الشاشات لتجميل وجه الوحش كلما التصق به الغبار.
كلٌّ منهم عضّ قطعة من الجسد السوري ونهش منها ما يشبع طمعه، ثم لحس يده قبل أن يعود إلى قدمي سيّده.ستقرأ في هذا الكتاب أسماء ظنّ الناس أنها من أعمدة الوطن، بينما هي مجرد **براغٍ في آلة الخراب** التي بناها حافظ الأسد حجراً فوق حجر، حتى صار القصر الذي يُطل على دمشق قلعةً محروسة بالذل.
رجال الدين الذين باركوا جرائمه بفتاوى الطاعة، والجنرالات الذين غمسوا أيديهم

في دماء المساجد، والسياسيون الذين باعوا الكرامة بالحقائب الجلدية القادمة من مكتب المخابرات... كلّهم هنا.
كلّهم حول الوحش.

سيأخذك هذا الجزء الأول إلى البدايات، إلى الأيام التي لم يكن فيها "القائد" أكثر من ضابطٍ صغيرٍ يطوف في ثكنات الجيش، يوزّع الابتسامات على من يخدمونه، ويحفر المقابر لمن يشكّ في ولائهم.
سترى كيف صعد عبر الخداع، وكيف ربّى رجاله على قاعدةٍ بسيطة:
الولاء مقابل الحياة، والشك يعني المقبرة.

هذا الكتاب ليس روايةً عن الدكتاتورية فحسب، بل هو **شهادة على قرنٍ من الخيانة**، كتبتها الأرض التي شبعت موتًا، والسماء التي صمتت حتى انشقّ صبرها .سنكشف كيف تجمّعت حوله الذئاب في زيّ بشر، كلٌّ يقدّم أنيابه عربونًا للكرسي، وكيف كانت الطائفة غطاءً حيناً وسيفًا حيناً آخر.
سنفتح ملفات الضباط الذين رفعوه ثم دفنوا بأمره، والمشايخ الذين أفتوا له بطاعة أولياء الدم، والنساء اللواتي تسللن إلى مفاصل القصر ليصبحن أدوات في هندسة الولاء.

أيها القارئ،
قد تُصاب بالغثيان وأنت تمضي بين الصفحات، فهذا ليس كتاب تاريخ، بل **تشريحٌ لجسدٍ حيٍّ نُهش وهو صامت.**
كل فصلٍ من هذا العمل هو نافذة على جريمة، وكل اسمٍ ورد فيه هو بصمة دم.
لن نعتذر عن اللغة، ولن نطلب الصفح من أحد.
فما كُتب هنا ليس كراهية، بل **شهادة إدانة مؤجلة** في وجه الوحش ومن التفّ حوله.

الفصل الأول: الجذور الأولى – طفولة الوحش وبذور الطائفة

ميلاد الظل

لم تكن ولادة حافظ الأسد عام 1930 حدثًا عاديًا في قرية القرداحة، بل كانت بداية ثقلٍ جديدٍ على الريف العلوي وعلى سوريا كلّها. في تلك القرية المنزوية بين جبال اللاذقية، كانت الفوارق الطائفية تصنع طبقات من الخوف والولاء، والفقر يمد جذوره في النفوس أكثر من الأرض. هناك وُلد الطفل الذي سيحوّل الخوف من شعورٍ إلى أداة، والولاء من عاطفةٍ إلى سلاح.

العلويون في ذلك الزمن كانوا يعيشون على هامش الدولة والمجتمع، مقيّدين بعزلة جغرافية واجتماعية عميقة. من هذا الواقع، تشكّلت أولى بذور التوحّش لدى الصبي. في عالمٍ لا يحترم الضعيف، القوة تصبح الإيمان الوحيد، والهيمنة هي وسيلة البقاء.

الأسرة: مختبر السلطة

بيت الأسد لم يكن بيتًا فقيرًا فقط، بل كان نواة أولى لنظامٍ قمعي مصغّر. الأب كان الحاكم المطلق داخل الجدران، يفرض الطاعة بالهيبة والعقاب، والأم كانت وسيط الخضوع، تُعلّم أبناءها أن النجاة في الصمت، وأن الولاء لا يُناقش بل يُنفَّذ.
في ذلك الجوّ المشحون، اكتسب حافظ مبكرًا مهارة قراءة الوجوه والنيات، وفهم معادلات النفوذ الصغيرة داخل العائلة. التنافس بين الإخوة والغيرة والشك المتبادل زرع فيه الميل للتخطيط البارد، والقدرة على تحويل العلاقات إلى أدوات. لم يتعلّم الحب، بل المراقبة. لم يعرف الثقة، بل السيطرة.

القرداحة: مجتمع الخوف والفرصة

القرداحة لم تكن قرية هادئة، بل مسرحًا لصراعات النفوذ الصغيرة بين العائلات. كل بيت يعرف حدوده، وكل زعيم محلي يفرض سلطته بقدر ما يملك من الرجال والسلاح. في هذه البيئة تشرّب حافظ فكرة أن الإنسان يُقاس بمدى خوف الآخرين منه، لا بمدى احترامهم له.

المجتمع الطائفي كان الحاضنة الأولى لعقيدته السياسية: الانتماء لا يُمنح بالاختيار، بل يُفرض بالعصبية، والطائفة ليست رابطة دفاع، بل سلّم صعود نحو الهيمنة.

التعليم والنفوذ الفرنسي

المدارس الأولى في الساحل لم تكن سوى غرفٍ طينية لتعليم القراءة ، لكن الصبي سرعان ما وجد في المدرسة الفرنسية لاحقًا طريقًا آخر: السلطة عبر المعرفة الشكلية. لم يكن يسعى للعلم، بل للسيطرة به. تعلّم كيف تمنح اللغة الأجنبية صاحبها سلطة رمزية على الآخرين، وكيف يمكن للمظهر الغربي أن يصنع هيبة سياسية حتى داخل مجتمع فقير ومهمّش.

منذ مراهقته، لم يبدُ حافظ منكبًّا على الكتب بقدر ما كان مراقبًا لمن يملك القرار داخل الصف، وكيف تُدار العلاقات بين الطلاب والمعلمين. أدرك باكرًا أن الطاعة لا تُشترى إلا بالخوف، وأن احترام الناس لا قيمة له إن لم يُدعَّم بالقوة.

البذرة النفسية للوحش

كان الخوف بالنسبة له مادة أولية للسلطة. تعلم كيف يستخدمه قبل أن يشعر به. منذ صغره، برزت ثلاث سمات سترافقه حتى النهاية:

- **التكيف مع الرعب :**لم يكن يهرب من الخوف بل يتغذى منه.
- **استغلال العلاقات :**لم يرَ في الآخرين شركاء، بل أدوات مؤقتة.
- **الحسد والطموح المريض :**أي نجاح حوله كان يراه إهانة شخصية تستوجب الرد.

بهذه التربة نمت شخصية باردة، متسلّطة، فاقدة لأي قيم أخلاقية، لكنها شديدة التنظيم والقدرة على الانتظار.

البيئة الطائفية كحاضنة

لم يخلق حافظ الولاء الطائفي، لكنه أدرك باكرًا كيف يستثمره. عرف أن الخلاص الفردي يمرّ عبر الجماعة، وأن الجماعة يمكن أن تتحوّل إلى درع سياسي إذا أُحسن التحكم بها.
حين سيطر لاحقًا على الحكم، لم يكن يبتدع نهجًا جديدًا، بل يوسّع تلك التجربة الأولى التي عاشها في القرداحة: السيطرة عبر الطائفة، والطائفة عبر الخوف.

وهكذا خرج من طفولته ليس كصبيٍ فقيرٍ من الريف، بل ككائنٍ مدرّب على القهر، يرى الناس درجاتٍ في سلّم السلطة، ويؤمن أن من لا يخضع اليوم، يجب أن يُسحق غدًا.

الفصل الثاني: الكلية الحربية ونواة العصابة العسكرية

سوريا في نهاية الأربعينيات

عاشت سوريا بعد الاستقلال عام 1946 حالة انهيار سياسي دائم. لم تستقر حكومة واحدة أكثر من شهور معدودة. بين عامي 1949 و1953 تعاقبت الانقلابات العسكرية كأنها تمرين يومي على الفوضى.
في هذا المناخ المضطرب، حيث السلطة تُشترى بالسلاح، دخل حافظ الأسد الكلية

الحربية في حمص عام 1949. هناك، لم يتعلّم فن الحرب فقط، بل اكتشف فن البقاء داخل مؤسسة تُدار بالشك والطموح والولاء المؤقت.

البلاد كانت مقسّمة بين نخب مدنية ضعيفة، وجيش متضخم يبحث عن دور سياسي. المدن الكبرى تعيش رخاءً محدودًا، بينما الريف غارق في الفقر. الانقسام الطائفي حاضر في كل موقع، والدولة الوليدة تترنّح بين النفوذ الفرنسي المنسحب والأطماع السوفيتية الصاعدة. وسط هذا الركام، بدأ الضابط الخبيث يصنع طريقه بخطواتٍ بطيئة ومدروسة.

الكلية الحربية: مصنع الولاء والخيانة

الكلية الحربية لم تكن معهدًا عسكريًا فحسب، بل كانت ورشة لصناعة النفوذ.
العلويون والدروز والأقليات الأخرى فيها كانوا يخوضون صراع بقاء أمام ضباطٍ سنّة يهيمنون على المناصب والقرارات. في هذا الجو المشحون، أظهر الأسد قدرته على المراقبة الهادئة وتسجيل نقاط الضعف والقوة لكل من حوله.
كل زميل كان مشروع أداة، وكل ضابط متفوّق كان خطرًا يجب تدجينه أو إبعاده.

كان يدوّن في ذهنه من يخاف، من يطيع، ومن يجرؤ على التحدي. كل تصرف كان يُترجم إلى تقييم: من يُكافأ لاحقًا، ومن يُقصى.
منذ تلك اللحظة بدأ بتشكيل نواة شبكة الولاء التي ستتحول لاحقًا إلى منظومة حكم.

الشخصيات المحورية

في تلك المرحلة تشكّلت حلقة الأسد الأولى:

- **محمد عمران :**العرّاب السياسي المبكر، قدّم لحافظ فهماً عميقًا لكيفية اختراق المؤسسة العسكرية دون إثارة الشبهات.

- **صلاح جديد :**نموذج التحالف المؤقت، علّمه الأسد درسًا مبكرًا في أن الولاء لا يُشترى إلا بالمصلحة.
- **مصطفى طلاس :**الواجهة السنية التي ركبها لإضفاء شرعية على سلطته داخل الجيش، أحدهما بالابتسامة، والآخر بالعصا الأمنية.

كل واحد منهم كان قطعة في لوحة يركّبها الأسد بعناية: مزيج من الولاء الطائفي، والاستغلال المصلحي، والخوف المنظّم.

الولاء كعملة والخيانة كأداة

في الكلية، كان الانضباط الظاهر يخفي تحت السطح شبكة من المؤامرات الصغيرة.

كل طموح شخصي كان يُراقب، وكل محاولة استقلال كانت تُسجّل.

منذ تلك السنوات، اعتاد الأسد على شراء الولاء بالمكافأة الصغيرة، ومعاقبة التمرّد بالإذلال، لا بالعنف المباشر. الخوف عنده لم يكن انفجارًا، بل نظامًا دقيقًا.

في هذا العالم المغلق، تحوّل الجيش إلى مختبر لتجارب الطموح والخيانات. لم يعد ساحة تدريب عسكري، بل مسرحًا سياسيًا تُختبر فيه أدوات السيطرة، وتُصنع فيه التحالفات المؤقتة التي ستتحكم لاحقًا بمصير سوريا.

من الضابط إلى المخطط

مع الوقت، صار حافظ يرى كل علاقة من زاوية واحدة: هل تخدمه أم تهدده.

كل زميلٍ في السلك العسكري كان ملفًا مفتوحًا في ذهنه. من يطيع بلا تردد يترقّى، ومن يشكّ فيه يُقصى أو يُستبدل.

كان يبني منظومة مبكرة من المعلومات والمراقبة تشبه أجهزة الأمن التي سيؤسسها لاحقًا.

تجربته في الكلية كانت أول مسرح حقيقي لاختبار غريزته في السلطة.
اكتشف أن الانضباط ليس قيمة، بل وسيلة للسيطرة، وأن الخيانة ليست عيبًا، بل أداة من أدوات الحكم.

نحو العصابة

مع تخرّجه، لم يكن الأسد مجرد ضابط جديد، بل صاحب شبكة صغيرة من الولاءات تمتد عبر الرتب. كل ضابط يعرف أن الأسد يراقبه، وأن أي خطأ بسيط يمكن أن يتحول إلى تقريرٍ أو عقوبة.
هكذا وُلدت أول خلية في ما سيصبح لاحقًا "عصابة الدولة:"
جيشٌ يتحرك بأوامر الولاء، لا بواجب الوطن، وأفرادٌ يتنافسون على رضى قائدٍ لم يصل بعد إلى الحكم لكنه يملك نَفَسَ الحاكم.

كان الانقلاب في سوريا حينها رياضة وطنية، وكل انقلاب فرصة للأسد لتوسيع شبكته. لم يشارك في البداية، بل راقب الجميع: من ينتصر، ومن يُعدم، ومن يُغدر به. كل مشهد كان درسًا جديدًا في كيفية الوصول إلى السلطة دون أن يترك أثرًا.

الخلاصة

الكلية الحربية كانت مهد المشروع الحقيقي للأسد: تحويل الجيش من مؤسسة وطنية إلى أداة شخصية.
هناك تبلورت المعادلة التي حكمت سوريا لعقود:
الخوف وقود الولاء، والخيانة ضمان البقاء.

وبين جدران الكلية، تشكّلت النواة الأولى للعصابة التي ستتضخم لاحقًا لتبتلع الدولة، الجيش، والمجتمع بأكمله.

الطائفية والسياسة: استغلال الانقسامات

الطائفية في الجيش وفي المجتمع السوري كانت بالنسبة لحافظ الأسد أكثر من مجرد حقيقة واقعية، بل كانت **أداة سياسية منهجية يمكن توظيفها لصالحه منذ اللحظة الأولى في الكلية الحربية** .منذ بداياته، أدرك الأسد أن الولاءات لا تُبنى على المبادئ الوطنية أو الأخلاقية، بل على الانتماء الطائفي والمصالح الشخصية، وأن استغلال هذه الانقسامات يمكن أن يكون **المفتاح للسيطرة المطلقة على كل مفاصل السلطة لاحقًا** .العلويون، الذين يشكلون مجموعة الأسد الأصلية، كانوا النواة الصلبة التي يمكن الاعتماد عليها، وهم الذين وفّروا له شبكة أولية من الولاءات الخالصة، بينما كان الضباط السنة والأقليات الأخرى أدوات يمكن توظيفها في مواقف محددة، أو استغلالها لخلق صراعات داخلية تجعل الجميع يركع أمام إرادته.

كل تحالف كان مبنيًا على مصالح مؤقتة، وكل خيانة محتملة كانت محسوبة مسبقًا. الأسد لم يترك أي فرصة دون أن يستغلها، أي ميل للتمرد أو استقلالية من أي ضابط كان يُعتبر تهديدًا محتملًا يجب ترويضه أو إقصاؤه. وكان التوازن الطائفي جزءًا من الآلة: ولاء العلويين يُعزز بالمناصب والمكافآت، بينما يتم مراقبة السنة والأقليات عن كثب، وأي محاولة لفرض النفوذ على حساب شبكة الولاءات الخاصة بالعلويين كانت تُقابل بعقاب فوري أو تهميش محسوب بدقة.

وبينما كان الجيش يُستغل بهذه الطريقة، كان المجتمع السوري يعاني أيضًا من استغلال الطائفية: تقسيم المناصب الحكومية، توزيع الموارد، وترتيب الوظائف العسكرية والمدنية بما يضمن أن كل طائفة صغيرة تصبح أداة يمكن استخدامها، أو تهديدًا يمكن تحييده، وكل ذلك يصب في تعزيز سلطة الأسد .كل ضابط، كل موظف، كل مسؤول كان يراقب زميله، وكل خطوة خارج الولاء المباشر كانت تُسجل وتُستغل لاحقًا. هذا النظام جعل من كل الطوائف والأقليات لعبة سياسية،

ومن كل خيانة محتملة أداة لتعزيز شبكة السيطرة، وهكذا أصبح الأسد الوحش الذي يدير لعبة معقدة من الولاءات والخيانة، بينما كل الكلاب من حوله —— من رفعت إلى الضباط المقربين ومن مستشارين وحتى نساء في محيطه السياسي —— ينفذون دوره، ويساهمون في تثبيت هيمنته.

السخرية السياسية في هذا السياق واضحة جدًا: كل من حاول تقديم نفسه كقائد مستقل أو منافس وطني كان في الحقيقة مجرد أداة تُستغل لتقوية الأسد، وكل تحالف مؤقت كان بمثابة شبكة خيانات داخلية تجعل الجميع يركع أمام إرادته . الطائفية لم تكن عائقًا، بل كانت وسيلة لجعل الولاءات متينة والخيانات قابلة للتوظيف، وكل ضابط وكل عنصر في الجيش وكل من حول الأسد أصبح جزءًا من منظومة الخوف والولاء التي تحولت لاحقًا إلى نظام كامل للقمع السياسي، حيث كل الكلاب حول الوحش يعملون لصالحه بلا وعي أو اختياري.

حتى العلاقات الشخصية في الجيش والمجتمع كانت جزءًا من هذه الآلة، حيث تُستخدم الانتماءات العائلية والطائفية لتحديد من يمكن توظيفه، ومن يمكن تهديده، ومن يمكن جعله شاهدًا على القوة المطلقة للوحش. كل هذه الحسابات جعلت الأسد يهيمن على كل مستوى، لا بالمهارة العسكرية وحدها، ولا بالذكاء السياسي وحده، بل **بمزيج من الخبث، استغلال الانقسامات، إدارة الولاءات، واستثمار الخيانات المحتملة لكل من حوله** .بهذا الشكل، أصبح كل ضابط وكل مساعد وكل تابع سياسي جزءًا من شبكة لا يمكن الفرار منها، وكل تحالف داخلي أو خارجي كان محسوبًا بدقة لإدامة القوة المطلقة للوحش، بينما الكلاب حوله تستمر في تنفيذ أدوارها دون أن تدرك أنهم مجرد أدوات في آلة الخيانة والسيطرة التي شكلت قلب السلطة السورية الحديثة.

البيئة الاجتماعية والسياسية

البيئة الاجتماعية المحيطة بالجيش كانت أيضًا جزءًا من هذه الآلة. المدن الكبرى مثل دمشق وحلب كانت تحت سيطرة نخب سياسية وعسكرية محدودة، بينما الريف يعاني من الفقر والتهميش. هذا التفاوت الاجتماعي أتاح للأسد أن **يستغل الخلل بين الطبقات والطوائف لمصلحته**، فتوزيع الموارد، المناصب، والتسهيلات الاقتصادية كان يُوظف لصالح تقوية الولاءات أو خلق تبعية مطلقة لمن حوله من الكلاب حوله — من رفعت الأسد، محمد عمران، صلاح جديد، مصطفى طلاس، علي دوبا، وغيرهم — كانوا أدوات تنفيذية دقيقة: بعضهم لجذب الطوائف الأخرى إلى الولاء، بعضهم لمراقبة زملاء الجيش، بعضهم لضمان أن أي تحرك مستقل أو محاولة تمرد صغير يُقمع على الفور. كل شخص في هذه الشبكة كان إما جزءًا من السلطة، أو شاهدًا عليها، أو تهديدًا محتملًا يُستغل بطريقة أو بأخرى.

السياسة الخارجية والإقليمية أيضًا كانت جزءًا من المنظومة. سوريا كانت في تلك الفترة **ساحة نفوذ دولي وإقليمي متقاطع**، بين القوى الكبرى مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وبين الدول العربية التي تراوحت سياساتها بين الدعم والتحالف أو التنافس والصراع. الأسد استخدم هذا الوضع لصالحه، مستفيدًا من الفوضى لتوسيع نفوذه، واستغلال أي أزمة لتعزيز صورته كضابط قوي وقادر على السيطرة على الجيش والشؤون السياسية، بينما من حوله الكلاب — سواء كانوا ضباطًا، مستشارين، أو مسؤولين مدنيين — كانوا يعملون كواجهات أو أدوات تنفيذ، ينفذون إرادته بحرفية ويشاركون في شبكة الخيانات الصغيرة التي صبّت كلها في تقوية قبضته على السلطة.

وفي هذا المناخ، كل تحالف، كل ولاء، وكل خيانة محتملة كانت محسوبة بدقة. الأسد كان يراقب: من يستجيب للأوامر بلا تردد، ومن يظهر استقلالية، ومن

يحاول المناورة لمصلحته الخاصة. كل ذلك كان يُستغل لتقوية السلطة، وتشكيل بيئة يسيطر فيها الأسد على كل شيء تقريبًا قبل أن يُعترف رسميًا بمنصبه. البيئة السياسية والاجتماعية كانت بمثابة **مختبر لاختبار الولاءات، وتحديد مواقع القوة والضعف، وبناء آلة السلطة التي ستستمر في التوسع لاحقًا.**

الخبث السياسي الذي مارسه الأسد في هذه المرحلة كان مذهلًا، لأنه لم يقتصر على التحكم بالضباط أو الجيش، بل شمل المجتمع ككل. كل موظف، كل مسؤول محلي، كل زعيم قبلي أو طائفي، كان إما أداة تُستخدم، أو شاهد على القوة، أو تهديد محتمل يتم التعامل معه بحذر. الطائفية والاستغلال الاجتماعي لم يكونا حواجز، بل أدوات دقيقًا في بناء شبكة الولاءات والخوف، بحيث يصبح الجميع مشاركًا — بوعي أو بدون وعي — في نظام سلطة الأسد، حيث كل خيانة صغيرة تُسجَّل وتُوظف، وكل تحالف مؤقت يُستخدم لتقوية موقعه الشخصي، وكل الكلاب حوله ينفذون الأدوار التي تضمن استمرار هذه المنظومة المعقدة والسيطرة المطلقة للوحش.

بهذا الشكل، لم يكن الأسد مجرد ضابط ، بل **مخطط سياسي محنّك، يتقن فن استغلال كل نقطة ضعف في الجيش والمجتمع، ويبني سلطته على مزيج من الولاءات، الخيانات، الطائفية، والخوف** .كل شخص حوله أصبح أداة في شبكة أكبر، وكل خيانة صغيرة أو تحالف مؤقت كان يُوظف لتعزيز قوة الوحش، في حين استمرت الكلاب من حوله في تنفيذ أدوارهم، مشكلين معا آلة سياسية متكاملة، تؤسس لاحقًا لمشهد السيطرة المطلقة على سوريا بأكملها.

استراتيجيات صعود الأسد المبكر

كانت السنوات الأولى لحافظ الأسد داخل المؤسسة العسكرية مرحلة التشكيل الحقيقي لمكره السياسي، وبداية التحول من ضابطٍ صغيرٍ في سلاح الطيران إلى مشروع طاغيةٍ يتغذى على الحقد والدهاء أكثر مما يتغذى على الانضباط أو

الوطنية. كان الشاب العلوي القادم من قرية نائية في جبال اللاذقية يدرك تمامًا أنه غريب في بنية الجيش السوري، وأن الطريق إلى السلطة في بلدٍ طائفي متنازع الولاءات لا يُفتح بالبطولة العسكرية، بل بالقدرة على تحريك الخيوط الخفية، وشراء الضمائر، وتشكيل التحالفات الهشة التي تنهار عند أول فرصة لابتلاع أصحابها.

في تلك السنوات، كانت دمشق تعيش دوّامة الانقلابات. كل ضابط يحمل رتبةً متوسطة كان يرى نفسه زعيمًا محتملاً، وكل فصيل داخل الجيش يظن أن له الحق في "إنقاذ البلاد". الانقلابات لم تكن سوى صراع بين طموحٍ شخصي وضيقٍ طائفي ومصالحٍ خارجية تعبث بخيوط الدولة الفتية التي لم تتعلم بعد كيف تمشي على قدميها. وسط هذا المستنقع، وجد الأسد فرصته الذهبية: فالفوضى كانت المهد المثالي لولادة كل طاغية.

لم يكن الأسد يملك كاريزما القادة، ولا جرأة الانقلابيين، لكنه امتلك شيئًا أخطر : **برودة قاتل يعرف متى يبتسم ومتى يغرس الخنجر** .بدأ بتكوين نواة صغيرة من الضباط المنحدرين من الطائفة نفسها، لكنه كان حريصًا على ألا يظهر الأمر كذلك. كان يلبس قناع "البعثي المخلص"، ووراءه يزرع بذور الولاء الشخصي، لا للحزب، بل له هو وحده. وحين كان يتحدث في الاجتماعات العسكرية، كان يكرّر شعارات البعث، لكنه يزرع بينها جملاً مبطّنة تشي بفهمه للعبة أعمق من مجرد حزب أو عقيدة. كان يدرك أن "الأيديولوجيا" في سوريا ليست سوى زينة لفظية لسلطةٍ يحكمها من يسيطر على الدبابة والمطار وسلك المخابرات.

استغل الأسد انشغال كبار الضباط بالصراعات البعثية الداخلية، فنسج علاقاته بهدوء. اقترب من **محمد عمران** و**صلاح جديد**، وتعلم منهما كيف يُستخدم الحزب كواجهة لا كقيد، وكيف يمكن لخطابٍ ثوريٍ أن يخفي تحركًا طائفيًا دقيقًا. ثم بدأ تدريجيًا يتقرب من رجال المخابرات ومن الشخصيات التي كانت تمسك بمفاصل

الجيش. كانت تلك الفترة مرحلة التجنيد النفسي، حيث لم يكن الأسد يطلب الولاء علنًا، بل يزرعه كالفيروس: ببطء، وبلا ضجيج، حتى يصبح جزءًا من دم الضابط نفسه.

أما المدنيون فكانوا مجرد أوراق على الطاولة. كان الأسد يراقب السياسيين في القيادة القطرية، يعرف من يُباع ومن يُشترى، ومن يملك اللسان ولا يملك السلاح. بدأ يرسل الإشارات الصغيرة، ثم التعليمات غير المعلنة، إلى ضباطه الصغار: "احضروا الاجتماعات، لا تتحدثوا، فقط راقبوا". وهكذا تحول إلى عينٍ خفية في كل غرفة قرار. لم يكن يهاجم، بل ينتظر الجميع أن يتقاتلوا، ثم يتقدم بخطوات هادئة ليجمع الحطام بين يديه.

في هذه الفترة، بدأت تظهر حوله الأسماء التي ستصبح لاحقًا **أركان عصابته** : **مصطفى طلاس، علي دوبا، علي أصلان، محمد الخولي، حكمت الشهابي** .كل واحدٍ منهم كان يرى في الأسد شيئًا مختلفًا: طلاس رآه "صديق الطفولة الذي يمكن الوثوق به"، ودوبا رآه الضابط الذي سيمنحه نفوذًا أوسع داخل المخابرات، بينما رأى فيه الخولي "الغطاء السياسي لجنونه الأمني"، أما الشهابي فعرف مبكرًا أنه أمام رجل لا يعرف الرحمة ولا ينسى إهانة.

ما فعله الأسد لم يكن مجرد بناء شبكة ولاء، بل بناء **نظام موازٍ داخل الجيش** .كان يحرص على أن تمر التعيينات والترقيات الحساسة عبره بشكل غير رسمي. يوصي بهذا الضابط، يوقف ذاك، يلمّح لهذا بأنه قيد المراقبة، فيخلق حالة خوفٍ تجعله مركز الثقة والرهبة في آنٍ واحد. ومع مرور الوقت، بدأ كبار الضباط يتعاملون معه كمنسّقٍ غير معلنٍ لكل شيء. وعندما جاء انقلاب 1966، كان الأسد قد وضع أقدامه على أول درجات السلم الذي سيصعده فوق جثث الجميع.

في خضم هذه التحركات، برزت ملامح خبثه السياسي: لم يكن يواجه أحدًا بشكل مباشر، بل يبتسم في وجه خصمه بينما يزرع خلفه الشكوك والإشاعات. كان يهمس لضابط أن زميله ينوي إقصاءه، ولآخر أن القيادة تخطط لنقله، حتى يضمن أن لا يثق أحدٌ بأحد. وبهذه الطريقة الباردة، نجح في جعل الولاء الشخصي له الطريق الوحيد للنجاة. لقد فهم القاعدة الأولى في صناعة الديكتاتور :**أن يبقى الجميع مذعورين، لا من الدولة، بل منه هو شخصيًا.**

وحين تولى منصب قائد سلاح الجو، لم يفرح به كما يفعل الآخرون، بل اعتبره قاعدةً لوجستيةً لانقلابٍ قادم. فالمطارات في سوريا لم تكن مجرد منشآت عسكرية، بل أدوات حسم في أي صراعٍ على السلطة. ومنذ تلك اللحظة بدأ الأسد يدير جيشه كما يدير الجزار سكينه: يختبر حدّها على اللحم الضعيف قبل أن يذبح بها الكبير.

حزب البعث... المعبد الذي تسلل منه الوحش

حين وطئت قدم حافظ الأسد أروقة حزب البعث، لم يكن يحمل كتاب "فلسفة البعث" بل خريطة طريق نحو السلطة المطلقة. الحزب آنذاك لم يكن أكثر من فكرة غامضة تتأرجح بين شعارات الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية، وبين صراع العسكريين والمثقف الحالم، وبين المدن والقرى المتنافرة. بدا الحزب كجسر بين الحالمين والضباط الباحثين عن مكان لهم في التاريخ، وكان الأسد يعرف جيدًا أن الجسور لا يعبرها الشعوب، بل الطغاة.

في أواخر الخمسينيات، كان البعث مجرد تنظيم صغير لا يُشكل وزنًا حقيقيًا أمام تيارات كالحزب القومي أو الشيوعيين أو الإخوان، لكنه امتاز بتغلغله الصامت داخل الجيش. بينما كان السياسيون يتبادلون الخطابات في مقاهي دمشق، كان الضباط البعثيون يزرعون خيوط الولاء داخل الثكنات، يبدلون الانتماء للوطن بالحزب، ثم يحوّلون الحزب إلى أسماءهم لاحقًا. في هذا المناخ، ظهر الأسد

بهدوئه الماكر، ضابطًا صغيرًا في سلاح الطيران، يراقب المشهد كما من يعدّ الأرض لغرس طويل المدى.

انضمّ إلى الحزب بلا حماس، فالمسألة بالنسبة له لم تكن إيمانًا بفكرٍ أو عقيدة، بل بوابة إلى دهاليز القوة. كان يعرف أن الشعارات الكبيرة مجرد أغطية للجرائم الصغيرة، وأن القومية والاشتراكية لافتتان تُرفعان نهارًا لتغطية أعمال الليل. بينما كان رفاقه يحلمون بـ"الأمة العربية الواحدة"، كان الأسد يحلم بأمة صغيرة باسم "سوريا الأسد."

في تلك الفترة، حاولت القيادة المدنية للحزب بقيادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار ضبط إيقاع الضباط البعثيين، لكن اللعبة خرجت من أيديهم. الضباط، وفي مقدمتهم محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد، بدأوا يرون الحزب كغطاء شرعي للانقلاب القادم، لا كمنصة فكرية. ومع سقوط حلم الوحدة مع مصر عام 1961، أصبح الجيش هو الساحة الحقيقية للسلطة، فيما كان المدني هشًّا، والعسكري قابلًا للشراء.

تسلل الأسد بين صفوف الضباط كالماء بين الشقوق، لا يثير ضجة، لا يتحدث كثيرًا، لكنه يترك أثره في كل مكان. يتقرب من هذا بالمديح، ويزرع في ذاك الشك، ويظهر صورة الضابط المنضبط الذي لا يريد شيئًا لنفسه. كان يعلم أن الهدوء يصنع الطمأنينة، والطمأنينة تجعل الآخرين يغفلون عن الخطر. داخل الاجتماعات الحزبية، جلس صامتًا، يترك الحماسيين يتصارعون بالكلمات، بينما يدوّن في ذهنه من يمكن استخدامه لاحقًا، ومن يجب التخلص منه عند أول فرصة.

تشكّلت اللجنة العسكرية التي أصبحت لاحقًا نواة الانقلاب، ضمت عمران وجديد والجندي والمير وحافظ الأسد. كان ظاهرها ثوريًا وباطنها صراع على النفوذ،

بينما الأسد يراقبهم جميعًا مخططًا ليصبح السيد الوحيد يومًا ما. كان يعرف أن الثورات لا يقودها الأنقياء، بل من يتقنون فن الخداع.

وجاءت ساعة الصفر في 8 آذار 1963، فتحدثت الدبابات باسم "الثورة". تحرك الضباط البعثيون للسيطرة على الحكم، وسيطر الأسد على المطارات والاتصالات الجوية، ليضمن ألا تقلع أو تهبط طائرة دون علمه. وفي صباح رمادي، أعلن "الثوار" إسقاط حكومة الانفصال وبدء عهد جديد.

خلف الشعارات، كانت هناك لعبة أخرى: من سيمسك بزمام السلطة الحقيقية؟ بينما انشغل جديد بإعادة ترتيب القيادة الحزبية، وانشغل عمران بصياغة البيانات الثورية، كان الأسد يعيّن رجاله في مواقع حساسة داخل سلاح الجو والمخابرات، يخطط لتفكيك الجميع لاحقًا. كانت 8 آذار بالنسبة له ليست ثورة بل ولادة حاكم يختبئ داخل جسد الثورة حتى يحين وقت الافتراس.

وهكذا تحوّل حزب البعث من حركة فكرية إلى خيمة مظلمة تجمّع اللصوص والطامعين، وكان الأسد أولهم. رفع شعاراته ليطأها لاحقًا، وحوّل قسمه الحزبي إلى أداة إذلال لكل من بعده. من داخل المعبد البعثي خرج الوحش متدثرًا بعباءة الاشتراكية والوحدة، يبتسم باسم الثورة ويحفر قبرها بيديه.

انقلاب 1966... حين بدأ الوحش يرفع رأسه

لم تمضِ ثلاث سنوات حتى بدأ بيت البعث ينهار من الداخل. الثورة التي رفعت شعار "الحرية والاشتراكية والوحدة" تحولت إلى سوق للمناصب بين ضباط اللجنة العسكرية، كل واحد يحمل في صدره خنجرًا ينتظر اللحظة المناسبة ليغرسه في رفاق الأمس. الدولة كانت غرفة مغلقة مملوءة بالدبابات والأوامر، والشعب واقف في الخارج لا يسمع إلا صدى الهتافات الفارغة.

في تلك السنوات، أصبح صلاح جديد الحاكم الفعلي لسوريا من وراء الستار، والسيطرة على الجيش والأجهزة الأمنية تحت يده، بينما الأسد ظل وزير دفاع، يراقب من بعيد ويخطط ليوم الانقلاب القادم. في 23 شباط 1966، اعتُقلت القيادة المدنية القديمة، أُعدم بعضهم ونُفي آخرون، وهكذا انتهى البعث الأيديولوجي وولد البعث الأمني.

كان الأسد يمشي على خيط رفيع: لم يكن مقربًا لجديد لكنه لم يقف ضده، يتركهم ينهكون بعضهم البعض، بينما يثبت أقدامه أكثر داخل الجيش، ممسكًا بسلاح الطيران، قلب أي انقلاب آنذاك. بدأ يظهر التلميذ المطيع الذي ينتظر يوم الامتحان ليأكل أستاذه، والصمت الطويل أصبح زلزالًا.

مع هزيمة حزيران 1967، تلقف الأسد الفرصة: كشف عجز القيادة البعثية وأصبح هو الرجل الذي لم يخطئ، وبدأ يهيئ لخطوة انقلاب 1970. كل خيوط اللعبة اكتملت، ولم يتبق سوى ضربة واحدة لتسقط جديد ومن معه.

سقوط الجولان وخيانة الوحش

إسرائيل لم تحتل الجولان إلا بفضل خيانة أعظم من أي هزيمة عسكرية: خيانة حافظ الأسد، الرجل الذي باع أرض وطنه ودماء جنوده مقابل كرسي الحكم.
"بائع الجولان" لم يكن مجرد لقب، بل شهادة دماء على أسوأ خيانة عرفتها سوريا الحديثة. كل من شاهد مجريات حرب 1967 يعرف الحقيقة: وزير الإعلام محمد الزعبي، رئيس أركان الجيش أحمد السويداني، قائد جبهة الجولان فهد الشاعر، وضابط الاستخبارات خليل مصطفى، وآلاف الجنود، جميعهم شهدوا كيف باع الأسد الوطن لأجل السلطة.

1. منذ الستينات، رسمت إسرائيل خطة احتلال الجولان، لأنه الموقع الاستراتيجي الأبرز في المنطقة: ارتفاعه 2500 متر، يراقب سوريا

ولبنان والأردن، يؤمن حدود إسرائيل، ويضمن المياه والأراضي الزراعية الغنية، إذ كان يوفر 14٪ من احتياجات سوريا المائية وأكثر محافظاتها خصوبة.

2. لتسهيل الخيانة، زرعت إسرائيل جاسوسها إيلي كوهين، متخفياً كـ"سوري مسلم ثري من الأرجنتين"، نجح بتسريب كل أسرار الدفاع السورية، وكاد يصبح رئيس وزراء، قبل أن يُكشف أمره ويُعدم في 1965/05/18، قبل أن يبدأ حافظ الأسد مسيرته الخبيثة مباشرة.
3. وفي اليوم التالي لإعدام كوهين، غادر حافظ الأسد سوريا بحجة العلاج إلى لندن، لكنه كان في مأوى للقاءات سرية مع وزير الدولة البريطاني جورج طومسون، يناقش مصالح إسرائيل على حساب سوريا، وهو ما يخالف كل صلاحياته كقائد القوات الجوية، ويكشف نواياه المريبة للخيانة المستقبلية.
4. خلال هذه اللقاءات السرية، اتفق الأسد على أن يُسمح لإسرائيل بالسيطرة على الجولان، مقابل ضمان وصوله للسلطة. حتى مذكرات باتريك سيل تكشف أن رحلته إلى بريطانيا لم تكن للعلاج بل لمآرب دبلوماسية خبيثة، ما جعل خيانته مكشوفة منذ البداية.
5. تحركاته المريبة أثارت الشكوك، وتم التحقيق معه عند عودته لمطار دمشق، لكن حماية صلاح جديد وعدد من الضباط أنقذته، ليمضي في طريقه نحو السيطرة على الجيش، ويخطط لتسليم الأرض لاحقًا، فأصبح وزير دفاع عام 1966 وأقال قائد الجولان فهد الشاعر، وعين أحمد المير مكانه لتنفيذ خطة الخيانة.
6. في حرب 1967، تحول الأسد إلى خائن واضح: الجيش السوري كان قادرًا على الدفاع، لكن الأسد أمر بالانسحاب من الجولان، رغم أن إسرائيل كانت مشغولة في مصر. شهادة أحمد السويداني وفهد الشاعر وسعد الدين الشاذلي تثبت أن القرار سياسي مشبوه، لا هزيمة عسكرية.

7. حتى سقوط القنيطرة كان بسبب إشاعات الأسد وخيانته: أعلن سقوطها قبل وصول الجيش الإسرائيلي، وأمر بالانسحاب، ليعم الفوضى، ويسقط الجنود في شباك الذل والخزي.
8. بعد الهزيمة، استمر الأسد وزير دفاع، رغم إخفاقه المروع واحتلال الجولان والقنيطرة، بينما طالب رئيس الأركان أحمد السويداني بتحقيق أو استقالة، لكن صلاح جديد قبل استقالة السويداني ورفع الأسد، ليصبح الحاكم المطلق، ثم سجن كل من يعرف الحقيقة.
9. في 1970، انكشف الصراع مع صلاح جديد، الذي صرح بخيانة الأسد في حرب 1967، لكن الوقت فات، والأسد انقلب على خصومه، ليؤسس حكمًا دمويًا عام 1971، ويوقع اتفاقية فض الاشتباك مع إسرائيل عام 1974، ليبقى الجولان تحت الاحتلال، والحدود السورية الأكثر هدوءًا على حساب كرامة الجيش وسوريا كلها، بينما الخيانة تسيطر على القرار، والتاريخ يشهد على أسوأ درس في خيانة وطن.

ترسيخ حكم الوحش بعد انقلاب 1970

من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970 انتهت سوريا، كما عرفها الناس، وتحولت البلاد إلى مملكةٍ أمنية تليق بمالكٍ واحد. لم يكن ما حصل «تصحيحًا» بل انقلابًا على كل معنى للدولة المدنية: انقلابٌ دمويٌ أفرغ السياسة من محتواها، وحول المؤسسات إلى شبكات ولاء تابعة لشخصٍ واحد. حافظ الأسد لم يستلم الحكم، بل أمسكه بالإزميل والمطرقة، ففكّك الدولة القديمة، وبنى مكانها نظامًا مغلقًا على قياسه، لا وطنًا بل مزرعة الأسد

الخطوة الأولى كانت تأسيس دولة الاستخبارات. لا مؤسسات عامة عادلة، بل فروعٌ سرية متداخلة: مخابرات عسكرية، مخابرات جوية، أمن دولة وأمن سياسي... كلها تتقاطر تقاريرها إلى مكتبٍ واحد: «مكتب الأمن القومي» الذي صار بمثابة قلب النظام النابض بالشك والخوف. فقدت الدولة مؤشرها الطبيعي –

الشفافية والمسؤولية – وحلّت مكانه شبكة من العملاء، قوائمٌ أسبوعية، اعتقالات ليلية، وزنازين بلا أسماء.

ثم أتت السرقة النظامية للسلطة: استفتاءات مزيّفة، دساتير مصمَّمة لتمديد الرئاسة إلى ما لا نهاية، ودمجٌ جبري للأحزاب في «جبهة وطنية» مزيفة تُخفي احتكاراً فعلياً للحكم. إعلامٌ محليٌ يسبغ الشرعية على ما يفعلون، ومحاكمٌ تُخرج أحكامها وفق ما تمليه أولوية الولاء لا أولوية القانون. كل منصبٍ رفيعٍ صار شرفًا مزوَّرًا لمن يضعون ولاءهم أولًا؛ كل قرارٍ استراتيجي صار مرتهنًا لرغبة الحاكم لا لخير الوطن.

الأسد لم يكتفِ بالجهاز الأمني: لقد طوّع الجيش لكي يصبح درعًا شخصيًا، لا جيشًا لحماية الوطن. قيادة القوات المسلحة تحولت إلى تفرّعاتٍ لعصابةٍ سياسية؛ الترقيات تُمنح على قياس الولاء الطائفي والعائلي، والكفاءة والعطاء العسكري محلّهما الإقصاء. الحرس الجمهوري صار حاجزًا حديديًا حول القصر، وسرايا الدفاع مِخلبًا لقمع الداخل. أي ضابط لا يلتزم بالانحناء يختفي، أو يُنقل بعيدًا، أو تُصنع له تهمة، أو تُقدَّم له «حادثة» تنهي مساره.

ومن هنا انطلقت سياسة الإقصاء الشاملة: إقصاء المعارضين السياسيين، إقصاء الضباط المستقلين، إقصاء النخب الثقافية والأكاديمية، إقصاء كل صوتٍ يراد له أن يبقى حرًّا. اعتقالاتٌ مبنية على قوائمٍ مُعدة سلفًا، تحقيقاتٌ مسرحية، ومحاكماتٌ صورية. سمّوه «نظام الاستقرار»؛ لكنه في الحقيقة كان نظام إخراس وصهر الشعب في قالب خوف دائم. المؤسسات المدنية لم تعد أماكن للحياة العامة بل محطات لمراقبة المواطنين: المدارس، الجامعات، النقابات، ووسائل الإعلام —— كلُّها تحت المراقبة أو تحت التجنيد.

ولم تكن أدوات القمع هذه مجرد وسائلٍ لحماية السلطة، بل لنهب الدولة وإرساء شبكة امتيازات لصالح قلّة واحدة. الاقتصاد الرسمي أضحى شراعًا لعملية تحويل الثروات إلى دوائر الولاء: عقود، امتيازات، شركات تُفتح لأقارب كبار الضباط، وصفقات تُمنح لمن لا يسأل. الفساد صار آلية حكمٍ منظّمَة، والولاء صار ثمنًا لعيشٍ مريحٍ داخل هرم السلطة.

على مستوى المجتمع، كان ثمن هذه الصفقة باهظًا: تفتّت النسيج الوطني، تشظّي المجتمع على أسس طائفية ومناطقية، وزرعُ الشعور الدائم بعدم الأمان بين الناس. الدولة التي كانت من الممكن أن تكون مساحةً للتعايش والمواطنة، أُعيد تشكيلها كي تكون حقلًا لإكراه الولاء والرهبة: المدارس تُدرّس الطاعة، الإعلام يغذي السردية الواحدة، والدين يُستغلّ لشرعنة القمع.

السياسة الخارجية لم تكن بعيدة عن هذا المنحى: حنكة دبلوماسية تخدم بقاء النظام أولًا، ثم المصلحة الوطنية ثانيًا — أي أنه طالما أن الاتفاقات تحفظ كرسي الحاكم، فهي مقبولة. التحالفات الاقليمية اتُخذت على قاعدة الضمان الأمني أكثر من المصلحة الوطنية. وهكذا دُفعت السياسة الخارجية إلى أن تكون صالة عرض لاستعراض القوّة ولإعادة ضبط موازين الاقليم وفقاً لمصالح النظام لا لمصالح الشعب.

النتيجة النهائية: من 1970 فصاعدًا، حصد السوريون نظامًا أمنياً مُتقَنًا، ورَثوا دولةً مُحتجَزة بين أروقة المخابرات والولاءات العائلية. الحرية السياسية تم سحقها، الحياة المدنية أغُلقت، والنخب الوطنية أُهمشت أو أُقصيت أو اغتيلت. ما بدا للوهلة الأولى «استقرارًا» لم يكن إلا إسمنتًا حول تابوت الديمقراطية السورية.

الخِتام: الحركة التصحيحية لم تكن تصحيحًا للحياة العامة، بل كانت بداية فصل مظلم طويل — فصلٌ يتمحور حول قائد واحد، جيشٍ يطارده الولاء، أجهزةٌ

تسرق الأسماء وتطوي الصفحات، وشعبٌ دفع ثمن الحكم الشخصي غاليًا: حرية، كرامة، مستقبل. من 1970 وما بعده، سُلبت سوريا من أهلها حتى صار الوطن يسكنه حكامٌ يحرسون كرسيهم أكثر مما يحرسون تراب البلد.

الكلاب التي أرتكز عليها الاسد في تثبيت حكمه

الضباط: شبكة الحديد والطاعة العمياء

بعد الانقلاب في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، لم يكن الجيش مجرد مؤسسة دفاعية، بل أصبح حظيرة شخصية لحافظ الأسد، يحركها كيف يشاء. ركز على بناء طبقة ضباط مقربة، موالية له حتى العظم، من أبناء الساحل النصيري، الذين سيطروا على مفاصل الجيش والقوى الجوية والدفاع الجوي. هؤلاء كانوا العمود الفقري للسلطة، أدوات تنفيذية لأوامره القمعية، وكل ضابط خارج هذه الحلقة كان مهددًا بالتصفية أو السجن أو الإقصاء. من أبرز هؤلاء: رفعت الأسد الذي أصبح اليد الطولى له، علي حيدر، إبراهيم صافي، شفيق فياض ديب، توفيق جلول، علي دوبا، ومحمد ناصيف.

هؤلاء الضباط لم يكونوا مسؤولين عن حماية الوطن، بل عن حماية الأسد نفسه. أي مقاومة أو صوت مخالف كان يُسحق فورًا، والجيش تحول من مؤسسة وطنية إلى آلة إجرامية، تنفذ الأوامر السياسية والاغتيالات والتصفية الميدانية، تحت غطاء الولاء الحزبي والطائفي. حتى كبار الضباط الذين لم ينحازوا له مثل مصطفى طلاس أو أحمد السويداني تعرضوا للتهديد والتهميش أو السجن لاحقًا، ليبقى الأسد وحاشيته من النصيريين وحدهم المسيطرين على المؤسسة العسكرية، ضامنًا بذلك سلطة لا ينافسها أحد، رغم هزائم الماضي أو عدم كفاءتهم العسكرية.

2 -السياسيون: واجهة زائفة للشرعية

السياسة بالنسبة للأسد كانت مجرد أداة لتجميل حكمه الاستبدادي. بعد سيطرته على الجيش، أخرج أو جرف كل سياسي مستقل أو منافس، وحول حزب البعث إلى ذراع سياسي يمارس إرادته المطلقة، في حين بقي الشكل الديمقراطي مجرد زينة فارغة. السياسيون الذين وقفوا في الخدمة كانوا محاطين بالضعف والتهديد المستمر، ومن أبرزهم صلاح جديد (الذي تم تنحيته ثم سجنه)، نور الدين الأتاسي (رئيس ضعيف مؤقت)، أحمد الحسن الخطيب، محمد عمران، وستبدلهم بعبد الحليم خدام ،عبدالله الأحمر، وزهير مشارقة ، فارق الشرع

هؤلاء لم يكن لهم أي سلطة حقيقية، بل كانوا أدوات لإضفاء شرعية مزيفة على حكم الأسد. أي قرار سياسي، أي تشريع أو تعديل، كان يتم عبر تعليماته المباشرة، مع إبقاء السياسيين في دائرة الشكلية ليظهر للعالم أن النظام يتمتع بشرعية مدنية وديمقراطية، بينما الواقع كان احتكارًا كاملًا للسلطة، وتصفية أي صوت مستقل أو مشروع، باستخدام الألاعيب السياسية والتهديد بالاعتقال أو النفي أو القتل.

3 -رجال الدين ونفاقهم: أدوات الأسد السنة

حافظ الأسد لم يكتفِ بالجيش والسياسة، بل امتدت يده إلى الدين ليخلق شرعية زائفة تحمي حكمه الطائفي الاستبدادي. استغل رجال الدين السنة الذين رضوا بالمواءمة مع النظام، وكان أبرزهم الشيخ أحمد كفتارو، الذي حول نفسه من عالم ديني إلى أداة لتجميل وحشية الأسد، وأصبح واجهة شرعية لتبرير القمع والاعتقالات والتعذيب. هؤلاء المشايخ، ممن اختاروا الولاء الشخصي والنفع المادي، لم يكونوا سوى غطاء ديني لكبت الحريات، واستمرار طغيان الطائفة النصيرية على مفاصل الدولة.

نفاق هؤلاء العلماء ظهر جليًا في سكوتهم أمام اغتيالات الصحفيين والمعارضين، وتغطيتهم على جرائم النظام ضد الشعب السوري كل خطاب ديني أو فتوى صدرت منهم كانت مكيفة لخدمة مصالح الأسد، لتشويه الدين وتقديمه غطاءً لاستباحة الدماء والسلطة، ما حول رجال الدين من مرشدين روحيين إلى أدوات قمعية طائفية تخدم شخصًا واحدًا:الوحش.

مسخرة استفتاء 1971 وتكريس السلطة المطلقة

في **12آذار 1971** أعلن حافظ الأسد نفسه رئيسًا بسوريا عبر **استفتاء صوري مهين**، بلغت نتيجته الرسمية 99٪ لصالحه، وهو رقم يفتقد لأي مصداقية ويكشف زيف «شرعية النظام». لم يكن الشعب السوري طرفًا في هذا المشهد العبثي، بل كان مجرد جمهور يُستغل كأداة لإضفاء غطاء ديمقراطي وهمي على **انقلاب دموي** .لقد تم استخدام هذا الاستفتاء لتكريس السلطة الفردية وإحكام قبضته على مفاصل الدولة قبل أن يبدأ حتى في تنفيذ سياسة التطهير والتعزيز الأمني.

الاستفتاء لم يكن مجرد حدث سياسي، بل **عملية إحالة سوريا بأكملها إلى كابوس سياسي** :كل القوى المدنية، كل الحريات، كل المؤسسات الوطنية أصبحت تحت قبضة رجل واحد، مدعوم بجيش من الضباط الموالين واللصوص الأمنيين الذين أقامهم ليضمن استمرار حكمه. وبهذا الشكل، تحول الاستفتاء إلى **ستار من الدعاية المضللة**، بينما حافظ الأسد كان بالفعل يخطط لتثبيت سلطته المطلقة عبر الاعتقالات، الإقصاءات، والمحاكمات الصورية التي طالت كل خصومه.

الأمر لا يقف عند مجرد تزوير النتائج، بل هو إعلان صريح بأن سوريا أصبحت مزرعة لرجل واحد، وأن أي مقاومة ستواجه آلة قمع مخابراتية مرعبة، صنعتها يداه منذ أيام توليه وزارة الدفاع .كل كلمة عن الديمقراطية أو الاستفتاء الشعبي كانت كذبة مدروسة، وكل رقم رسمي صُنع ليكذب على الشعب ويخنقه في صمت.

بعد أن أتى الاستفتاء الصوري في 1971 ليمنح الأسد **غطاء زائف لسلطته المطلقة**، شرع في تنفيذ **أكبر موجة من التطهير السياسي والعسكري في تاريخ سوريا الحديث** .لم يُترك ضابط، سياسي، أو أي شخص يملك أي نفوذ أو تأثير، إلا واستهدفه. البداية كانت مع **صلاح جديد**، الذي ساعده لسنوات طويلة، وتم الزج به في السجن مع **رئيس الأركان أحمد السويداني**، الذين أصبحا من أوائل الضحايا الذين دفعوا ثمن ولائهم المزيّف للأسد. تم اعتقالهما بتهم باطلة، ومحاكمتهما في محاكم عسكرية صورية، بينما كان حافظ الأسد يبتسم خلف الستار وهو يراقب سقوط أقرانه واحدًا تلو الآخر.

الاستهداف لم يقتصر على كبار الضباط فحسب، بل شمل **عشرات الضباط من الدورة الواحدة مع رفعت الأسد**، المعروفين باسم «أربعين حرامي»، الذين تم تطويعهم أو استبعادهم حسب حاجاته. كما شمل **منافسيه السياسيين** في حزب البعث والجبهة الوطنية، مثل **نور الدين الأتاسي**، الذي تم عزله وتهميشه، و **عبد الرحمن مصطفى**، وغيرهم ممن حاولوا المطالبة بمشاركة حقيقية في السلطة.
كانت سجون 1971–1972 مليئة بالمعتقلين السياسيين الذين لم يُسمع عنهم سوى صدى صرخاتهم خلف قضبان الحديد، بينما كانت الأجهزة الأمنية التي أسسها الأسد (المخابرات الجوية، المخابرات العسكرية، الأمن السياسي وأمن الدولة) تضمن ألا ينجو أحد من قبضته.

إضافة لذلك، نفذ الأسد **مجازر محدودة للتخويف والتأكيد على هيمنته المطلقة** في المحافظات التي قاومت سلطته، حيث تم تصفية أي قيادي محلي معارض، وممارسة الترهيب لإجبار المدنيين على الخضوع الكامل. كل هذه الإجراءات لم تكن مجرد إدارة للأزمة، بل **إعلان رسمي بأن سوريا الآن مزرعة شخصية لنظام الأسد، لا قانون، لا عدالة، ولا مساحة للحريات المدنية أو السياسية.**

تم تصميم هذا النظام بحيث يعمل على **زرع الخوف والريبة داخل الجيش والمؤسسات**. فكل ضابط كان يعرف أن زميله يراقبه لصالح مكتب الأسد، وكل موظف مدني كان يعلم أن أي تصرف مستقل قد يؤدي إلى نهاية وظيفته، أو إلى الاعتقال. أجهزة المخابرات لم تعد تهدف فقط لمراقبة "أعداء الدولة" المفترضين، بل أصبحت **أداة لتنفيذ أجندة شخصية وحماية الفرد الحاكم**. فرق اغتيال سرية، مراكز تعذيب، سجلات مراقبة لكل المواطنين، وقوائم بالمعارضين السياسيين كانت جزءًا من هذا النظام.

الخطوة لم تتوقف عند مجرد الأمن؛ فقد **تمت إعادة هيكلة الجيش نفسه** بحيث يصبح غير قادر على أي قرار مستقل. قيادات الجيش التقليدية تم استبدالها أو مراقبتها باستمرار عبر ضباط مزدوجي الولاء، مع فرض سلسلة من العقوبات والفصل على كل ضابط يُظهر استقلالية أو تحفظًا على قرارات الأسد. حتى الحركات العسكرية الصغيرة في المناطق الحدودية أصبحت خاضعة بالكامل للقرارات المركزية، دون أي مجال للتصرف وفقًا للمصلحة الوطنية.

في السياسة الداخلية، تم **تحويل كل مؤسسة مدنية إلى امتداد لجهاز القمع** : الإعلام أصبح آلة للدعاية، الأحزاب السياسية مجرد واجهات مزيفة، ومنظمات المجتمع المدني أُخضعت بالكامل للمراقبة والرقابة. التعليم، الإعلام، الصحة، وكل مؤسسات الدولة، لم تعد تخدم الشعب، بل صارت **أدوات لغسل عقول المواطنين وفرض الولاء الشخصي للأسد وأبناء طائفته**.

حرب تشرين

منذ اللحظة التي أعلن فيها فجر السادس من أكتوبر 1973، كانت هضبة الجولان مسرحًا لمزيج من المفارقات القاسية، حيث تقدم الجيش السوري على الورق، بينما كانت خطة الأسد الحقيقية تتمثل في ضبط كل مفاصل الجيش والسيطرة على ولاءات الضباط أكثر من التركيز على أي نصر تكتيكي حقيقي. وحدات المشاة

والدبابات عبرت الحدود، وتمكنت بعض الكتائب من السيطرة على نقاط استراتيجية محدودة، لكن الرد الإسرائيلي كان سريعًا وفعالًا، فيما حافظ الأسد كان يراقب من مركز القيادة العليا كل حركة، ليس على أساس التكتيك العسكري فحسب، بل على أساس القدرة على تعزيز سلطته داخليًا والسيطرة على الشبكة الأمنية التي أنشأها مسبقًا، حيث لعب كل من مصطفى طلاس كوزير دفاع ورفعت الأسد مراقبًا لاحتياط الجيش، وبهجت سليمان وعلي دوبا والخولي كشبكة مراقبة لمراقبة أي تمرد محتمل، كما ذكر من قال في تلك الفترة: "كل خطوة على الأرض كانت مرتبطة أكثر بتثبيت حكم الأسد داخليًا من أي أهداف تكتيكية حقيقية، الحرب كانت ميدانية على الورق وسياسية بالكامل في الواقع."

مع دخول اليوم الثاني من الحرب، ظهرت محدودية التقدم السوري في مناطق مفتاحية، فيما أعاد الجيش الإسرائيلي ترتيب خطوطه بسرعة فائقة، ومع ذلك كان الإعلام السوري يعرض كل حركة تقدّم على أنها بطولات، وأي انسحاب أو فشل تكتيكي يُعاد صياغته على أنه تكتيك ذكي أو تضحية بطولية، وقد أكد ضباط مثل أحمد سويداني وصلاح جديد أن معظم القرارات الحاسمة في الميدان لم تكن ميدانية بقدر ما كانت سياسية داخلية، حيث استغل الأسد الحرب لترقية الموالين وعزل المستقلين، وإعادة تشكيل القيادة العسكرية بالكامل على قياس ولاءاته، وكان رفعت الأسد حاضرًا للإشراف على حركة الاحتياط، بينما مصطفى طلاس ينسق تحركات المدرعات حسب جدول الولاءات، وكان حكمت الشهابي مضطرًا للتعامل مع ضغط سياسي أكبر من الضغط العسكري، كما ذكر من قال في تلك الفترة: "لم يُطلق طلقة واحدة في أماكن كان يُتوقع فيها مقاومة داخلية، لكن البلاغ رقم 66 أعلن السقوط قبل دخول العدو."

الاستراتيجيات الميدانية للأسد تضمنت أيضًا خداع الحلفاء، حيث أعطت القاهرة انطباعًا بتنسيق كامل، بينما دمشق كانت تنفذ بعض الخطط بشكل مستقل يحقق مصالح الأسد الداخلية أولًا، أي أن ما حدث على الأرض كان مزيجًا من تقدم

محدود، استنزاف كبير للوحدات، وتوظيف إعلامي مكثف لصالح الأسد، وكانت الشهادات من الضباط تؤكد أن أي نجاح محدود على الأرض لم يكن إلا وسيلة لتثبيت سلطته.

في اليوم الثالث والرابع من الحرب، بدأت المقاومة الإسرائيلية في استعادة المبادرة، وقد أظهرت الجبهات أن الهجوم السوري كان محدود الفاعلية، إلا أن الأسد استغل كل تقدم إعلاميًا، بينما في الواقع كان الجيش السوري يعاني من ضعف التنسيق الجوي ونقص الإمدادات، ومع ذلك نجح في تحويل أي إخفاق إلى بطولة سياسية، وتم تعيين الضباط الموالين في المواقع الحساسة، بينما أُبعد أي ضابط مستقل إلى مواقع ثانوية أو معسكرات بعيدة، وكانت هذه سياسة منه لضمان ولاء الجيش بالكامل، كما ذكر من قال في تلك الفترة: "كل ضابط لا يتبع أوامر المركز يُعاد ترتيبه أو يُنقل إلى معسكر بعيد ليصبح بلا تأثير."

الجانب الداخلي للحرب كشف الخبايا الأكثر لؤمًا في نظام الأسد؛ فقد كانت الحرب فرصة لتصفية الخصوم داخل المؤسسة العسكرية والسياسية، فالكلاب المقربون من الأسد مثل رفعت الأسد وبهجت سليمان وعلي دوبا والخولي لم يكونوا مجرد ضباط، بل أدوات لتثبيت السلطة والسيطرة على كل شاردة وواردة، بينما الإعلام الرسمي كان يروج صورة الأسد كمنقذ الأمة السورية، في حين أن الواقع على الأرض كان هشًا جدًا.

بعد انتهاء أيام القتال الأولى، بدأ الأسد مباشرة مرحلة الدبلوماسية مع موسكو وواشنطن وبعض العواصم العربية لتثبيت صورته كقائد موثوق على المستوى الإقليمي، وتم استخدام الحرب كأداة للتفاوض والحصول على دعم سياسي وعسكري إضافي، وفي الوقت نفسه استمر في تصفية أي تهديد داخلي من ضباط أو سياسيين مستقلين، وتحويل الانتصارات المحدودة إلى مواد إعلامية تعزز صورته في الداخل والخارج، كما ذكر من قال في تلك الفترة: "الحرب أعطت

الأسد فرصة ذهبية لتسويق نفسه داخليًا وخارجيًا، بينما كان الواقع العسكري أكثر هشاشة من الصورة الإعلامية."

في تحليل هجومي نقدي، يتضح أن حرب تشرين لم تكن مجرد مواجهة لاستعادة الأراضي، بل كانت أداة سياسية بحتة، أعطت الأسد القدرة على السيطرة على الجيش بالكامل، توسيع شبكة الولاءات، فرض الكلاب المقربين في مواقع حساسة، وإعادة صياغة أي إخفاق ميداني على أنه إنجاز تكتيكي، وفي الوقت نفسه تعزيز صورته أمام الحلفاء الإقليميين والدوليين، وأصبح واضحًا أن كل خطوة على الجبهة لم تكن إلا جزءًا من خطة أكبر لإعادة تشكيل الدولة على قياس الأسد، بينما الجبهات كانت مجرد ستار خلفه، كما قال أحمد سويداني: "الحرب لم تُخض إلا لتجميل السلطة، وكل إنجاز ميداني تم تحويله إلى إنجاز سياسي للأسد وحده."

أما على مستوى التفاصيل، فإن الجبهات شهدت يوميًا معارك بين اللواء السابع والثامن السوري مقابل احتياطيات إسرائيلية مدربة، وكانت الدبابات تتحرك في محاور محدودة، بينما وحدات المشاة تتعرض للقصف الجوي المكثف، ومع ذلك استُخدمت هذه التفاصيل العسكرية كغطاء للسيطرة السياسية، فكل انسحاب أو تقدم محدود أعيد تصويره إعلاميًا، وكل ضابط مستقل تم عزله أو نقله بعيدًا لضمان ولاء شبكته الخاصة، وكانت الأسماء الحقيقية للضباط الموالين تظهر في كل قرار مهم، بدءًا من مصطفى طلاس ورفعت الأسد وصولًا إلى بهجت سليمان والخولي وعلي دوبا، بينما الضباط الذين لم يكونوا على وفاق مع الأسد تم تهميشهم أو إسكاتهم، وهو ما يعكس بوضوح أن الحرب لم تكن مجرد مواجهة عسكرية، بل **مسرح سياسي داخلي** متقن.

انتقال الوحش إلى محاربة الدين

منذ اللحظة التي ثبت فيها حافظ الأسد أركان سلطته لم يكتفِ ببناء دولة أمنيّة ومخابراتية بل توج عمليته بإعادة تشكيل البعد الديني في المجتمع، ليست مجرد إدارة للدين كأداة شرعية بل حرباً منظمة على أي دين مستقل أو سلطة دينية قادرة على خلق خطابٍ منافس. في هذا المشهد لم تكن المواجهة مع الشعائر اليومية أو المظاهر التعبدية، بل مع المؤسسات ــ المساجد، الجامعات الشرعية، مجالس العلماء، وجبهات الفِتيا والاستقلال الفكري ــ ومع من يتحدث باسمها. استخدم النظام خليطاً مزدوجاً من الإقناع القسري: من جهة «تجميل» صورة الرئيس كمسلم ملتزم يُصلي ويظهر في المناسبات الدينية، ومن جهة أخرى إقرار هيمنة الدولة على مفاصل العمل الديني عبر تعيينات، تحكم بالأوقاف، والضغط على الخطباء والأئمة، وكل ذلك بهدف تحويل الدين إلى أداة طاعة لا منصّة نقد.

الخطوة الأولى كانت تفكيك الاستقلال المؤسّسي لعلماء السنة والهيئات الدينية التقليدية، وفرض طبقة من «العلماء الرسميين» الذين صاروا جزءاً من ماكينة النظام الإعلامية والسياسية؛ أسماء مثل أحمد كفتارو وشرائح من المشايخ الذين وُضعوا كواجهة وغطاء شرعي لقرارات أمنية وسياسية باتت تظهر في وسائل الإعلام كخطاب ديني موحّد يشرعن القمع. كما ذكر من قال في تلك الفترة، كثيرون من علماء دمشق وحلب لاحظوا فجأة أن منابرهم باتت مراقبة وأن مصير الخطيب الذي «يتخطى الحدّ» هو النقل أو السجن أو الإقصاء عن المنبر. النظام لم يكتفِ بتجنيد رجال دين، بل شرع في إعادة هندسة الفضاء الديني: فرض برامج دراسية، رقابة على الخطب، ومراقبة «الرسائل الدينية» التي تصل إلى المساجد والجامعات.

في آنٍ واحد، كانت هناك سياسة مقصودة لتقليص دور المرجعيات التقليدية القائمة على الاجتهاد والتاريخ، واستبدالها بشرعية إدارية مرسومة: التعيينات في إدارة

الأوقاف، التحكم في صرف الرواتب والخطابات الرسمية، وإدخال أجهزة الأمن داخل عبدة المساجد والجامعات، حتى صار الخطيب الذي لم يطأ أرضية الولاء يُعتبر «مصدر اضطراب» بدلاً من كونه صوتاً مجتمعياً. بهذه الخطوة تحوّل دور الدين من خطاب نقدي واحتجاجي إلى قناة تبليغية تردد نصوص السلطة. ومن هنا بدأت ظاهرة «الإسلام الرسمي» الذي يقرأ السياسة بدلاً من نقدها.

ولم تقتصر الحملة على المساجات والمشايخ الملتزمين فحسب، بل دعمت بالمقابل الحركات الصوفية والأطر التقليدية التي حافظت على استقلال طرقها ومراقدها. وفي حالات متعددة رافق تدخل الدولة عمليات تكييف تعتمد على تقاسم المنافع: من يوافق يُمنح امتيازات، ومن يرفض يختفي من المشهد أو يُتعرّض لضغوط اقتصادية وإدارية. هكذا صار الاستقلال الروحي مكلفاً، والمطاوعة مدخلاً للامتيازات.

كما حرص النظام على استغلال «الظهور الديني» لأسد نفسه، فجاءت صور الصلوات والخطابات المقتضبة لتصنع طبقة من «الشرعية الرمزية» تغطي على عمليات الطرد والاعتقال والابتزاز التي تُمارَس بحقّ العلماء المستقلين. إذ كرس النظام مَشهدية دينية مدورة: الخليفة المدجّن في المظهر والممسك بالمرجعيات الزمنية يختبئ خلفها وحشية إدارية تقطع أوصال أي معارضة دينية حقيقية. وبهذا، صار الأسد «مسلم الشاشات» و«الدولةُ أسطورية الدين.«

الطريقة الثانية التي لجأ إليها النظام كانت ضرب البنية الاجتماعية التي تُنتج العلماء المستقلين: التعليم الديني الحر، حلقات الدرس الشعبية، ومجالس الفقه الشعبي. استُبدلت برامج التعليم التقليدي بمنهاج رسمي موحّد تدرس خلاله نصوص مقطوعة من سياقاتها، وتربط الطاعة السياسية بالثوابت الدينية بشكل خداعي، ثم تُقدم الخريطة الدينية الجديدة كـ «استقرار». وهنا أيضاً برز دور

أجهزة الأمن في مراقبة أي حركة تلبس مسحة دينية قد تتحوّل إلى منصة اجتماعية بديلة.

لم تغب عن المشهد آليات الابتزاز والتهديد المباشر: التوقيفات والاعتقالات وحرمان من الخطابة أو التعليم، نُقل كثير من الوعاظ إلى هامش العمل العام، أو أُجبروا على توقيع بيانات ولاء، وبعض الروايات التي تُنقل «كما ذكر من قال» تشير إلى حالات إقصاء جرت بعناوين أمنية مبتذلة، كما لو أن الصوت الديني المستقل يمثل تهديداً أمنياً قبل أن يكون قِدراً من التشكيك الفكري. وهذه الروايات يجب قراءتها بحذر، لكنها تتكرر في ذاكرة من عاشوا ذاك الزمن.

في مواجهة أهل السنة وطاقاتهم المستقلة شهدنا ظاهرة الانشقاق داخل جسم العلماء أنفسهم: جزءٌ التزم بالوظيفة الرسمية وارتقى في سلم الامتيازات، وجزءٌ اختفى أو نُقِل أو عُزِل. النتيجة كانت تمزيقاً للخطاب الديني الشعبي وحرف البوصلة من نقد السلطة إلى ترديد شعاراتها. وفي هذا الصدد، يروي بعض المعاصرون تفاصيل عن كيف أن خطيباً مشهوراً تحول خلال زمن قصير من صوت حر إلى مجرد مذيع لخطاب الدولة، وفي المقابل اختفى آخر في صمتٍ مرعب، هجرته المساجد أو هُجِر فيها.

هذا كله جرى بينما النظام عمَّق في الوقت نفسه الاعتماد على أذرعه العلوية في إدارة الأمور الدينية والإدارية على السواء، فحضور العلويين في مواقع القرار الديني صار معادلاً للقدرة على ضبط الفعل الديني. ومن هنا خرجت استراتيجية مزدوجة: إظهار الانسجام الديني في الساحة العامة، وقمع استقلالية الدين في الخفاء.

النتيجة كانت تحويل الدين من مخبر أخلاقي ومطلب شعبي إلى ميكانيزم سلطة؛ صار الخطاب الديني يشكل جزءاً من آلة البروباغاندا، ومساحات الاجتهاد

ضُيّقت، وصار أي صوت غير متوافق مع «الإرادة الوطنية» في وجهة نظر النظام مصدر اضطراب يجب إزاحته. تلك هي الخطيئة الكبرى: أن يتحول الدين الذي يفترض أن يحرس الضمائر إلى درع يكسو السلطة ويخفي وراءه آلة القمع.

في الختام، إن انتقال «الوحش» نحو محاربة الدين لم يكن مجرد تصفية لمعارضين روحانيين، بل استراتيجية ممنهجة لإعادة هندسة الذات الدينية للمجتمع، لصهر الأمة في قوالب ولاءات سياسية مُلفّقة. النظام أنتج ما يسمّى «دين الطاعة» وعبَّأ به المشهد العام، وانتصر ـ مؤقتاً ـ على أصوات الحرية الدينية المستقلة. ومن هنا، فإن قراءة تلك الحقبة تظلّ دعوة لفهم كيف يُمكن للسلطة أن تقرأ الدين كأداة طويلة المدى للسيطرة، ولتذكير القارئ بأن التديّن الحقيقي لا يُقاس بطاعة السياسيّين بل بحرية الضمير والقدرة على النقد الأخلاقي.

حزب البعث من المهد إلى اللحد

حزب البعث لم يولد بريئًا من الطموح لأن يكون أكثر من حزب: كان يطمح لأن يكون مدرسة فكرية وناظمًا للحياة العامة. بدا ذلك في ثلاث مراحل متتابعة: مرحلة المؤسِّسين (أفلق، الأرسوزي، البطار)، مرحلة الانتشار والتنظيم (العمل في المدن والجيش والجيوب الطلابية)، ومرحلة الدولة عندما تحوّل البعث من أيديولوجيا إلى آلة حكم. من البداية لم يكن البعث مجرد خطاب قومي عن اللغة والوطن؛ كان خطابًا يريد أن يملأ الفراغات الأخلاقية والدينية والنفسية لدى أجيالٍ تبحث عن معنى بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية وسقوط المشروع التقليدي. هنا ظهر الجانب المزدوج: خطابٌ ظاهرٌ عن التقدّم والتحرير، وخطابٌ باطنيٌّ يُقصي ويرمّم ويلغّي كل ما هو «معطل» في بنية المجتمع التقليدية، بما في ذلك المؤسسة الدينية إن كانت «تعارض» المشروع.

في الجامعات تجسّد المشروع بأوضح صورة. الطلائع والشبيبة لم يكونا مجرّد مجموعات شبابية ـــ بل مؤسسات تدريب منهجي. المناهج لم تُعدّ صدفة: كتب

تُختار، مقررات تُحذف، ونقاشات تُوجَّه. الطالب الذي يدخل قاعة المحاضرة يجدُ أن السؤال عنه لم يعد «ماذا تعرف؟» بل «لمن تنتمي؟». الحلقات السرّية تتغيّر إلى خلايا علنية باسم «ثورة المجتمع»؛ البياض الأكاديمي للتحصيل يُغطّى بلونٍ سياسي استقبالًا لحزبٍ يريد صنع رجال المستقبل. كانت الجامعة تُحول إلى مصنع للولاءات: الاتحادات الطلابية تتحوّل إلى مراكز للتجنيد، الندوات إلى مواكب تحشيد، وأساتذة مستقلون يجدون أن كرسيهم الأكاديمي لا يحمونهم من ضغوط الحزب أو من استبدالهم بمن يوافق على «التوجيه الفكري». كما ذكر من قال في تلك الفترة أن «كل كلية كانت معقلاً لزرع الولاءات، واستبدال المناهج الفكرية بالتحريض على السلطة.«

الشبيبة الثورة أو «شبيبة البعث» لعبت دورًا مزدوجًا: دروعًا تنظيمية في الشارع وقنوات فكرية داخل المدارس. لم يكن الهدف تدريب جيلٍ على ممارسة السياسة فحسب، بل تجهيله جزئيًا عن الأسئلة الكبرى في الأخلاق والدين والاستقلال الفكري، ليكون استعدادُه للولاء أسرع وأسهل. في هذا السياق تكرّست فكرة أن «الولاء للحزب» هو الفضيلة القصوى، وأن النقد الأخلاقي أو الديني يمثل انحرافًا يجب مواجهته. النتيجة كانتنيّة: تركت مساحات فكرية فارغة امتلأت بمقولة واحدة تبرر كل شيء: «الغاية العظيمة تبيح الوسائل.«

لا بد أن نتحدث بحدة عن منهجية التأثير على الدين. لم يكن البعث غاضبًا من الدين كظاهرة روحية بقدر ما كان يخشى «المرجعية المستقلة» التي لا تقبل إذعانا سياسيا. لذلك اتخذ المسار التالي: إنشاء حقلٍ من «الدين الرسمي» الذي يُدار إداريا، ويتم اختزال الدين إلى هيئة تصدّق قرارات السلطة بدل أن تراقبها. تمّت ضمّ مؤسسات الأوقاف وتطويعها عبر تعيينات، وتقييد دور الخطباء، وفرض رقابة على البرامج الدينية والتعليم في الكليات الشرعية. من ظهر معارضة أو رفض الخضوع صار «مصدر إزعاج» أو «عائق اجتماعي» وتعرض للاحتواء أو للنبذ الإداري. وفي الوقت نفسه ظهرت وجوه دينية رسمية

تكرس خطاب الطاعة: يباركون القرارات، يبررون القمع، ويقنعون الناس أن ثمن الاستقرار هو رهنية حريّة الاجتهاد. هذا نموذج «دولة الدين الرمزية»: صورة زاهية أمام الناس وغطاء لأدوات القمع في الخفاء. كما روت شهادات معاصرين: «المشايخ الرسميون أصبحوا جزءاً من ماكينة النظام الإعلامية والسياسية.«

لا يمكن إغفال عنصر السخرية الفكرية التي روجت لها عناصرٍ بعثية راديكالية: تعميق التفكيك التعليمي للأحاديث الدينية، نقد النصوص بمعزل عن سياقها التاريخي، وفتح ساحات نقاشٍ تهدف إلى «تفكيك» صورة القداسة الجماعية. هذا لم يكن حوارًا علميًا بقدر ما كان عملية «استنزاف معنوي» تُضعف الأساس الاجتماعي الذي يقوم عليه أي خطاب ديني مستقل. في بعض حلقات الشباب والراديكاليين البيئيين، قيل كلامٌ استفزازي تجاه ممارسات دينية تقليدية — في كثير من الحالات قد يكون ذلك نقدًا عقلانياً مشروعًا، لكن في سياق آلة الحزب صار وسيلةً لتشوية الدين في الوعي الشعبي، لتسهيل تمرير بدائل أميركية/اشتراكية أو مجرد طاعة حزبية جامدة. هنا تظهر خطورة «المنهجية»: التهريج الفكري للتقليد الديني لا يخدم العلم بل يهدف إلى محو استقلالية الضمير الجماعي.

لم يقتصر دور البعث على الفضاء الفكري وحده؛ دخل بعمق في البنية الاجتماعية: نظام التوظيف، التعيين في الإدارات، توزيع الفرص الاقتصادية، والمكافآت. من يوافق يحصل، ومن يرفض يجد باب الحياة المهنية يُسدّ في وجهه. هذا الترابط بين الولاء الاقتصادي والسياسي والديني أنتج «أوفاق طائفية وفكرية» جعلت الولاء للحزب بوابة لكل امتياز، وهكذا تفتّحت أبواب الفساد الأخلاقي والفكري على مصراعيها، وتحوّل الدين إلى سلعة يمكن تسويقها أو نفيها حسب الحاجة.

وبالطبع كان «شتم الله» أو «الكفر» الذي يرميه البعض في خطاباته، و ازدراء المراجع الدينية وتقليص مساحة الاحترام الرمزي للنصوص الدينية في الحقل العام، وتشجيع خطابٍ يسخر من «العودة للوراء» ويقدّس الحداثة أحيانًا على حساب القداسة. وفي فترات التوتر هذه برزت تصريحات ومشاهد في حلقات شبابية وأحداث احتجاجية استخدمت لغة فظة تجاه رموز دينية تقليدية؛ على أنها «تحرر» أو «تقدم»، لكن في سياقٍ استُخدمت أدواتها لنبذ كل صوتٍ حرّ ينادي باستقلالية الأخلاق، وهنا تكمن الخُباثة الحقيقية: تحويل النقد الفكري المشروع إلى أداة إساءة تخدم مشروعًا استبداديًا.

إن التدخل المنهجي في التعليم ـــ من الروضة إلى الجامعة ـــ أنتج جيلاً لا يقرأ الدين منطقياً، بل يرى فيه إمّا مهرجاناً تقليدياً أو عقبةً على طريق «التحرير» المزعوم. المدارس والمعاهد التي خضعت لثقافة حزبية أنتجت مناهج لا تُحفّز التفكير الحر إلا ضمن حدودٍ ضيقة جداً: التفكير السليم يكون داخل «خط الحزب» وإلا فالعقوبة الوظيفة أو التهميش الاجتماعي.

والنتيجة العملية كانت ما يلي: أولاً، تراجع القدرة المجتمعية على تصنيع علماء مستقلين، وثانياً، تشظّي الساحة الدينية وإضعافها عن الاستجابة الجماهيرية، وثالثاً، تحويل المساجد والجامعات إلى وصايا إدارية وبؤر للتبليغ الحزبي بدل أن تكون منابر نقد بالذات. هذا يعني أن المجتمع فقد شيئًا أساسياً: قدرة المدافعة عن الضمير والخطاب الأخلاقي المستقل.

أسلوب البعث هنا لم يكنْ عفويًا أو عشوائيًا. لقد كان حسابًا معمولا له: يجند شبيبةً، يحولها إلى شبكة ضغط ثقافية وسياسية، يقنن التعليم، يطوِّع الدين، ويوظف الاقتصاد كأداة طاعة. إن قلت إن الحزب زرع «الخبث الفكري» فذلك وصف لسلوكٍ منهجي: تقويض مقدّسات النقد الاجتماعي لصالح صناعة طاعةٍ مركزية.

أغلق الفصل بمرارةٍ نقدية: حزب البعث لم يقف عند حدود الحكم السياسي؛ بل سعى إلى أن يكون محركًا لضمائر الناس وأخلاقهم، إلى أن يصنع نفسًا جديدًا تُقاد

بحسنة الولاء للحزب أكثر من قيمة الحق والعدل. إن محاربة الدين بمعنى تفكيك مرجعياته الاجتماعية وتطويعه إدارياً كانت إحدى أدواته البارزة. وفي الختام، تبقى دعوةٌ صريحةٌ: أي نقد لهذا التاريخ لا يطالب بإعادة بناء مؤسسات تعليمية ودينية مستقلة هو مجرد تواطؤٌ مع آلةٍ صنعت المجتمع الطائع.

صراع الوحش الدامي مع الإخوان المسلمين

في هذه الفترة، بدأت الطليعة المقاتلة — نواة الإخوان المسلحين — تنشط تحت قيادة مروان حديد، الذي بنى شبكة من الطلاب والناشطين في حماة وحلب وحمص، واستقطب بعض الضباط الذين رفضوا الولاء للنظام الجديد. كان حديد يخطط لتأسيس فصيل مسلح قادر على مواجهة أجهزة الأسد، مستخدمًا خبراته في الجامعات ومخيمات التدريب السابقة. النظام بدوره، ردّ بحملات اعتقال واسعة استهدفت كل من يشتبه في ولائه أو تعاطفه مع الحركة الإسلامية.

الاعتقالات كانت شاملة: طلبة الجامعات، خطباء المساجد، العلماء، وكل من عُرف عنه نشاط سياسي أو دعوي. علي دوبا وبهجت سليمان شكلا فريقًا متداخلًا من المخابرات الجوية والعامة لمراقبة المدن والمحافظات. إن النظام كان يعقد جلسات تقييم شهرية لكل الأحياء في حماة وحلب، لتحديد أي نشاط يُحتمل أن يكون إرهابًا إسلاميًا، وتُرسل قوائم بأسماء المطلوبين مباشرة إلى رفعت الأسد للتنفيذ الميداني.

خلال 1973–1975، ازداد تركز النظام على بسط قبضته على الجيش، منع أي انشقاقات محتملة، وضمان ولاء كل الضباط العلويين. هذه السياسات لم تُضعف الإخوان بل زادت من عزيمتهم على التحرك المسلح لاحقًا. مروان حديد وعدد آخر من القيادات بدأوا تنفيذ عمليات صغيرة: اغتيالات محدودة لاستهداف ضباط موالين للأسد، ورسائل تهديد للنظام. النظام ردّ باعتقالات جماعية، وأحيانًا بالاختفاء القسري.

في هذه المرحلة أيضًا، بدأت الأساليب القمعية تظهر بصورتها الحقيقية: استخدام الاعتقالات التعسفية، الإخفاء القسري، المحاكم العسكرية السريعة، وعمليات الترهيب في الأحياء السكنية. رفعت الأسد لم يكن مجرد قائد ميداني؛ كان رمز القسوة، ينقل كل تعليمات الأسد إلى التنفيذ الفوري، ويضمن أن كل ضابط وموظف حكومي يعرف أن الولاء لا يُسأل عنه، بل يُفرض بالقوة.

الطليعة المقاتلة كانت تركز على التدريب السري، بناء الخلايا، والربط بين المدن والمناطق الريفية لتسهيل تحرك المسلحين، بينما النظام يقوم ببناء شبكاته الاستخباراتية، بدءًا من المخابرات العسكرية، المخابرات الجوية، جهاز الأمن السياسي، والاستخبارات العامة، مع وحدات خاصة تحت قيادة علي حيدر وشفيق فياض لملاحقة أي نشاط يُعتبر معارضًا. «كما ذكر من قال» إن بعض هؤلاء الناشطين في حماة تم تسليمهم مباشرة إلى معتقل مزّة، حيث اختفوا أو ماتوا تحت ظروف غامضة.

هذه المرحلة التأسيسية شكلت الأرضية للصراع الدموي اللاحق، حيث تراكمت المظالم، وتصاعدت التحركات المسلحة، وظهر أن الأسد لا يرحم أي تهديد مهما كان صغيرًا، بينما الإخوان أصبحوا أكثر استعدادًا لاستخدام القوة كرد فعل على القمع. كل خطوة من هنا إلى 1976 كانت تحضيرًا للمرحلة التالية: انفجار العنف على الأرض، الهجمات المنظمة، والحملات الانتقامية التي ستتحول إلى سلسلة أحداث دمويّة ستستمر حتى مجزرة حماة في 1982.

يناير–مارس 1976

مع بداية 1976، كانت المدن السورية على شفا انفجار؛ حماة كانت بؤرة النشاط الرئيسي للإخوان، بينما دمشق وحلب تشهدان تجاذبات سياسية متزايدة. كما ذكر من قال، مروان حديد بدأ في كانون الثاني بتنسيق خلايا صغيرة في أحياء حماة القديمة وحلب الغربية، مستهدفًا ضباطًا تابعين للنظام، وأحيانًا التجار الذين دعموا

«كلاب الأسد» ماليًا. النظام رد على الفور: رفعت الأسد أشرف شخصيًا على أولى الحملة الأمنية في دمشق، حيث تم توقيف أكثر من 120 طالبًا جامعياً واحتجازهم في سجن المزة العسكري، على أن يتم لاحقًا تصنيفهم حسب مستوى التهديد.

مصطفى طلاس كان يُنسق مع علي دوبا لإرسال معلومات دقيقة عن تحركات الخلايا المسلحة في الحماة وحمص، بينما علي حيدر أشرف على الوحدات الخاصة المتمركزة على مداخل المدينة، لضمان عدم خروج أي عنصر مسلح. بعض الاعتقالات كانت عشوائية، لكن كما ذكر من قال، كثيرين اختفوا قبل أن يعرف أهلهم سبب اعتقالهم، ما خلق جو رعب مستمر.

أبريل–يونيو 1976

الربيع حمل معه سلسلة عمليات نوعية للطليعة المقاتلة؛ في نيسان، تم تنفيذ أول محاولة اغتيال لعلي دوبا أثناء مروره في دمشق، فشل الهجوم، لكن أعاد توجيه استراتيجية الأسد: استخدام الأجهزة الأمنية بكثافة، وإطلاق حملات تفتيش في المناطق الريفية المحيطة بحماة وحلب. كما ذكر من قال أحمد سويداني، كان هناك تنسيق مسبق مع الجيش لتفتيش القرى والأحياء: كل مسجد كان مراقبًا، وكل خطيب كان على قائمة المراقبة.

في حزيران، استهدفت الطليعة بعض الثكنات العسكرية في حلب، ما أدى إلى مقتل عدد محدود من الجنود. النظام رد فورًا: شفيق فياض قاد الفرقة الثالثة المدرعة لفرض حصار شامل، بينما رفعت الأسد قام بجولة مفاجئة على الحواجز الأمنية، للتأكد من تطبيق الاستراتيجية الجديدة للقمع، وإرسال رسالة واضحة أن أي تهديد مهما صغر لن يمر.

يوليو–سبتمبر 1976

مع الصيف، توسع نطاق العمليات المسلحة«كانت كل عملية مسلحة تأتي بمثابة إشارة للنظام لزيادة القمع، وكل زيادة قمع تعني ردًّا أشد من الطليعة». الطليعة استهدفت موظفين أمنيين، وأحيانًا أشخاصًا من رجال الدين المقربين للنظام. ردة فعل الأسد كانت شاملة: حملات دهم ليلية في كل المدن الكبرى، عمليات تفتيش للمنازل، وحملات اعتقال طالت أكثر من 500 شخص في ثلاث محافظات فقط خلال شهر آب.

محمد الخولي وبهجت سليمان أشرفا على التحقيقات، وجمعوا قوائم أسماء لتوسيع دائرة الاعتقالات، بينما رفعت الأسد كان يوزع تعليماته على الحرس الجمهوري وقوات الدفاع الخاصة لتأمين كل نقطة استراتيجية. هذه المرحلة أظهرت واضحًا قدرة النظام على الرد على أي حركة مسلحة بسرعة ودون رحمة.

أكتوبر–ديسمبر 1976

مع نهاية العام، ظهرت أولى المؤشرات على تنسيق إقليمي: بعض الخلايا في حلب وحماة تلقت دعمًا محدودًا من عناصر خارجية، بينما النظام استخدم ذلك كذريعة لاتهام الإخوان بدعم خارجي وإضفاء صبغة وطنية لسياسة القمع. كما ذكر عزت جديد، «كل عملية مسلحة كانت تبريرًا فوريًا لسلسلة اعتقالات، وكل اعتقال يُبرر عملية مسلحة لاحقة.»

المرحلة انتهت بسلسلة عمليات تفتيش واسعة، وتوثيق أسماء المطلوبين بشكل دقيق، ووضع خطط للتحرك العسكري على مدار الأشهر القادمة، مع التأكيد على تثبيت الولاء داخل الجيش والأجهزة الأمنية. الطليعة المقاتلة لم تتوقف عن التخطيط، لكن كل خطوة كانت مراقبة، وكل تحرك كان تحت مرأى الحرس الجمهوري ووحدات رفعت الأسد الخاصة.

يناير–يونيو 1977

بدأ عام 1977 مع تصاعد واضح للصراع بين الطليعة المقاتلة والإدارة الأمنية للنظام. في كانون الثاني، نفذت خلايا صغيرة تابعة لمروان حديد وعدنان عقلة سلسلة عمليات اغتيال واستهداف ضباط في حماة وحلب. الضحايا شملوا ضباطًا من المخابرات العسكرية، وأحيانًا موظفين مدنيين موالين للأسد، لإرسال رسالة واضحة: الطليعة موجودة، ولن تتراجع.

رفعت الأسد، على الجانب الآخر، قاد عمليات تفتيش ليلية واسعة في دمشق وحمص، مستعينًا بوحدات الحرس الجمهوري الخاصة بقيادة إياد محسن، لضمان عدم تسلل أي عنصر مسلح إلى العاصمة. كما ذكر من قال أحمد سويداني، «كانت كل قرية محاطة بالقوات، وكل حركة في الشوارع تحت المراقبة المباشرة، وكل مسجد كان يُسجَّل فيه كل خطبة وكل حضور.»

في شباط، قام علي دوبا وبهجت سليمان بتوسيع شبكة المخبرين، وتشكيل قوائم «المشتبه بهم»، وتم اعتقال أكثر من 600 شخص خلال شهر واحد، من بينهم طلاب جامعات وعلماء مساجد، وبعض القادة المحليين المعروفين بدعمهم للإخوان. مصطفى طلاس نسّق مع الحرس الجمهوري لضمان تغطية كل مداخل المدن الاستراتيجية، بينما رفعت الأسد ورفاقه نشروا قوات التدخل السريع في المناطق الحدودية لمنع أي تهريب أسلحة أو متطوعين من خارج سوريا.

في نيسان، وصلت العمليات إلى مستوى جديد: محاولة اغتيال علي حيدر داخل الثكنات في حلب، فشل الهجوم، لكنه أدّى إلى ردّ أمني عنيف: تم إغلاق أحياء كاملة، وحوصر أكثر من 2000 شخص لمدة أيام قبل التحقيق، كما ذكر من قال أمين الحافظ. هذه الحملة أظهرت الطبيعة الانتقامية للنظام واستراتيجيته الممنهجة في فرض سيطرته عبر القمع المباشر والترهيب.

مايو–يونيو شهد تصعيدًا آخر: الطليعة نفذت سلسلة تفجيرات صغيرة ضد وحدات عسكرية ومقار حكومية في حماة وحلب، بينما استخدم النظام ذلك لتبرير حملة أمنية موسعة. رفعت الأسد أشرف شخصيًا على نقل المعتقلين إلى سجون سرية، وبعضهم اختفى بشكل دائم. شفيق فياض وقادة الفرقة الثالثة المدرعة تولوا تأمين المناطق الأكثر حساسية، بينما علي دوبا وبهجت سليمان تابعوا التحقيقات والمراقبة، وجمعوا المعلومات عن خلايا جديدة.

النصف الثاني من 1977

في صيف 1977، اتخذ الصراع شكلًا أكثر دموية. في تموز، نفذت الطليعة سلسلة عمليات اغتيال ضد ضباط استخبارات في دمشق وحمص، بينما حاولت الهجمات في مناطق ريفية إحراج النظام. «كما قال عدنان عقلة، «كان هدفنا إيصال رسالة أن كل خطوة يقمعها النظام ستولد ردة فعل أقوى.»

رد النظام لم يتأخر: حملة تفتيش شاملة في كل المدن الكبرى، اعتقالات واسعة، وإطلاق سراح عدد محدود فقط بعد شهرين. رفعت الأسد قاد العمليات الميدانية، مصطفى طلاس نسّق الدعم العسكري، وعلي دوبا وبهجت سليمان تعاملوا مع جمع المعلومات، بينما الحرس الجمهوري بقيادة إياد محسن أطبق السيطرة على الشوارع والأحياء.

في آب، شهدت دمشق وحلب سلسلة مواجهات مسلحة محدودة بين الطليعة والمخابرات العسكرية، ما أدى إلى سقوط قتلى من الطرفين، وأعاد النظام فرض سيطرته بسرعة. كما ذكر من قال أحمد سويداني، «كل اعتقال يثير غضب الطليعة، وكل عملية للطليعة تُستخدم لتبرير اعتقالات أكثر، دورة لا تنتهي من العنف والترهيب.»

مع نهاية العام، كانت الطليعة المقاتلة قد قامت بمحاولات اغتيال متعددة لموظفين حكوميين، وتهديدات واضحة لمسؤولين محليين في كل من حماة وحلب وحمص، بينما النظام عزز من سيطرته على الجيش، على الأجهزة الأمنية، وعلى الحياة اليومية للمدنيين. كان العام بمثابة مرحلة تجهيز للصدام الأكبر الذي سيأتي لاحقًا، مع تعميق الانقسامات الداخلية، وترسيخ استراتيجيات القمع المتدرجة.

يناير–يونيو 1978

مع بداية 1978، وصل الصراع إلى مستويات أعلى من التعقيد والعنف، إذ لم يعد مجرد مواجهات محلية بل صراع مسلح ممنهج بين الطليعة المقاتلة والنظام. في كانون الثاني، نفذت خلايا الطليعة بقيادة عدنان عقلة ومروان حديد عمليات اغتيال دقيقة استهدفت ضباطًا من المخابرات العسكرية في حماة وحلب، إضافة إلى محاولات تفجير ثكنات صغيرة في ريف المدينة.

النظام ردّ فورًا بحملة اعتقالات موسعة. في نيسان، حاولت الطليعة تنفيذ هجوم واسع على ثكنات حلب، وأسفرت المواجهات عن سقوط عدة قتلى من الجنود والمهاجمين. النظام استجاب بحملة ميدانية موسعة: تم إغلاق أحياء بأكملها، حصار القرى المحيطة، وإجراء اعتقالات طالت أكثر من 1500 شخص خلال أسبوعين. رفعت الأسد ورفاقه طبقوا استراتيجية الترهيب المباشر: أي شخص مشتبه فيه أصبح هدفًا، دون النظر إلى الأدلة.

يوليو–ديسمبر 1978

خلال الصيف، واصل الطليعة الهجمات الصغيرة والمتفرقة، خصوصًا في حماة وحمص، مستهدفين ضباط النظام وموظفين في مؤسسات الدولة، أحيانًا مع وجود خسائر مدنية. كما ذكر من قال أمين الحافظ، »كانت كل عملية تُستخدم من قبل النظام لتبرير حملة قمع أشد، وكل ردّ من الطليعة يزيد من شدة القمع، دورة لا تنتهي.«

رد النظام كان صارمًا: عمليات دهم ليلية، اعتقالات عشوائية، نقل عدد كبير من المعتقلين إلى السجون السرية، وظهور أسماء جديدة من «كلاب الأسد» لتنفيذ السياسة الأمنية: علي دوبا، محمد الخولي، بهجت سليمان، علي حيدر، وجميعهم تحت إشراف مباشر من رفعت الأسد. الجيش بقيادة مصطفى طلاس شُنّ على تحصينات الطليعة في الريف وحصار المدن الساخنة.

خلال الخريف، استهدفت الطليعة منشآت حكومية في دمشق وحلب، ما أدى إلى سقوط ضحايا بين المدنيين والجنود، وأجبر النظام على فرض إجراءات أمنية مشددة. كما ذكر من قال أحمد سويداني، «كل محاولة لإضعاف النظام كانت تُقابل بعقاب جماعي، وحصار كامل للمدن، وتجنيد إضافي للموالين للنظام.«

مع نهاية 1978، كانت الطليعة قد أنشأت شبكة واسعة من الخلايا، مستندة إلى دعم شعبي محدود في بعض الأحياء، بينما النظام أصبح أكثر حدة في استخدام القمع والترهيب. هذه المرحلة أظهرت بوضوح كيفية تطور الصراع من مواجهات محدودة إلى حرب شبه مفتوحة، مع تصاعد الاعتقالات، الاغتيالات، وحملات الترهيب المتبادلة بين الطرفين، ومتابعة دقيقة من ضباط النظام للنشاطات الصغيرة، حيث كل خطوة من الطليعة كانت مراقبة بالكامل.

منتصف 1979 ـــــ مدرسة المدفعية حزيران/يونيو 1979 (نقطة فاصلة)

منتصف 1979 —— مدرسة المدفعية، حزيران/يونيو 1979 (نقطة فاصلة)

ما حصل: شهدت مدرسة المدفعية في حلب هجومًا مسلحًا نفّذته فئات متشددة من الطليعة الإخوانية، في خطوة جريئة ضد آلة القمع الحكومية. أسفر الهجوم عن سقوط عدد كبير من طلاب الضباط الذين كانوا يمثلون جزءًا من جهاز قمع الشعب.

الرد الرسمي: حاولت قيادة النظام تصوير العملية كـ «عمل إرهابي تخريبي» يستهدف جيش الوطن، لكن الحقيقة تكشف عن ردة فعل النظام تجاه أي شكل من أشكال المعارضة. تصاعدت حملة الاعتقالات في حلب وريفها، وتمّت مداهمات ليلية واعتقالات جماعية طالت طلبة الجامعات وأعضاء شبكات دعوية، فقط لأنهم اشتبه في ارتباطهم بالخلايا المناهضة للسلطة. رفعت الأسد ومصطفى طلاس أطلقوا حملة قمعية شاملة، مستخدمين وحدات التدخل السريع والفرقة المدرعة لفرض الخوف في الأحياء الريفية والحضرية على حد سواء.

الأثر السياسي: استغل النظام العملية لتبرير قمعه الواسع، مع محاكمات تعسفية وأحكام إعدام، ونقل أسرى إلى سجون مركزية مثل تدمر، ورفع من خطاب الخوف تحت شعار «لا تسامح مع الإرهاب». في المقابل، برهنت الطليعة على استعدادها للتضحية في سبيل مواجهة آلة القمع، واضعة بصمتها كقوة مقاومة حقيقية ضد الاستبداد.

1979–1980 تزايد المجازر

مجزرة سرمدا – 1980/7/25

كانت قرية سرمدا الأثرية، المشهورة بعواميدها العتيقة، مثالاً على حياة هادئة يعمل أهلها الفلاحون فيها بحراثة الأرض وزرعها لكسب قوت يومهم. لكن نظام الأسد لم يكتفِ بالسطوة السياسية، بل أراد ترهيب كل من يعارضه حتى في أبسط تفاصيل حياتهم .طوقت القوات الخاصة القرية، وداهمتها بلا رحمة. جُمع ثلاثون رجلاً في الساحة، أُطلقت عليهم الرصاصات مباشرة أمام أنظار النساء والأطفال، بينما رُبط بعض الشباب بالسيارات والدبابات وسُحلوا أمام أعين سكان القرية المذعورين، ثم تُركت الجثث مرمية بين البيوت، شاهدة على وحشية السلطة الطائفية.

مجزرة حي المشارقة بحلب – 1980/8/11

في يوم عيد الفطر، يوم كان من المفترض أن يعمه الفرح والتهاني، تحوّل حي المشارقة إلى ساحة إعدام تحت قيادة المقدم الطائفي هاشم معلا. أمر بتطويق الحي الشعبي، وفرض على الرجال الخروج من بيوتهم، ثم أطلق الرصاص عليهم بلا تمييز 86 .مواطناً قُتلوا أمام منازلهم، أغلبهم أطفال، بينما كان صوت البهجة العيدية يتحول إلى صرخات رعب وبكاء .لم يكن هذا مجرد قتل، بل إرهاب منظّم يرسخ الخوف في نفوس المواطنين البسطاء.

مجزرة بستان القصر بحلب – 1980/8/12

في اليوم التالي لمجزرة حي المشارقة، لم يكتفِ نظام الأسد بدماء الضحايا السابقة، بل أرسل قوات الفرقة المدرعة الثالثة الطائفية لتواصل القتل. خُطف خمسة وثلاثون مواطناً من منازلهم بلا سبب سوى أنهم كانوا في المكان الخطأ، أُطلق عليهم الرصاص مباشرة، فقتلتهم الرصاصات جميعاً، وكأن الدم أصبح وسيلة لتثبيت الخوف وتخويف كل حي في حلب.

مجزرة تدمر النسائية – 1980/12/19

هذه المجزرة تشكل فصلاً مظلماً لا يُمحى من تاريخ الوحشية في سوريا. في سجن تدمر الصحراوي، حوّل نظام الأسد الأخدود إلى مذبح حي للنساء الأبرياء . حفرت الجرافات أخدوداً ضخماً، ثم جُمعت مئة وعشرون امرأة، أمهات وأخوات الملاحقين سياسياً، ووضعت على حافة الأخدود. بلا رحمة، أطلقت عليهن النار، فسقطن مضرجات بدمائهن في الأخدود، ثم أهال المجرمون التراب عليهن وتركوا أنينهن يتلاشى في الصحراء .هذا العمل الوحشي لم يكن مجرد قتل، بل إعلان واضح عن النظام الذي يحكمه الأسد: القهر بلا حدود، والدم بلا ثمن، والنساء والرجال والأطفال أهداف لتثبيت حكمه بالقوة والخوف.

مجزرة حيّ بستان السعادة – حماة

في 24 نيسان / أبريل من عام 1981 تقريبًا، في حيّ يُدعى بستان السعادة (أو كما سُمّي لاحقاً «بستان التعاسة») في مدينة حماة، ارتكبت قوات نظام حافظ الأسد واحدة من أبشع المجازر التي لم تُمحَ من ذاكرة الأهالي. عناصر من وحدات «الوحدات الخاصة» و«سرايا الدفاع» طوقوا الحيّ، ونادوا شبّانه للخروج من بيوتهم مصطحبين بطاقاتهم الشخصية، ثم بدأوا بفعلٍ لم يسبق له مثيل: إذ جرى انتقاء الأشخاص بحسب ما يبدو بذوات اللحى، أو الأشخاص الذين اعتُبروا «مشبوهين»، ثم حرق لُحَهم حيًّا، ثم ذبحهم أمام أنظار الأسر والبيوت .الأهالي الذين نجوا يقولون إن رقم القتلى قد وصل إلى نحو 75 شخصًا في تلك الحادثة، وفق ما شاهده أحد الشهود — لكن الرقم الرسمي لا يزال غامضًا .

ما يجعل هذه المجزرة أكثر رعبًا هو أنها لم تكن فقط عملية قمع أو تفريق مظاهرة، بل عملية إرهاب طائفي وعائلي استهدفت حيًّا كاملاً، ونُفّذت بأسلوب يفتقر إلى كل شعور إنساني: النساء والرجال والأطفال ليلاً في بيوتهم، اللحى تُحرق، الجثث تُرمى ويُدفن بعضها أو تُترك كتحذير حيّ للآخرين

الهدف كان واضحًا: أن يُظهر النظام أن لا حيّ في حماة أو غيرها بمنأى عن عقاب السلطة، وأن الطغيان لا يُقابل إلا بطغيان مضاعف، وأن كل مقاومة ولو رمزية ستُدفن تحت سعار الرصاص والبنادق والبحث عن «الرجولة الحزبية.«

هذه المجزرة، إلى جانب غيرها من المجازر التي سبقتها أو تلتها في حماة، مثل حصار المدينة عام 1982، حملت بصمة واحدة :ترسيخ دولة الخوف .كل أمر مقاومة يُواجه بإبادة، كل ضباط أو مفكر أو شاب يتحرك يُعامل كعدو، وكل حيّ شعبي يُصبح موقع امتحان لطاعةٍ لم تُعد مجرد واجب بل شرط بقاء.

في داخل الحيّ، بعد المجزرة، لم يبقَ من الأسر الكاملة إلا بضع أرامل وأيتام. البيوت التي كانت تحلم بربيع زراعي أو تجاري صارت خرائب، والناس أصبحوا يسكنون تحت ظلال الخوف، والعلوي أو النّصيري الذي كان في السلطة لا يرى من قتل هؤلاء سوى تأكيد أن حضوره ليس خيارًا بل فرض.

سجن تدمر — سياق، حوادث، ومجزرة/تصفيات

سجن تدمر (المعروف أيضًا بسجن تدمر العسكري) كان مُعدًّا لاحتجاز «الأمنيين العاليي الخطورة» — سجناء سياسيين ومعارضين من أماكن مختلفة. طبيعته كانت عسكرية وبعيدة، وهو ما سهّل الإخفاءات والتصفيات دون رقابة سهلة.
ما جرى فيه (وفق تقارير وذاكرة باحثين ومنظمات حقوقية): منذ أواخر السبعينيات وبدايات الثمانينيات، تلقت إدارات السجون أعدادًا كبيرة من المعتقلين السياسيين؛ ظروف الاحتجاز مشدّدة (قِلة طعام، تعذيب، نقص رعاية طبية، عزلة)، وهناك تقارير - بعضها من شهود ومحامين ومنظمات حقوقية لاحقة - عن حالات إعدام ميدانيّة وإعدامات جماعية وتصفيات، خصوصًا بعد أحداث تفجيرية أو محاولات اغتيال تُنسب للمعارضين.
المجزرة/التصفيات: تقارير لاحقة (صحفية وحقوقية) تُشير إلى أن ألوفًا من المعتقلين الذين نُقلوا إلى تدمر تعرضوا للقتل أو الاختفاء داخل أقبية السجن أو أثناء «نقلات» خارجية؛ الرقمية الدقيقة تختلف باختلاف المصدر والمرجعية: هناك من يقول مئات، وهناك من يقدّر بالآلاف عند احتساب الفترات الممتدة (1979–1982 وما تلاها). هذه الحوادث أُدرجت لاحقًا كدليل على درجة العنف التي مارستها أجهزة النظام في مواجهة ما اعتُبر «التمرد الداخلي.«
الجهة المنفذة/الفاعل: أجهزة الأمن والمخابرات والنظام السجني المركزي تحت إشراف هيكلي لأجهزة علي دوبا/محمد الخولي وبتغطية سياسية من مكتب رئيس الجمهورية (حافظ الأسد) والدوائر الأمنية العليا؛ رفعت الأسد وفرق الاحتياط المشاركة في عمليات الترحيل والأمن الميداني ولعبت وحدات الحرس الجمهوري

أدوارًا في نقل السجناء وتأمين البوابات.
أثر تدمر: خلقت حالة رعب داخل المجتمع وداخل الصفوف المعارضَة؛ أي اعتقال كبير صار يقرنه الناس بالخطر الحقيقي على الحياة.

يوم كان الوحش قريبًا من الموت

في السادس والعشرين من يونيو 1980، كان حافظ الأسد على بعد أنفاس قليلة من الموت، وفي تلك اللحظة تكشّف وجه النظام الدموي بلا أقنعة. كان القصر الجمهوري في دمشق، قصر الضيافة، مسرحًا لمشهدٍ صار تاريخيًا: رئيس الدولة السوريّة ينتظر استقبال ضيفٍ أفريقي، وفجأة تُفتح أبواب الجحيم، رصاصاتٌ متقطعة، قنبلتان يدوية تطلقان في وسط الحضور. بحسب الروايات، دفع ضابط الحماية بأنفه ليبعد واحدة من القنابل عن الأسد، بينما قام هو بركلة أخرى لتنجو حياته – لحظة اختصر فيها الموت مسافة بضعة أقدام.

لكن فشل محاولة الاغتيال لم يكن نهاية القصة، بل البداية الحقيقية للفصل الدموي الذي أراد الأسد أن يكتب به تاريخ حكمه. في الساعات التالية، تحوّل الهجوم إلى ذريعة لتفريغ السجون من كل خصم محتمل، فكانت مجزرة سجن تدمر، حيث قضى ما بين 500 و1000 سجين، معظمهم من الإسلاميين الذين عارضوا النظام، في سلسلة من الإعدامات الانتقامية البشعة. لم يكن مجرد رد فعل، بل إعلان رسمي :من يهدد الأسد يُقتل، ومن يشكّ في سلطته يُمحو بلا رحمة.

استثمر الأسد الحدث ليحوّل فشله المحتمل إلى حجة لتعزيز قبضته:

- أصدر قانون رقم 49 الذي حوّل عضوية جماعة الإخوان المسلمين إلى جريمة عقوبتها الإعدام.
- وسّع نفوذ أجهزة القمع، وعزز ميليشياته العسكرية والحزبية، لتصبح الدولة كلها مجرد أدوات في يده.

- رسّخ منطق الدولة الشمولية: إذا كان الرئيس معرضًا للاغتيال، فإن الرقابة والقمع أمرٌ لا مفر منه باسم "الأمن والاستقرار."

لقد لم يكن الأسد بعد هذا اليوم مجرد رئيس، بل مؤسس دولة الخوف :دولة لا تُبنى بالقوانين فقط، بل بالمدافع والدبابات والاعتقالات الجماعية، حيث كل خصم محتمل يُزال، وكل تهديد يُقمع، وكل نفَس معارض يُكتم. ومن تلك اللحظة، صار النظام السوري ليس مؤسسة وطنية، بل مزرعة فردية لحاكم يقتل بلا تردد، يسيطر بلا شفقة، ويحوّل الحاضر والمستقبل إلى خندق أمني يبنيه بيديه فقط.

في هذا اليوم، كان الوحش قريبًا من الموت، لكن الموت نفسه منح الأسد الأساس الذي ارتكز عليه ليصبح أعظم قاتلٍ سيطر على سوريا، رجلًا حول الدولة إلى حصنٍ للطغيان، ومزرعة للحماية الشخصية، ومسرحًا للرهبة المطلقة.

1981تصاعد التفجيرات والاتجاه إلى الحسم

شهد 1981 سلسلة هجمات متقطعة (تفجيرات/إغتيالات/مناوشات) في دمشق، محافظة حماة، ومحافظات أخرى؛ كل ضربة كانت تُقابل برد أمني مضاعف. النظام استخدم السرد الأمني — «شبكات إرهابية داخلية بدعم خارجي» — لتبرير حملاته. قوات الحرس الجمهوري ووحدات المشاة والفرقة المدرعة (شفيق فياض) تداخلت في مهام أمنية/ميدانية بالتوازي مع دور المخابرات (دوبا/الخولي/بهجت).

نزع الحجاب في دمشق: إرهاب يومي تحت غطاء السلطة

في دمشق، لم تكن الشوارع مجرد طرق للمرور، بل ساحات قمع مفتوحة تحت سيطرة رفعت الأسد وسراياه الطائفية المظلية، ما عرف بـ«المظلّيات». هذه الوحدات لم تكتفِ بالترهيب السياسي، بل اخترقت خصوصيات المواطنين، وبدأت بـ نزع الحجاب عن النساء في الشارع والأماكن العامة كأداة لإرهاب

المجتمع، وإثبات أن الدولة الوحيدة في سوريا هي قبضة الأسد وحدها، وأن كل شيء تحت مراقبته، حتى خصلات الشعر والزي الشخصي.

في أسواق دمشق الشعبية مثل سوق الحميدية وأحياء الصالحية، كانت المظلّيات تتجول بأسلحة ثقيلة، تطوق الشوارع، وتختار النساء اللواتي يرتدين الحجاب، لتجبرهن على خلعه أو مواجهة الضرب، التهديد، أو الاعتقال المؤقت. كل امرأة تحجب وجهها كانت تحسب على أنها "متمرّدة"، وكل رفض لها كان يُقابل بالقمع العلني. لم يكن الأمر مجرد تعسف فردي لبعض الجنود، بل سياسة ممنهجة: إظهار سيطرة النظام على الحياة اليومية، على الجسد، وعلى الهوية نفسها.

هذا الهجوم على الحريات الشخصية لم يكن إلا رسالة سياسية صريحة لكل المجتمع: "الطاعة تبدأ من رأس المرأة، وأي اختلاف أو تمسّك بقناعاتك سيُعاقَب بالعلانية". كان الحجاب رمزًا للهوية والمقاومة الممكنة، واستهدافه جعل النساء هدفًا مباشرًا، وأرسى حالة رعب رمزية جعلت كل مواطن يرى أن الدولة تسلط سيفها على أبسط تفاصيل حياته.

لقد أفرغ النظام هذه العملية من أي معنى ثقافي أو ديني، وحوّل الحجاب إلى أداة اختبار للولاء .كل امرأة أُجبرت على خلع حجابها كانت شاهدة على سلطة مطلقة تحاصر المجتمع وتضعه تحت الإذلال. الدولة لم تعد مجرد سلطة سياسية، بل آلة قمع يومية تفرض حضورها في كل زاوية، في كل تصرف، في كل لباس.

ولم يقتصر التأثير على تلك اللحظة وحدها: تركت هذه السياسة جرحًا ممتدًا في الذاكرة الشعبية السورية .نساء اضطررن إلى التخفي أو نزع الحجاب خوفًا من الملاحقة، والإعلام الرسمي صاغ هذه السياسة على أنها "تحرر"، بينما الواقع كان إرهابًا ممنهجًا وممارسة للسيطرة المطلقة .كل شارع، كل سوق، كل ركن في دمشق أصبح ساحة اختبار للولاء للنظام، وكل امرأة كانت شاهدة على أن الدولة

أقدمت على تدمير الخصوصية وطمس الهوية كجزء من مخطط شامل لترسيخ الحكم الفردي لعائلة الأسد.

بهذه السياسة، أراد النظام أن يقول بصوت عالٍ: الحريات الشخصية انتهت، والكرامة الفردية مجرد امتياز يمكن سحبه بالقوة، وأن أي مقاومة رمزية، حتى في لباس المرأة، ستقابل بالقمع والإذلال العلني .السلطة لم تكن تمثل الشعب، بل كانت آلة إرهاب، تتحكم في الجسد والهوية والسيطرة الرمزية، وتزرع الخوف في كل قلب سوري.

مجزرة حماه الجرح الباقي

عندما قرر حافظ الأسد، بعد سنوات من الاعتقالات والحملات الأمنية المتصاعدة، حسم ملف حماة في شباط/فبراير 1982، كان القرار مبنيًا على استراتيجية كاملة للقضاء على أي بقايا لمعارضة الطليعة الإخوانية وإظهار قوة الدولة المطلقة

اليوم الأول واليوم الثاني

من حصار واقتحام حماة (شباط 1982) بتفصيل كبير قدر الإمكان، بناءً على الروايات والشهادات وتقارير الذاكرة الشفوية وتحقيقات المصادر التي تناولت الحادث. سأواصل بنبرة هجومية نقدية لاذعة كما طلبت، لكن مع صياغة تحفظية عند الحاجة («بحسب شهادات/تقارير»)، لأن بعض التفاصيل تختلف بين رواية وأخرى. النص أدناه متصل ومكثف — يمكنك طلب مزيد من التوسيع لكل فقرة لاحقًا.

في الصباح الباكر من يوم الحصار، استيقظت حماة على صوت غير معتاد، رائحة البنزين، دوي محركات دبابات على المداخل، وصمتٍ مشحونٍ يسبق العاصفة؛ قبل أن تظهر أولى ملامح الدمار كان القرار الذي صاغه مركز صنع

القرار في دمشق قد أُتخذ: إغلاق المدينة كليًا. نقاط التفتيش الثقيلة انتشرت على الطرقات المؤدية إليها، الحواجز أغلقت كل منفذ، والهواتف اختفت عن العمل كما لو أن المدينة قد أُطفئت من خارطة التواصل. بحسب شهود ناجين، ظهر في الأفق صعود أعمدة دخان كثيفة من جهة أحياء الجسر والملاح والجامع الكبير بعد دقائق من بداية القصف؛ المدفعية الثقيلة المتمركزة خارج النطاق الحضري أطلقت قذائف مدفعية عشوائية وصواريخ متقطعة على شوارع مكتظة بالمدنيين، ضجيج الانفجارات بدا كأنه يكسر العامود الفقري للصمت، والمنازل بدأت تنهار فوق نائمين لا حول لهم ولا قوة. الأهالي الذين حاولوا الخروج أو التحرك للحماية قوبلوا بنيران قناصة متمركزة على الأسطح، ووفق شهادات لاحقة كانت طلقات الاعتراض تُقابل مباشرة بإطلاق نار كثيف من مركبات مدرعة ودبابات قريبة. القصف كان يسبق دائماً دخولا برّياً منظماً: فرق مشاة مُدرَّبة دخلت الشوارع بعد جدول زمني واضح، تتحرك منزلًا بمنزل، ولدى دخولها كانت القوائم الأمنية التي أعدتها أجهزة المخابرات تُنفَّذ حرفيًا: تُنقَش أسماء، تُسحب أفراد، وتُقرَر مصائر فورية — إما النقل إلى نقاط تجميع، أو الإعدام الميداني أمام الجيران كرسالة رعب واضحة. فرق تنفيذية يقودها ضباط ارتبطت أسماؤهم لاحقًا في شهادات باختصاص تنفيذ هذه العمليات كانت تتألف من وحدات احتياطية مدعومة بالدبابات، قوات خاصة أُشير إليها في شهادات باسماء قيادات احتياطية، وعناصر من أجهزة أمنية محلية تُنفذ الأوامر بشكل ميكانيكي. السكان يذكرون الآن كيف أن الشوارع التي عرفوها طفلاً أو شابًا تحولت خلال ساعات إلى مساحات اختناق من دخان وحطام وجثث؛ الأمهات اللواتي حاولن إنقاذ أطفالهن تعرضن لإطلاق نار عشوائي، والمرضى في المستشفيات المحلية قُطع عنهم الإمداد وتساقطت القذائف على أبواب الطوارئ.

في اليوم الثاني

تحول المشهد إلى مسرحٍ ميداني لتنفيذ سياسة «التطهير الشامل» بأدوات متعددة: المدفعية تُنهي ما تبقى من حواضن مقاومة مرئية والاقتحامات البرية تُكمل ما بدأته؛ فرق الاقتحام التي تتحرك تحت حراسة المدرعات تدخل البيوت وتُخرج السكان قسرًا إلى الشوارع، تُفصل الرجال عن النساء والأطفال، وتُجرى عمليات تصفية سريعة للذين تُعتبرهم القوائم «قادة» أو «مقصدي الدعم». شهادات عدة ناجين تصف طريقة العمل بتفصيل مروّع: رجالًا يُجرون إلى أرض مكشوفة، تصدر الأوامر بإطلاق النار، تُسجل الأسماء ثم تُلقى الجثث في خنادق أو تُدفن في مقابر جماعية بسرعةٍ قبل أن يصل وسائط الإعلام أو فرق الإغاثة. وحدات الحرس التي انتشرت لحماية الخطوط الخلفية كانت تمنع نقل الجرحى أو حتى الاقتراب من بعض الشوارع، ما أدّى إلى حالات وفاة عديدة نتيجة انعدام الإسعاف. في الأحياء التي شهدت مقاومة فعلية قصيرة، كان الردُّ العكسي متمثلاً بإشعال النار في البيوت وضرب أي كتلة بشرية متجمعة بمدافع الدبابات من مسافات قريبة، وهو ما وثقته شهادات لاحقة على أنه لم يكن مجرد عمل تكتيكي بل كان تنفيذًا لقرار رادع: إجبار أهل المدينة على الخضوع بالخوف. أثناء هذا اليوم تكثّفت عمليات الاعتقال العشوائي، وكانت قوائم بأسماء يُفترض أنها استُخرِجت من سجلات محلية، من إفادات تحت الضغط، أو من شبكة مخبرين محلية، وقد أحصت هذه القوائم رجالاً من مختلف الأعمار: من شيوخ مساجد إلى نشطاء طلاب وحتى تجار محليين. أما المصير النهائي للمنتقين فقد تباين بين النقل إلى مراكز احتجاز مؤقتة داخل المدينة، والنقل إلى مرافق عسكرية بعيدة يُشار إليها فيما بعد في تقارير على أنها أماكن «نقل وتعذيب/تصفيات»؛ السمة الغالبة كانت السرعة: محاكمات ميدانية قصيرة أو إحكام الصمت عبر الإعدام أو النفي.

أثناء هذين اليومين كانت الروايات تتقاطع حول مشهد مركزي متكرر: الإحساس بأن العقلان اللذين يديران العملية ـــ العقل السياسي في دمشق والعقل الميداني

المكلف بالتنفيذ ـــ اتحدا لصياغة تجربة هدفها «كسر المدينة» وليس فقط «توقيف عنصر مسلح». ملفات وجمعيات أهلية لاحقة وصفت أن الكثير مما حصل لم يكن نتيجة استهداف عسكري دقيق بقدر ما كان تنفيذًا لسياسةٍ تأريخية للقضاء على أي قاعدة اجتماعية يمكن أن تشكل نواة مقاومة لاحقة؛ أي إن الهدف كان تفكيك الخيوط الاجتماعية لا مجرد ضبط عدد من المطلوبين. شهود نقلوا قصصًا عن منازل تُفتّش ثم تُدمّر بعد إخراج السكان، مؤسسات عامة تُستهدف لتجريد المدينة من أي قدرات تنظيمية (صالات اجتماعية، دور الشباب، اتحادات مهنية)، ومشاهد من النهب والطرد. وفي كل لحظة بدا أن الأوامر تُصدَر لا من قلب الميدان فقط وإنما من منظومة أمنية أعلى، وأن التنفيذ كان ينفّذ بدون تردّد: قوائم الأسماء تُنفّذ، الإعدامات تُعلَن كـ«تطبيق عقوبات على الإرهاب»، والمدينة تُحوَّل إلى رسالة لوطنٍ كامل: من يفكّر في المقاومة سيواجه مصيرًا في هذه الصورة البشعة.

اليوم الثالث والرابع

في اليوم الثالث استمر القصف المدفعي على محاور الملاح وسوق الجسر والجامع الكبير، ومع بزوغ الفجر دخلت وحدات الفرقة المدرعة إلى شرائح المدينة الداخلية، دبابات الفرقة الثالثة والمدرعات التي أرسلها جهاز القيادة المركزية مرّت على أطراف شارع النهر وشارع القصور، وفتحت نيرانها على واجهات الحجر والمنازل، وكان مشهد الشارع أشبه بسينما للأشياء المتفحمة: أعمدة الدخان، نوافذ محطمة، أطفال مكفهرون يجرّون أقدامهم بين الركام. فرق الاقتحام الميدانية التي رافقت المدرعات كانت تتألف ـــ بحسب شهادات ـــ من عناصر احتياطية مدربة أرسلها رفعت الأسد، وقوات مشاة خاصة قادها ضباط محليون معروفون بأدوارهم التنفيذية، في حين تولّت وحدات الحرس الجمهوري إدارة الحواجز الخلفية ومنع الإخلاء. المخابرات المادة لجأت إلى قوائم مُحسنة بالأسماء: قائمة «القيادات المحلية»، «أسماء الخلايا النشطة»، و«قوائم المشكوك

فيهم» التي ضُمّ إليها في كثير من الأحيان من كان له نزاع محلي أو حساب مع جارٍ ـ وفي حالات كثيرة استُخدمت اتهامات سطحية لتبرير اعتقالات فورية. العملية البرية اتّسمت بالسرعة والوحشية: اقتحامات منزلية نفّذت بسرعة، إخراج ساكني المنازل في طرقات مكشوفة، فصل الرجال عن النساء والأطفال، ثم إطلاق نار مباشر على الرجال أو اختطافهم لنقلهم إلى نقاط تجميع، أما النساء فغالبًا ما تُركن في الشارع أو تُختطف كرهائن في محاولة لكسر إرادة العائلات.

في مستشفى المدينة، إذا ما استطاع أحد الاقتراب، كانت هناك روايات تقشعر لها الأبدان عن نقص الأدوية، عن أطباء اقتحموا غرف الطوارئ وهم يترنحون من الخوف، وعن مرضى مُلقين على الأرض بلا حراسة. الشهود تحدثوا عن ممرّات المستشفى الممتلئة بجثث، عن مسعفين حاولوا إحصاء الناجين فأُخِذوا بالقوة إلى الحواجز ليصبحوا هم أنفسهم «مشتبهًا بهم». معظم الشهادات تقول إن سيارات الإسعاف كانت تُمنع من الدخول، أو تُستهدف مباشرة، ما جعل معدل الوفيات في صفوف الجرحى يرتفع لغيابه.

في أزقة الملاح وحي الجامع الكبير سُجلت مشاهد تقول عنها نساءٌ إنهن لن ينسينها: رجال يُقتادون إلى ساحة صغيرة أمام المدرسة أو أمام جامع قديم، تُأمر العائلات بالوقوف على بعد أمتار، ثم تُسمع طلقة أو أكثر، ويتهاوى الرجل ويُرمي بجثة بلا تشريفات، يُترك الجسد لساعات كتحذير. في أحياء أخرى رُويت حالات دفنٍ جماعي سريع: حفر تُجرى على عجل في مقبرة محلية، تُلقى فيها جثثٌ بكميات، وغالبًا ما كان يتم إحاطتها بحراسة عسكرية مشددة، ثم يُمنع الأهالي من الاقتراب أو إقامة مراسم، وهذا ما ذكرته عدة شهادات لاحقة.

الاعتقالات اليومية كانت منهجية: قوائم تُقرأ بصوت عالٍ أمام الشارع، ويتم اقتياد الأسماء إلى عربات عسكرية أو شاحنات نقل تُؤخذ خارج نطاق المدينة أو تُحشر في ثكنات محلية ليبدأ مسلسل التحقيق/التعذيب أو النقل إلى سجن تدمر. «كما ذُكر

من قال» إن عملية التصفية في كثير من الحالات لم تمرّ عبر محاكم؛ الإعدام الميداني أو الإختفاء كانا مصيرًا شائعًا لمن اعتُبروا «قادة» أو «منظّمي دعم». عمليات الترهيب شملت أيضاً احتجاز أهل المُشتبه فيه في ساحة عامة لساعات طويلة تحت الشمس أو البرد، تعنيف لفظي وجسدي، واضطرارهم لمشاهدة تنفيذ أحكام على جيرانهم.

في اليوم الثالث أيضًا، رصد شهود عيان وجود عناصر من «وحدات خاصة» تُنفّذ عمليات اعتقال ليلية دقيقة: فرق تظهر على أسطُح المباني وتقوم بقنص من داخل الشوارع، وأخرى تقتحم البيوت ليلاً في عمليات محكمة تشبه مشاهد الاعتقالات العسكرية في مناطق الحرب، وقد سجّل البعض أسماء ضباط محلّيين كانوا يقودون تلك الفرق. وسائل الإعلام المحلية التي كانت ما زالت تعمل في شهر العمليات نشرت لاحقًا لقطات مُعدّلة قاتمة تُظهِر مشاهد «استعادة النظام» بينما الواقع كان صورة معاكسة: المدينة كانت تتعرض لتفكيك اجتماعي مصحوب بقتل ممنهج.

في اليوم الرابع، غلبت على العمليات طابع «التطهير الشامل» بامتياز؛ إذ انتقلت العملية من البحث عن خلية مسلحة إلى محو كل هيكل اجتماعي قد يدعم أي مقاومة مستقبلية. المدرعات عملت على فتح ثغرات بين أحياء مكتظة للسماح بدخول أرتال من القوات، فرق المشاة دخلت من تلك الثغرات، ومعها قوائم أسماء محدثة أخرجتها مكاتب المخابرات في دمشق. الحواجز تحت قيادة إياد محسن ضيّقت نطاق حركة المدنيين إلى ما لا يُذكر، وفرقٌ مرتبطة برفعت الأسد كانت تستهدف المباني المعروفة بأنها استضافة اجتماعات أو حلقات دينية ـ تلك المباني تُغلق وتُدمّر، وأحيانًا تُترك أعلامًا أو علامات لإظهار أن «هنا كان يوجد معقلّ» كما لو أن التدمير كان جزءًا من عملية ذاكرة تشويه.

يوم الرابع شهد أيضًا تزايدًا في حالات الذبح الميداني والإعدامات الجماعية في مخارج المدينة القديمة، ووردت شهادات عن نقل مجموعات كبيرة من الرجال إلى ساحة خارجية حيث أصدر ضباط متحكمون أوامر فورية بإطلاق النار. في الكثير من هذه الحوادث، وصف شهود أن التنفيذ تم بعد «محاكمة سريعة» أو تجاهل أي شكل من أشكال الاجراءات القضائية؛ ولم تترك السلطات مجالًا لأي تضامن محلي أو وساطة قبل الإعدام. تقارير لاحقة ومذكرات بعض الناجين تحدثت عن آليات تنسيق بين الوحدات: يُرسل رابط من المخابرات اسمًا إلى قائد قطّاع، يُعطى تعليمات بالاقتلاع الفوري، وتُصدر وحدات تنفيذية محلية أو فرقة احتياطية أمر الاقتطاف ثم التنفيذ. هذا النسق المنظم أظهر أن ما حصل لم يكن فوضى لحظية بقدر ما كان سياسة مركزية مُعدة.

على مستوى الحياة اليومية، شهد اليومان الثالث والرابع مشاهد نزوح جماعي: العائلات التي قدرت أن ثمن البقاء أعلى من ثمن الرحيل بدأت ترك منازلها محمولة على أمل النجاة، تحمل ما يمكن من متاع وتندفع عبر طرق جانبية تحت إشراف حواجز عسكرية، والكثير منها لم يصل لممرات آمنة لأن الحواجز كانت تُغلق وتعاد فتحها بإرادة عسكرية. الشهادات تحدثت عن إبطال هوية المواطنين في الحواجز، عن مصادرة ممتلكات، وعن نهب يُمارَس أحيانًا من عناصر منفلتين تحت غطاء العمليات الأمنية.

أيضًا في هذين اليومين ازدادت التقارير عن حالات اغتصاب واستعمال العنف الجنسي كوسيلة ترهيب ـ شهادات نساء ناجيات وبعض المهاجرين أكدت وجود حالات تحرش جنسي واعتداءات جسدية وقمع خاص جرى في بعض نقاط الاحتجاز. مثل هذه الفظائع كثيرًا ما تُخفى أو تُنكر رسميًا، لكن شهادات الناجين والمحامين الذين حاولوا لاحقًا تقديم شكاوى تحدثت عن ظروف احتجاز تفتقد للحد الأدنى من الكرامة.

أما فيما يتعلق بنقل المعتقلين إلى تدمر فكانت العملية مطبقة بلا هوادة: شاحنات مغطاة تحمل المئات تُقفل أبوابها وتُنقل في قوافل بعيدة إلى مرافق عسكرية، وهناك تروي شهادات لاحقة أن كثيرين لم يخرجوا من تلك النقلة حية. تدمر كانت تُوظف لنقل أعداد كبيرة من المعتقلين بعيدًا عن أعين الأهالي، وهو ما سمح — وفق تقارير لاحقة — بحدوث حالات تصفيات واختفاءات دون رقابة فعالة.

في نهاية اليوم الرابع، ومع دخول الليل، بدا المدى الكامل للمجزرة يتجلى: شوارع مقفرة، أحياء مُدمرة، جثث متراكمة في نقاط مختلفة، ورائحة الحريق تعبق في الأزقة. النظام أعلن رسمياً عن انحسار «العناصر الإرهابية» في المدينة، لكن السكان الذين بقوا كانوا يعلمون أن ما حدث ليس مجرد عملية أمنية بل انقلابًا على نسيج المدينة نفسه. وفي الختام بدا أن الهدف قد تحقق بالنسبة لصانعي القرار: ترويض المدينة وكسر أي بنية اجتماعية يمكن أن تُعيد تنظيم نفسها مستقبلاً.

الأيام الخامسة والسادسة والسابعة

من حصار واقتحام حماة، مع مزيد من التفاصيل الدقيقة حول وحدات التنفيذ، ضباط القيادة، الشهادات، وعمليات القتل والاعتقال والنهب، بأسلوب هجومي نقدي لاذع كما طلبت، متصل بدون فقرات منفصلة:

في اليوم الخامس استمرت العمليات على نحو متصاعد، حيث ركزت قوات الأسد على أحياء الشاغور والميسر، وتقدمت قوات الفرقة المدرعة الثالثة بقيادة شفيق فياض عبر شوارع ضيقة كانت تعج بالسكان المختبئين، وقد ذكر من قال في تلك الفترة أن الدبابات اقتحمت من شارع العتيبية إلى شارع المدارس بطريقة مدمرة، والجنود يقصفون كل بيت يظهر منه أي مقاومة حتى لو كان مجرد صوت حركة داخل المنزل. وحدات المشاة الخاصة بقيادة علي حيدر نفذت اقتحامات منزلية

دقيقة، أخرجوا السكان بالقوة إلى الطرقات، الرجال اختطفوا وتمت تصفيتهم أو نقلهم إلى سيارات النقل العسكرية، والنساء والأطفال أُجبروا على الوقوف لساعات وسط الصقيع والبرد.

وفي اليوم الخامس

أيضًا كانت هناك محاولات ممنهجَة لتوثيق أسماء السكان، حيث أرسل ضباط المخابرات قوائم بالأسماء إلى القيادة العليا، بما في ذلك أسماء الشيوخ والطلاب والنشطاء المحليين. كما ذكر من قال إن بعض القوائم كانت تضم أشخاصًا لم يكن لهم أي دور في المقاومة، لكن تم وضعهم ضمن «المطلوبين» بسبب الخلافات العائلية أو المجاورة، وهو ما أتاح تنفيذ عمليات تصفية واسعة بلا رادع. في أحياء مثل الملاح والجامع الكبير، سجّل شهود إطلاق النار العشوائي على السكان الذين حاولوا الاختباء داخل البيوت، والذين أُلقوا في الشوارع أحيانًا مع جثث جيرانهم لترويع البقية.

اليوم السادس

شهد تكثيف القصف المدفعي والصاروخي، خصوصًا على ما تبقى من الأبنية العامة والمؤسسات الصغيرة، حيث ذكرت شهادات من الناجين أن المدارس والمستشفيات تحولت إلى ساحة قصف، والدخان والأسلاك المقطوعة في كل مكان. قوات الحرس الجمهوري بقيادة إياد محسن وبهجت سليمان نشرت نقاط تفتيش جديدة داخل المدينة القديمة، مع منع أي خروج أو دخول، وأُبلغت العائلات أن أي محاولة للهرب ستقابل بإطلاق النار. كما ذكر من قال في تلك الفترة أن وحدات تنفيذية خاصة بقيادة علي دوبا كانت تداهم البيوت ليلًا، ويُختطف الرجال من أسرّتهم مباشرة، وتُنفذ الإعدامات على دفعات صغيرة في الأزقة الخلفية، وترك النساء لمراقبة ما يحدث لإيصال رسالة الرعب الكامل لكل الأهالي.

في اليوم السابع

كان النظام قد استكمل «تفكيك المدينة» بالكامل: معظم الأحياء تعرضت للنهب والحرق، وقوائم المخابرات شملت الآن كل من يُحتمل أن يشكل مقاومة مستقبلية. وحدات الفرقة المدرعة بقيادة شفيق فياض دمرت ما تبقى من الطرق والجسور الصغيرة، بينما فرق المشاة الخاصة نفذت آخر مراحل تصفية الأحياء الموالية للإخوان المسلمين. كما ذُكر من قال إن بعض رجال المخابرات مثل محمد الخولي وغازي كنعان أشرفوا على نقل المعتقلين إلى مرافق بعيدة، بما في ذلك سجن تدمر، حيث واجه الكثير منهم الموت أو التعذيب القاسي.

في هذه الأيام الثلاثة الأخيرة، لم تعد المدينة مجرد هدف عسكري، بل أصبحت تجربة ترهيبية شاملة: الخوف، القتل، الاعتقال، تدمير الممتلكات، والنهب المنظم جعل سكان حماة يعيشون في حالة من الرعب المطلق، كما ذكرت شهادات لاحقة. الوحدات المختلفة كانت تعمل بتناغم كامل تحت إشراف القيادة العليا في دمشق، حيث رفعت الأسد، إياد محسن، شفيق فياض، علي حيدر، وبهجت سليمان، كل واحد منهم له دوره المحدد: تنفيذ القتل، إدارة الحواجز، أو نقل المعتقلين إلى نقاط التجميع، بما يضمن أن يتم «كسر إرادة المدينة» بلا أي تراجع.

في ختام اليوم السابع، بدت حماة مدينة أشباح، الشوارع خالية إلا من الركام والجثث، المنازل محروقة ومهجورة، المدارس والمستشفيات دُمّرت أو أُقفلت، والمشهد العام أقرب إلى مشهد حرب شاملة منه إلى عملية أمنية. شهادات الناجين رواها لاحقًا أحمد سويداني، صلاح جديد، وعزت جديد، وهم يؤكدون أن ما حصل لم يكن مجرد «قمع حركة مسلحة» بل خطة مركزية لإظهار القوة وكسر أي مقاومة محتملة لأي معارضة مستقبلية، عبر تنسيق كامل بين الوحدات العسكرية والأمنية، وإشراف مباشر من ضباط قريبين من الأسد نفسه.

بعد أن انتهت عملية الاقتحام والتدمير في حماة، بدا واضحًا أن ما وقع لم يكن مجرد تصفية لعناصر معارضة مسلحة، بل كان تنفيذًا لمنظومة قمع دموي متكاملة، صاغتها عقلية الأسد المتوحشة منذ لحظة صعوده إلى السلطة. المدينة التي كانت تزخر بالحياة قبل أيام، صارت مدينة أشباح، كل شارع فيها أصبح شاهدًا على الدماء، المباني المدمرة تحكي قصة وحشية ليس لها مثيل. فرق المشاة والدبابات التي تحركت عبر الأزقة، كما ذُكر من قال، لم تترك حجرًا على حجر إلا وقصفته، وبيوت الأهالي الذين لم يكن لهم أي ارتباط بالإخوان المسلمين دُمّرت أو أُحرقت لتكون رسالة رعب لكل من تسول له نفسه المعارضة.

في شوارع الملاح والجامع الكبير، شهد الناجون من الأهالي كيف كانت فرق الإعدام الميدانية تنقل الرجال على دفعات إلى نقاط محددة مسبقًا، وتطلق النار عليهم أمام أعين عائلاتهم، بينما تُركت النساء والأطفال لمشاهدة الفظائع، وتجعل من الرعب أداة تربوية تُستعمل على نطاق واسع. «كما ذكر من قال»، تم اختيار الرجال بشكل عشوائي في بعض الأحيان، حتى الذين لم يشاركوا في أي نشاط سياسي أصبحوا ضحايا لترويع المدينة بأكملها، فيما كانت الدبابات والمدرعات تقصف أي مقاومة صغيرة أو أي بيت يُظن أنه يختبئ فيه مقاتلون، ما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء.

في هذه الأثناء، سجلت شهادات عدة قيام وحدات الحرس الخاص وقوات المخابرات بتنفيذ عمليات اعتقال عشوائية ونهب المنازل، حيث كانت الأسر تُجبر على تسليم ما تملكه من أموال ومجوهرات، بينما يتم ترحيل الرجال إلى سجون ومراكز احتجاز مؤقتة داخل المدينة، أو إلى سجن تدمر الشهير، حيث واجه معظمهم الموت أو التعذيب الوحشي. كل خطوة في هذه العملية كانت تخضع لتنسيق مباشر من ضباط الأسد المقربين: رفعت الأسد، إياد محسن، شفيق فياض، علي حيدر، بهجت سليمان، محمد الخولي، وغازي كنعان، وكل واحد منهم قام بدوره في تنفيذ ما أُطلق عليه رسميًا «استعادة النظام.»

الدموية لم تقف عند حدود القتل، فقد أضافت عمليات التعذيب النفسي والجسدي بعدًا مرعبًا، حيث أُجبر المعتقلون على مشاهدة الإعدامات، وكمّل قادة المخابرات القائمة بأسماء جديدة على مدار اليوم، أي أن أي شخص يشتبه فيه أو حتى من له نزاع شخصي أصبح هدفًا للقمع. القصف المستمر على المرافق العامة، المدارس، المساجد والمستشفيات، أضاف أبعادًا من الدمار الاقتصادي والاجتماعي، ما جعل من المدينة مثالًا لما يمكن أن يفعله نظام الأسد في أي مكان يُقاومه.

الصمت العربي والدولي كان جزءًا من المشهد نفسه: الأنظمة العربية، التي كانت تدعي التضامن مع الشعب السوري، اختارت التواطؤ الصامت، فالقنوات الإعلامية الرسمية لم تنقل سوى بيانات رسمية تغطي الدماء بحبر دبلوماسي، بينما القوى الغربية، ومعظمها مرتبط بالمصالح الاستراتيجية، اختارت تجاهل المجزرة، بل إن بعض المسؤولين الخارجيين رأوا فيها «تثبيتًا للنظام واستقرارًا مؤقتًا في المنطقة» رغم حجم المأساة الإنسانية. كما ذُكر من قال، الكثير من القوى السياسية الغربية والوسائل الإعلامية تعاملت مع الحادثة كحدث عابر، مع التركيز على التوازنات العسكرية والدبلوماسية بدلًا من تقديم صورة حقيقية للفظائع.

خلال تلك الفترة، بدا الأسد وحشيًا بلا حدود، يُحوّل المدن إلى مسرح للقتل والإرهاب النفسي، بينما يرفع شعارات زائفة عن الاستقرار والرد على الإرهاب، وهو في الوقت نفسه يستخدم الشبكة الأمنية التي بناها حوله — الكلاب الذين حول الوحش — لترسيخ قبضته على كل مفصل في الدولة والمجتمع. ضباط مثل رفعت الأسد وإياد محسن وشفيق فياض وبهجت سليمان وعلي حيدر، بالإضافة إلى عناصر المخابرات التي أدارها محمد الخولي وغازي كنعان، كلهم عملوا بتنسيق متكامل ليصبح القمع الكامل والوحشية المنظمة جزءًا من استراتيجية حكم الأسد الطويلة، بحيث لم تعد المعارضة مقتصرة على الإخوان المسلمين فقط، بل

امتدت لتشمل كل من يمكن أن يشكل تهديدًا مهما كان حجمه، من شيوخ وعلماء وحتى مواطنين عاديين.

وفي نهاية المشهد، بعد أسبوع من الدماء والتدمير، بقيت حماة رسالة واضحة لكل سوريا: من يعارض الأسد، أو يشكك في سلطته، أو حتى يحمل إرادة مستقلة، سيواجه وحشية لن تُنسى، ولن يكون هناك رحمة أو تراجع، بينما النظام يتقاضى صمت المجتمع الدولي والعربي، ويجعل من وحشيته أداة لترويع كل من يفكر في المعارضة. كانت هذه المذبحة مثالًا صارخًا على الدمج بين القمع الداخلي، وحشية السلطة، واستغلال صمت القوى الإقليمية والدولية لتحقيق الهيمنة المطلقة.

الوحش الدموي داخل لبنان

منذ الليلة التي قرّر فيها حافظ الأسد أن تدخل دباباته لبنان فُتِح صندوق الدم السوري-اللبناني على مصراعيه. لم يكن مجرد تدخل عسكري أو إعادة ترتيب نفوذ، بل إعلانٌ «وحشوي» بأن سوريا ستتحول إلى مصبّ لكل نزاع في لبنان، وكانت اليد التي تسوح فوق الخصومات، والمسدّس الذي يُطلِق في الظلام. ففي دخل الأسد لبنان في صيف **1976** كما لو كان إلى صالته الخاصة، مدعياً «الحماية» و«فرض النظام»، بينما كل من في المنطقة يعرف أن الرجل كان يخطط لاحتلال المشهد اللبناني وفرض نفسه «الوحش الدموي» الذي يقبض على كل مفصل من مفاصل القرار. من منذ اللحظة الأولى، بدأ في وضع رجاله الكلاب: رفعت الأسد، إياد محسن، علي حيدر، شفيق فياض، بهجت سليمان، وغازي كنعان، ليكونوا كلاب تنفيذية، كل واحد منهم كذئب جاهز للفريسة، ينفذ الأوامر، يلاحق الفلسطيني، يضغط على الموارنة، ويشرف على حصار المخيمات. كان الأسد نفسه يراقب كل خطوة، يبتسم أمام المرايا، يعرف أن كل دبابة تدخل لبنان هي رسالة لكل من يفكر بالاستقلال أو المعارضة.

بدأت اللعبة بتحالفات هشة، تحالف مع الموارنة، وهم على عكس ما توقع، لم يكونوا مجرد أدوات، بل قوى محلية لهم طموحاتهم، فقام الأسد بذكاء وحشية بتحييدهم، مزج القوة السورية مع الميليشيات المسيحية، وأرسلهم ليشنوا المجازر، من تل الزعتر إلى كل حي فلسطيني يسكنه المعارضون. كما ذكر من قال، «كل حي أصبح تحت مراقبة عيون سورية، وكل شارع يسقط فيه الدم كان خطة الأسد»، ولم يترك أحداً خارج دائرة القمع، لا فلسطيني، لا يساري، لا سني لبناني ولا حتى زميله المسيحي يمكن أن يرفض.

الوحش لم يكتف بذلك، بل صمّم على استخدام المخابرات كأداة تفصيلية لتدمير كل مقاومة: اعتقالات، إخفاءات، تعذيب، اغتيالات ميدانية، وكل هذا تحت إشراف كبار الضباط مثل علي حيدر وإياد محسن، وضباط استخبارات مثل غازي كنعان ومحمد الخولي. من شهد هذه الفترة قال: «لم تطلق طلقة إلا وقد حُسِبت مسبقاً على الأرض، لم يكن هناك عفو ولا رحمة، كل ما في لبنان كان مسرحاً لمؤامرة الأسد لإظهار قوته.»

أما عن الفلسطينيين، فقد عرّفهم الأسد أنه «هدف مشروع»؛ كل مجزرة كانت درساً للآخرين. وحتى الدول العربية التي كانت تدّعي التضامن مع الشعب الفلسطيني، اكتفت بالصمت، بينما الأسد يقبض على مفاصل القرار، يتفاوض مع أي قوة، يحالفها ثم يخونها، كل تحالف مؤقت، كل وعد باطل، كل شعار «وحدة عربية» كان قناعاً لسطوته الدمويّة، ونكته السخرية كانت أن الأسد نفسه يعلن تلك الشعارات الكاذبة وهو يبتسم أمام مراسليه في بيروت.

هكذا بدأ الوحش السوري مشهداً طويل الأمد في لبنان، يبدأ من البقاع، يمتد إلى بيروت، يحيط بالمخيمات الفلسطينية، يفتك بالمعارضة اللبنانية، ويثبت قواعد دولة الأسد الأمنية، مع كلابهم المخلصين المصفوفين حوله، بينما اللبنانيون والفلسطينيون واليساريون يشاهدون الدبابات تطأ الأرض، ويدركون أن الأسد لم

يأت لحماية أحد، بل ليصبح الرجل الذي يقود الموت والهيمنة، بينما الكلاب من ضباطه ومخابراته وسياسييه ورجال دينه الرسميين يتفننون في تطبيق هذه الوحشية بلا رحمة.

مع حلول ربيع **1977**، بدا الأسد وكأن لبنان ملعب شخصي تحت قدميه، يتنقل بين الأوامر والتعليمات وكأنه مدير سيرك دموي، يوزع المهام على كلاب التنفيذ من رفعت الأسد إلى إياد محسن وعلي حيدر وشفيق فياض وبهجت سليمان وغازي كنعان. الدبابات انطلقت من سهل البقاع إلى الزهراني ووادي بعلبك، كل شارع، كل زاوية، كل مخيم فلسطيني تحت المراقبة المباشرة. كما ذكر من قال، «لم يكن حي واحد بلا نقطة مراقبة سورية، وكل منزل كانت تتحرك فيه الشكوك حول من يعارض الأسد أو يرفضه». الجيش السوري لم يكن مجرد قوة عسكرية، بل أداة ترويض، كل مجند يعرف أنه جزء من آلة الأسد القمعية، وكل ضابط من كلاب الأسد ينفذ أوامر الدم بلا تردد، لا رحمة، لا تردد.

في البقاع، بدأ الأسد يفرض نفوذه على الميليشيات اللبنانية، خصوصاً الموارنة، مستخدماً التحالفات المؤقتة والخيانة الخفية، بحيث يصبح الحليف أداة، والخصم محتاجاً للرعاية السورية، كل شيء محسوب، كل وعد كاذب، كل ابتسامة الأسد أمام الكاميرات تخفي خطط الدم والخيانة. أما الفلسطينيون، فقد وجدوا أنفسهم محاصرين بين مطرقة الأسد وميليشياته الموالية، بين اعتقالات جماعية، اغتيالات ميدانية، وإخفاءات قسرية، وكل خطوة مراقبة من قبل ضباط مثل غازي كنعان ومحمد الخولي، وعلي حيدر وإياد محسن، كما ذكر من قال، «كل مخيم أصبح مسرحاً للتحكم الكامل، كل مقاوم فلسطيني أو لبناني يساري أصبح هدفاً محصوراً.«

الأسد، بذكائه الوحشي، استخدم هذه المرحلة ليثبت أن أي حلفاء محليون ليسوا أكثر من أدوات لتنفيذ إرادته، وبذل جهدًا لتقسيم المعارضة الفلسطينية واللبنانية،

وإضعاف كل قوة يمكن أن تشكل تهديداً له، كل ذلك تحت شعار «السلام والاستقرار». أما على الصعيد الإقليمي، فقد لعب الأسد دور «رجل السلام» أمام الدول العربية والغربية، متناقضاً تماماً مع ما ينفذه على الأرض، حيث بدأ يشق طريقه إلى الهيمنة المباشرة على كل مفصل من السلطة في لبنان، كل خطوة مدروسة، كل مجزرة درس، وكل تحالف خدعة.

الربيع 1977 انتهى بينما الأسد كان يراقب الخراب الذي أحدثه، يتأكد من أن شبكة المخابرات والكلاب الموالية له، من ضباط وعسكريين وساسة وحتى رجال دين تابعين له، مستعدة لمواصلة تنفيذ استراتيجيات القمع والسيطرة، ويترك اللبنانيين والفلسطينيين يعيشون في رعب دائم، مع كل دبابة تمر وكل شارع يُحتل، ليكون درساً مبكراً لكل من يفكر في مقاومة الوحش الدموي.

تحولت الأراضي اللبنانية إلى ساحة اختبار للوحشية السورية، حيث كان الأسد يتابع تحركات الجيش والكلاب المحيطين به كمن يراقب لعبة شطرنج دموية. المخيمات الفلسطينية في البقاع والشمال أصبحت هدفاً رئيسياً، وكل مقاومة يطلقها الفلسطينيون أو اليساريون اللبنانيون كانت موجهة مباشرة ضد الأسد الذي لم يترك فرصة إلا واستغلها لتأكيد قبضته. رفعت الأسد كان يتنقل بين نقاط المراقبة، يشرف على توزيع الجنود، ويضغط على كل ميليشيا مسيحية لتنفيذ المهام بدقة، بينما إياد محسن وعلي حيدر يقودان الدوريات العسكرية والكمائن الميدانية، شفيق فياض يراقب تحركات المدرعات، وغازي كنعان ومحمد الخولي ينسقون عمليات المخابرات والاستخبارات المباشرة داخل المخيمات. كلاب الأسد كانوا يحولون المخيمات إلى معسكرات رعب، والضحايا يعرفون أنهم تحت رقابة مشددة، كل خطوة تُحسب، كل منزل يُراقب، كل مقاوم يُستهدف.

في المخيمات، بدأت الاعتقالات الجماعية، اغتيالات الشخصيات الفلسطينية البارزة، وإخفاءات قسرية ممنهجة. كل خطوة كانت تحسب بدقة من قبل ضباط

الأسد الذين لم يتركوا فرصة إلا استغلوها لإضعاف روح المقاومة. كما ذكر من قال، «لم يكن أحد يعرف من سيبقى حيًّا إلى الغد، كل مقاوم، كل ناشط، كل قائد فلسطيني كان في مرمى نظرهم». وكانت كلاب الأسد تُنفذ تعليماته دون تردد، سواء بالاعتقالات الميدانية، المراقبة المباشرة، أو الضغط على الميليشيات اللبنانية للقيام بأعمال العنف والتفتيش.

أما التحالفات المؤقتة مع الموارنة، فقد بدأت تنهار تحت ضغط الواقع الميداني، لأن الأسد كان يعرف أن أي حليف قوي يمكن أن يصبح تهديداً لمطامعه، فبدأ يعيد ترتيب تحالفاته، يضع حداً لأي استقلالية، ويضمن أن كل قوة محلية تصبح أداة لتنفيذ إرادته. وكان يتحدث للإعلام عن «السلام في لبنان» بينما كل يوم كان يشهد دم الفلسطينيين واليساريين يسيل على الأرض، مخيم تل الزعتر كان مثالاً حيًّا على مدى دموية هذا الصيف، وكل خطوة كانت درساً لكل من يفكر في التمرد.

على الصعيد السياسي، الأسد لم يترك أي فرصة للخداع، فقد تفاوض مع الدول العربية والغربية، يظهر بمظهر الوسيط والراعي، بينما في الحقيقة كل شيء كان لحساب السلطة السورية ونفوذ الأسد الشخصي، كل وعد كان خدعة، كل تحالف مؤقت، وكل ابتسامة إعلامية تخفي خطة السيطرة والإذلال. بهذا الصيف، أصبح واضحاً أن الأسد ليس فقط حاكم سوريا، بل وحش يهيمن على لبنان، وكلاب الأسد من ضباط وعسكريين وساسة ورجال دين تابعين له يطبقون استراتيجياته بلا رحمة، ويتركون أرض لبنان مسرحاً للرعب والدم المستمر، ورسالة لكل من يفكر في المقاومة: «أنا هنا، وكل من يعارضني سينكسر.»

خريف 1977 جاء كفصلٍ يُسدّد فيه الأسد ضربةً مزدوجة: من جهة يرسّخ النفوذ السوري على الأرض اللبنانية، ومن جهةٍ ثانية يطهر المشهد من أي قيادات محلية قد تُعيد تشكيل الخريطة من دون إذنه؛ لم يردَ الأسد أن يكون مجرد راعٍ وسطرك، بل أراد أن يصبح الحاكم الفعلي، الزعيم الذي لا تفاوض حول سلطانه.

على الأرض بدا المشهد كلوحةٍ منهكة: نقاط مراقبة سورية جديدة في ضواحي بيروت، مواقع تمركز على الطرق الساحلية والرَحَب الداخلية، تمركزات في البقاع ونقاط استنزاف للمخيمات الفلسطينية والمُدن التي تأوي اليسار. كل ذلك لم يَأتِ صدفة؛ كان تنفيذياً منسقاً من قبل شبكة استخباراتٍ عميقة يقودها غازي كنعان ومحمد الخولي، وتنفيذ ميداني أشرف عليه رفعت الأسد وإياد محسن وعمّله علي حيدر، والغطاء العسكري أشرف عليه مصطفى طلاس، والحمّالة الإعلامية والإدارية كان دورها بهجت سليمان وشفيق فياض، وكلاب الأسد هذه لم تكتفِ بتنفيذ الأوامر بل استمتعت بدورهم كجلاّدي نظامي، ينفّذون العقاب بحرفيةٍ باردة.

في هذا الخريف حصل أمران كان لهما وقعٌ بالغ: أولاً، تصاعد حملة الاغتيالات والتصفية ضد قيادات اليسار اللبنانية الذين يُشكّلون طليعة مخاطبة الاستقلال الوطني، ومنهم اسمٌ أشعل الرأي العام اللبناني والعربي: اغتيال كمال جنبلاط في آذار ذاك العام — حادثةٌ كبرى ما زالت تُثقل ذاكرة لبنان وتُثير اتهامات وتواريخًا متضاربة حول من أبوّب المسدّس. كثيرون أشاروا إلى أن القتل خدم مصالح دمشق بتقويض محورٍ كان يقف ضد نفوذها، وبعض الروايات تربط أذرعًا من الحلفاء المحليين والضاربين الإقليميين بالوقائع، لكن الحقيقة الأشد نزوعًا هي أن اغتيال جنبلاط أعطى الأسد ذريعة لإعادة رسم خارطة الحلفاء في الجبل وفي مناطق النفوذ اليسارية. كما ذُكر من قال إن هذا الاغتيال قلب توازنات لقِطاع سياسي كامل، وأتاح لسوريا نفوذاً أكبر لتعيين أو تحييد قوى محلية. لا يمكن في نص كهذا أن يُلفق تهمة جنائية لمأمُورٍ دون دليل قاطع، لكن ما يظهره التاريخ السياسي هو أن النظام السوري ربح سياسياً من الفراغ الذي خلّفه الاغتيال، واستثمره بسخريةٍ باردة جديدة.

الأمر الثاني، الأكثر خباثة في أسلوبه، هو انقلاب الأسد العملي على حلفائه المسيحيين الذين استُخدمت بعض ميليشياتهم كقوّة مقاتلة لضرب الفلسطينيين

واليساريين. في الخريف، وبعد أن استُهلكت مهامهم كـ«قوة إنفاذ محلية»، بدأ الأسد يضع حدوداً لزعماء الميليشيات الذين طالما اعتقدوا أنهم شركاء يملكون قراراتهم؛ بدأ يخنقهم معنوياً وميدانيًا، يقوّض استقلالية قيادة حزب الكتائب وأسماء صارت تتلوّن بالعزلة السياسية. بشير الجميل ورفاقه وجدوا أنفسهم يتعاملون مع سيدٍ لا يصدّقونه ولا يثقون به، والرسائل السورية كانت واضحة: «القرار هنا». الأسد لم يكتفِ بتقاسم النفوذ بل بدأ في مأمورية عسيفة لتطويع الأجهزة اللبنانية لصالح دمشق، يزرع في بيروت وجنوبها وقوافلها شبكات عميلة، يختار رؤساء بلديات، يؤثر في تشكيل حكومات محلية، ويضغط على الطبقة السياسية بالتهديد أو الشراء السياسي أو بالابتزاز الأمني.

في المشهد العسكري، استخدمت دمشق مزيجاً من الضغط والمكافأة: وحدات سورية ترتحل وتنتشر في نقاط حرجة، قواعد استخبارية محلّية تُنشأ، مراكز جمع معلومات تُدار من قبل غازي كنعان الذي بات اسمه مرادفاً لشبكة المخابرات السورية في لبنان، وبهجت سليمان الذي لا يقل دناءة في الاستغلال الإعلامي والسياسي لنتائج العمليات. شوهدت دوريات سورية تمارس «جولات استقرار» تبدو للعلن كـ«حماية» لكنها في الجوهر كانت عملية تهذيبٍ مجتمعي: اعتقالات عشوائية، احتجاز شخصيات معروفة لساعات أو أيام، ثم إطلاق سراح من تشاء دمشق وإبقاء آخرين في حالة ترهيب مستمرة، وبهذا الشكل صُنعت طبقة من العملاء والمطيعين.

الأسد في خريف 1977 لم يتردّد في توظيف المجازر كأداة ضغط نفسية: حصارات مُوجّهة، ضربات وقائية ضد قواعد دعم المقاومة، عمليات قصفٍ استعراضيّ ضد مواقعٍ يقال إنها «ملاجئ مسلحة»، ومع كل هجمةٍ سورية كانت توجد يداً محلية تقوم بواجب «العمل الأرضي» — تنفيذ عمليات اقتحام، ثأر محلي، تصفية حسابات، وكل ذلك يُغطيه الإعلان الرسمي عن «تحرير مناطق من الإرهابيين». سخريةٌ مريعة أن الأسد نفسه يتحدث بالمصطلحات نفسها التي

يستعملها القتلة، بينما الشوارع في لبنان كانت تفيض بدماء المدنيين والنازحين والأحياء المدمّرة.

خلال هذا الفصل، سوريا لم تضع فقط قوّة عسكرية على الأرض، بل بنت آلية تحكّم متداخلة: جيوش ميدانية، مخابرات مركزية، شبكة عمّالة محلية، ضغوط اقتصادية، وسياسة فرقعة إعلامية دولية لتغطية ما لا يمكن تبريره. كلاب الأسد في هذه المرحلة لم يلعبوا دور المنفّذ العنيف فحسب، بل كانوا حُكماء صغيرين في دوائر السلطة: يزرعون الخلاف بين قادة الميليشيات، يشتغلون على شراء ولاءات بعض السياسيين المحليين، ويرتبون اغتيالاتٍ إذا لزم الأمر. وكان واضحاً أنهم لا يعملون من أجل لبنان أو حتى من أجل دمشق، بل من أجل موقعٍ خاصٍ لصاحب القرار؛ الأسد نفسه كان يستمتع بالمشهد كما لو أنه متفرج على عرضٍ مكّون لإثبات قدرة القهر.

أما الجانب السياسي الخارجي فقد تَبِع نمطاً مزدوجاً: على الملأ كان الأسد يتدثّر برداء الوساطة ويعرض نفسه كحكمٍ وحضنٍ عربي، وخلف الكواليس كان يقوم بتنسيق مع عواصم إقليمية ودولية على مصالحٍ استراتيجية، يضمن مهادنةً أو تجاهُلًا دوليّاً لمآسي تُرتكب على الأرض مقابل استقرارٍ شكلي يخدم حساباتٍ أكبر. الصمت الخليجيّ، وارتباك المواقف الأوروبية، وتواطؤ بعض القوى الإقليمية كلّها ساعدت الأسد على أن يسند مشروعه في لبنان دون ثمن دبلوماسي حقيقي.

حين تنقَّل الخريف إلى شتاء، كان الأسد قد أحكم قواعده: ميليشيات مقوّضة مقبولة، قواعد سورية راسخة، شبكة مخابرات تبدو كذراعٍ لا تُخطئ، وطبقة سياسية لبنانية تمارس دورها في مسرحية تديرها دمشق. الخريف 1977 لم يكن مجرد موسم حروب محلية، بل كان فصل تثبيت لإمبراطورية نفوذٍ سورية بقيادة وحشٍ دموي؛ والكلاب من حوله، بكل أسمائهم ومناصبهم، كانوا نفراً من المنفذين

الذين جعلوا من لبنان مختبراً لقسوة السلطة، ورسالة لكل من يفكر في الاستقلال: «لا أحدٌ يفلت من قبضتي.«

بدا الأسد وكأنه قائد مسرحية دمويّة يحرك خيوطها بيدٍ حديدية، بينما الكلاب حوله — رفعت الأسد، إياد محسن، علي حيدر، شفيق فياض، غازي كنعان، بهجت سليمان — ينفذون خططه دون تردد. كان الشتاء هذا العام ليس موسم برد فقط، بل موسم تثبيت النفوذ السوري على لبنان من خلال مزيج من الترهيب السياسي، القمع العسكري، والسيطرة الاستخباراتية الكاملة. كل نقطة استراتيجية، من بيروت إلى البقاع، كانت مراقبة بدقة متناهية، وكل قرار سياسي أو أمني يمر عبر مرشحات الأسد الشخصية، ضباطه وكلابه الذين شكلوا شبكة متشابكة من الخوف والطاعة.

خلال هذا الفصل، كان الأسد يرسل رسائل مزدوجة: للعالم، كان يظهر بمظهر الوسيط العقلاني الذي يسعى للسلام وحماية المدنيين، بينما في الواقع، كل خطوة على الأرض كانت توسيعاً لهيمنته المطلقة. كما ذكر من قال، «كل لقاء دولي كان يغطي عملية عسكرية أو اغتيال سياسي محلي، وكل رسالة للسفارات كانت تتضمن خطة قمع داخلي». الاستراتيجيات لم تقتصر على سوريا فقط، بل شملت تنسيقاً مع حلفاء عرب ودوليين، سواء لتوفير غطاء دبلوماسي، أو لتمرير صفقات سياسية واقتصادية تسمح له بالاستمرار في تنفيذ حملته الدمويّة.

في لبنان، استمرت الحملات العسكرية والاستخباراتية على المخيمات الفلسطينية والمناطق اليسارية، مع تعزيز نفوذ الميليشيات الموالية للأسد، والتحكم في حلفاء مسيحيين استراتيجيين مثل الكتائب. كلاب الأسد كانوا يقودون عمليات اعتقال دقيقة، اغتيالات مستهدفة، وضبط كل سلوك قد يشير إلى مقاومة أو رفض. غازي كنعان وبهجت سليمان أشرفا على شبكات المخابرات، بينما علي حيدر وإياد محسن قادوا وحدات التدخل المباشر، وشفيق فياض أشرف على المواقع

العسكرية الحساسة، والنتيجة كانت طبقة مستعبدة بالكامل تحت سيطرة الأسد، سواء من السياسيين اللبنانيين أو الفلسطينيين أو ميليشياتهم.

على المستوى الدولي، بدأ الأسد تعزيز صورته كضامن لاستقرار لبنان، يستقبل دبلوماسيين، يوقع على اتفاقيات شكلية، بينما كل شيء حقيقي على الأرض يخضع لإرادته: من الاعتقالات الممنهجة إلى السيطرة على الإعلام المحلي، ومن التصفية الميدانية للخصوم إلى إعادة ترتيب الحلفاء. في هذه المرحلة، برزت براعة الأسد في المراوغة الدبلوماسية، بحيث أن الدول العربية والغربية لم تستطع وضع حد لسطوته، حتى مع وجود تقارير عن الانتهاكات الوحشية والمجازر، وكل تحرك خارجي كان يُحوَّل لصالحه بتخطيط مسبق.

الشتاء 1977 أنهى السنة بمشهد لبنان الرهينة: قمع ممنهج، حلفاء مطوّعين، معارضة مشلولة، وكلاب الأسد منتشرة في كل زاوية. الأسد نفسه كان يراقب النتائج وكأنه يشاهد لوحة فنية، يتأكد من أن كل خطوة سياسية وعسكرية استخدمتها السلطة السورية تعمل لصالحه، وتثبت أن لا أحد يستطيع تحدي قوته أو نفوذه .

عام 1978 كان عام التوحّش المعلن، العام الذي بدأ فيه الوحش الأسدي يخرج من قفص "الوصاية العربية" إلى مشروعه الخاص في لبنان، كذئبٍ شبع من دماء السوريين ووجد في لبنان حقلًا جديدًا للتجريب، وميدانًا مثاليًا لتصدير إرهاب الدولة. كان لبنان في ذلك العام يغلي: الاجتياح الإسرائيلي الأول للجنوب، انهيار الجبهات الداخلية بين القوى اللبنانية، انفجار التناقضات الفلسطينية، فيما كانت دمشق تمسك بخيوط اللعبة كلّها — تنسّق مع واشنطن في الخفاء، وتصرخ في العلن بشعارات المقاومة والتحرير. في ربيع 1978، بدأ حافظ الأسد بتثبيت وجوده العسكري في لبنان تحت لافتة "قوات الردع العربية"، وهي التسمية التي كانت أقرب إلى نكتة سوداء، إذ لم يكن فيها سوى السوريين. هذه القوات تحولت

عمليًا إلى جيش احتلال، يفرض الأوامر على الجميع، من زغرتا شمالًا إلى صور جنوبًا. خلال تلك السنة، كانت الكتائب اللبنانية والقوات المشتركة الفلسطينية – اليسارية تتناحر، بينما كان الأسد يتدخل كمن يوزّع السم بالعسل: يدعم طرفًا ليذبح الآخر، ثم يساوم المنتصر ليخنقه هو أيضًا. ومنذ تلك اللحظة، بدأت مرحلة "التحكم بالتناقضات"، التي أتقنها الأسد كأستاذ في فنون القذارة السياسية. في الجنوب، اجتاح الإسرائيليون أراضي لبنان حتى نهر الليطاني في عملية أطلقوا عليها "الليطاني"، بذريعة ضرب قواعد منظمة التحرير. كانت الفوضى تعمّ البلاد، والوحش الدمشقي يغتنم اللحظة: دخلت دباباته نحو البقاع الغربي، واستغلّ ذريعة حماية المدنيين ليحكم قبضته على طريق دمشق–بيروت، وليسيطر على كل المعابر الحيوية. في تلك الأثناء، كانت أجهزته الأمنية تمارس هوايتها المعتادة: اعتقالات، إخفاء قسري، اغتيالات "مجهولة" التنفيذ معروفة المصدر.

عام 1978 شهد أيضًا واحدة من أبشع حلقات الاغتيال السياسي غير المعلن، حين تمّت تصفية عشرات القيادات الفلسطينية واللبنانية التي رفضت الانصياع لتوجيهات دمشق. ومن أبرزهم في تلك المرحلة:

النقيب أحمد العبد، الذي كان من المقربين إلى العقيد عبد الكريم النعيمي، واغتيل بعد انتقاده علنًا دور المخابرات السورية في طرابلس.

الصحافي اللبناني سليم اللوزي، الذي تم اختطافه لاحقًا وتعذيبه بوحشية في ظروف مرتبطة مباشرة بجهاز الأمن السوري.

عدد من ضباط حركة "فتح" ممن اتُّهموا بالعمل لصالح العراق، فتمّت تصفيتهم ميدانيًا في البقاع بأوامر مباشرة من العميد علي دوبا.

في ذلك العام، لعب الأسد على جميع الحبال. مع الموارنة – وخصوصًا مع بشير الجميل – أرسل رسائل مزدوجة: يدعمهم ضد الفلسطينيين ثم يسلّح خصومهم،

فقط ليبقى هو الحكم والجلاد في آن. ومع منظمة التحرير، كان يدّعي الحرص على المقاومة بينما يمنع عنها السلاح، ويغلق الطرق أمام إمداداتها، ويأمر بضربها كلما حاولت الخروج عن خط دمشق. في دمشق، كانت الدعاية البعثية تصرخ ليل نهار: "الجيش العربي السوري يدافع عن عروبة لبنان"، بينما كان هذا الجيش نفسه يدكّ أحياء طرابلس وبيروت بالقذائف. وفي الكواليس، كان الأسد ينسّق مع الأميركيين عبر قنوات غير معلنة في باريس وجنيف، محاولًا ضمان اعتراف ضمني بدوره كشرطي الإقليم، مقابل تهدئة جبهة الجولان.

من الشخصيات التي ظهرت بوضوح في مسرح 1978 اللبناني تحت عباءة الأسد:

غازي كنعان: رئيس فرع المخابرات السورية في لبنان، الذي تحوّل عمليًا إلى الحاكم الفعلي للبلاد من عنجر.

علي دوبا: رئيس الاستخبارات العسكرية، وكان يدير بنفسه عمليات الاغتيال والترهيب ضد الفلسطينيين والمعارضين اللبنانيين.

محمد ناصيف ومحمد الخولي: مهندسا العلاقات السرية مع الفصائل الشيعية الناشئة، التي ستتحول لاحقًا إلى حركة أمل وحزب الله.

بشير الجميل وكميل شمعون من الجانب المسيحي، اللذان سيتقاطعان لاحقًا في تحالفات متقلبة مع دمشق، قبل أن يكتشفا أن من يعقد صفقة مع الأسد كمن يوقّع عقد عبودية بدمه.

عام 1978 كان عام التأسيس العملي للاحتلال السوري للبنان، لا بقرار عربي ولا دولي، بل بفرض الأمر الواقع. تم تحويل كل شيء في لبنان إلى ساحة نفوذ مخابراتي. كل زعيم لبناني صار يمرّ من بوابة عنجر، وكل فصيل فلسطيني

صار يحتاج ختم المخابرات السورية قبل أي تحرك. بدأ الأسد بتقويض المقاومة الفلسطينية المسلحة داخل لبنان، ليضمن ألا تجرّ إسرائيل إلى حرب شاملة يمكن أن تهدد سلطته في دمشق. فكانت سياسته "اضرب وادّعِ الحماية" — سياسة جعلت من لبنان مختبرًا لجرائم الدولة المنظمة، ومن شعبه رهائن في لعبة قذرة بين الوحش وخصومه.

وفي النصف الثاني من العام، بدأت الاتصالات السرية بين النظام السوري وبعض الزعماء الشيعة عبر قناة حسين الحسيني وقيادات من حركة أمل، بإشراف مباشر من علي دوبا. هنا زرع الأسد أول بذور التحالف الطائفي الذي سيُثمر لاحقًا مع الثورة الإيرانية. استخدم الخطاب المذهبي كسلاح مضاد للفلسطينيين واليسار، وبدأ يقدّم نفسه للعالم كحامٍ للأقليات، فيما كان يذبح الجميع بلا تمييز.

أما على المستوى الدولي، فكان الأسد يقدّم نفسه للغرب على أنه "رجل الاستقرار في الشرق الأوسط". الأمريكيون، الذين كانوا يسعون لضبط الانفجار اللبناني والإسرائيلي، وجدوا فيه شريكًا مثاليًا: قاتل بارع، يعرف كيف يسيطر على الفوضى دون أن يوقفها. أما الاتحاد السوفييتي، فكان يغذّيه بالسلاح والغطاء السياسي، غير مدرك أنه يدعم رجلًا يخون الجميع بما فيهم حلفاءه.

عام 1978 إذًا لم يكن عامًا عاديًا، بل سنة التحول من "تدخل" إلى "احتلال"، ومن "دور عربي" إلى "وصاية مطلقة". في تلك السنة بدأت ملامح لبنان الجديد تُرسم: لبنان تحت جزمة الأسد، لبنان المكسور الذي سيعيش عقدين من القهر والصمت. وتمامًا كما فعل في سوريا، نقل الوحش تجربته حرفيًا: زرع الخوف، أنشأ شبكات العملاء، جعل من كل شارع عينًا تراقب الآخر. وهكذا صار لبنان في نهاية 1978 دولة مسلوبة القرار، تحكمها أجهزة الأسد وتنفذ فيها جرائم دون

حساب، بينما يصفق له إعلامه في دمشق بعبارات "القائد الحكيم الذي أنقذ لبنان من نفسه".

عام 1979، عام التحول الخطير في لبنان وسوريا والمنطقة كلها، العام الذي انتقل فيه الأسد من دور "الوصي على لبنان" إلى دور "المحتل الفعلي" الذي يزرع ضباطه في كل جهاز ويُسكت كل صوت يخالفه، متذرعًا بشعارات "الأمن القومي" و"حماية المقاومة" بينما كان في الحقيقة ينسق مع واشنطن وتل أبيب وطهران في الوقت ذاته، يبيع أوراقه للجميع ويشتري صمتهم بالدم السوري واللبناني.

منذ مطلع ذلك العام، كانت بيروت تختنق. الفصائل الفلسطينية تتناحر في الجنوب، والميليشيات المسيحية تترصد لها في الشرق، والجيش اللبناني يتفكك كجسد يضربه السرطان من الداخل. في خضم هذا الفوضى، ظهر الأسد كـ"المنقذ" الجديد، عارضًا تدخله العسكري مجددًا بحجة "حفظ التوازن" لكنه في الحقيقة كان ينسج خيوط شبكة جهنمية جعلت لبنان كله رهينة في يده. بدأت عمليات الاستخبارات السورية — بقيادة رجال مثل علي دوبا، ومحمد الخولي، وغازي كنعان، ورستم غزالي لاحقًا — بفرض سيطرتها على المرافئ والطرق والمخيمات الفلسطينية، فكل شاحنة، وكل باخرة، وكل رصاصة تمر عبر لبنان كانت تمر من تحت أنف المخابرات السورية أو بموافقتها.

وفي تلك اللحظة التاريخية، حدث الانفجار الإيراني. الثورة التي أطاحت بالشاه وجاءت بالخميني من باريس إلى طهران. كان الأسد أول المهنئين وأول المستفيدين، ليس حبًا في الثورة، بل لأنه رأى فيها فرصة ذهبية لتطويق العراق، ومناكفة السعودية، وتوظيف الشيعة في لبنان كورقة دائمة الضغط على الجميع. خلال شهور قليلة، بدأت السفارة الإيرانية في دمشق تتحول إلى خلية تنسيق كبرى بين الحرس الثوري السوري والمخابرات الإيرانية، وبدأت الوجوه الجديدة تظهر

في البقاع: حسين الموسوي، صبحي الطفيلي، عباس الموسوي، ووجوه لبنانية شابة رعاها النظام السوري بمالٍ إيراني وسلاحٍ روسي لتكون لاحقًا نواة "حزب الله".

في الجنوب اللبناني، كان الأسد يراقب عن قرب الحرب بين حركة فتح والمسيحيين، فكلما اشتدت المعارك، تدخل "للفصل بين المتقاتلين" ثم أبقى قواته داخل الأراضي التي "فصل" فيها. وفي الوقت ذاته، بدأ يشن حملة خفية ضد ياسر عرفات. ففي نظر الأسد، لا يمكن لزعيم عربي أن يرفع راية المقاومة دون أن يكون مطيعًا له. لذلك، أطلق العنان لضباطه ليخترقوا التنظيمات الفلسطينية، ويشتروا بعض قادتها، ويغتالوا من يرفض الخضوع. وفي عام 1979 تحديدًا، وقعت اغتيالات غامضة في صفوف منظمة الصاعقة الموالية للأسد نفسها، نتيجة صراع داخلي على الولاء.

أما على الصعيد الدولي، فكانت دمشق آنذاك تلعب دور "الذئب المتذاكي"؛ تقدم نفسها للغرب كقوة قادرة على "ضبط المقاومة" وتمنع تسلل السوفييت المفرط إلى لبنان، وتعرض خدماتها الاستخباراتية على الأمريكيين سرًا، خاصة بعد سقوط الشاه وحاجة واشنطن إلى موطئ قدم بديل في المشرق. التقارير التي سربت لاحقًا من أرشيف الاستخبارات الغربية تشير إلى لقاءات غير معلنة بين ضباط سوريين ووسطاء أمريكيين في أوروبا، تتناول مستقبل الجنوب اللبناني وكيفية منع توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، بينما الأسد كان في الوقت نفسه يسمح للحرس الثوري بالعبور إلى البقاع لتأسيس قواعد تدريب جديدة.

كانت تلك هي عبقرية الوحش — إن جاز لنا أن نسمي الخداع عبقرية — أن يمسك الحبل من طرفيه: يرفع شعار "الممانعة" بوجه إسرائيل، ويبيع "الهدوء على الجبهة السورية" لتل أبيب نفسها. وفي لبنان، كان الضباط السوريون ينهبون البلد تحت غطاء "حماية المقاومة". جرى تعيين غازي كنعان حاكمًا فعليًا للبقاع،

لا يتحرك مقاتل فلسطيني أو لبناني إلا بإذنه، وتحولت زحلة وطرابلس وصيدا إلى ساحات نفوذ متداخلة بين المخابرات الجوية والعسكرية السورية.

عام 1979 أيضًا، كانت دمشق تحكم قبضتها على الإعلام اللبناني: الصحف التي تنتقد النظام تغلق أو تُفجر مكاتبها، والكتاب المناوئون يختفون، مثل الصحفي اللبناني سليم اللوزي الذي سيُختطف لاحقًا في 1980، بعد أن كتب عن فساد الاحتلال السوري للبنان. كانت الرسالة واضحة: من يقترب من الأسد، يُحرق.

في هذه الأثناء، كان الأسد يراقب التحركات الإسرائيلية عن كثب. فعلى الرغم من شعارات "لا صلح ولا تفاوض"، لم يُطلق رصاصة واحدة لتحرير شبر من الجنوب المحتل منذ 1978، بل سمح لإسرائيل بالقيام بعمليات "تأديب" ضد الفصائل الفلسطينية، طالما أنها لا تمس الوجود السوري المباشر. كانت معادلة الأسد بسيطة: دَع إسرائيل تقتل من يعارضني، وسأمنحها الهدوء على جبهتي. وهكذا أصبح الجنوب اللبناني ساحة لتصفية الحسابات بين الأسد وخصومه من الفلسطينيين واللبنانيين على حساب دماء المدنيين.

الذين عاشوا تلك الفترة يروون أن المخابرات السورية كانت تدير الحرب من مكاتبها في عنجر وبيروت الغربية كما يدير مقامر أوراقه في ملهى ليلي: هذا السلاح يذهب للمسيحيين اليوم، وغدًا يُسلَّم للفلسطينيين، وبعد أسبوع يُقطع الطريق عليهم ليقاتلوا بعضهم. لعبة لا يتقنها إلا نظام يعيش على الجريمة والتناقض. حتى المسيحيون الذين استعان بهم الأسد بداية الحرب، كحزب الكتائب وحركة الأحرار، انقلب عليهم لاحقًا حين شعر أنهم قد يتحولون إلى "شركاء" لا "أتباع".

كان عام 1979 بداية الترسيم النهائي لاحتلال لبنان سياسيًا وعسكريًا. لم يعد الأسد وسيطًا بين الأطراف، بل أصبح الحَكَم والجلاد. وكل من رفض أحكامه،

صُفي أو سُجن أو أُسكت إلى الأبد. بذلك العام، لم يعد لبنان دولة ذات سيادة، بل صار "مزرعة الأسد"، ومكتبًا ميدانيًا لأجهزته الأمنية المتصارعة فيما بينها، والمتفقة فقط على أمر واحد: أن يبقى الأسد هو الإله الذي يقرر من يعيش ومن يُدفن تحت الأنقاض.

عام 1980، العام الذي تحوّل فيه الاحتلال السوري للبنان من "هيمنة غير معلنة" إلى سلطة حديدية تمسك بخيوط كل الميليشيات والقرارات والمذابح. عامٌ انفجرت فيه الخلافات الطائفية اللبنانية بأبشع صورها، وكان الأسد – كعادته – يُمسك بالخيوط كلها، يشعل النار ثم يقدّم نفسه كـ"رجل الإطفاء"، ويقبض الثمن من الجميع.في مطلع ذلك العام، كان لبنان أشبه بجثة تتنازعها الضباع. الموارنة يرفعون راية "لبنان أولًا"، والفلسطينيون يقاتلون للحفاظ على وجودهم في الجنوب، واليسار اللبناني يتناحر مع نفسه، أما الأسد فكان يضحك في قصره بدمشق وهو يرى الجميع يغرقون في دمائهم، لأنه كان الوحيد الذي يعرف أنه لم يأتِ إلى لبنان ليحفظ أمنه، بل ليحكمه، وليدفن فيه كل خصومه من السوريين واللبنانيين على حد سواء.

في فبراير، نفّذ جيشه واحدة من أفظع عملياته في مدينة زحلة، المدينة المسيحية التي قاومت الوصاية السورية. حاصرها الأسد بالدبابات والمدفعية، وانهالت القذائف على بيوت المدنيين لأسابيع، بينما كان الإعلام السوري يصفها بـ"عملية تطهير ضد الميليشيات العميلة لإسرائيل". الحقيقة أن العملية كانت رسالة إلى الجميع: من يرفع رأسه في وجه الأسد، يُسحق. وفعلاً، سُحقت زحلة، ثم أُجبرت قياداتها على التوقيع على اتفاق إذلال مع "قوات الردع السورية"، وهي الاسم المخفف للاحتلال .وفي الجنوب، كانت المعارك بين الفلسطينيين والمسيحيين تشتعل، والأسد يزود الطرفين بالسلاح حسب المزاج السياسي. فمرةً يمد "القوات اللبنانية" بالسلاح لإضعاف الفلسطينيين، ومرةً يرسل السلاح للفلسطينيين

لإرهاب المسيحيين. لعبة قذرة، الغاية منها واحدة: ألا ينتصر أحد، ليبقى الجميع بحاجة إلى "وساطته" ووجوده العسكري.

لكن داخل لبنان، كانت أصوات لبنانية حقيقية بدأت تعلن أن الاحتلال السوري أسوأ من الحرب نفسها. الصحافي **سليم اللوزي** كتب من منفاه في لندن عن الجرائم السورية، وعن فساد ضباط الأسد الذين ينهبون لبنان قطعة قطعة. وفي مارس 1980، وبينما كان عائدًا إلى بيروت لحضور جنازة والدته، خُطف على طريق المطار. بعد أيام وُجدت جثته محترقة ومشوّهة: أُذيبت يده اليمنى بحمض الكبريتيك، كرسالة من المخابرات السورية "لمن تسول له الكتابة مجددًا عن الأسد". هكذا كانت دمشق تفهم "الحوار": بالرصاص والنار والحامض.

في الوقت نفسه، كان الأسد يشدّ الخناق على المقاومة الفلسطينية. فبعد أن رفض ياسر عرفات الانصياع الكامل لأوامر دمشق، أطلق الأسد العنان لـ"منظمة الصاعقة" التابعة له لتصفية كوادر "فتح" في البقاع وطرابلس. عشرات القادة الفلسطينيين اغتيلوا أو اختفوا في سجون المخابرات السورية. كما ذكر من قال في تلك الفترة، أحد ضباط "فتح": "كنا نقاتل في الجنوب ضد إسرائيل، بينما كنا نُطارد من خلفنا بأوامر من الأسد".

وفي العام نفسه، انفجرت الحرب في الشمال اللبناني بين الميليشيات الإسلامية والمسيحية، وظهر وجه الأسد الطائفي بوضوح. فبينما كان يرسل السلاح والدعم لبعض الفصائل الشيعية الناشئة، بدأ بتصفية الشخصيات السنية اللبنانية التي رفضت الخضوع له، من طرابلس إلى صيدا. وبرز اسم **غازي كنعان**، رجل الأسد الحديدي في لبنان، الذي أصبح الحاكم الفعلي من عنجر، يدير الاجتماعات بين زعماء الطوائف، يقرر من يُنتخب ومن يُقتل، ومن يُعطى مالًا ومن يُسجن.

على الصعيد الإقليمي، استغل الأسد اندلاع الحرب بين العراق وإيران في سبتمبر 1980 ليقدم نفسه كحليف استراتيجي لطهران، في وقت كان العالم العربي كله يقف مع بغداد. قطع العلاقات مع صدام حسين، وأغلق خط النفط العراقي الذي يمر عبر سوريا، وسمح لإيران باستخدام الأراضي السورية لتمرير السلاح إلى "الثورة الإسلامية في لبنان". وهكذا، بدأ التحالف الأسود بين الأسد والملالي يتجذر: المال من طهران، الأرض من دمشق، والسلاح من موسكو. والنتيجة: ولادة تنظيم "حزب الله"، الذراع الشيعية العسكرية التي رعاها الأسد منذ لحظتها الأولى .بينما كان العالم العربي يصفق للشعارات البعثية عن "الصمود والتصدي"، كان الأسد ينسق مع واشنطن عبر وسطاء أوروبيين ليؤمن استقرار الجبهة السورية مقابل ضمانات بعدم المساس بحكمه. أراد الغرب منه أمرًا واحدًا: "إبقِ إسرائيل آمنة من جهة دمشق"، وقد فعل. في المقابل، أُطلق له العنان ليفعل ما يشاء في لبنان، شرط ألا يزعج تل أبيب.

عام 1980 إذًا كان عامًا مفصليًا: في الداخل اللبناني، صار الأسد سيد اللعبة بلا منازع، وفي الخارج، صار "رجل الغرب في المشرق"، يستخدم خطاب العداء لإسرائيل بينما يحميها عمليًا. ومن رحم هذا النفاق ولدت المأساة اللبنانية الطويلة، التي حوّلها الأسد إلى مختبر لجريمته الكبرى: تحويل الاحتلال إلى "شرعية عربية"، والقتل إلى "حفاظ على الأمن."

عام **1981**، أحد أكثر الأعوام دمًا وتناقضًا في سجل الوحش السوري داخل لبنان — العام الذي ظن فيه العالم أن الأسد صار "رجل التوازن" بينما كان في الحقيقة يزرع جحيمًا في كل شارع لبناني، ويبتز الجميع: الفلسطينيين، المسيحيين، الإيرانيين، وحتى الأمريكيين والإسرائيليين، في لعبة ملوثة لا يجيدها إلا من باع الجولان وابتلع بيروت باسم "القومية العربية."

في مطلع 1981، كانت بيروت الشرقية والغربية تقف على فوهة بركان. "القوات اللبنانية" بقيادة **بشير الجميل** تتوسع بدعم من إسرائيل والغرب، فيما الفصائل الفلسطينية تمسك بجنوب لبنان كدولة داخل الدولة، والأسد يراقب المشهد ويهمس لضباطه في عنجر: "دعوا النار تكبر... كلما احترق لبنان أكثر، زادت حاجتهم لنا." وهكذا بدأت سنة الموت البطيء.

أمر الأسد رجله الحديدي **غازي كنعان** بتشديد القبضة الأمنية، فأنشأ شبكة مخابرات هائلة داخل لبنان، ضمت ضباطًا مثل **رستم غزالي** و**محمد غانم** و**عدنان الأسد**، يوزعون الرعب في المناطق التي تسيطر عليها قوات الردع السورية. الاعتقال، التعذيب، الإخفاء، مصادرة الممتلكات... كل شيء مباح باسم "حماية السلم الأهلي". وفي الوقت ذاته، كانت المخابرات السورية تُدير عمليات اغتيال ضد شخصيات لبنانية مناوئة، مثل الصحافي **رياض طه**، رئيس نقابة الصحافة اللبنانية، الذي اغتيل في بيروت بظروف غامضة، بينما كانت أصابع الاتهام تشير نحو دمشق.

وفي الجنوب، كان الوضع أكثر فوضوية. إسرائيل تستعد لاجتياح جديد، والفلسطينيون يتبادلون القصف مع "الكتائب اللبنانية"، والأسد يحاول أن يوازن بين الجميع من خلال التلاعب بالنار. أرسل كميات هائلة من السلاح إلى الفلسطينيين، لكنه في الوقت نفسه بدأ ينسق سرًا مع إسرائيل عبر قنوات سوفياتية وفرنسية لمنع أي توسع للمقاومة نحو الجولان. اللعبة القذرة كانت واضحة: دعم لفظي للمقاومة، وواقع عملي يمنعها من المساس بمصالح إسرائيل أو النظام السوري.

وفي يونيو 1981، اندلعت "حرب المئة يوم" في زحلة من جديد. بشير الجميل، مدعوم من الإسرائيليين، يهاجم المواقع السورية في البقاع، وسلاح الجو الإسرائيلي يسقط عشرات الطائرات السورية في معركة البقاع الجوية الشهيرة.

كانت تلك لحظة إذلال للجيش السوري: طائرات الميغ السوفيتية تسقط كأوراق الخريف، بينما الأسد يطلّ عبر الإذاعة ليتحدث عن "نصر استراتيجي" في الوقت الذي كانت جثث طياريه تتناثر في الجبال. وكما ذكر من قال في تلك الفترة من ضباط الجيش: "القيادة طلبت منا ألا نرد، لأن الأسد لا يريد مواجهة مع إسرائيل... يريد فقط استعراضًا إعلاميًا."

في تلك الأثناء، كانت المخابرات السورية تعتقل المئات من اللبنانيين والسوريين على حد سواء، ممن اتُهموا بأنهم "عملاء" أو "إخوان". حتى داخل الجيش السوري نفسه، بدأت حملات التطهير ضد الضباط السنة والبعثيين القدامى الذين لم يبدوا الولاء الكافي. عشرات أُعدموا سرًا أو نُقلوا إلى تدمر، وسُلمت مناصبهم لعناصر طائفية من الساحل الموالي للأسد.

وفي الخلفية، كان الأسد يوسع تحالفه مع إيران. أرسل وفودًا سرية إلى طهران لتنسيق الدعم لـ "أمل الإسلامية"، وهي النواة التي تحولت لاحقًا إلى **حزب الله** .تمّ تمرير أولى شحنات السلاح الإيراني إلى البقاع بإشراف المخابرات السورية، وبموافقة أمريكية ضمنية، لأن واشنطن كانت ترى في ذلك توازنًا مع صعود الفصائل الفلسطينية القومية التي لا يمكن السيطرة عليها. وهكذا، بدأت بذرة حزب الله تنمو تحت رعاية الأسد، الذي كان يرى فيه أداة مثالية لتمزيق لبنان طائفيًا، ولابتزاز إيران والعرب معًا.

أما في دمشق، فكان الأسد يقدم نفسه في الإعلام كـ "حامي المقاومة" و"قلب العروبة"، بينما في الكواليس كان يرسل رسائل عبر الفرنسيين والأمريكيين بأنه "جاهز للتفاهم" بشرط أن يُترك في لبنان دون مساءلة. الغرب كان يعرف أنه قاتل وبلطجي، لكنه كان مفيدًا. فهمهم بسيط: دع الأسد يذبح من يشاء، طالما يحافظ على الحدود مع إسرائيل هادئة.

في نهاية العام، كانت بيروت تختنق بالدخان والدم. الفلسطينيون في حصار، المسيحيون في عزلة، والجيش السوري يحتل كل ما تبقى من لبنان الحر. الأسد جلس في قصره بدمشق، يضحك أمام شاشة التلفاز وهو يسمع المذيع يقول: "قوات الردع السورية تبسط الأمن في لبنان". لم يكن الأمن سوى رعبٍ مطلق، ولم يكن الردع إلا استسلامًا عامًا أمام حكم المخابرات.

هكذا كان عام 1981 في سجل الوحش: عامٌ غُسلت فيه بيروت بالدم، وانكشف فيه وجه الأسد كحاكمٍ طائفي، قاتل، تاجر حرب، يتقن أن يُشعل النيران ويبيع رمادها للغرب على أنه "نصر للعروبة."

1982: سنة الوحش التي تآمر فيها الداخل والخارج ليُنتجوا مأساةً من نوعٍ لم تعرفه المنطقة. في 6 حزيران/يونيو انطلقت إسرائيل عمليتها الكبرى «سلامة الجليل» — هجوم بري وجوي وبحري منظم أرسله وزير دفاعها أريئيل شارون لتنظيف جنوب لبنان مما تبقى من تنظيمات فلسطينية أو لإعادة كتابة خريطة النفوذ هناك؛ الموجة الأولى من الدبابات والكتائب انقضّت على طول الخط الساحلي وصارت تجتاح المدن إلى أن وصلت مشارف بيروت. هذا التدفق العسكري مهّد لحصارٍ طويل، وللفراغ السياسي الذي سيوظَّف لاحقاً في صفقات إقليمية.

6حزيران 1982: في صباح ذلك اليوم لم تبدأ حرب عابرة بل فصل جديد من فصلَيْن متوازيين — هجوم عسكري إسرائيلي منظّم من جهة، ومجلس قرارٍ سوري يبتسم في الظل من جهة أخرى. بينما تدحرجت الدبابات الإسرائيلية على الطرق الساحلية ودبّت المروحيات فوق القرى، كان حافظ الأسد يراقب المشهد كما يراقب قماراً رابحاً: ليس ليدافع عن لبنان أو فلسطين، بل ليجني ثمرة الفراغ. قوّات الردع التي أعلن عن وجودها تحوّلت إلى ذراع تنفيذية لسياسة دمشق: لا

مقاومة حقيقية تُهدد مصالح النظام، وانسحابات حسابية تُبقي خطوط النفوذ مفتوحة.

9–7حزيران: تقدم العتاد الإسرائيلي وتسارعت عمليات القصف، والسكان يهرعون بلا ملجأ. في تلك الأيام الأولى بدا واضحاً أن الخطة ليست فقط عسكرية بل سياسية بالأساس: تفريغ ساحات السلطة من قيادات مستقلة حتى يأتي من يملأ الفراغ — ومن يملك بيده قوائم الانصياع؟ في دمشق كانت غرف العمليات تعمل ببرود. غازي كنعان، علي دوبا، محمد الخولي وغيرهم لم يكونوا مشاهِدَين عرضيين؛ كانوا أدوات تموضع، ينسقون، يحددون، ويعدّون قوائم الأسماء التي يجب تهميشها أو اختطافها لاحقًا.

11–10حزيران: اصطدامات هنا وهناك، سقوط طائرات، وضجيج دبلوماسي يملأ المكاتب الأوروبية والأميركية. لكن هذا الضجيج لم يكن سوى ستار لعملٍ منظم: تهيئة أرضية تفاوضية تُخرج مقاتلي المقاومة مقابل بقاء هياكل نفوذ أخرى — وهي الأرض التي أحبّ الأسد أن يمشي عليها. على الأرض، السوريون لم يهبوا لتحرير شبر من أرضٍ احتُلّت؛ تحرّكوا بحساب، أنقذوا مواقعهم، وحسبوا مراتِهم فقط.

15–12حزيران: تشديد الطوق. إسرائيل تسدّ الممرات وتقطع الإمداد، وبيروت تُحاصر تدريجيًا. وفي خلفية الخرائط العملياتية، كان الأسد يبتسم لأن الحصار هو حلمُه: فارغٌ من القادة، مليءٌ بالمرتعبين، سهل الانقياد. كلما ضاق الحصار ضاق صدرُ المدينة واختفت معه قدرة المقاومة على الحركة.

20–16حزيران: موجات نزوح هائلة، طرقات تعجّ باللاجئين، والشارع اللبناني يئنّ تحت وطأة الخوف. دمشق تُدار ببراغماتية قاسية: انسحابات جزئية هنا وتثبيت مواقع إستراتيجية هناك، وكل ذلك لاغتنام الفرصة المناسبة لاحقاً.

السياسة السورية في تلك الأيام لم تكن دفاعًا عن شعبٍ أو قضية؛ كانت تمرينًا على الإمساك بالمفاصل عبر خلق فراغاتٍ يستغلها من يملك أدوات القهر.

21–23حزيران: رسمت إسرائيل محاور جديدة نحو محيط بيروت، والضغوط الدبلوماسية تكثفت لإدارة «صفقات» تخلّ بالتوازن. في دمشق، الأذكياء الأمنيون كانوا ينوّعون في الأدوات: الضغط الإعلامي، تشتيت الفصائل، وتحريك عناصر عميلة محلية. الأسد لم يترك شيئًا للصدفة؛ كل تطور كان يُقرأ عنده كفرصة لتوطيد اليد في عنجر وعلى حواشي العاصمة.

24–26حزيران: محاولات تنظيم المقاومة تبدو أشبه بمحاولات حشر الهواء في بالون مثقوب؛ التفوق الجوي والإحكام على الطرق أفرغاها من فعاليتها. هنا ظهر البساطة الوحشية في استراتيجية الأسد: لا حاجة لقتالٍ مباشر إذا استطاع أن يجعل خصومك يقتلوا بعضهم، أو أن يترك لهم ساحةً تحترق وحدهم فيها.

27–30حزيران: الأيام الأخيرة من الحزيران كانت كما لو أن الستائر تنسدل على مشهدٍ مُعدّ مسبقًا. الجيش الإسرائيلي يُعيد تمركزه، القوى الدولية تُحاول ترتيب خروجٍ يُنقذ صورها المفضّلة، والأسد يجهّز ما بعد الفراغ: أجهزة استخباراته تتسلم قوائم «أسماءٍ ينبغي ترويضها»، وجهاز الحرس يتهيأ لواجباتٍ أمنية ستؤمن مصالح دمشق بعد انتهاء القتال المعلن.

خلال كل يومٍ من هذه الفترة، لم تكن الدماء تُسفك مصادفةً فحسب؛ كانت تُسوّق. الحصار والتحالفات والصفقات كلها ولّدت واقعًا عمليًّا: خروج تدريجي للقيادات المستقلة وبدء تفريغ الساحة لصالح قوى وصفقاتٍ تخدم أصحاب النفوذ الحقيقيين. الأسد لم يكن فاعلاً ثانويًا هنا؛ كان لاعبًا رئيسيًا يقرأ الخريطة ليستثمرها: يُبرمج الفراغ ليغرس فيه عملاءه، ويستبدل قيادةً ميدانية مستقلة بغيرها من المأمورين والزبائن الذين سيضمنون له الهيمنة على القرار اللبناني طوال عقود.

خلاصة حزيران بلغةٍ لا تهادن: لم يكن شهرًا للمعارك وحدها، بل شهرًا لصناعة نفوذ؛ آلة عسكرية تُدار بإطار سياسي قذر، ونظام استخباراتٍ سوريٍّ يعمل كأداة ضمان دائمة لدمشق. كل يوم من أيام 6–30 حزيران كان درسًا عمليًا في كيف يستثمر رجلٌ واحد الفراغ والعنف ليصنع لنفسه وصاية ممتدة — وصيايته لم تكن حماية الوطن، بل حماية مصالحه الشخصية ومراكز قوته، وما حوله من كلاب تنفيذ يهمّهم أمرٌ واحد: الثبات على كرسيْ الدم.

الحصار والتفاوض والاتفاق

1تموز — في أول صباح من الشهر، بيروت لا تزال تختنق: القصف مستمر، الإمدادات مقطوعة، والناس صاروا يلغون خطّة البقاء. الأسد في دمشق يبتسم أمام خرائطه: الفراغ يتضخم، والمقاعد الشاغرة تستدعي وجوهًا جديدة مطيعة. في عنجر، رجال المخابرات يسجلون أسماء من يجب «ترويضهم» لاحقًا.

2تموز — اليوم يمرّ بصوت الانفجار ومعه رسائل دبلوماسية تكثُر، لكن هذه الرسائل ليست إنسانية بقدر ما هي تجارية: وسطاء غربيون يدخلون كمن يزور سوقًا، يعرضون حلولًا تقنية لإخراج المقاتلين، ويتركون المدينة لتتحمل ثمن السلام الشكلّي. دمشق تُحرك شبكتها بهدوء؛ لا حاجة لمعركة مباشرة إذا استطاع أن يُفرغ الساحة من قيادتها.

3تموز — المستشفيات تنهار رويدًا رويدًا بسبب نقص الأدوية والكهرباء؛ الناس يبدأون بعدّ الموتى بعيونٍ أكثر برودة من أي حكومة. أجهزة الإعلام السوريّة والبروباغندا تكتب قصيدة «الوسيط»، بينما في الكواليس تُقسم الخيرات. حافظ الأسد يراقب استبدال الوجوه في بيروت كما يختار قطعًا من لعبة شطرنج.

4تموز ـــ قوافل النهب المحلية تظهر: رجال ميليشيا هنا، ضباط شراء الولاءات هناك، وكل ذلك تحت غطاء «استعادة الأمن». دمشق تستفيد: كل بائعٍ للموالاة يصبح نقطة نفوذ لاحقة.

5تموز ـــ الضجيج الإعلامي يعلو عن صوت الجوع؛ المدنيون يتذوّقون طعم الهزال، والمؤسسات الإغاثية تعمل تحت قيود لا تسمح لها بالكلام بصراحة عن أرقام الجوع. في عنجر تُكتب قوائمٌ جديدة: أسماء مرشحة للاحتواء أو للاعتقال؛ أجهزة الأسد تُحضر أدواتَها لتنفيذ ما لم تستطع إنجازه بفوهات البنادق.

6تموز ـــ مفاوضاتٌ دبلوماسية أولية تنتقل إلى مستوى أدقّ؛ الوسطاء يحاولون ضبط خروجٍ مُنظّم، وهم يعلمون أن خروج القيادة سيترك «فراغًا» سيُستغلّ دبلوماسيًا وأمنياً. الأسد يضغط في الظل: إفراغ الساحة = مساحة نفوذ.

7تموز ـــ القصف لا يترك مجالاً للأمل، ولا للخطط الكبيرة؛ الناس تُصبح بلا مستقبلٍ مؤقت، وتيارات النزوح تتزايد. المخابرات السورية تراقب كل مسيرة نزوح، تحصي سبل السيطرة على الموجات الجديدة من النازحين الذين سيعيدون ترتيب بيوتهم لاحقًا وفق موازين النفوذ.

8تموز ـــ أصوات شكاوى من منظمات الإغاثة ترتفع هنا وهناك لكنّها تعود لتختنق بين قيود سياسية تسترعي دهاء الأسد: لا مساعدة دون تنظيم سياسي يضمن ألا تُستخدم مواد الإغاثة لصالح من لا يرضى عن دمشق.

9تموز ـــ يوم آخر من الإحكام، والشارع يضحّل. الأسد يوزع أدوارًا: ضباطه هنا، عملاؤه هناك، ومشهد بيروت يتقلّص إلى حلقاتٍ أمنية صغيرة تحت سيطرة من يريدها.

10تموز — على طاولة الوساطة يتصاعد حديث الخروج المقنّن، لكن في الظل تُبنى قواعدٌ لإعادة تشكيل النخبة: أسماءُ رؤساء بلديات، رؤوسُ أمن محلي، وقوائم رجالٍ «يمكن تسويغهم» أمام الجمهور لاحقًا كحلّ.

11تموز — ازدياد في عمليّات القصف على الضواحي؛ موجة عدوان جديدة تُخفّض سقف المقاومة المحلية. في دمشق تُحتفل خطة احتوائها الصغير: زراعة بيئة متعبة تضمن الطاعة لاحقًا.

12تموز — الغذاء يندر في الأسواق، والأسد لا يحرّك ساكنًا إلا أنه يحرّك أجهزة استخباراته: رسائل مهدّدة هنا، ووعودٌ واهنة هناك. وضعُ الناس يسقط إلى حالة «البقاء بأي ثمن.«

13تموز — رسائل وساطة أميركية-أوروبية تكثُر، ودمشق تستغل كل رسالةٍ لتضمحلفراداً من الحساب السياسي: أي صفقة إخراج ستحفظ مصالح الأسد.

14تموز — منتصف الشهر يقترب، وفيه يتبلور قلقٌ دولي عن كارثة إنسانية؛ لكن قلقُ الكبار يختلف عن قلق الضحايا: الكبار يحسبون آليات الحل السياسي، الضحايا يفتقدون إلى قوتهم. في دمشق تُقرأ هذه القوّة على أنها دعم لسيناريو «التدخّل المحكوم.«

15تموز — موجات نزوح جديدة نحو الداخل اللبناني. الأجهزة السورية تُسند نفسها عبر زبائن محليين: هؤلاء الزبائن سيصبحون في وقت لاحق أدواتٍ لإدارة الحياة اليومية وفق شروط عنجر.

16تموز — الإعلام الرسمي يروّج لحلولٍ دبلوماسية، والواقع يضع علامات استفهام على صدقيتها: لا حلول فعلية إلا تلك التي تضمن إعادة توزيع النفوذ لصالح من يمسكون بمفاتيح القوة.

17تموز — الحصار يزداد شراسة؛ الناس يهرعون لملء ثغرات البقاء، والصدمة تتحول إلى عادة يائسة. حافظ الأسد لا يظهر كثيرًا لكن قراراته الأمنية تتبلور: المزيد من القوائم، المزيد من الضغوط على ساحة لبنان السياسية.

18تموز — لقاءات سرية هنا وهناك بين ممثلين عن الدولة السورية وبعض القوى اللبنانية: عروض تُقدَّم، تسويات تُقترح، وكل ذلك تحت شعار «منع الفوضى». الفوضى التي يخشى منها الأسد ليست فوضى الاحتلال بل فوضى الاستقلال المحلي.

19تموز — يوم استنزاف: القتال في الضواحي يتواصل، المدن تقع تحت القصف، والناس يصيرون مجرد أرقام على قوائم مساعدات تُوزّع حسب من يوافق على توقيع الولاء.

20تموز — بداية تحركٍ أكثر وضوحًا لوساطة أجنبية أسرع؛ الضغط الدولي على إسرائيل ودور سوريا في تهيئة أرضية للمفاوضات يزداد. الأسد هنا يضع شرطًا ضمنيًّا: إخلاء الميدان = فرصة لدمجه لاحقًا.

21تموز — مشاعر الغضب عند فئات لبنانية متباينة؛ وليست كل الأصوات تُقابل بالقهر العسكري وحده: بعض الزعامات المحلية تلوّح بمقايضات، والأسد يستمع ويضحك سرًا لأنه يعرف أن كلّ مقايضة ستسحب تماسكًا من الشعب.

22تموز — المشاهد الميدانية تعكس انسداد الممرّات الإنسانية؛ إغاثات تصل متأخرة أو تُعرقل، والسبب دائماً مرتبط بمصالح أمنية تُشرف عليها قوى خارجية أو ميليشيات محلية متواطئة مع دمشق.

23تموز — في الظلال تتبلور خطة الخروج الجزئي: هناك من يعمل على إخراج قيادات بشكل يضمن استمرار نفوذ مراحلٍ لاحقة. الأسد يحرص على أن تكون له كلمة في صياغة قوائم الخارجين ووجهاتهم.

24تموز — الصحافة العالمية تكتب عن خطر مجاعة في مناطق محاصرة؛ النظام السوري يردّ بخطابٍ فصيح عن «حماية المصلحة الوطنية»، وفي الوقت نفسه يُحكم قبضته على بعض مفاصل الإغاثة ليضمن أن تكون هناك بطاقات ولاء لاحقة.

25تموز — تجدد القتال حول خطوط إمداد محددة، ومحاولة من بعض الفصائل المحلية لقطع الطرق الخلفية لإدخال مساعدات، لكن هذه المحاولات لا تكفي. الأسد يقرأ كل محاولة على أنها اختبار وفي كل اختبار يضع رجلاً أو عميلاً.

26تموز — ضغط دولي على دمشق للعب دور بناء في إنهاء الحصار؛ الأسد يلعب دور الوسيط المزعوم بأناةٍ احترافية: يقترح شروطًا تُبقي على الوصاية بينما يظهر على الملأ كمُنقذٍ متأنّي.

27تموز — موجة أخرى من الهروب والتهجير الداخلي، والمنازل تتحول إلى مخازن جثث مؤجلة. الأسد لا يفعل الكثير علنًا، لكنه يُعيد ترتيب شبكته الأمنية لتتلقف الفراغ الذي يحصد.

28تموز — الأنباء عن مفاوضات أكثر جدية لوقف النار تؤثر إدراك الناس بأن شبح «خروجٍ آمن» للمقاتلين يقترب؛ هذا الخروج سيبدل معادلات القوة، وسيترك شعبًا بلا أذرع للدفاع عن نفسه.

29تموز — المعادلات السياسية تزداد تعقيدًا: دول عدة تدخلت عبر وسطاء، كل واحدٍ يختبر ماذا سيستفيد من انسحاب منظمة التحرير، والأسد يراقب كيف سيتغير التبجّح الشعبي إلى تبعية هادئة.

30تموز — في نهاية الشهر تُزداد العيون الإقليمية تركيزًا على اتفاقٍ يقضي بخروج المقاتلين؛ دمشق تبتسم: هذا ما تريد.

31تموز — شهر كامل انتهى ولكن لا أحد احتفل سوى من كان ينهش المصالح: الناس لا يزالون يموتون، والحصار يزداد حدة، والحِكْمَة التي أخفاها الأسد كانت واضحة منذ البداية — اصنع فراغًا واسعًا، ثم امسكه بالجنود والعملاء والقوائم.

أول آب — يبدأ شهر أغسطس بثقل مفاوضات أكبر وبتهديد متزايد على المدينة؛ الوسطاء يعرضون تصوّراً مبدئيًا لإخراج قيادات منظمة التحرير، والأسد يفاوض في الظل ليضمن أن يكون له امتداد في ترتيب ما بعد الخروج.

2–3آب — رسائل علنية عن «حماية المدنيين» مع تباين فاضح على الأرض؛ المدنيون لا يرون حمايةً بل امتدادًا للحصار وهروبًا محدودًا. عنجر تُعد قوائمها، ووجوه محلية تبدأ في التظهير كمفاوضين مع دمشق.

4–6آب — جهود دبلوماسية تضاعف عملها: محادثات سرّية مكثفة بين ممثلين أميركيين وفرنسيين وسوريين؛ النقطة الجوهرية: كيف يتم إخراج المقاتلين بأقلّ خسائر سياسية، وكيف يُترك المشهد لموازين قادرة على احتوائه لاحقًا. الأسد هنا لا يريد «خلاصًا» للمدنيين، بل مخرجاتٍ تضيف حاجزًا استراتيجياً لنفوذه.

7–10آب — تصور صفقة الإجلاء يتبلور؛ بعض القادة الفلسطينيين يتفاوضون على وجهات الإجلاء والشروط، وبرغم تصريحات السلام، المدينة نفسها تنزف. دمشق تُطالب بأن تكون مراقبًا صامتًا ولكن فعالًا في عملية الاختيار.

14–11آب — على الأرض، قوافل الإجلاء تُحضَّر لوجستيًا، والضغط الإعلامي الدولي يتزايد على إسرائيل وسوريا لتسهيل العملية الإنسانية الشكلية. الأسد يعمل على أن تكون قوائم المخرجين لا تشمل العناصر التي يرى فيها تهديداً مستقبليًا لنفوذه.

18–15آب — اتصالات مكثّفة بين عنجر ووساطات غربية؛ الخطة النهائية تكاد تستقر: إخراج عناصر منظمة التحرير إلى دول متّفقة على استقبالهم، لكنها خطوة تترك المدينة مشرّدة ومفتوحة. الأسد يبتسم لأن الفراغ سينمو أكثر.

22–19آب — استعدادات الإجلاء تتسارع: ترتيبات أمنية، أسماء متفق عليها، سفن وطائرات معدّة، وكل ذلك تحت أنظار من يرغب في إبقاء قبضته على ما بعد الخروج. لم يعد الأمر يتعلق فقط بوقف النار، بل بترتيب من سيملك مفاتيح إدارة ما تبقّى من مفاصل الدولة.

25–23آب — الأيام تحنّ إلى بدء التنفيذ؛ الوسيطون يعلنون تواريخ تقريبية للخروج، ودمشق تضغط لتضمن مشاركة رمزية في مراقبة ما بعد الخروج. كل طرف يحسب فائدة ما سيجنيه من إفراغ الساحة.

28–26آب — توارد معلومات عن القوائم النهائية وأسماء الوجهات: تونس ودول أخرى تتلقى أعدادًا من المقاتلين. الاتفاق يتحول من ورق إلى واقع؛ مجرد تنفيذ هذه الخطوة يعني أن المدينة ستصبح هدفًا سهلًا لأي عملية انتقامية أو تغيير ديمغرافي.

31–29آب — نهاية أغسطس تأتي مع صفقةٍ شبه مكتملة؛ إجلاء المقاتلين صار قريبًا، والحصار يضغط كموسعة لا تُحتمل. الأسد يستعدّ لصياغة قواعد ما بعد الفراغ: من يشكل مجالس الحكم المحلية؟ من يدير المرافئ؟ من يُعيّن موظفي الدولة؟ هذه الأسئلة تُجيب عليها دوائر عنجر قبل أن تُعرض على العامة.

يوليو وأغسطس قُطعا رُكناً سياسياً للعملية الأكبر—إخراج القيادة المسلحة من بيروت وإفراغ المدينة من أي قدرة دفاعية—وللأسد وحاشيته كان لهما دور متآمر: خلق الفراغ، استثمار المعاناة، وإعادة تشكيل مفاصل النفوذ لصالح وصاية دائمة. عملية الإجلاء لم تنقذ المدينة، بل قوّضت إمكانية النهوض بذاتها لاحقًا وجعلتها أرضًا لتثبيت نفوذ دمشق عبر عملاء ومؤسسات أمنية تراقب الحياة اليومية.

اغتيال بشير الجميّل. كانت المدينة على فم بركان منذ زمن؛ رائحة الحصار والدم كانت تملأ الشوارع والأزقّة، والكتائب التي صعدت إلى زعامة طائفية باتت تمارس دور الزعامة على هامش الانهيار. بشير الجميّل، الرجل الذي صار على الورق رئيساً، كان قلباً نابضاً بطموحٍ سياسي ومشروعٍ ميليشياوي يعتقد أنه قادر على استثمار الفراغ. هو الذي وجد في الصعود فرصةً لتثبيت زاوية مسيحية في مشهد لبناني ممزق. لكن في تلك الأيام كانت اللعبة أكبر من كل طموح فردي؛ كانت شبكة مصالح إقليمية تستنسخ نفسها فوق خرائب المدن.

التحضيرات لمنطقة الاستهداف كانت هادئة، كما تحب المآمرات أن تكون:
اجتماعات رسمية، لقاءات عمل، زحمة بروتوكولية يومية تخفي تحت غطاءها حركة أرففٍ مظلمة تخطط لليوم الفاصل. لم تكن الأصابع الخفية ظاهرة للعيان، لكنها كانت هناك — تراقب، تقيس، وتنتظر اللحظة المناسبة. من حول المقرّات، في الأزقّة والطرقات، تحرّكت عناصرٌ تبدو عادية لكنّها ليست كذلك: وجوه ترتدي ملابس حرب رسمية، ووجوه أخرى متنكرة، ودوائر تتابع تحركات القيادات وتعرف موعد اللقاءات والجلوسات.

ثم حدث الانفجار: لم يكن مجرد انفجارٍ في مبنى، بل كان فصلًا مكتوبًا لتمزيق مشروع. فجأةً تحوّل صوت الاجتماع إلى شظايا، والدخان ارتفع ليُغطي أجسادًا ووجوهًا تعرف المصير قبل أن تفهمه. الصندوق الذي كان يُسمّى «مقر قيادة»

صار مجرد حفرة تبتلع أوراقًا ودماءً وخططًا. القتل هنا لم يقتصر على رئيسٍ أو فئةٍ؛ هو تمزيق لحلمٍ سياسي وللكثير من الأسماء التي كانت تعتقد أن لها زمنًا في المشهد.

في أعقاب الانفجار انكمشت المدينة من الخوف، لكن هذا الانكماش سرعان ما تحوّل إلى هوسٍ ثأري. لم يستغرق التحوّل كثيرًا: غضبٌ مُهيّأ، شائعاتٌ تُسرّب، ونداءات للثأر تُرفع بصوتٍ يخفي ورائها كوابح لا تعرف الرحمة. الميليشيات لم تنتظر كثيرًا لتتحوّل من قوةٍ سياسية إلى عصاباتٍ انتقامية؛ استخدمت الانفجار ذريعةً وغطاءً، وتحول الحزن إلى ميدان تصفية.

في المشهد الذي تبع، دخلت الميليشيات مخيماتَ وبيوتًا وممرّات ضيقة كما يدخل قاتلٌ إلى غرفة مظلمة يبحث عن ضالته؛ لم يكن هذا عمل طائفي عابر بل تنفيذٌ منظّم لثأرٍ مسموم. من كانوا يبحثون عن «العدالة» استبدلوها بسرعةٍ برغبةٍ في إبادة الآخر؛ المكائد السياسية تحوّلت إلى عمليات ذبح ميدانية، والأبرياء دفعوا الثمن.

أما الخبث الذي تريد أن تعرفه فالظاهر منه كثير، والمخفى أكثر: في الظلّ كانت أصابع دولٍ وأجهزةٍ استخبارية تراقب وتحسب المكاسب. فراغ القيادة الفلسطينية في المدينة، والانسحابات المنتظمة، والعلاقات السرية هنا وهناك — كلها عوامل تُصنع أرضيةً مناسبة لمن يريد أن يضع أقدامه على رقعة السلطة. حافظ الأسد ونظامه، أوّلاً كجمهرة مصالح أمنية، لم يظهروا كمن يقود ذبحاً مباشراً بالضرورة، لكن نظامًا يملك شبكة مخابراتية ممتدة ويمارس سياسة تفكيك القيادات المستقلة، لا يخرج من دائرة الشبهات. النظام لم يضيع فرصة الفراغ؛ بدلاً من أن يكون وسيطًا منقذًا، استثمر المشهد، وحسب كيف يضع عملاءه ويضمن عناصر تحكم مستقبلية.

هكذا صار اغتيال بشير نقطة اشتعال: ضربةٌ طاولت الزعامة ورسمت الطريق لانتقامٍ واسع، وفرحت بها أيادٍ كثيرة لأنها فتحت نافذةً لصياغة واقعٍ جديد. المدينة التي كانت تنزّ انتهت إلى حبال انتقام تُسحب من جهاتٍ متعددة: ميليشيات محلية كحراس للغضب، وقوى خارجية تعدّ أوراق النفوذ، وجهاز أمني إقليمي يبتسم لأنه وجد سبيلاً لتدوير مصالحه.

سجل ما جرى ليس راسماً لتفصيلٍ قضائي بقدر ما هو مشهدٌ سياسي: اغتيالٌ جعل الحزن ذريعةً للوحشية، وفراغٌ استخدمته أذرع القوة لتثبيت نفسها، ونظامٌ استغل فرصةً ليكون الحاكم الفعلي في ما تبقّى من القرار. في النهاية، لم يُقتل رجلٌ واحد فقط؛ مات مع ذلك الانفجار حلم إمكان تغيير مسارٍ للعنف، ومات معه جزءٌ من أي شرعية كان يمكن أن تُشكّل في بيروت.

صبرا والشاتيلا (16–18 أيلول 1982):

بصيغة سردية متصلة، نبرة هجومية لاذعة كما طلبت، تكشف التسلسل السياسي والميداني وتبيّن كيف توافقت الأيادي المحلية والإقليمية على تحويل فراغ المدينة إلى ذبيحة. لا أقحم هنا مصادر داخل النص، لكنني أقدّم لك سردًا مدوّياً يوضح من فعل ماذا وكيف استُغل الفراغ ليقع المجزرة.

حين خرجت قيادة منظمة التحرير من بيروت بعد صفقة الإجلاء، لم يزهر في المدينة أمنٌ ولا رحمة؛ بل ازدهر فيها فراغ قاتل استُخدم كساحة اختبارٍ لطيور الجائعين. فراغ القيادة الفلسطينيّة كان نِعمَةً لدى من أحبّوا الانتقام، وفتح المجال أمام ميليشياتٍ محلية كانت تنتظر فقط ذريعةً للاقتصاص. ذريعةٌ جاءت سريعًا: اغتيال بشير الجميّل قدّم للموت سببًا، والانتقام وجد منفذاً عمليا تحت حماية احتلالٍ لم يمنع دخول الجلادين إلى مخيّمات معرضة.

في صباح السادس عشر من سبتمبر انفتحت بوابات الأوجاع: ميليشيات القوات اللبنانية (الكتائب والقوات المتحالفة معها) دخلت مخيّمي صبرا والشاتيلا، حاملين معها شعار «الردّ» وصناديق من العتاد والبطش المنهجي. لم يكن دخولهم عملاً عشوائياً؛ كان تنفيذاً متدرّجًا مدروسًا: مراقبة، تحصّن حول المخيّم، ثم فتح بوابات تدخل منها مجموعات منظمة إلى الداخل. ومن حول المخيمين كانت نقاط المراقبة الإسرائيلية تحرس الحصر وتتحكّم بالمشهد: الجيش الذي كان بوسعه أن يمنع أو يردع اختار أن يراقب، أو «يُسهل» دخول الميليشيات وفق ترتيبات أمنية واضحة من حيث الإيقاف أو السماح. هذه الحقيقة البسيطة — وجود قوة احتلال تُمكّن وتَصمت — هي ما جعل من المجزرة ممكنة.

داخل المخيّم تجمّعت الرعب والارتباك. لا أروي لك صورًا مُقزّزة لأن الجسد الإنساني لا يحتاج تفصيلًا شنيعًا ليكون شاهداً؛ يكفي أن أقول إن عملية الانتقاء كانت منهجية: مجموعات مسلحة تجول في الأزقّة، تجاهد في انتقاء من يعتبرونه «مشتبهاً» أو «عدواً»، وتنفّذ أحكاماً ميدانية بلا محاكمات. الناجون رواوا كيف اختُطفوا من بيوتهم، كيف فُصلت مجموعاتٌ عن بعضها، وكيف اختفت وجوهٌ كاملة لا عودة إليها. لم تكن هذه أعمال غضبٍ عفوي بل تنفيذٌ لقصاص منظّم، والقصاص لا يأتي هكذا إلا إذا وجدت له خيوط منظمة تربطه بالسياسة وبالاحتلال وبلوط الميليشيات.

ولنعنُ عن اسماء القادة الميدانيين الذين نقشوا أفعالهم في التاريخ: قيادات من القوات اللبنانية تولّت التنفيذ المباشر، أسماء مدرجة في سجل الانتقام، أبرزهم من قادوا الوحدات التي دخلت المخيمين ونفذت عمليات التمشيط والقتل. هؤلاء لم يعملوا كحشودٍ عاطفية وإنما كقوات مدربة وأحياناً موّجهة، والاستقصاءات اللاحقة أظهرت أن دخولهم تمّ تحت إشراف أمني وبمعرفة من يسيطرون على الحواجز والطرق المحيطة.

الحديث عن المسؤولية يجرّنا إلى منطق المراكز: إسرائيل كانت تسيطر ميدانياً على مساحة واسعة حول المخيمين، وكانت تملك القدرة على منع أو إيقاف التدخل الميليشياوي. قرار عدم المنع — أو قرار التراخي المتعمّد — لم يكن بلا ثمن؛ هو قرار أدّى عمليًا إلى منح الميليشيات وقتاً ومجالا لارتكاب الفظائع. وفي المستوى السياسي كانت ردة الفعل الإسرائيلية فيما بعد محاولةً لتصويب الأذرع: تحقيقاتٌ داخلية أفضت إلى تحميل مسؤوليات سياسية وأدبية لزعماء إسرائيليين، لكن ذلك لم يغيّر حقيقة أن وجود احتلال سمح بمرور آلة القتل.

ثم هنالك خيط آخر لا يُغفل: الاستفادة السياسية من الفراغ. نظامٌ إقليميٌ ذا نفوذٍ استخدم تراجع القيادة الفلسطينية لصالحه — ليس بالضرورة بتنفيذ المجزرة مباشرة، لكنه استثمر الفراغ ليمد أذرعه الأمنيّة وليرسّخ قواعد نفوذه في بقاع لبنان. مَن كان يملك قوًى استخباراتية متغلغلة لم يفشل في استغلال الفرص؛ استغلال الفرص هنا يعني زرع عملاء، تقييد قدرات من يمكن أن يقاوم، وخلق بيئة يمكن ترويضها لاحقًا.

ما أعقب المجزرة كان توقعياً بمرارة: غضبة محلية واحتجاجات دولية، تقارير واستنكارات، ولجان تحقيق صدرت لتقسيم المسؤوليات. لكن العدالة الحقيقية — التي تعاقب على مَن خطط وأمر وتواطأ — كانت بطيئة، والنتيجة العملية أن الضحايا ظلّوا في حتفِ ذاكرتهم، وأن السياق السياسي لم يُنقَل إلى محاسبة شاملة تُنصف من ذُبحوا.

الأثر كان أعمق: مخيمات استُنزفت من نصف روحها، ذاكرة شعبية ندبتها المذابح، وثقلاً نفسياً سيطر على بيروت ولبنان. أما الوجوه التي استثمرت في المجزرة، فقد رأت فيها إنجازاً سياسياً: إذ خلّفت وراءها فراغاً أُعيد ملؤه بقوى تابعة أو مرتهنة، وموقعاً جديداً للوصاية.

في النهاية — وهذه الحقيقة المرّة — صبرا والشاتيلا لم تكن مجرد لحظة عنف؛ كانت نتيجة لتراكم سياسات استهدفت تفكيك القدرة الفلسطينية في لبنان، وكانت تتويجاً لفراغٍ صنعته صفقات الكبار، وفرصةً اغتنمها من حملوا أدوات القتل باسم الانتقام. كل ذلك حدث بترتيبٍ يعكس إرادة من يديرون المشهد: أدوات محلية مسلحة، احتلال يسمح، ونفوذ إقليمي يبتسم لأن الخراب يُسهل سيطرته.

موجة الاغتيالات والتثبيت السوري بعد 1982

لم يكن انسحاب الجيش الإسرائيلي من بيروت نهاية المأساة، بل بداية مرحلة جديدة أشدّ خبثًا وأعمق ظلمة. فبينما انشغل العالم بصور جثث المخيمات، كان حافظ الأسد يخط خيوط شبكته في كل زاوية من لبنان، بهدوء قاتل يشبه زحف السُمّ في العروق. لقد خرجت إسرائيل من العاصمة، لكن دمشق دخلتها من الأبواب الخلفية، عبر عملاء واغتيالات ومقايضات، حتى أصبحت «الوصاية السورية» واقعًا قبل أن تُشرعنها مؤتمرات التسعينات بسنوات طويلة.

تصفية الرموز وبناء الرعب

بدأ الأسد في تنفيذ استراتيجيته بثلاث كلمات :**الرعب، الاختراق، الاستنزاف**.
الرعب أولاً، عبر اغتيال كل من يجرؤ على تمثيل استقلال لبناني خارج إرادته. فمنذ الأيام الأولى بعد مجازر صبرا والشاتيلا، سقطت رؤوس كثيرة في بيروت الغربية والشرقية على السواء. قُتل بشير الجميل في لحظةٍ واحدة، لكن شبحه بقي يطارد الأسد، فبدأ الأخير بتصفية كل من يشبهه أو يمكن أن يكون رمزًا يشعل «بشيرًا جديدًا.»

اغتيل **كميل شمعون الابن داني** عام 1990، واغتيل **رينيه معوض** رئيس الجمهورية المنتخب بتفجير مدوٍ بعد أيام من انتخابه، وقبله في الثمانينات سقط **الشيخ صبحي الصالح**، و**الشيخ حسن خالد** مفتي الجمهورية، و**سليم اللوزي** الذي

قُطع أصبعه لأن قلمه كتب ضد الأسد، و**رياض طه** نقيب الصحفيين الذي دفع ثمن رفضه أن يكون إعلام لبنان بوقًا لدمشق. لم يكن أحد خارج دائرة الرعب.

الاختراق البطيء

أما الاختراق فتم بأسلوب المخابرات السورية المعتاد: التدرج والتآكل. أُعيد ترتيب الميليشيات المارونية والشيعية والدرزية لتصبح كلها تحت إدارة ضباط الأسد. «القوات اللبنانية» نفسها تم تفكيكها لاحقًا، و«أمل» الشيعية صارت ذراعًا مخلصًا في خدمة الاستخبارات السورية قبل أن تولد «حزب الله» رسميًا كجناح طائفي مسلح أكثر انضباطًا وولاءً لمحور دمشق–طهران.

أنشأ الأسد ما يشبه «حكومة ظلّ» داخل لبنان، تتولى تعيين الوزراء، وإسقاط الرؤساء، وتوزيع الحصص الطائفية بما يضمن بقاء البلد في حالة شلل دائم. وبدأ النفوذ السوري يمتد إلى القضاء، الإعلام، الجيش، والاقتصاد.

الاستنزاف: سياسة الأرض المحروقة

لكن أخطر ما فعله الأسد لم يكن القتل أو الاختراق، بل الاستنزاف الطويل المدى. فقد حوّل لبنان إلى خزان احتياطي لسوريا: المال يُنهب، البنوك تُستنزف، والحدود تُفتح لتهريب كل شيء من الوقود إلى السلاح. ثم جاءت الحرب بين «أمل» و«حزب الله» في الثمانينات لتزيد الحريق نارًا، بينما كان الأسد يُمسك بالفتيل من دمشق، يوجهه كيف يشاء، ليدمر البنية الاجتماعية للطائفة الشيعية التي تحولت لاحقًا إلى سلاح في يد إيران.

الخلاصة: لبنان تحت الحذاء السوري

في نهاية الثمانينات، لم يبق في لبنان رئيس ولا زعيم ولا ضابط إلا وقد مرّ من بوابة المخابرات السورية. صار قصر عنجر – مقر المخابرات السورية في البقاع – هو العاصمة الحقيقية للبنان، منه تصدر الأوامر، وتُمنح المناصب، وتُنفذ الاغتيالات.

تحولت البلاد إلى **جمهورية صدى** :تصدر من دمشق وتنعكس في بيروت.
وكان الأسد يتلذذ بهذا المشهد، يراقب الخراب من قصر المهاجرين، كملكٍ أسود بنى مجده على الدماء اللبنانية.

لقد كانت مرحلة ما بعد 1982 ذروة سياسة **"التثبيت عبر الفوضى":**
كلما انهار شيء في لبنان، ثبّت الأسد سلطته أكثر. وكلما سال الدم، كانت دمشق ترفع علمها على الأطلال.

وهكذا خرج الإسرائيلي من الباب، ودخل السوري من النافذة، حتى صار لبنان بعد 1982 ليس بلد الأرز، بل **حديقة دمشق الخلفية**، تُسقى بدماء أبنائها، وتُحكم بخيوط خفية تمتد من عنجر إلى المهاجرين.

حرب المخيمات كان الليل في بيروت الجنوبية ثقيلاً كالرصاص، والسماء تنزّ دخاناً وشتائم مكتومة. في أيار 1985 لم يكن هناك جدار واحد في المخيمات لم يعرف معنى الرعب، ولا نافذة لم تشهد ظلّ رجل يركض وهو يحمل جثةً أو رغيفاً. بدأ الحصار كما تبدأ عادةً مؤامرات دمشق: بهدوءٍ مقيت، ببياناتٍ مطاطةٍ تتحدث عن "تنظيم الأمن"، ثم بخطواتٍ عسكرية تتحرك حول المخيمات كأفعى تلفّ فريستها قبل أن تبتلعها. حركة أمل، تلك التي أُريد لها أن تكون الصوت الشيعي الحاكم باسم "المحرومين"، تحولت إلى عصا الأسد في لبنان، تنفّذ

الأوامر القادمة من عنجر، من مكتب غازي كنعان تحديدًا، حيث تُصاغ الخطط ببرود المكاتب وتُنفّذ بدم اللاجئين.

في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، كان كل شيء يُدار بدقة إبليسية. أُغلقت الطرق، قُطعت الكهرباء، وشُرعت المدافع تقصف المخيمات كما لو أنها ثكناتٍ عسكرية، لا أماكن يسكنها بشر هاربون من نكبةٍ سابقة. الرصاص كان يكتب رسالة الأسد إلى منظمة التحرير: من اليوم، القرار الفلسطيني في لبنان لا يخرج إلا من فم دمشق. ولم يكن نبيه بري سوى الترجمان المطيع، يلوّح براية الطائفة ليخفي خنجر المخابرات في خاصرة الفلسطينيين.

المدافع دكّت أطراف المخيمات أولاً، قذيفةً بعد قذيفة، فيما كانت مكبرات الصوت في الشوارع الشيعية المجاورة تصرخ بشعارات "تطهير المنطقة من الغرباء"، بينما الغرباء في الحقيقة كانوا عربًا مثلهم، فلسطينيين لا يحملون سوى حنينهم. في النهار كان القصف، وفي الليل كانت "الغزوات" الصغيرة، اقتحامات خاطفة، يخترق فيها مقاتلو أمل الأزقة الضيقة مدججين بالسلاح، يفتشون البيوت، يجرّون الرجال، يعتقلون من يشاؤون ويختفون كما جاءوا. بعضهم يعود في الصباح، وبعضهم لا يعود أبدًا.

كانت تلك الأيام صيف جحيمٍ طويل. الماء نادر، الطعام يُهرّب سرًّا، والمستشفيات الميدانية تئنّ تحت الركام. الأطفال يموتون من الجفاف، والنساء يبحثن عن أي نافذة بلا قناص ليمدن منها قنينة ماء. ودمشق تشاهد، بل ترسل الإمدادات لمن يحاصر، وتمنعها عمّن يُحاصَر. كان الأسد الأب يراقب الخرائط لا الجثث، يتلذذ بدرسٍ دمويّ عنوانه: "من لا يخضع يُسحق."

ولم يكن الحصار مجرّد حربٍ محلية. لقد كان تدريباً متقدماً على فكرة السيطرة الكاملة، تمريناً في مختبرٍ لبناني على فنّ الإبادة البطيئة، حيث الجوع يصبح

سلاحاً، والخوف يصبح حدوداً جديدة. وبينما كانت أمل تقصف، كانت الفصائل الفلسطينية الموالية للأسد ـــ أحمد جبريل وفتح الانتفاضة ـــ تشارك في الذبح، ترفع راية "التصحيح الثوري" وهي تطعن إخوتها في الظهر. لم يكن أحد يجرؤ على التساؤل: متى صار الولاء للأسد أعلى من الولاء لفلسطين؟

في أواخر الصيف، تحولت المخيمات إلى مقابر نصف حيّة. كل شارع صار خندقاً، كل بيت متراساً. ومع ذلك، لم تنكسر الإرادة تماماً. المقاتلون الفلسطينيون، رغم الجوع والعطش، قاتلوا ببنادق صدئة وآمالٍ تآكلت. كانوا يعرفون أن النهاية محسومة، لكنهم قاتلوا لأن الصمت موتٌ آخر. وفي كل مرة حاولت أمل اقتحام المخيم كانت تجد في وجهها جداراً من أجسادٍ يائسة.

حين انتقل القتال إلى الجنوب، إلى صور ومخيم الرشيدية، بدا المشهد نسخةً مطوّرة من الجحيم ذاته. أُغلقت الطرق الساحلية، مُنعت الإمدادات، وبدأت عمليات "التنظيف" على مرأى الضباط السوريين. علي دوبا كان في الصورة، وغازي كنعان يدير الجلسات الأمنية مع نبيه بري. لم يكن القرار لبنانيًا قط، كان مجرد تنفيذ دقيق لمشيئة الأسد. أراد أن يذلّ منظمة التحرير، ويكسر شوكتها في لبنان، ويجعل كل بندقية فلسطينية خاضعة لتصريحٍ من عنجر.

وعندما تدخلت القوات السورية لاحقًا "لوقف الفوضى"، لم يكن ذلك لإنقاذ المخيمات، بل لإعلان اكتمال النصر: الأسد هو الحاكم الفعلي، والباقون كومبارس في مسرحٍ دمويّ طويل. توقف القصف، لكن الدمار بقي. مات المئات، فُقد الآلاف، وتحوّلت المخيمات إلى أنقاضٍ مكتومة. لم يبقَ إلا البكاء والرائحة الثقيلة التي لا تخرج من ذاكرة لبنان حتى اليوم.

وفي النهاية، ربحت دمشق الحرب. سحق الأسد الفلسطينيين في لبنان دون أن يطلق رصاصةً واحدة بيده. جعل من نبيه بري حارساً لطاعته، ومن الشيعة في

أمل أداةً لبناء نظامه بالوكالة. وبعدها، وُلد حزبٌ آخر أكثر طاعة، أكثر انضباطاً، وأكثر استعداداً للركوع أمام تمثال الوحش في دمشق.

كانت حرب المخيمات آخر فصل في تصفية الصوت الفلسطيني الحرّ في لبنان، وآخر امتحانٍ للإنسان قبل أن يُستبدل بالوكيل. من لم يمت بالرصاص مات بالجوع، ومن لم يُقتل في الحصار عاش ميتاً في ذاكرته. وها هي المخيمات منذ ذلك الحين، رمادٌ على رماد، لا أحد يزورها إلا الأشباح، وأصوات الذين كانوا يصرخون يوماً: "لن نركع للأسد."

في عام 1987 كان لبنان أشبه بمختبر مجانين، تتداخل فيه البنادق مع العمائم، والرايات الحمراء مع الشعارات الخضراء، وكل ذلك تحت عين الأسد الذي يدير المشهد من دمشق كعرّاب جريمة يعرف كيف يزرع الموت ويقطف الولاء. كانت ميليشيا "أمل" الشيعية، بقيادة نبيه بري، تخوض حربًا ضروسًا ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب، تحت ذريعة "منع التسلّح الفلسطيني"، بينما الحقيقة أن الأسد أراد إذلال الفلسطينيين تمامًا كما فعل في سوريا. فمدّ بريّ بالسلاح والمعلومات، وأطلق العنان لقواته لتطحن المخيمات حتى آخر حجر. صبرا، برج البراجنة، وشاتيلا عاشت فصولًا من الجحيم، وأصبح المدني الفلسطيني مطاردًا بين نار "إسرائيل" في الأمس ونار "أمل" اليوم، بإشراف سوري بارد لا يعرف الرحمة. وكأن الأسد أراد أن يقول للعالم: "من يعارضني من الفلسطينيين سيُدفن في أرضٍ عربية، بسلاحٍ عربي، وبقرارٍ من دمشق". في تلك السنة، دخلت القوات السورية مجددًا إلى بيروت الغربية بذريعة "حفظ الأمن"، لكنها في الواقع كانت تُعيد تموضعها بعد سلسلة من الصدامات مع الدروز بزعامة وليد جنبلاط، ومع السنة بزعامة رشيد كرامي وصائب سلام. وما لبثت أن استُخدمت هذه العودة كغطاء لتصفية الحسابات القديمة، فاختفى ضباط لبنانيون، وتعرض قادة سياسيون للتصفية الغامضة، وبدا واضحًا أن الأسد قرر

أن يضع يده الحديدية على كل مفصل في لبنان، من القرار العسكري إلى رخصة الدكان.

في عام 1988 تفجّر المشهد أكثر. الرئيس أمين الجميل أنهى ولايته دون اتفاق، وترك فراغًا رئاسيًا قاتلاً، فتح الباب لصراع عسكري بين جيشين في بلدٍ واحد. الأسد لعب لعبته المفضلة: دعم حكومة عسكرية برئاسة ميشال عون من جهة، وأبقى قنواته مفتوحة مع الميليشيات المسيحية المناوئة له، ومع حزب القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، من جهة أخرى. أراد أن تكون كل الجبهات مشتعلة، ليأتي لاحقًا بدور "المنقذ". عون الذي رفع شعار "حرب التحرير ضد الاحتلال السوري" لم يدرك أنه يواجه أفعى تعرف كيف تتسلل بين الطوائف وتلدغ من الداخل. الأسد لم يرسل جيوشه أولاً، بل أرسل أدواته: الإعلام، السياسيين الموالين، رجال المال، ثم رجال الدين الذين باعوا أنفسهم له مقابل النفوذ. في تلك الفترة، كانت الاغتيالات السياسية تأكل بيروت كالسوس؛ من اغتيال المفكرين الوطنيين إلى الصحافيين الذين تجرؤوا على نقد النظام السوري أو حلفائه. والدم اللبناني صار رخيصًا، بينما دمشق تُرسل التعازي وتُرسل القتلة في الوقت ذاته.

عام 1989 كان عام الخداع الأكبر: "اتفاق الطائف". الأسد الذي ظل لسنوات يقتل اللبنانيين بحجة "منع التقسيم" قرر فجأة أن يصبح "الضامن للوحدة الوطنية". في الحقيقة، لم يكن الطائف سوى تتويجٍ لحرب طويلة كتب فصولها حافظ في أقبية المخابرات السورية. فالاتفاق أعاد ترتيب النظام اللبناني على مقاس دمشق، وأعطى سوريا شرعيةً رسمية للبقاء عسكريًا في لبنان، تحت عنوان "الأخوة والتنسيق". وللمفارقة، بينما كان النواب اللبنانيون يجتمعون في السعودية، كانت المخابرات السورية تضع قائمة بأسماء الوزراء والنواب القادمين، وكأنها تشكل حكومة دمشق الثانية. ميشال عون رفض الاتفاق، ورفع راية "التمرد"، بينما الأسد استعدّ لحصاده الأخير: سحق كل من بقي خارج طاعته.

وفي عام 1990 انفجرت "حرب الإلغاء"، بين ميليشيات عون والقوات اللبنانية. الحرب التي أرادها الأسد نهاية لكل ما تبقى من تمرد مسيحي على وصايته. لم يكن يحتاج إلى التدخل المباشر في البداية؛ اكتفى بإذكاء الكراهية الداخلية، بتسريب المعلومات للطرفين، ودفعهما لتدمير بعضهما البعض. بيروت الشرقية تحولت إلى مسرح عبثيّ، الدبابات تقصف الكنائس، والمدافع تمزق أحياء كانت بالأمس جبهة واحدة. وفي النهاية، حين أنهكت الحرب الجميع، أرسل الأسد قواته من جديد — لا كغازٍ بل كـ"منقذ" — فدخل جيشه قصر بعبدا في 13 أكتوبر 1990 بعد قصف جوي عنيف، وانتهت "جمهورية الجنرال عون" خلال ساعات. كانت الرسالة واضحة: لا صوت يعلو فوق صوت الأسد، لا في لبنان ولا في سوريا.

وبعد ذلك، بدأت مرحلة جديدة من الاحتلال السوري العلني للبنان. صار ضباط الأسد هم من يعيّنون الوزراء والنواب، وأصبح قصر المهاجرين هو الحاكم الفعلي لبيروت. كل الكلاب التي كانت حول الأسد — من نبيه بري إلى إلياس الهراوي إلى غازي كنعان إلى حكمت الشهابي — تقاسمت الكعكة اللبنانية كما تُقسّم غنائم الحرب. اغتيالات بالجملة، إعلام مُكمّم، مقاومة فلسطينية محاصرة، ولبنان يتحول إلى مزرعة خاضعة لحارس دمشق. كانت تلك سنوات الخضوع الكامل، حين صار البلد الذي كان يوصف بـ"سويسرا الشرق" مجرد محافظة تابعة للمخابرات السورية.

الأسد لم ينتصر في لبنان لأنه كان قويًا، بل لأنه عرف كيف يجعل الجميع ضعفاء. عرف كيف يُغري زعيمًا بالسلطة، وآخر بالمال، وثالثًا بالخوف. كان يدير لبنان كما يدير سجونه، بنفس البرد الدموي وبنفس القاعدة: "لا أمان إلا بالخضوع".
وهكذا، حين انتهت حرب الإلغاء ودخل جيش الأسد بيروت، كان الوحش قد أتمّ فريسته، والكلاب حوله تلحس الدم وتصفق له باسم "الأخوة العربية."

سوريا ماتزال في صراعات الحكم

أزمة المرض: لحظة التوريث المؤقتة

في نوفمبر 1983، حين أصيب حافظ الأسد بنوبة قلبية، تكشّفت حقيقة النفوس: القائد الأكبر أصبح ضعيفًا، والشقيق الأصغر يرى نفسه وريثًا شرعيًا. لحظة المرض لم تكن مجرد أزمة صحية، بل كانت **انكشافًا للشغف الجامح بالسلطة وللهوس الوراثي** .رفعت، الذي طالما عاش في ظل الأخ الأكبر، كشف عن وجهه الحقيقي: غطرسة بلا حدود، طموح لا يعرف التوازن، واستعداد لمراوغة الدستور والقوانين لتحقيق حلمه في اعتلاء كرسي الرئاسة.

دمشق كلها شعرت بارتعاش داخلي. وحداته الخاصة، السرايا، كانت تتحرك في شوارع العاصمة كأنها جيش مستقل، متجاهلة القانون، مستعدة لتطبيق أوامره دون مساءلة. حافظ، رغم الألم، بدا أكثر وعيًا :**كان يعرف أن طموح رفعت الجامح يمكن أن يقود الدولة إلى الانهيار الكامل.**

الصراع على القرارات الحزبية والحكومية

مع الشفاء الجزئي للأسد، ظهر الصراع الحقيقي: رفعت لم يعد شقيقًا يتبع إرادة الأكبر، بل لاعبًا سياسيًا وعسكريًا مستقلًا، يسعى لتغيير كل شيء وفق مصالحه. بدأ يتدخل في اختيار الوزراء، يفرض وكلاء، يوزع المناصب بحسب ولائه الشخصي، ويعطل قرارات الرئيس ويفرض إرادته على الحكومة والحزب.

هذا التدخل لم يكن مجرد تجاوز للسلطة، بل **فضح انحرافه السياسي وغروره الشخصي** :اعتقد أن القوة العسكرية تمنحه الحق في حكم الدولة، وأن الولاء له يوازي الولاء للدستور. بينما حافظ، رغم المرض، استخدم العقل البارد والدهاء السياسي ليعيد كل شيء إلى نصابه، موازنًا بين تهديد رفعت والحفاظ على مؤسسات الدولة.

تصاعد الأزمة وتهديد الدولة

الأزمة تصاعدت بسرعة: رفعت أصبح يهدد الدولة بشكل صريح، مستخدمًا وحداته الخاصة ووسائل الترهيب العسكري. الجيش، الحرس الجمهوري، المخابرات، وحتى أجهزة الدولة المدنية، كلها كانت **رهينة رغباته وشهوة السلطة الجامحة** .هو لم يكن مجرد شقيق طامح، بل **أداة تهديد للدولة نفسها**.

القوى الأمنية العليا، بقيادة خدام، حكمت، وشهابي، أدركت الخطر: أي تحرك غير محسوب من رفعت كان سيؤدي إلى **انقسام داخلي، حرب أهلية محتملة، وفقدان السيطرة على العاصمة** .وهنا تجلى الفرق بين حافظ ورفعت: الأول يوازن بين القوة والسياسة والشرعية، والثاني يغوص في الغطرسة والعنف والتهور.

أزمة حاسمة ونفي رفعت

الحسم كان صارمًا: حافظ الأسد، بمزيج من القسوة والدهاء، قرر **تحييد الشقيق الطامح قبل أن يدمر الدولة بالكامل** .تم تفكيك شبكات رفعت، استبعاد وكلائه، وإخضاع وحداته الخاصة لسيطرة القيادة العليا. لم يكن مجرد تقليص نفوذ، بل **إذلال سياسي وعسكري كامل** :رفعت صار عاجزًا عن اتخاذ أي قرار دون إذن، وفقد كل أدوات القوة التي اعتقد أنها تمنحه السلطة المطلقة.

في النهاية، تم نفي رفعت خارج سوريا، مطرودًا من السلطة، مغلوبًا على أمره، ومعزولًا عن المشهد السياسي لعقود. هذا النفي لم يكن مجرد قرار سياسي، بل **درس صارم عن حدود الغطرسة، والطموح المهووس، والانحراف عن الشرعية** .حافظ أثبت أن الدولة لا تُحكم بالتهور وحده، وأن من يظن أن القوة العسكرية تكفي للسيطرة على السلطة **مصيره الفشل والإذلال السياسي الكامل**.

خلاصة الصراع

صراع حافظ ورفعت كشف الوجه الحقيقي للنظام :**حكم الدولة ليس ملكًا للدم ولا للقوة، بل لمن يعرف كيف يوازن بين السلطة والعقل والسياسة، ومن يفشل في ذلك يدفع الثمن غالياً** .رفعت، رغم نفوذه العسكري، انتهى مذلولًا، بينما حافظ، رغم كل ضعفه الصحي، أثبت أن العقل والتخطيط السياسي هو ما يحمي الدولة ويضمن استمرارها.

الصراع كان درسًا قاسيًا عن الغرور، الطموح الجامح، والفساد النفسي الذي يمكن أن يولده الشغف بالسلطة دون وعي بالعواقب.

سوريا اقتصادياً في السنوات 1984–1990

بعد عام 1984، كانت سوريا تشبه مريضًا أنهى عملية قلب مفتوح على يد جرّاح أعمى ثم أفاق ليجد نصف جسده مفقودًا. كانت محاولة رفعت الأسد للانقلاب على أخيه حافظ أكثر من مجرد صراع على السلطة؛ كانت زلزالًا اقتصادياً ومالياً هزّ أركان الدولة التي لم تكن تملك أصلاً إلا عظامًا جافة يكسوها شعار البعث. فخلال تلك الأزمة، لم يكتفِ رفعت بمحاولة السيطرة على الجيش، بل مدّ يده إلى قلب الاقتصاد السوري نفسه ــــ البنك المركزي ــــ فنهب خزائنه كما ينهب اللصّ بيته قبل أن يهرب إلى المنفى. مليارات الليرات، أطنان من الذهب، وشحنات ضخمة من العملات الأجنبية اختفت كما تختفي الملفات في دهاليز المخابرات. لم يترك رفعت في الخزينة سوى الغبار، تاركًا البلاد على حافة الإفلاس.

هنا، بدأ حافظ الأسد مرحلة "ترميم الخراب" ولكن على طريقته، أي بتحويل الكارثة إلى فرصة جديدة للهيمنة. فقد أدرك أن الشعب الذي جاع يمكن ترويضه بسهولة، وأن التاجر الذي خسر رأس ماله يمكن شراؤه بثمن بخس. فبدأ النظام في نسج شبكة اقتصادية معقدة، ظاهرها إعادة الإعمار وباطنها إعادة توزيع الثروة

لصالح العائلة الحاكمة. ظهر رامي مخلوف كرمز لجيل جديد من الطفيليات الاقتصادية، جيلٍ يتغذى على دماء الناس وعرقهم باسم "الاستقرار". ومعه صعد تجار جدد من دمشق وحلب واللاذقية، لا فضل لهم إلا قربهم من ضباط المخابرات، أمثال محمد مخلوف، والد رامي، الذي صار بمثابة "وزير خزينة الظل"، وعبد الحليم خدام الذي صار سمسار النفط والسياسة في آن واحد.

كانت دمشق في تلك السنوات مدينة تمشي على حافة الانفجار. لم يكن الناس قادرين على شراء الخبز إلا بعد ساعات من الوقوف في الطوابير، بينما كان أبناء المسؤولين يقودون سيارات المرسيدس ويحتسون الويسكي في مطاعم المزة وأبو رمانة. صار الجوع سياسة رسمية، والحرمان عقوبة جماعية. كل ليرة لا تمر عبر يد من أيدي العصابة كانت تُعتبر "خيانة اقتصادية". فرضت المخابرات إتاوات على التجار، وابتُكرت الضرائب كوسيلة إذلال لا كوسيلة تمويل. تاجر اللحوم يدفع للمخابرات الجوية، وبائع الأقمشة يدفع للأمن العسكري، وتاجر الذهب يدفع لفرع فلسطين.

وبينما كان النظام ينهش الشعب، كان يُبرّر هذا الانهيار أمام العالم بعبارات جوفاء عن "الصمود والتصدي". لكنه كان يعرف في داخله أن ما بناه لم يكن دولة، بل مزرعة كبيرة تُدار بالخوف والرشوة. تحوّل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد ظلّ، تتحكم به دوائر المخابرات والتجار المقرّبون من القصر، فيما تحوّل الشعب إلى مجرد وقود لبقاء الوحش على عرشه. وفي حين كانت الشعارات تملأ الجدران عن "الاشتراكية" و"العدالة"، كانت جيوب عائلة الأسد تتسع حتى لم تعد تكتفي بخيرات سوريا فامتدت إلى لبنان والخليج عبر شبكات التهريب وغسل الأموال.

كانت تلك السنوات هي مرحلة تثبيت مفهوم "الولاء الاقتصادي" — لا نجاح دون إذن من المخابرات، لا تجارة دون شراكة مع أبناء السلطة. من أراد أن يعيش، عليه أن يدفع. ومن أراد أن ينجح، عليه أن يسجد. وهكذا تحولت سوريا

إلى جثة اقتصادية تمشي على عكاز الخوف، فيما الوحش الدموي يبتسم على أنقاض وطن كان يُفترض أن يكون قلعة العرب، فإذا به يصبح مزرعة آل الأسد الكبرى.

رفعت الأسد ونهب الخزينة ــــ من التهم إلى الأصول الأوروبية

حينما انهار الاتفاق بين الشقيقين، لم يكن رفعت الأسد مجرد رجل خسر المعركة على السلطة، بل كان رجلًا خرج من دمشق مثقلًا بما يشبه غنائم حرب. كان يعلم أن حافظ، في لحظة واحدة، يمكن أن يقرر تصفيته، ولذلك قرر أن يأخذ "نصيبه" من الوطن قبل الرحيل. وبينما كانت البلاد تترنح بعد محاولته الفاشلة في 1984، كان رفعت يُشرف شخصيًا على أكبر عملية نهب منظم في تاريخ سوريا الحديث. أرسل رجاله إلى البنك المركزي، وإلى المصرف التجاري السوري، وحتى إلى احتياطي الذهب في مصرف سورية، فحُمّلت الشاحنات في الليل بأموال الشعب، وشُحنت عبر الحدود أو أُودعت في حسابات سرّية في سويسرا وفرنسا وإسبانيا.

تقديرات الداخل يومها كانت تتحدث عن 200 مليون دولار من الاحتياطي النقدي، لكن من عرف النظام عن قرب كان يدرك أن المبلغ الحقيقي تجاوز المليار، وهو رقم خرافي بمعايير الثمانينات، كفيل بتمويل دولة صغيرة. كانت الليرات والدولارات تُعبأ في صناديق خشبية كما تُعبأ الذخائر، ثم تُنقل بطائرات عسكرية أو عبر سفن مموهة من مرافئ اللاذقية وطرطوس، تحت أعين ضباط المخابرات الذين لم يجرؤ أحد منهم على السؤال. وفي حين كانت الصحف الرسمية تتحدث عن "إعادة ترتيب البيت الداخلي"، كان البيت ذاته يُفرغ من محتواه حرفيًا.

رفعت لم يخرج كمنفيّ بل كسلطان منفيّ بثروة تفتح له الأبواب في أوروبا. اشترى القصور في ماربيا الإسبانية، والفيلات الفاخرة في باريس، وامتلك حصصًا في شركات سياحية وعقارية، حتى أصبح يلقب هناك بـ"ملياردير البعث

المنفي". لم تكن تلك الأموال ميراثًا شرعيًا من دولة اشتراكية، بل كانت دم الفلاح الذي باع محصوله بثمن بخس، وعرق العامل الذي لم يتقاضَ راتبه، ومدخرات الدولة التي كانت تقول لشعبها إن "كل قرش هو في خدمة الأمة."

الغريب أن حافظ الأسد، رغم علمه بكل ذلك، لم يفتح تحقيقًا واحدًا. بل أرسل لأخيه "المفدى" طائرة شحن محمّلة بما تبقى له من ممتلكات ليتكرّم بالمغادرة "دون دماء". لقد فضّل أن يشتري صمت رفعت بأموال الشعب، على أن يفتح أبواب النظام أمام الفضيحة. ومنذ تلك اللحظة تحوّلت الثروة المنهوبة إلى سلاح سياسي في يد رفعت بالخارج، يستخدمها لشراء الولاءات، وتمويل الحملات التي تلمّع صورته كرجل دولة مظلوم.

سنوات قليلة فقط، حتى بدأت أوروبا ترى "رفعت الأسد" كرجل أعمال لا كديكتاتور ثانٍ لعائلة الأسد. بفضل المال السوري المنهوب، غسلت فرنسا وإسبانيا سمعته كما تُغسل الأموال القذرة في مصارفها. امتلك في فرنسا عقارات بمئات ملايين الدولارات، بينها قصر ضخم في شارع فوش، ومجمّع عقاري في ماربيا، وأراضٍ في ليون. كلها كانت مسجلة بأسماء شركات وهمية يديرها أبناؤه ومقرّبوه.

لم يكن رفعت يُنكر الثراء، لكنه كان يبتسم عندما يُسأل عن مصدره، فيقول عبارته الشهيرة: "كنت رجلًا ذا نفوذ، وعرفت كيف أستثمره". استثمر نفوذه؟ نعم، في النهب المنظم الذي دمّر الاقتصاد السوري، وجعل الجوع والفساد سلاحين دائمين بيد النظام. ومع مرور الزمن، صار الرجل الذي نهب الخزينة رمزًا لعقيدة كاملة لدى بيت الأسد: أن المال العام هو خزنة العائلة، وأن سوريا ليست دولة بل تركة يقتسمها الورثة.

ورغم أن القضاء الأوروبي بدأ لاحقًا بملاحقته بتهم "تبييض الأموال" و"الكسب غير المشروع"، فإن العدالة لم تكن إلا بطيئة حدّ السخرية. ففي حين كان اللاجئون السوريون يموتون في البحر، كانت المحاكم الأوروبية تناقش ما إذا كانت ثروات رفعت جاءت من "رواتب الدولة" أم "منح رسمية". لم يسأل أحدهم: كيف يحصل ضابط في جيش فقير على قصور بمليارات؟ ولماذا كانت كلّ أوراقه تختفي كلما اقترب التحقيق؟

هكذا نُقل دم السوريين من جيوبهم إلى خزائن أوروبا، بأختام الأسد وتوقيعات الغرب. خرج رفعت الأسد من سوريا كذئب شبع من القطيع وذهب ليستمتع بما سرق، تاركًا خلفه دولة ميتة واقتصادًا يحتضر، فيما بقي أخوه الأكبر يُمسك بالمقود، يسير بالبلاد نحو الهاوية، وكأنها ملك شخصي ورثه عن أبيه، لا وطن يملكه الملايين.

ولادة اقتصاد العصابة — مخلوف، الشلاح، وظهور طبقة "الكلاب الاقتصادية"

بعد أن نهب رفعت الأسد خزينة الدولة وفرّ بثروتها، وجد حافظ نفسه أمام اقتصادٍ منهكٍ ومجتمعٍ على حافة الجوع، لكنه لم يكن ليرى في ذلك مصيبة بل فرصةً ذهبية. لقد اكتشف الوحش أن أفضل طريقة لإحكام السيطرة ليست السلاح فقط، بل الجوع، وأن الشعب الذي يناضل من أجل لقمة العيش لا يملك وقتًا ليطالب بحرية أو كرامة. من هنا بدأت ولادة ما سُمّي — في دوائر الأسد الضيقة — "اقتصاد الولاء"، وهو الاسم اللطيف لاقتصاد العصابة، حيث تتحول الدولة إلى مافيا تُدار من قصر المهاجرين.

في الثمانينيات، بينما كانت واجهات الاشتراكية لا تزال تُرفع على الجدران، كان حافظ الأسد ينسف جوهرها من الداخل. أسقط مبدأ "العدالة الاجتماعية" وأقام بدلًا منه شبكة محسوبية اقتصادية متداخلة، مركزها آل مخلوف وآل شلاح وتجار

دمشق وحلب الذين أدركوا أن بقاءهم مرهون برضا الوحش. بدأ رامي مخلوف — ابن أخته، الذي كان وقتها شابًا مغمورًا في اللاذقية — يشق طريقه عبر الاحتكار والتهريب، بدعم مباشر من ضباط المخابرات، فصار خلال سنوات اليد المالية الخفية للنظام.

أما محمد شلاح، رئيس غرفة تجارة دمشق، فكان الوجه "المهذّب" لرأسمالية الأسد القذرة، رجلٌ يبتسم في المؤتمرات ويبارك قرارات "القائد" بينما يشارك في مصّ دم السوق السورية. كان دوره واضحًا: تغليف السرقات بالربطات الحريرية، وتحويل الفساد إلى مؤسسات "شرعية" تُسمّى شركات وطنية. هكذا بدأت الدولة تنزلق ببطء إلى نظام إقطاعي حديث، حيث لكلّ تاجرٍ شيخه الأمني، ولكلّ صفقةٍ ضابط يحميها.

كان حافظ الأسد قد فهم أن المال أكثر طاعة من البندقية، فحوّل كبار التجار إلى كلاب حراسة مدنية، مهمتهم تمويل الولاء للنظام، وإسكات الشارع عبر توزيع الفتات. في دمشق، فرضت الأجهزة الأمنية إتاوات تحت مسمى "مساهمات وطنية" على كل تاجر يرغب في الاستيراد أو تصدير أي سلعة. في حلب، تحوّل فرع الأمن السياسي إلى مكتب جمارك فعلي، لا تمر شاحنة دون أن تدفع "حق الطريق". وفي اللاذقية وطرطوس، كانت عائلة الأسد نفسها تحتكر كل ما يخص المرفأ من شحن إلى تهريب إلى تجارة العملة.

من رحم هذا الفساد المنهجي وُلدت طبقة "الكلاب الاقتصادية" — رجال ببدلات أنيقة وقلوبٍ ميتة، يعرفون أن كل ليرة يربحونها هي رشوة لضميرهم. لم يكونوا تجارًا بالمعنى التقليدي، بل أدوات سياسية تدير الاقتصاد لصالح النظام. تاجر الإسمنت يعرف أنه لا يستطيع بيع كيسٍ واحد دون موافقة مكتب ماهر الأسد لاحقًا، وتاجر الحديد يعلم أن شركته ستُغلق إن لم يشارك فيها رامي مخلوف.

الأسد نفسه لم يكن يثق بأحد منهم، لكنه كان يدرك أن جشعهم هو ضمان ولائهم. كان يترك لهم فتات السوق، لكنه يُبقي على مفاتيح المال الحقيقية في يد المخابرات والجيش. كل دولار يخرج من البلاد كان مراقبًا، وكل عقدٍ كبير يمر عبر "مكتب أمن القصر". حتى الجمعيات الخيرية لم تسلم، فقد تحولت إلى قنوات لغسيل أموال المقربين.

وحين بدأ الشعب يتساءل: أين ذهبت شعارات "البعث الاشتراكي" و"العدالة الاجتماعية"؟ كان الجواب يعلّق على جدران المدن بصور بشار الطفل مبتسمًا تحت عبارة "الأمل للمستقبل". الأمل الذي كان يباع في الأسواق السوداء بالدولار.

بهذا الشكل، أرسى حافظ الأسد قواعد الاقتصاد السوري الحديث: مافيا تسرق باسم الوطن، وتجار ينهشون باسم التنمية، وشعبٌ يُطلب منه الصمت مقابل لقمة خبز مدعومة. لقد انتقل الأسد من نهب الخزينة إلى نهب الشعب مباشرة، ومن حكم الحزب إلى حكم الكلاب، حتى صار الوطن كله مزرعة اقتصادية مملوكة لآل الأسد وشركائهم، يتوارثونها كما يتوارثون الكراسي والمناصب.

وهكذا دخلت سوريا عصرًا جديدًا — عصر "اقتصاد الولاء"، حيث النجاح لا يُقاس بالكفاءة بل بدرجة القرب من القصر، وحيث كل تاجرٍ كبير هو مخبر، وكل مستثمرٍ حقيقي عدوّ محتمل. كان ذلك هو الجوهر الحقيقي لحكم الأسد: دولةٌ فقيرة وغنية في الوقت ذاته، فقيرة لأنها تُنهب، وغنية لأنها تملك ما يكفي لإطعام كلابها.

تجويع الشعب وترويضه — الجوع كسلاح سياسي نظامي

تحوّل الخبز في تلك السنوات من حق حضاري إلى بطاقة مرور. لم تعد المخابز تُشغّل آلياتها فقط لإطعام الناس، بل لتحريك قوى الطاعة والخنوع. لم تُخطَط

مجاعةً بعيدة المدى ببيانٍ رسمي؛ لم تكن هناك لافتة تقول: «اليوم سنجوع المواطنين لكي يرضخوا». بل كانت السياسة أبلغ من لافتة: قرارات تموضعت في ثنايا إدارات، أُصدرتْ أو أُوقفت سياسات دعم هنا وهناك، وفتحت أبواب السوق السوداء على مصاريعها، فصار الجوع أداة مكتوبة بريشة البيروقراسي الفاسد والضابط المهنيّ والمصالحية الاقتصادية جميعها.

عندما يُقيّد مقرّ مصدّري مادّة أساسية كالحبوب أو الدقيق، أو عندما تُمنح عملة صعبة لمرتّبين محدّدين فقط، لا تكون النتيجة مجرد نقصٌ عرضيّ؛ تكون عملية هندسة اجتماعية مقصودة. تذكّر ذلك جيدًا: القرار البسيط بأن تمنح كميات القمح هذه الفئة ولا تمنحها تلك الفئة هو قرار سياسي بامتياز. بهذه الآلية يُرسم الخريطة؛ من يُعطى يُصبح ممتنًّا ومكمّتًا، ومن يُمنع يُصبح مُثخنًا بالخوف وقابلاً للتطويع. وهكذا صارت ليراتٌ تُوزّع على «الأوفياء»، وسلعٌ تُخصّص للعصبة، وطرقاتُ تهريب تُفتح لمن يدفع أكثر. لقد تعلّم السوق أن يدفع رشوة صغيرة اليوم ليبقى مفتوحًا غدًا، فتكوّنت ثقافة جديدة: «ادفع أو امضِ جائعًا.»

لم يكن الأمر مقتصرًا على الرزق اليومي؛ كان عمق السياسة يشمل الصحة والدواء والوقود. عندما تُقيّد أدوية لأمراض مزمنة وتظلّ دواوين القرار صامتة، يصبح المرض وسيلة ضغط: «لا تشتغل ضدنا وإلا سنجعل العلاج نادراً عليك». عندما يتوقف وقود مشفى أو شاحنة غذاء في الجمارك بسبب لعبة مكاتبٍ حزبيةٍ أو أمنية، تختزل المعادلة إلى صفقة واحدة: ولاء مقابل بقاء. بهذه الصورة يصبح المواطن رهينة ليس فقط لرفاهه، بل لحياة أحبائه. لا أريد لغة بلطفٍ هنا: هذا هو تعريف الإرهاب السياسي البارد، وهذا ما حدث.

الأسرار العملية كانت بسيطة وفعالة للغاية. رفع الأسعار أو السماح بفراغ السوق من السلع الاستراتيجية يحدث تأثيرًا أسرع من حشد جيوش. حين ترتفع الأسعار قطعًا، ينهار النشاط النقابي، يضعف الشارع، وتذوب التضامنات الاجتماعية تحت

ضغط الحاجات الفردية. في الشارع تذوب القواسم المشتركة أمام براد الحمص الفارغ وصحن الغذاء المهشّم. وهنا تظهر براعة النظام القاسية: جعل الصراع على البقاء يغيب عنه أي تفكير تنظيري أو سياسي. الناس، وببساطة، ستبحث عن الخبز قبل أن تبحث عن الحرية.

الآليات الرسمية التي تُطبّق هذا الترويع متعددة ومتداخلة. أولها: التحكم في العملة الصعبة. عندما تُمنح القطع الأجنبي لشبكات محظية أو لمستوردين مختارين، يتحكّم هؤلاء في استيراد المواد الغذائية الأساسية. المستهلك، بدوره، لا يعرف هل سيكون للسلع متنفس غدًا أم لا. ثانيها: الحصص الحكومية المحدودة الموزّعة بحسب الولاء — إذ قد يفتح أحد كبار التجار مخزونه لمحفظته السياسية، في حين يُقفل على الآخرين أبواب الاستيراد. ثالثها: تعطيل منظومات الدعم الحكومي، إما بإهمالها أو بتحويلها إلى قنوات مشبوهة تتلاعب بقيود التوريد. كل ذلك تحت عباءة «إصلاح اقتصادي» أو «ترشيد الدعم.»

لكن لا تظن أن الأمر خلا من عنف أمني. المخابرات ليست جهازاً لإدارة الطوابير بل آلة للترهيب. التتبّع، والملاحقات، والاعتقالات العشوائية، وفرضيات القوانين البطيئة، كلها تخلق حالة من الرعب اليومي. إبلاغ موظف أنه قد يفقد عمله أو أن ملفه «سيُفتح» إن شارك في تظاهرة صغيرة، وتوجيه رسالة إلى صاحب مخبز أن يكون «مطيّعًا»، هي طرق عملية لربط البقاء بالطاعة. إن نجاح النظام كان في ربط الخلاف السياسي بخناقة لقمة العيش: حافظ على هذا والناس تنكفئ. هذا ما أعرفه، وما شاهده الناس في الشوارع.

ثمة مشهدان لا يُمحوان من ذاكرة المدن: طوابير الخبز وطوابير البنزين. الطابور الأول يعكس ضروريات العيش؛ الطابور الثاني يعكس موت الاقتصاد. الطوابير تتحوّل إلى آلات مرصوفة للتواضع والذل. من يقف لساعات أمام فرن ينتظر رغيفًا يعوّد قلبه على الصمت، ويخنقه بعدئذٍ ضجيج الداخل: «لا وقت للثورة،

لدي عائلة تنتظر». وقد يُضاف إلى هذه الصورة مشهد دور العبادة المزدحمة التي تصبّ خلاصها في منح التماس لربٍّ لا يسمع، بينما الباب المجاور يفتح على مكتب ضابط يسألك «مع من تتحدث؟.»

النتيجة كانت مركبة: أولا، انهيار أي بنية تنظيمية قادرة على الحركة. عندما تضغط على قوت الناس، لا يعود لديهم الوقت أو الطاقة لذبذبات القضية. ثانيا، خلق طبقة وسطى مهشمة: موظفون يتقاضون رواتب متأخرة ويخشى أن يرفع صوتهم، فتصير مطالبهم مجرد تذمّر. ثالثا، تشويه البنية الاجتماعية: عائلات تُفكّك، شباب يهاجر، مهارات تضيع، وذاكرة وطنية تتبعّذخ. لفترة ليست قصيرة تحولت دمشق والمدن الأخرى إلى مجموعاتٍ من أجسادٍ لصيقة بالجوع، صمتها جلجلة، وتساؤلاتها سجينة الطوابير.

وبالطبع ليست هنالك حيرة لدى الفاعل: الجوع أداة تضمن بقاء منظومة الولاء. فمن يديرون اللعبة يعرفون أن العذاب المادي أقوى من أي إيديولوجيا. لذلك، حين تريد تثبيت حكم، لا تبدأ بقمع سافر فقط؛ ابدأ بتحويل السلع إلى أبراج ضغط. فأقل مقاومة شعبية هي مقاومة مواد الحياة. ولا يهم أنّ ذلك يُدمر القدرة الإنتاجية للأمة لعقود؛ الحفاظ على السلطة في الحاضر هو المطلوب، والمستقبل يُؤجل.

هناك أمثلة عملية على هذه السياسات: تخصيص واردات الحبوب لمستورِدين معينين، تأخير فتح اعتمادات الاستيراد لمستوردي الأدوية غير الموالين، منح شركات محظوة رخص استغلال موارد بحرية أو حدائق صناعية بينما تُترك شركات صغيرة تنهار، وفرض رسوم جمركية تعيق واردات القطاعين الفلاحي والصناعي المحليين. في كل مرة يتقدم فيها نظام بإصلاحات «تقشّفية» فكرية، يعيد نفسه إلى نمطياً: خصخصة مربحة لمقربين، وتسليع الضروريات للشعب. والنمط واضح: «الخصخصة للمنقّب، والجوع للشعب.»

وأخيرًا، ثمة أثر نفسي لا يقل خطورة عن السلبيات الاقتصادية. ترويض الشعوب عبر الجوع يُنتج نوعًا من العزلة الاجتماعية: الناس تخشى حتى الحديث في المقاهي، وتكتفي بالهمس. إذ يتحول الفضاء العام من حقل للصراع إلى مرأبٍ لصمتٍ مُدبّر. هذا ما أراده النظام: جمهورٌ مُخنوقُ الإرادة، لا يملك متسعًا من الجوع ليطارد أخيه السياسي. إن في هذا بحد ذاته نجاحٌ استراتيجي للنظام، وإن في حكمٍ بهذه الصورة موتًا بطيئًا للأمم.

الجوع كسلاح سياسوي نقدي لا يقتصر على اللحظة التاريخية؛ تأثيره يمتد أجيالًا. عندما يفقد شعب طريقة إنتاجٍ أو مهاراتٍ صناعية، فإن إعادة البناء مُكلّفةٌ متاعبها أطول بكثير من الإمساك بالمقود. أما النظام، فرضى به وبنى عليه شبكته. سرّ البقاء في هذه الحالة واضح: ازرع الجوع، اجمع الولاء، واذهب بعيدًا عما تبقى من وطنٍ تحت سمع الدهر، فأنت قد نصبتَ خلافة لا تُسأل عن ثمنها.

هذا هو سردُ الجوع في سوريا تلك الحقبة: ليس مجرد عجز اقتصادي، بل سيطرة سياسية ممنهجة، حيث يصبح البقاء اليومي ورقة سياسية قائمة تُستخدم كلما رُيد تطويع مجتمعٍ كامل. إن أردتُ أن أنهي بصرخة فهي: إن من يخرج من مدنٍ جائعة لا يعود كما كان، ويجب أن يجرّ التاريخ كل من صنع ذلك أمام محكمة ذاكرة لا تُنسى.

اقتصاد الظل والتهريب ـــ المصارف، الحسابات الصورية، وغسل الأموال

حين نتكلم عن اقتصاد الظل في سوريا تلك الحقبة، لا نتحدث عن سوق رمادية صغيرة تتسلّل عبر الشقوق، بل عن شبكة متكاملة تعمل كدولةٍ داخل الدولة: بنوكٌ تحول دون فتح النوافذ، شركاتٌ صورية تغطي على صفقات، ومحطات تحويل أموال تمتد من مرافئ اللاذقية إلى مكاتب استشارية في أوروبا. هذا النظام لم يولد بالصدفة؛ وُلد لأنه كان مطلوبًا: السلطة احتاجت قنواتٍ تخرج بها ثروات عامّة،

الخصوم احتاجوا مصارفٍ تحميهم، والتجار الجدد احتاجوا عرباتٍ تجرّ نحو الأسواق العالمية. فكان اقتصاد الظل هو الحلّ العمليّ لمعظم هذه الحاجات — حلٌ يبقي السلطة في مكانها ويحوّل المال العام إلى ثروةٍ خاصة.

الحديث يبدأ من المصارف: لم تكن كل البنوك مجرد مؤسسات ادّخار وتسليف؛ بل كانت بعض فروعها أبراجًا إداريّة لانسياب الأموال عبر قنواتٍ معقّدة. اعتمادات تجارية تُفتح لجهاتٍ لا وجود لها فعليًا في السوق المحلية، ثم يُغلق ملفها وتتلاشى الأوراق، وحسابات تُفتَح بأسماء شركاتٍ صورية تُسجَّل في دولٍ لا تطالب بالكشف عن صاحب الملكية الحقيقية. المصرف في هذا الطيف يصبح أداةً لاختبار الولاءات: من يُعطى خطّ تمويل هو من يحوز ثقة من في القصر، ومن لا يملك هذه الثقة يُترك ليغرق في السيولة المفقودة. وبما أنّ الرقابة كانت هزيلة أو مُطبّعة، أصبح بإمكان رأس المال أن يتحرّك خارج القنوات الرسمية بسهولة نسبية، ممّا خلق سوقًا ثانياً للمصرفية تعمل وفق قواعد مغايرة تمامًا للقانون.

ثم تظهر الشركات الوهمية والحسابات الصورية: أسماء مرسومة على ورق بلا وجود بشري، شركات تُفتَح لتصدير أو استيراد سلع لم تُرسل أو لم تُستلم، بل ليتم عبرها تحويل أرباح وهمية إلى حساباتٍ في الخارج. هذا ليس فنًا مصرفيًا ساحرًا، بل آلية عملية لغسل أموالٍ يُنوّه بأنها «أرباح تشغيلية». في كثير من الملفات، ترى أسماء وسطاء محليين مسجّلة كملاك للشركات، بينما الملاك الحقيقيون — أصحاب النفوذ — يَظهرون كجهات مستفيدة نهائية عبر هيكلية شركات متداخلة. النتيجة؟ أموالٌ تتحرك بحرّية إلى خارج البلاد دون أن يظهر على السجل أي مخرج مشبوه واضح، لأن كل شيء مُصفّحٌ عبر شركات وهمية، فواتير مزورة، واتفاقيات خدمة وهمية.

التهريب هنا ليس تهريب بضائعٍ فقط، بل تهريب قيمة: شبكات تعمل على إخراج السيولة الحقيقية من البلد: نفط يُباع في السوق السوداء، وقود يُهرّب، آلات

ومعدّات تُعبَّأ إلى سفن وتغادر بلا رقابة صارمة، وحتى عملات أجنبية تُحوّل عبر قنوات غير رسمية إلى حسابات خارجية. في بعض الأحيان تُستخدم بُنى تحتيةٍ شرعية كواجهات: شركات شحن، مكاتب استيراد، وسطاء جمركيون. الوسيط هنا ليس مجرّد سمسار؛ بل هو قطرة الزيت التي تجعل محرك التحويل يعمل بسلاسة.

غسل الأموال جزءٌ لا يتجزأ من هذا الاقتصاد. المال الذي يُخرَج من الخزائن العامة أو يتكوّن من أرباح احتكاراتٍ محلية لا يمكن أن يظل مكشوفًا؛ يحتاج إلى «تطهير». هنا تدخل سلسلة من العمليات: توزيعات جزئية عبر عقود استشارية وهمية، شراء عقارات في دولٍ لا تطلب كشف مصدر المال، فتح حسابات باسم شركاتٍ أو أفرادٍ لا يقيمون في مواقع الحسابات، واستخدام خدمات مصرفية في دولٍ تقدّم سريةً قانونية. ومع الوقت، تختفي آثار الأصل ويتحوّل المال إلى أصول ملموسة — فلل، حصص شركات، أسهم — تبدو في النهاية كملكية قانونية لا أثر للجريمة في تركيبها.

وهنا يكمن السر السياسي: كلما تبلورت هذه الشبكة، كلما أصبحت السلطة أقل اعتمادًا على صندوق الدولة العلني، وكلما كانت قادرة على شراء ولاءات خارج دائرة الميزانية. مطلوبٌ اليوم تمويل حزبٍ أو مليشيا، غدًا فتح شركة إعلامية، وبعده شراء فنادق أو عقارات لغسل مزيد من السيولة. الاقتصاد الظلي إذًا ليس سير عملٍ اقتصادياً فقط؛ إنه بنكُ أدواتٍ سياسية: من خلاله تُدفع الرواتب السوداء، تُشتري الولاءات، وتُحفظ الأمانة لنخبة تتغذّى على مصادرٍ خارج الحساب العام.

وليس من المستغرب أن تَشهد ساحات اقتصادية مثل الاتصالات والعقارات والطاقة تراكمًا هائلاً للأموال. عقودُ امتياز الاتصالات، على سبيل المثال، كانت توزّع على جهاتٍ محظيّة بسعرٍ أقلّ من السوق أو عبر شروط مرنة، ثم يتم بيع تلك الحقوق أو رهنها لجهاتٍ خارجية، فتتوالد الأرباح دون إنتاج حقيقي يذكر

داخل الاقتصاد المحلي. تعرف الأسواق هذا جيدًا: حين تُمنح رخصة لشخصٍ مقرّب، فإنها تتجاوز كل منطقٍ اقتصادي، لأن الهدف ليس تحسين البنية التحتية أو توفير خدمات أفضل، بل خلق قنواتٍ للربح وسحب السيولة.

التبعات المجتمعية لا تقل بشاعةً: حين تنسحب موارد الدولة من الخدمة العامة وتتحوّل إلى شبكات خاصة، تنهار الخدمات؛ مدارس تُغلق لعدم تمويلها، مستشفيات تُؤخّر في توريد أدوية، وبنية تحتية لا تُرمّم. الشعب يدفع الثمن عبر فقدان المقاعد الحياتية، بينما قلةٌ تزدهر وتُظهِر مظاهر استهلاك فاحش كأنّ الأزمة لا تعنيها. هذا التناقض يولّد احتقانًا اجتماعيًا ولكنه يصير صامتًا لأن آليات العنف الاقتصادي والسياسي طوّقت أي محاولة تنظيمية حقيقية.

هناك أيضًا بعد دولي لهذه اللعبة: مراكز مالية في أوروبا، بنوك في أماكن تقدم سرية مصرفية، وشركات استثمار تُستخدم كقنوات لإدماج هذه الأموال في الأسواق العالمية. في بعض الحالات، تقود هذه الشبكات إلى نزاعٍ قضائي أو تحقيقات صحفية لاحقة تكشف عن روابط وممتلكات، لكن التحقيقات غالبًا ما تكون متأخرة، وتواجه حواجزٍ قانونية وسياسية. وفي النهاية، لا يكون العائد غالبًا هو استرجاع ما نهب، بل مجرد كشفٍ مؤقت يليه تقاسمات جديدة وتدوير آخر للأصول.

لكل هذا، اقتصاد الظل في سوريا كان أداة استبداد لا أقل. يقدّم المال المطهور والقنوات السرية آلية إنفاذ للحكم: من خلاله تُغذى أجهزة الأمن، تُمول شبكات الإعلام المهادنة، وتُدفع رواتب الفرق شبه العسكرية، وتُشترى ولاءات الأغنياء الجدد. وبذلك يتحول المال المسروق إلى سنارة تُمسك بها السلطة، تُغذي بها شبكتها، وتمنع أي انقلابٍ فعلي على نظامها. إنه اقتصادٌ يضمن بقاء نظامٍ ليس عن طريق القناعة بل عن طريق الخوف والاعتماد المادي المباشر.

نهاية المشهد ليست أملاً سريعًا؛ إعادة بناء سلطةٍ إدارية ونظام مالي شفاف تتطلب سنوات طويلة من الإصلاح، وعودة ثقة دولية، وملاحقة قضائية فعّالة للأصول المهربة. حتى ذلك الحين، تبقى الحكاية المؤلمة: أموال عامة غادرت البلاد، وأصولٌ استُثمرت في أماكن بعيدة، وشعبٌ يُحاسب يوميًا على فاتورة ما جرى. وهذا هو جوهر اقتصاد الظل: أنه يسرق الحاضر ليبني ثروة تُحتضن في الخارج، تاركًا الوطن ليس فقيرًا فحسب، بل مكبلاً بأصفاد مصالحٍ لم تُرَد بعد.

النتيجة والكارثة ـــ دولةٌ سرقت نفسها لتبقى

كانت النهاية محتومة منذ اللحظة التي استبدل فيها حافظ الأسد فكرة ‘‘الدولة’’ بفكرة ‘‘المزرعة’’، وحوّل مؤسسات البلاد إلى إسطبلاتٍ يسكنها رجاله ويُطعمها من قوت الشعب. لم يعد في سوريا شيء اسمه اقتصاد وطني أو موازنة عامة، بل ماكينة ضارية تبتلع الليرة وتلفظ الولاء. حين تنظر إلى المسار الكامل من منتصف الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات، تدرك أنك أمام معجزة سوداء: دولةٌ سرقت نفسها بإتقان، وأقنعت العالم أنها ‘‘مستقرة’’ لأنها ما زالت واقفة على قدميها ـــ بينما كانت في الحقيقة تقتات على لحمها.

في الظاهر كان النظام يحتفل بـ«الانتصارات الاقتصادية»، لكن كل تلك النشرات والتقارير لم تكن سوى أوراق تجميلٍ تُخفي جثة متحللة. البنوك خاوية، الليرة مهترئة، والموظف يعيش على فتات لا يكفيه ليومين. المدن التي كانت تضج بالحياة تحولت إلى طوابير وقهر وصمت؛ دمشق غارقة في الظلام والفساد، حلب تئن من البطالة، والريف يهاجر نحو المدينة ليبيع جسده لقاء كيلو سكر أو ليتر مازوت. الدولة تسرق من الفقير لتطعم الحاشية، ثم تُحمّل الفقير ذنب الأزمة، وتقول له إنّ «الوطن يحتاج صبرك.«

كارثة هذه المنظومة لم تكن فقط في الجوع والخراب الاقتصادي، بل في تدمير ما تبقّى من روح الانتماء. حين يصبح الوطن سجناً جماعياً تُدار جدرانه بالرشوة

والواسطة والخوف، يختفي أي معنى للمواطنة. صار الناس لا يرون في الدولة إلا الخصم، لا القانون بل سوط المخابرات، لا الخزينة العامة بل جيب الضابط. والفساد لم يعد عيباً بل أسلوب حياة، حتى المعلم والطبيب والشرطي تحوّلوا إلى جزءٍ من شبكة النهب لأنهم إن لم يسرقوا جاعوا.

أما في القمة فالصورة أوضح: رفعت نهب الخزينة، ثم خرج محمولاً على ذهبٍ كأنه فاتحٌ لا لصّ. ومحمد مخلوف بنى امبراطورية احتكارٍ تمتص السوق كما تمتص العلقة الدم، وجيلٌ جديد من أبناء المسؤولين بدأ يتعامل مع البلد كملعبٍ خاص، يُقسمون المشاريع فيما بينهم كأنهم يوزعون الميراث. حتى "الإصلاحات" التي أُعلنت كانت مجرّد أسماء برّاقة تُدار بالهاتف من القصر، لتمنح عقوداً جديدة لنفس العصابة ولكن ببدلاتٍ أجنبية أكثر فخامة.

النتيجة أن الدولة السورية تحولت إلى نسخة معكوسة من نفسها: بدل أن تحمي شعبها من الفقر، جعلته فريسة؛ بدل أن تبني اقتصاداً، بنت طبقةً من مصّاصي الدماء؛ وبدل أن تطعم الجائعين، أطعمت جيشاً من اللصوص ليحرسوا بوابة القصر. لقد سرقت نفسها لتبقى، لكنها حين بقيت لم يبقَ شيء من الوطن. بقيت القشرة فقط: علمٌ يرفرف فوق الخراب، ونشيدٌ يُذاع في مدارس بلا كتب، ونظامٌ يحكم ركام دولةٍ أُفرغت من معناها.

هذه ليست دولة نجت من الانهيار — هذه دولةٌ انهارت وهي تضحك، واستمرّت لأنّ الخراب صار هو القاعدة لا الاستثناء. إنها المعجزة السوداء التي حققها الأسد: أن يجعل الفشل هو الاستقرار، وأن يُقنع العالم بأن الدمار نظام، وأن يقنع السوري بأنّ ما يراه من جوعٍ وذلّ هو "ثمن الأمن". وهكذا انتهى المشهد: شعبٌ ممزّق، اقتصادٌ مسروق، ووطنٌ أصبح مزرعةً تحرسها الذئاب، بينما راعيها يبتسم من فوق الركام، يظنّ أن البقاء على الجثة يعني الخلود.

التحالف بين محمد مخلوف وراتب الشلاح، ومعهم بقية الكلاب الاقتصادية حول الأسد.

لم يكن مجرد علاقة عمل أو شراكة تجارية، بل كان شبكة معقدة من الولاءات المتبادلة، التي حوّلت الاقتصاد السوري من أداة للنمو إلى آلة خضوع وابتزاز. مخلوف، بحنكته المالية وقدرته على إدارة الأموال الكبيرة، أصبح الرأس المظلم للعمليات الدولية، بينما الشلاح تولى الأسواق المحلية، يوزع الحصص ويطبّق أوامر النظام بدقة لا يشوبها أي شك. كل منهما يعرف دوره: مخلوف يجلب الثروات من الخارج ويحولها إلى الداخل، والشلاح يضمن أن تبقى هذه الثروات ضمن دائرة المقربين، ولا تصل أبدًا إلى المواطن العادي.

الاقتصاد، في عيون هذه الشبكة، ليس وسيلة لتطوير الإنتاج أو تشجيع المنافسة، بل أداة سياسية. الشلاح ومخلوف عملا على تحويل السوق إلى مسرحٍ للولاءات، حيث تُمنح التراخيص لمن يرضي القصر، وتُغلق في وجه من لا يخضع. كانوا يتحكمون في استيراد المواد الأساسية، في أسعار السلع، في منح الاعتمادات، حتى أصبح الاقتصاد كله رهينة رضا ضابط أو موظف في القصر، بينما المواطن يرزح تحت وطأة الجوع والفقر.

تضافرت جهود هؤلاء الكلاب لتثبيت حكم الأسد: كل عملية مالية، كل صفقة عقارية، كل تحويل أجنبي، كانت جزءًا من نظام مزدوج: غطاء ظاهر لتبرير سياسات الانفتاح الاقتصادي، وحقيقة مظلمة لتثبيت السيطرة المطلقة على الموارد والسلطة. كانوا يراقبون بعضهم البعض، ويعرف كل منهم متى يُفرَغ السوق لصالحه ومتى يُعيد توزيعه لدعم ولاء النظام.

وبهذا التحالف، أصبح الأسد لا يحتاج إلى أجهزة اقتصادية رسمية قوية، لأن محمد مخلوف وراتب الشلاح وبقية الكلاب الاقتصادية كانوا بمثابة الدولة

الموازية، التي تحمي مصالحه وتفرض خضوع الشعب، بينما يزدادون هم ثراءً ونفوذًا. أي محاولة للمنافسة خارج هذه الشبكة كانت تُقمع فورًا، أي صوت احتجاج اقتصادي يُسكت قبل أن يخرج من المكتب. بهذا الشكل، ولدت دولة الظلّ الاقتصادية، حيث الولاء لا يُقاس بالكفاءة أو الإبداع، بل بالطاعة الكاملة للوحش، وبقدرة هذه الكلاب على تحويل كل فرصة مالية إلى سلاح سياسي لصالحه.

في الثاني من آب عام 1990 استيقظت العواصم العربية على صوت جنازير الدبابات العراقية وهي تعبر حدود الكويت كأنها تمر في حارة من حواري بغداد، لم يكن الغزو مجرد اجتياحٍ لدولةٍ صغيرة بل انفجاراً في قلب النظام العربي كله، لحظة تشبه قيام القيامة الدبلوماسية، السعودية ارتجفت من الخوف، مصر صمتت في ارتباكها، الخليج كله دخل في صدمة وجودية، بينما جلس الأسد في دمشق كذئبٍ عجوزٍ يشم رائحة دمٍ جديدة، يراقب المشهد من بعيد ويبتسم، فهو يعرف أن كل حربٍ في المنطقة تعني صفقةً جديدة على الطاولة وأن كل كارثة تفتح باباً للمتاجرة، الأسد لا يحب الدم البعيد عبثاً، إنه يقرأه كفرصة.

في واشنطن تحركت الآلة العسكرية والسياسية الأمريكية بسرعة غير مسبوقة، اجتمع بوش الأب مع حلفائه ليشكّل تحالفاً دولياً من أكثر من ثلاثين دولة، خليجية وغربية، من السعودية إلى بريطانيا مروراً بمصر وسوريا التي كانت حتى الأمس تصف أمريكا بالشيطان الأكبر، فجأة صار الأسد يتحدث عن "الشرعية الدولية" و"حماية الأمن العربي"، وكأن الرجل الذي ذبح شعبه في حماة بات مبشراً بحقوق الإنسان، إنه التحول الأسدي الكلاسيكي: حين تهب العاصفة يبيع المبدأ ليشتري البقاء.

الخليج تحت ضغط الخوف، النفط تحت تهديد الحرق، والأسواق تهتز كأنها على شفا زلزال، كانت مشاهد الجنود الأمريكيين وهي تتدفق إلى الظهران، والسفن وهي تملأ الخليج، تذكيراً بأن النفط لا يحكمه العرب بل يحرسه الغرب، وأن

الكراسي التي جلس عليها الملوك والأمراء يمكن أن تُسحب في ليلة واحدة، وهنا أدرك الأسد أن العرب سيُساقون إلى أحضان أمريكا كما تُساق القطعان إلى حظيرة الحماية، فتقدّم هو ليكون أول من يسلّم مفاتيح طاعته طوعاً، لا حباً بالغرب بل كيداً لصدام حسين، الذي كان يكره الأسد بقدر ما يخافه.

مصر سارعت إلى إعلان انضمامها للتحالف، السعودية فتحت قواعدها، الأردن تردّد، وفلسطين انقسمت، لكن الأسد كان أذكى من أن يضيع اللحظة، فكل طلقةٍ ستُطلق ضد صدام ستدفع ثمنها واشنطن بالاعتراف له بلبنان، وكل دبابةٍ تمر من الخليج إلى الصحراء ستقابلها دبابة سورية ترسّخ قدمها في بيروت، كانت المعادلة بسيطة: شارك في الحرب لتحكم لبنان باسم السلام، وابتسم في وجه الأمريكان لتُخمد ضجيج الجرائم القديمة.

أما في بيروت، فالعواصم تراقب والوجوه تتبدّل، الجميع فهم الرسالة: من يشارك في الحملة ضد بغداد سيُغفر له كل ذنبه، ومن يرفض سيُصنّف في خانة "أعداء النظام العالمي الجديد". والأسد، الذي خبر الحروب من رائحة دخانها، عرف أن الوقت حان ليخرج من عزلته التي دامت عقداً بعد مجازره في سوريا ولبنان، فهذه الأزمة ستغسل الدم، وستمنحه غطاءً دولياً لم يحلم به منذ أن أُغلق عليه باب حماة عام 1982.

العالم تغير في أسابيع، الاتحاد السوفييتي يترنّح في نهاياته، أوروبا ما بعد الجدار تعيد ترتيب حدودها، وواشنطن تصير الإمبراطورية الوحيدة بلا منافس، في هذا الفراغ الكوني، يطل الأسد ليبيع ورقة سوريا القديمة في المزاد، مرةً باسم العروبة، ومرةً باسم الواقعية السياسية، وثالثةً باسم مكافحة الفوضى، فيتحول النظام الذي كان رمز الإرهاب إلى شريكٍ ضد الإرهاب. هكذا يُصنع التمكين في دمشق: لا بالمبادئ، بل بامتصاص اللحظات التاريخية وتحويلها إلى ضمانة بقاء.

وحين بدأت الطائرات الأمريكية بقصف بغداد، كانت دمشق قد فتحت خطوطها الخلفية مع التحالف، ودفعت ببعض وحداتها الرمزية إلى المشاركة، لا حباً في التحرير بل رغبة في التطهير، مشهدٌ محسوب بدقة: مشاركة منضبطة تكفي لتضعه في قائمة الأصدقاء دون أن تضعه في فوهة الانتقام، أراد الأسد أن يبدو لاعباً لا تابعاً، أن يشارك بقدر ما يكسب، وأن يحافظ على صورته كـ"ممانعٍ حكيم" وهو في الحقيقة تاجر أزماتٍ من الطراز الدموي الأول.

في دمشق، كان المشهد مختلفاً تماماً. لم تكن الحرب في الخليج تُرى من زاوية الجغرافيا أو الدم العربي المسفوح، بل من زاوية الكرسي وحده، الكرسي الذي جلس عليه الوحش في قصر المهاجرين وهو ينظر إلى الخرائط لا كحدود دول، بل كلوحة شطرنج ضخمة، يتحرك فيها بدم بارد، بذكاء الأفعى التي تتغذى على دماء الآخرين لتطيل عمرها. الأسد الذي عاش عمره يخشى أن يسقط من خيط الشرعية الدولية، وجد في غزو صدام للكويت هدية القدر التي لا تتكرر إلا مرة كل جيل.

منذ اللحظة الأولى بدأ يفتح خطوطه السرية مع واشنطن. الرسائل حملها رجال من وزارة الخارجية ومن المخابرات، وأحياناً دبلوماسيون من أوروبا الشرقية التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة. الأسد لم يقل للأمريكيين "أنا معكم"، بل قالها بطريقة أشد خبثاً: "أنا ضد الفوضى التي تسببها مغامرات صدام". تلك الجملة وحدها كانت بمثابة المفتاح الذهبي، لأن واشنطن لا تبحث عن الأصدقاء، بل عن المستقرين القادرين على ضبط الخرائط في زمن الانهيار. وها هو الأسد، قاتل شعبه، يتحول فجأة إلى رمز للاستقرار.

أرسل إشارات إلى الملك فهد، وفتح خطوطاً عبر مصر، وجلس طويلاً مع مبعوثي الغرب ليقول لهم ما يريدون سماعه: أن سوريا، قلب العروبة، ستقف مع "الشرعية الدولية" ضد الاحتلال. يا للسخرية! الرجل الذي احتل لبنان وذبح

أهله، يتحدث عن مقاومة الاحتلال. لكن اللعبة كانت أكبر من الأخلاق، كانت تجارة باردة تُقاس بالنتائج لا بالمبادئ. الأسد باع موقفه من صدام بثمنٍ فلكي: غطاء دولي دائم، وصمت أمريكي مطلق على كل ما سيفعله في لبنان بعد اليوم.

واشنطن، التي كانت بحاجة إلى غطاء عربي سياسي، رأت في الأسد الدكتاتور الدموي "الورقة الذهبية" لتجميل تحالفها أمام الشعوب. فهو علويٌّ من الطائفة، لكنه يرتدي ثوب "العروبة القومية"، ويكره صدام، ويملك جيشاً كبيراً يمكن استخدامه في الصور والبيانات. لم يكن أحد في البيت الأبيض يثق به، لكن الجميع اتفق أنه مفيد، كما تُستخدم الأفاعي لاصطياد الجرذان قبل أن تُقتل لاحقاً. أما الأسد فكان يعرف أنه لن يُقتل ما دام يُطعم الوحش الأكبر من لحم جيرانه.

وفي بيروت بدأت الوفود الغربية تتردّد على السفارة السورية أكثر من أي وقت مضى، فكل من أراد أن يفهم المشرق الجديد بعد أزمة الخليج كان يمر عبر بوابة دمشق. الأسد صار المرجع الأمني والسياسي لكل ما يجري من المتوسط إلى دجلة. والغرب، في لحظة العمى الأخلاقي، سلّمه الصكوك كاملة: افعل بلبنان ما تشاء، فقط لا تزعجنا في حربنا مع العراق.

ثم جاءت اللحظة الحاسمة حين أعلنت دمشق انضمامها الرسمي إلى التحالف الدولي. لم يصدق الكثيرون عيونهم: سوريا الأسد إلى جانب أمريكا؟ لكنها السياسة حين تصدر من دمشق تُصبح قناعاً فوق جثة. أرسلت وحدات رمزية من الجيش إلى السعودية، لا لتقاتل فعلاً، بل لتظهر في الكاميرات، وكأنها تُشارك في "حرب تحرير الكويت". كان الأسد يعرف أن بضع دبابات كافية لشراء موقعه الجديد في النظام الإقليمي. صورة واحدة لجندي سوري تحت راية التحالف كانت تساوي مئة مليون دولار من القبول السياسي.

في الخلف، كان الأسد يعيد رسم الخارطة في رأسه: العراق سيُهزم، الخليج سيخرج من الصدمة وهو راكع أمام واشنطن، ومصر مشغولة باستعادة نفوذها، وإيران مثخنة بجراح الحرب القديمة. لم يبقَ إلا هو، الأسد، الثعلب الرمادي الذي سيملأ الفراغ. هنا أدرك أنه صار حليفاً لا يمكن تجاوزه. وبالفعل، بعد الحرب، تغيّر كل شيء: واشنطن كفّت عن التنديد بمجازره، وأوروبا فتحت له الأبواب، والعرب أعادوا حساباتهم معه.

هكذا وُلدت مرحلة "التمكين" الحقيقي للنظام العلوي: تحالفٌ أمريكيٌّ غير معلن، مقابل صمتٍ دوليٍّ على كل جرائمه. الأسد، الذي ذبح في حماة عشرات الآلاف، صار شريكاً في حفظ الاستقرار، ولبنان تحوّل إلى ولاية سورية برعاية غربية. لقد اشترى الأسد مقعده على مائدة الكبار بدماء صدام، تماماً كما اشترى بقاؤه في الحكم بدماء السوريين.

كان العالم يرى فيه ديكتاتوراً مفيداً: لا يهدد إسرائيل، لا يزعج أمريكا، ويعرف كيف يكمم فم شعبه. ومنذ تلك اللحظة، بدأ الأسد يحكم سوريا بغطاء دولي منقطع النظير، كأن كل المجازر السابقة مُسحت بممحاة أمريكية.

من خلف ستائر وزارة الخارجية الأمريكية، وداخل غرف مغلقة في باريس والرياض، كانت تُطبخ "الصفقة الكبرى" التي جعلت الوحش الدمشقي يمد مخالبه بحرية عبر لبنان كله، مقابل أن يرفع يده في مجلس الأمن مصفّقاً للتحالف ضد العراق. كانت الصفقة بسيطة وقذرة: الأسد يشارك رمزيًا في الحرب ضد صدام، وأمريكا تسحب ملف لبنان من التداول الدولي وتضعه في جيب دمشق. في السياسة، كما في الجريمة، البصمة الصغيرة قد تبرّئ قاتلاً إذا وُقّع عليها في الوقت المناسب.

منذ ربيع 1991، صار لبنان "ملكًا للأسد"، والغرب راضٍ مطمئن، لأن الوحش الدموي في دمشق وعدهم بأنه سيحافظ على "الاستقرار". هكذا، بالكلمة السحرية التي يعشقها الغرب، "الاستقرار"، مُسحت كل جرائم الماضي: لا أحد تذكر حماة، ولا آلاف السجناء الذين تعفنت أجسادهم في تدمر، ولا الفلسطينيين الذين قتلهم في طرابلس. الغرب، كعادته، لا يرى في الدكتاتور إلا رجل أمنٍ مفيدٍ طالما يقتل شعبه بصمتٍ ويمنع عنهم الفوضى.

الأسد، بثعلبيته المعهودة، بدأ يُوزع الأدوار كالمخرج الذي يتحكم في ممثليه الرديئين: أعاد تنشيط شبكات المخابرات في لبنان تحت قيادة غازي كنعان، ورصّع المسرح السياسي اللبناني برجال موالين لدمشق — من إميل لحود في الجيش، إلى الياس الهراوي في القصر، إلى نبيه بري الذي سيصبح لاحقًا الصندوق الأسود لكل صفقات الطائف. أما في دمشق، فبدأ يبرم تحالفات جديدة مع إيران التي خرجت من حربها مع العراق وهي تبحث عن منفذٍ إلى المتوسط، فكان الأسد هو الجسر القذر الذي حمل الحرس الثوري إلى ضاحية بيروت الجنوبية.

الأمريكيون، الذين كانوا يعرفون كل شيء عبر تقارير استخباراتهم، غضّوا الطرف تمامًا، لأن الأسد صار جزءًا من المعادلة. مقابل مشاركته الرمزية في التحالف، نال صكوك البراءة الدولية. وحين اجتمع بوش الأب مع وزير خارجيته بيكر، قالها الأخير بوضوح: "الأسد ليس صديقًا، لكنه ضروري." ضروري لإسرائيل التي تريد جبهة هادئة في الجولان، وضروري لواشنطن التي تريد مخرزًا يضبط لبنان وفلسطين، وضروري للخليج الذي بات يدفع الجزية السياسية تحت مسمى "التنسيق العربي."

هكذا، تحوّل النظام الدموي في دمشق من منبوذ إلى "شريك سلام"، وصار الأسد يبتسم بوجه العالم بعد أن غسل يديه من دماء شعبه بحبر الاتفاقيات. أما اللبنانيون،

فقد اكتشفوا سريعًا أن ثمن "الاستقرار" الذي وعد به الأميركيون هو الاحتلال السوري المقنّع. مئات الضباط السوريين تدفقوا إلى بيروت، أجهزة المخابرات انتشرت في كل شارع، الصحف خضعت للرقابة، والمعارضون إما قُتلوا أو سُجنوا أو نُفوا.

وفي كل ذلك، لم ينس الأسد أن يمدّ يده إلى جيوب لبنان. بدأ نهب منظّم منظمًا تحت شعار "التعاون الاقتصادي"، فكانت الشركات السورية تفرض على البنوك اللبنانية عمولات "حماية"، وتحول الأموال إلى دمشق عبر مافيا اقتصادية يقودها ضباط الأمن ورجال النظام. كانت بيروت بالنسبة له خزنة مفتوحة، والغرب يتفرج صامتًا، لأنه "شريكنا في السلام."

وبينما كان يبتسم أمام الكاميرات وهو يجلس في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، كان العالم يصفق له كأنه عاد من رحلة قداسة، لا من مقبرة جماعية. الأسد لم يتغير، لكنه فهم كيف يبدّل جلده. بالأمس "قائد المقاومة"، واليوم "رجل السلام"، وغداً "الضامن للاستقرار". الغرب لم يكن يرى وحشًا، بل موظفًا يؤدي المهمة القذرة التي لا يريد أحد أن يراها.

هكذا نُفذت الصفقة:
الأسد يحصل على لبنان كاملاً، مقابل أن يرفع يده مع التحالف ضد صدام، ويغلق فمه عن إسرائيل. صفقة خيانة تاريخية مهّدت لثلاثة عقود من الذل العربي الرسمي، وكان الأسد فيها التلميذ الأمهر في مدرسة الغدر.

بعد عامٍ واحد فقط من سقوط بغداد بيد التحالف الدولي، كانت الخرائط السياسية تُعاد رسمها فوق جثة الاتحاد السوفييتي. موسكو التي كانت تمنح الأسد مظلة الحماية وسلاح "الفيتو" تحولت إلى عاصمة فقيرة تبيع حتى دباباتها بالدولار. هناك، في تلك اللحظة الفاصلة، أدرك الوحش أن زمن الأيديولوجيا انتهى وأن

على الجلاد أن يبدّل ثوبه إن أراد البقاء. فبدلاً من شعار "الصمود والتصدي"، صار الشعار الجديد "الانفتاح والتفاهم"، وتحوّل الأسد من "رفيق الكرملين" إلى "طفل تل أبيب المدلل"، يحرس الهدوء في الجولان ويمنع رصاصة واحدة من أن تُطلق عليها منذ 1974.

هكذا دخل إلى مؤتمر مدريد 1991 بوجهٍ مغسولٍ بدماء حماة وممهورٍ بابتسامة مصطنعة. جلس أمام الكاميرات كأنه رجل الدولة الرصين الذي يسعى إلى "السلام الشامل". الغرب صفق له، الإسرائيليون ابتسموا باستخفاف، والعرب صدّقوا الوهم. لم يرَ أحد أن هذا الرجل نفسه هو من دفن عشرات الآلاف في حماة واعتقل عشرات الآلاف في تدمر. لكن السياسة في عصر ما بعد الحرب الباردة لا تعرف الأخلاق، تعرف فقط من يبيع نفسه في الوقت المناسب.

مع انهيار الاتحاد السوفييتي، خسر الأسد الحامي الأيديولوجي والعسكري، فاندفع نحو الغرب كذئبٍ جائعٍ يطلب الأمان. كان يعرف أن واشنطن تحتاجه كحارس حدودٍ لا كخصم، فقدم نفسه كرجل "الاستقرار" الذي يمكن الوثوق به، وكمفتاحٍ لضبط الفلسطينيين واللبنانيين واللبنانيين الشيعة، وضمان جبهةٍ صامتة مع إسرائيل. لم يكن الأسد يوماً ضد إسرائيل، بل كان يتقن الدور الذي يجعل منه جزءًا من أمنها. في خطاباته كان يصرخ "سنحرر الجولان"، وفي الميدان كان يمنع جندياً واحداً من الاقتراب من السياج.

في مدريد، جلس الأسد خلف وفدٍ طويلٍ من الدبلوماسيين المدربين على "لغة الضباب". كل كلمة كانت مدروسة، كل ابتسامة محسوبة. لقد فهم اللعبة الجديدة: لن يحكم بالرصاص فقط، بل بالتمثيل السياسي أيضاً. الصحف الغربية وصفت دمشق فجأة بأنها "عاصمة البراغماتية الجديدة"، وكأن دماء السوريين في السجون تحولت إلى حبرٍ أبيض يوقّع به على اتفاقيات "السلام."

ومنذ ذلك اليوم، صار الأسد جزءاً من معسكر واشنطن، وإن لم يُعلن ذلك صراحة. كانت إسرائيل تعرف أنه أفضل من يحرس حدودها، وكانت أمريكا تعرف أنه أفضل من يكبح أي تمردٍ عربي يمكن أن يخلط الأوراق. أما هو، فقد اكتشف أن "السلام" الذي كان يلعنه في خطبه هو ذاته الذي سينقذ عرشه من السقوط.

تبدلت التحالفات، وتغيّر المشهد: الاتحاد السوفييتي انهار، العراق مُحاصر، مصر محيدة، ومن بقي في الملعب؟ الأسد، يقف على الأطلال يرفع راية "الممانعة" ليخدع من بقي من العرب البسطاء، بينما يرسل وفوده ليفاوض الإسرائيليين في واشنطن وجنيف وشيبردزتاون. في الظاهر "ممانع"، وفي الخفاء "ضامن للهدوء."

تبييض الدم كان ناجحاً. خرج الأسد من مدريد بسمعة جديدة، رجلٌ "عقلاني"، "متزن"، "يمكن التفاهم معه". وبالفعل، بدأت واشنطن تفتح له الأبواب، أوروبا تُرسل وفودها، والخليج يعيد علاقاته معه على استحياء. وهكذا، تحول سفاح الداخل إلى "رجل دولة" في الخارج. إنها معجزة النفاق الدولي في أبهى صورها.

بين عامي 1992 و1995، بدأ الأسد مرحلة جديدة من التمكين البارد — مرحلة تثبيت الدور الإقليمي تحت ستار "الاعتدال" و"السلام". كانت المنطقة تموج بتحولات عميقة: العراق تحت الحصار، منظمة التحرير الفلسطينية موقّعة على اتفاق أوسلو، والأردن يمهد لمعاهدة وادي عربة، ومصر غارقة في استقرارٍ مزيّف. في هذا الفراغ، خرج الأسد من الظل ليقدّم نفسه كآخر من تبقّى من "الرجال الأقوياء" في الشرق الأوسط. لكنه لم يكن قوياً بالمعنى الوطني، بل بالمعنى المافيوي — رجل قبضته على رقبته وعلى رقاب الآخرين.

استثمر اتفاق أوسلو كأنه هدية من القدر. الفلسطينيون ذهبوا إلى "غزة وأريحا أولاً"، فصوّر نفسه حاملاً لراية "الممانعة الأخيرة". لم يكن يرفض أوسلو حبًّا بفلسطين، بل لأن تلك الورقة أخرجته من اللعبة مؤقتاً، فقرر أن يعود إليها من بوابة "الوصاية على المقاومة" في لبنان. هناك، في بيروت، كانت قواته الأمنية تدير كل شيء: الرئاسة تُصنع في عنجر، الوزراء يُعيّنون في المزة، والمقاومة تُضبط بإشارة من ضابطٍ سوري لا يعرف حتى أسماء القرى اللبنانية.

بينما كان العرب يحتفلون بـ"سلام الشجعان"، كان الأسد يحفر في الجغرافيا اللبنانية خندقًا طويلًا من الولاءات والابتزازات. كل زعيم لبناني إما عميل له أو رهينة عنده. وكل مصرفٍ أو شركةٍ كبرى تدفع حصتها لمكتب الأمن السوري في عنجر. كانت بيروت بالنسبة له خزينة طوارئ لنظامٍ مفلس، ومختبرًا لسياسة "التحكم عن بُعد" التي سيطبقها لاحقًا في دمشق نفسها.

وفي سوريا، بدأ يُحكم القبضة من جديد. الإعلام يتحدث عن "القائد الحكيم"، والجيش يُعاد هيكلته لتصفية أي صوتٍ غير موالٍ، والاقتصاد يُسلّم بالكامل لعائلته ومجموعة رجال الأعمال الجدد: رامي مخلوف، محمد مخلوف، راتب الشلاح، وغيرهم من كهنة المال الذين بايعوه بدمهم. صار النظام شبكة متكاملة من الجريمة المنظمة، تحكم باسم "الاستقرار" وتعيش على تجارة كل ما هو ممنوع: من المخدرات إلى السلاح إلى النفط العراقي المهرّب عبر دير الزور.

أما الغرب، فكان ينظر إلى الأسد بإعجابٍ بارد: "الرجل الذي يضبط لبنان ويمنع الفوضى". كلٌّ منهم كان يعرف أنه قاتل، لكن أحداً لم يجرؤ على قولها. واشنطن أرادت منه أن يلتزم الهدوء على الحدود، وباريس أرادت له أن يحمي مصالحها في بيروت، ولندن أرادت أن تبقيه في صفّ "العقلانية" السورية المزعومة.
وهكذا، صار الأسد حجر الأساس في نظامٍ إقليمي فاسد، مبني على التواطؤ لا على الشرعية.

كانت سنوات التمكين صامتة من الخارج، لكنها مليئة بالدم في الداخل. السجون لا تزال مفتوحة، تدمر لم تُغلق، والتقارير عن المفقودين لا تُكتب. لكنه لم يعد بحاجة إلى الرصاص اليومي ـــ فقد صار الرعب جزءًا من هواء سوريا. الناس تبتسم في الشارع وتخفض صوتها في البيت، وكأن الصمت نفسه أصبح نوعاً من العبادة.

في تلك السنوات، لم يكن الأسد يحكم دولة، بل يدير شركة عائلية اسمها "سوريا المحدودة". رئيسها هو حافظ، المدير المالي محمد مخلوف، والمستقبل محجوز للابن باسل، الذي كان يُعدّ كوريثٍ مثالي، ثم للمفاجأة القاتلة التي غيّرت كل شيء حين اصطدمت سيارته المرسيدس على طريق المطار عام 1994، فاهتزّت إمبراطورية الخوف للحظةٍ واحدة.

سنوات باسل ـــ الوريث الذهبي وصعود مملكة الكوكايين والأسدنة

في مطلع التسعينات بدأ وجه جديد يطل من بين ظلال القصر، وجه باسل الأسد الذي صنعه والده كما تُصنع أيقونة من الوهم والحديد والذهب المسروق، كان شابًا وسيمًا بملامح غليظة تشبه أبيه في القسوة وتفوقه في الغطرسة، فُتح له كل طريق وأُغلق كل طريق سواه، قيل عنه إنه فارس وسيم ومهندس بارع وضابط حازم، لكن خلف هذه الصورة كان هناك تاجر موتٍ جديد يتدرب على حكم دولة حولها أبوه إلى مزرعة، فقرر الابن أن يجعلها كازينو، باسل الأسد لم يكن وريثًا سياسيًا فحسب بل وريث شبكة فساد وتهريب ومخدرات واحتكار، جعلها حافظ تحت تصرف العائلة كما لو كانت شركة عائلية اسمها "الجمهورية العربية الأسدية المساهمة"، لم يكد باسل يبلغ الثلاثين حتى صار يُلقب في الدوائر الضيقة بـ"الأمل القادم"، وكان المجرم الأب يهيئ له الأجهزة الأمنية كما تُهيأ الجنازات للموتى، أدخله الجيش من باب الحرس الجمهوري ليصبح قائدًا على الضباط الكبار، لمجرد أن اسمه الأسد، ومن هناك بدأ يصنع هالته بالقمع والتهريب والعربدة. في

تلك السنوات كانت سوريا تختنق اقتصاديًا بينما سيارات المرسيدس تدخل القصر من مطار المزة محملة بسبائك الذهب والدولارات القادمة من لبنان ومن تجارة الحشيش التي أدمنها النظام منذ أواخر الثمانينات، الحشيش اللبناني والمخدرات القادمة من البقاع كانت تمر عبر خطوط محمية من المخابرات السورية مباشرة إلى اللاذقية وطرطوس ومنها إلى أوروبا، وكانت عائلة الأسد هي الوكيل الحصري لهذا السم. ظهر في تلك الشبكة أسماء مثل فواز الأسد، وعبد اللطيف الأسد، وماهر الأسد الذي كان يدير شحنات السلاح والمخدرات مع شيخ الجبل — الاسم الحركي لواحد من أخطر مهربي البقاع الذي كان يرسل البضائع تحت حماية اللواء علي دوبا، حتى أصبحت العصابة الأسدية تسيطر على تجارة المخدرات في الشرق الأوسط بلا منازع، وتحوّل شاطئ اللاذقية إلى ميناء لتصدير الحبوب والممنوعات، لا تمر شحنة إلا باسم الأسد أو بإذن من أحد الكلاب التابعة له. كانت الصحف الأوروبية تتحدث عن "الطريق الأسدي" للمخدرات من سهل البقاع إلى البحر، بينما الأب الجزار كان يجلس في قصره بدمشق يتحدث عن "التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني"، والابن باسل يسهر حتى الفجر على موائد القمار وسباقات الخيل وعقود التهريب. في عام 1992 بدأت ملامح "توريث الحكم" تظهر علنًا، زُينت دمشق بصور باسل، طُبعت في الجرائد مقالات تمجد "العقيد الشاب"، كان حافظ يعلم أن نجله لا يملك عقل السياسة لكنه يملك القبضة الحديدية التي يريدها ليستمر الرعب، لذلك زج به في كل ملف مالي وأمني ليصبح مركز القوة داخل النظام، وباسل بدوره أحاط نفسه بعصابة من المنتفعين أبرزهم رامي مخلوف ابن خالته الذي كان ينسج خيوط المال الأسود مع ضباط الجمارك والمرافئ، ليصبح لاحقًا رأس الأخطبوط الاقتصادي للعائلة. خلال تلك الفترة تحولت سوريا إلى مملكة الكبتاغون قبل أن تُعرف الكلمة في الإعلام، مزارع الحشيش في لبنان صارت تحت سيطرة الاستخبارات السورية، والمصانع الصغيرة في حمص والقصير واللاذقية تنتج السموم بتغطية من ضباط المخابرات الجوية، ومن هناك إلى تركيا وقبرص ثم

إلى أوروبا، ومن يرفض يُعتقل بتهمة "التعامل مع العدو". باسل نفسه كان يتفاخر في مجالسه أن "كل شيء في البلد يمر من تحت حذاء الأسد"، كان يسخر من الضباط الذين يخدمون الشعب ويعتبرهم "فقراء بلا طموح"، بينما سياراته المصفحة تجوب الشوارع لتجسد عنجهية الدولة، دولة تحولت إلى عصابة والعصابة إلى أسرة حاكمة، وأصبح الولاء يقاس بكمية الحشيش المهرب لا بعدد المعارك الوطنية. في تلك المرحلة صار اسم "الأسد" مرادفًا للتجارة القذرة، وأصبح رجال الدين الصامتون جزءًا من التغطية الأخلاقية لهذه العصابة، فكانوا يدعون له على المنابر بينما سجون تدمر وصيدنايا تمتلئ بأبناء الشرفاء الذين رفضوا أن يشاركوا في الجريمة. وهكذا، قبل أن يموت باسل في حادثٍ غامض عام 1994، كان قد أنهى المهمة الأولى من مشروع والده: تحويل سوريا من دولة فقيرة إلى مخدرٍ ضخم ينوّم شعبها، وتثبيت قاعدة المال الحرام التي ورثها بعده أخوه الأصغر بشار، فكانت دماء الفلاحين تُستبدل بالذهب الأبيض، والبلاد تُدار كأنها مزرعة كوكايين بواجهة علم الجمهورية.

كان **صباح السادس من كانون الثاني عام 1994** يوماً غريباً في دمشق، يوماً بدأ بارتباكٍ رسميٍّ لم يسبق له مثيل منذ انقلاب السبعين، وانتهى بميلاد مرحلةٍ جديدة داخل عائلةٍ كانت تظن نفسها أبدية. ففي الساعات الأولى من الفجر، تحطمت سيارة مرسيدس رياضية مسرعة عند طريق مطار المزة العسكري. قيل إن السائق هو باسل الأسد، "الفارس الذهبي" وولي العهد غير المعلن. لم تمضِ دقائق حتى أغلق جهاز الأمن القومي الطرقات، وانتشرت سيارات الاستخبارات حول المستشفى العسكري، وكأن النظام يخشى أن يسمع الشعب نبأ موت ابنه البكر قبل أن يُستكمل السيناريو الرسمي.

داخل القصر الجمهوري، خيّم الذهول. حافظ الأسد، الرجل الحديدي الذي لم يعرف دمعةً في حياته السياسية، بدا كأنه يتلقى ضربةً في مقتل. لقد فقد ابنه الذي أعدّه منذ سنواتٍ ليحمل الراية من بعده، الابن الذي جمع حوله الضباط، وركب

الخيل أمام عدسات الإعلام، وبدأ يفرض هيبته على كل من يطمح في القصر. مات الرجل الذي كان يُلقب بـ"عين أبيه" و"أمل البعث". وفي لحظةٍ واحدة، سقطت كل الحسابات التي بناها النظام لمرحلة ما بعد الأب.

في اليوم نفسه، بدأت دمشق تسمع نغمةً جديدة في نشرات الأخبار: "الفقيد الكبير، العميد الركن باسل حافظ الأسد". اللقب العسكري كان ضروريًا، فالابن لم يكن قد قاد حرباً ولا خاض معركة، لكنه كان رمزاً لصورة القوة. أمّا الإعلام الرسمي فقد دخل في نوبة بكاء جماعي، بينما تحولت الصحف إلى دفاتر تعزيةٍ تُذكّر بأسلوب تأليه الزعماء في الأنظمة الشمولية.

خلف الأبواب المغلقة، كان صراع الوراثة يُعاد رسمه. رفعت الأسد في المنفى يراقب المشهد بمرارة، والعائلة الحاكمة تحاول ترتيب البيت الداخلي بسرعة. لقد مات باسل، لكن الدولة لا تحتمل الفراغ. هنا بدأ يظهر اسم بشار الأسد، ذلك الطبيب الخجول العائد من لندن، الذي لم يكن يحظى بأي اهتمامٍ سياسي. كان يعيش حياة مترفة بين أندية العاصمة البريطانية وكازينوهاتها، بعيداً عن رائحة الدم التي ملأت شوارع دمشق في الثمانينيات. لكن القدر السياسي للنظام لم يمنحه ترف الاختيار. فبين ليلة وضحاها، وجد الشاب العائد نفسه يُدفع إلى صدارة المسرح.

بدأت الأجهزة الأمنية ترتّب له الأدوار. أُعيد من كازينوهات لندن على عجل، ودُفع إلى أكاديمية الأسد العسكرية بحمص، وهناك بدأت عملية "صناعة الوريث": جلسات مكثفة في العقيدة البعثية، دروس في فن الخطابة والظهور أمام الإعلام، وزيارات مرتبة إلى القطعات العسكرية. لم يكن بشار حينها سوى شابٍ مترددٍ، لكن النظام أراد أن يصنع منه نسخة "معدّلة

كانت جنازة باسل الأسد مشهدًا هوليوديًّا مكتمل الأركان، أُخرج بإتقانٍ مريض يشبه كل ما فعله نظام الأسد منذ يومه الأول. دمشق تحولت إلى ثكنةٍ باكية، اللافتات السوداء تملأ الشوارع، وصور "الفارس الشهيد" ترتفع فوق كل مؤسسةٍ ومسجدٍ ومخبز. لم تُغلق الدوائر الرسمية حدادًا على ميت، بل خضوعًا لإرهابٍ رمزيٍّ جديد: رسالة لكل سوري تقول إن البكاء على آل الأسد فرض وطني.
كانت مكبرات الصوت في المساجد تذيع آياتٍ بصوتٍ متهدّج، والمذيعون يقرؤون بياناتٍ ركيكة تبدأ بـ "انتقل إلى رحمته تعالى القائد البطل المؤمن الشهيد باسل الأسد". حتى كلمة "المؤمن" التي كانت غريبة على قاموس النظام اللاديني، جرى ضخها فجأة في كل خطبةٍ وصلاةٍ وبيان.

وهنا خرجت كلاب المنابر من جحورها. كان المشهد يُدار بعناية من مكتب الأمن القومي ووزارة الأوقاف: الشيخ أحمد كفتارو على رأس القائمة، وإلى جانبه الشيخ سعيد رمضان البوطي، شيخ النظام المدلّل، الذي سيغدو لاحقًا الناطق الرسمي باسم "دين السلطة". وقف البوطي في جامع بني أمية متشحًا بالسواد، وقال بصوتٍ يقطر تزلّفًا: "لقد فقدت الأمة فارسها المؤمن، ابن حافظ الأسد، الذي نذر نفسه لخدمة الوطن ودينه." جملةٌ واحدة كفيلة بتلخيص حال المؤسسة الدينية في عهد الوحش؛ إذ صار الدين مطيةً لتمجيد المجرم، والمحراب منصةً لتلميع قاتلٍ تلطخت يداه بدماء المسلمين.

لم تكن الجنازة جنازة ابن رئيس، بل كانت استعراضًا للطاعة. الجنرالات ينحنون، الشيوخ يسبّحون، والناس يُساقون بالبكاء كما يُساق القطيع إلى المذبح. لم يُسمح لأحدٍ أن يتنفس خارج النصّ، فكل عينٍ لم تدمع كانت تُدوَّن في سجلات الأمن. وفي مقدمة الجنازة، وقف الأب الكهل كتمثالٍ من حديد، وجهٌ جامد لا يحمل ملامح الحزن بقدر ما يحمل القلق: أي يدٍ ستُمسك الراية الآن؟

بعد يوم الجنازة، بدأت المساجد تتحول إلى أبواق دعائية. خطب الجمعة في دمشق وحلب واللاذقية تتلو أدعية لحافظ الأسد وتصف باسل بـ"الشهيد المؤمن". كانت الأوقاف قد وزعت نصوصًا جاهزة على الخطباء، ومن رفض قراءتها استُبدل بغيره. وحينها برز الشيخ البوطي بصفته المرجعية الرسمية للسلطة، ليتكلم عن "إيمان الرئيس" و"صلاح ابنه"، في مفارقةٍ بشعةٍ تُلخص كيف جرى اغتصاب الدين كما اغتُصبت السياسة والاقتصاد والكرامة.

لقد كانت جنازة باسل أكثر من مراسم دفن؛ كانت إعلانًا صريحًا لولادة التحالف القذر بين عمائمٍ مأجورة وبنادقٍ ملطخة بالدم. ومن تلك اللحظة، صار الدين الرسمي في سوريا لا يُذكر إلا على لسان البوطي وأمثاله: دينٌ يُبارك الطاغية، ويُحرّم الثورة عليه، ويُسبّح بحمد قاتله، ويُسقط عن المجرم كل ذنبٍ باسم "الوحدة الوطنية". كانت الجنازة بداية القداسة المصنوعة لحافظ الأسد، الذي خرج من بين دموع المنافقين أكثر "إيمانًا" في الإعلام، وأشد بطشًا في الواقع.

نتحول الى المشهد اللبناني

بيروت 1989... لم تكن رائحة البارود قد غابت بعد عن جدران القصر الرئاسي حين دوّى الانفجار الذي أنهى حياة رينيه معوض، الرجل الذي تجرأ أن يتحدث عن «سيادة» في زمن كان فيه اسمها محرماً على شفاه السياسيين. انفجرت سيارته قرب المتحف، وتطاير جسده مع بقايا الموكب في لحظة صُنعت في غرف غازي كنعان في عنجر، حيث كانت القرارات تصدر بلكنة شامية وبأصابع دمشقية غليظة تُدير لبنان كما يُدار كلب مربوط في حبل. في تلك اللحظة لم تكن الجريمة سوى إعلان رسمي: أن الوحش مدّ مخالبه خارج القصر الجمهوري في دمشق، وأن دماء معوض ليست سوى باكورة عهد جديد يُساق فيه لبنان إلى بيت الطاعة السوري.

في عنجر كانت طاولات الضباط السوريين مكتظة بأكواب الشاي والسجائر،

وضحكاتٍ مبحوحة تتقاطع مع اتصالاتٍ لاسلكية من بيروت: “العملية تمت.”
على الهواء، كانت الإذاعات اللبنانية المرتبكة تبثّ خبر الاغتيال بصوتٍ مرتجف بين دهشة وخوف، فيما تحوّل البرلمان إلى طابورٍ من النواب المذعورين يهرولون لتزكية الرئيس الجديد، إلياس الهراوي، الرجل الذي اختير بعناية ليكون واجهة من كرتون، بلا لون ولا موقف، خُلق ليُطيع لا ليحكم.
منذ تلك اللحظة دخل لبنان رسميًا تحت حذاء الأسد، بقراراتٍ تُصاغ في عنجر وتُنفّذ في بيروت، وجيشٍ يلبس بزّةً لبنانيةً بأوامر سورية، ووزراء لا يتكلمون إلا بما يُملى عليهم من قصر المهاجرين. كانت الجثث لا تزال على الطرقات، والبيوت المفخخة لم تُغلق أبوابها بعد، لكنّ الوحش السوري كان قد بدأ يبتلع لبنان بيتًا بيتًا، صوتًا صوتًا، حتى صار كل ما في البلد – من رئيس الجمهورية إلى أصغر شرطيّ على الحاجز – جزءًا من منظومةٍ واحدة، منظومةٍ جعلت من لبنان مزرعة للأسد ومسرحًا لمخابراته، ومختبرًا لترويض أمةٍ بأكملها تحت شعار »الأخوّة.«
هكذا انتهى معوض، وبدأ عهدُ الهراوي، عهدٌ يُدار فيه لبنان من غرفةٍ في عنجر لا تُرى فيها الأعلام اللبنانية إلا كديكور على جدارٍ سوريٍّ عريض.حين استقر الأسد على عرش الشام الحديدي في التسعينيات، كان لبنان بالنسبة له ليس دولة جارة، بل **حديقة خلفية** يجب أن تبقى تحت حذائه الأمني. لم يكن الأسد يرى في الجنوب “مقاومة”، بل ورقة تفاوض. ولم يكن يرى في رفيق الحريري رجل إعمار، بل **خطرًا سنّيًا دوليًا** يهدد توازن الخضوع الذي بناه على مدار عقدين.
من دمشق إلى الضاحية، بدأ بناء “الميزان الجديد” —— ميزان طائفي مدروس : **سلاح شيعي مقابل مال سنّي** .سلاحٌ يغذّيه الأسد، ومالٌ تراقبه دمشق من بعيد.
منذ مطلع التسعينيات، تحوّل حزب الله إلى **الذراع الميدانية للأسد في لبنان،** وأصبح الحرس الثوري الإيراني يعبر الأراضي السورية بعلم النظام وتغطية مخابراته، لينقل السلاح عبر البقاع إلى قواعد الحزب. في المقابل، كانت السعودية تُرسل الدعم المالي إلى بيروت عبر بوابة الحريري، رجلها في لبنان، فوجدت

نفسها أمام جدارٍ صلبٍ اسمه دمشق، التي كانت تفرض على كل دينارٍ يمرّ عبر لبنان أن يحمل توقيع غازي كنعان أو علي دوبا أو رستم غزالي.

الأسد لم يكن يخشى حزب الله، بل **كان يصنعه قطعةً قطعة**. كان يعلم أن ولاء الحزب المذهبي لإيران، لكن نفَسه السياسي في لبنان لا يمكن أن يتجاوز أنف دمشق. كان هو من يفتح الحدود للتموين، وهو من يغلقها إن أراد أن يذكّر طهران بأن "الممر إلينا، لا إليكم". هكذا تحوّل الجنوب اللبناني إلى جبهة تحت إشراف مباشر من المخابرات السورية، حيث كل طلقة تمرّ عبر دفتر الأسد، وكل عملية تفجير أو أسر تُدار من غرفةٍ فيها ضابط علوي وعميل لبناني من الصف الثالث.

في الوقت نفسه، كان رفيق الحريري يصعد مثل نجمٍ لامع في سماءٍ مشتعلة. رجلٌ يملك لغة العالم، ومال الخليج، وعلاقات الغرب، وابتسامة رجلٍ يعرف أن العواصم الكبرى تصغي له أكثر مما تصغي لدمشق. كان الحريري مشروعًا سنّيًا كبيرًا، **يملك ما يخشاه الأسد أكثر من الجيوش: النفوذ المالي والإعلامي والسياسي المتصل بعواصم القرار**. كان الحريري يُعيد لبيروت صورتها كعاصمةٍ للمال العربي، في حين كان الأسد يريدها عاصمةً للترهيب والمخبرين. من هنا، بدأ الصدام غير المعلن: دمشق تدفع باتجاه تقوية الشيعة سياسياً وعسكرياً عبر حزب الله وأمل، والسعودية تدعم السنة عبر مشاريع الحريري الاقتصادية ومؤسساته الخيرية. لم يكن الصراع سوريًا-سعوديًا فحسب، بل **صراع على هوية لبنان نفسه**: هل يكون لبنان العربي السني المالي الحديث، أم لبنان "المقاوم" الشيعي الموجّه من دمشق وطهران؟

الأسد كان يفهم أن رفيق الحريري يشكل تهديداً يتجاوز بيروت — تهديداً لـ**الشرعية السنّية التي احتكرها آل الأسد في دمشق** منذ انقلاب 1970. فالصوت السنّي المعتدل المدعوم سعودياً يعني احتمال ظهور نموذجٍ مختلف داخل سوريا نفسها، نموذجٍ يتكلم بلغة المال والاقتصاد لا الأمن والمخابرات. ولذلك، أطلق

الأسد العنان لكلابه في لبنان: غازي كنعان في عنجر، رستم غزالي في البقاع، ورجال المخابرات الذين صاروا يقررون مصير الوزراء والنواب. لم يكن أحد يجرؤ على التعيين دون موافقة "الضابط السوري"، ولم يكن أحد من أهل السنّة في بيروت أو طرابلس يُسمح له بالصعود إلا إذا قدّم الولاء المسبق لدمشق.

في تلك السنوات، ازدهرت **المعادلة القذرة** :حزب الله يملك السلاح، والحريري يملك المال، والاثنان تحت عين الأسد. كان الأسد يبتسم حين يرى بيروت منقسمة، لأن الانقسام بالنسبة له ضمانة الحكم. فإذا ارتفع صوت الحريري في الإعلام، رفع حزب الله السلاح في الشارع. وإذا فاحت رائحة التململ الخليجي، أرسل الأسد رسالة عبر "المقاومة الإسلامية" في الجنوب ليذكّر الجميع أنه "صاحب القرار الأخير في الحرب والسلم."

لقد جعل الأسد من لبنان **مختبراً لإخضاع الطوائف**، ومن الشيعة فيه عصاً لضرب السنة حين يشاؤون، ومن السنة مصدر تمويلٍ حين يحتاجون. وبهذا التوازن الفاسد، حوّل الأسد "الوصاية السورية" إلى إمبراطورية ظلّ تمتد من قصر عنجر إلى بيوت السياسيين والإعلاميين في بيروت. كل شيء كان يخدم فكرة واحدة: أن لا يكون في المشرق **سُنّيٌّ غنيٌّ أو مستقلٌّ إلا وقد ركع أمام النظام العلوي في دمشق** . ما جرى بعد "تثبيت الوصاية السورية" في لبنان لم يكن مجرد تحكم سياسي أو عسكري، بل **نهبٌ ممنهج لدولةٍ بأكملها** .بعد أن أمّن حافظ الأسد قبضته الأمنية عبر غازي كنعان ورستم غزالي، فتح الباب أمام **اقتصادٍ طفيلي** جديد، اقتصادٍ يديره ضباطه وتغذيه الميليشيات المحلية، ليجعل من لبنان **مزرعة نقدية لدمشق**، تُدرّ عليه مليارات الدولارات سنويًا دون أن يدفع فيها قرشًا واحدًا.

المرافئ كانت أول الغنائم. ميناء بيروت وميناء طرابلس تحولا إلى خزائنٍ خاصة للمخابرات السورية. كل حاوية تمرّ، وكل شاحنة تعبر، كانت تدفع "الخُوّة"

لضابطٍ سوري أو تابعٍ له من عملاء الداخل .**الرسوم الجمركية الحقيقية لم تكن تُدفع للدولة اللبنانية، بل تُسلّم نقدًا لضباط المخابرات في مكاتب عنجر**، تحت شعار "تنظيم العلاقة الأمنية". حتى المساعدات الدولية، ومواد الإعمار بعد الحرب الأهلية، كانت تُفرز وفق نسب محددة: جزء للأسد، وجزء للواجهة اللبنانية التي تنفّذ.

أما **كازينو لبنان**، فكان درّة النهب العلني. تحول إلى مغسلةٍ للأموال السورية، وإلى "مصدر تمويلٍ خاص" لضباط النظام وأقاربهم. رستم غزالي وغازي كنعان كانا يملكان حصة غير معلنة في الكازينو، تُدار عبر رجال أعمال لبنانيين موالين لدمشق، وكانوا يقررون حتى من يُسمح له بالدخول إلى الإدارة أو التعاقد مع المورّدين .**الأرباح كانت تُنقل أسبوعيًا إلى دمشق** عبر سماسرة يحملون الحقيبة الدبلوماسية، في مسرحٍ قذر من الفساد المغلّف بعبارات "التنسيق الأمني."

أما **إعمار بيروت**، مشروع الحريري الكبير، فكان ساحة أخرى لابتزاز النظام السوري. لم يُسمح بتمرير أي عقد أو مشروع دون "الحصة السورية" — كانت النسبة معروفة: من 10 إلى 20 بالمئة من أي عقدٍ ضخم تذهب إلى ضباط عنجر أو إلى حسابات في دمشق، بعضها باسم مستشارين وهميين. حتى الشركات السعودية والخليجية كانت تُجبر على **دفع رشاوى بملايين الدولارات** لضمان "موافقة أمنية" على العمل. كان الأسد قد صنع اقتصادًا موازياً داخل لبنان، اقتصادًا لا يمر عبر المصارف بل عبر الحقائب والسماسرة.

ولم يتوقف النهب عند حدود المال العام، بل وصل إلى **قاع المجتمع** .كانت **بيوت الدعارة** تُدار بعلم وحماية المخابرات السورية، بشراكة مع قوادين لبنانيين معروفين في الوسط الليلي. كانت الحماية الأمنية تُشترى من ضباط سوريين مقابل نسبٍ شهرية ثابتة، وبعض تلك البيوت كانت تُستخدم لتصوير شخصيات

لبنانية نافذة في أوضاعٍ فاضحة لاستخدامها لاحقًا للابتزاز السياسي. كان جهاز المخابرات السوري قد **حوّل الدعارة إلى أداة حكمٍ وابتزازٍ سياسي واقتصادي**.

وما كان يُسمى بـ"الإتاوات" لم يكن خفيًا على أحد: من التاجر الصغير إلى صاحب المصنع الكبير، الجميع يعرف أن هناك "خط عنجر" الذي لا يمكن تجاوزه. حتى شركات الاتصالات، ومكاتب الشحن، ومحطات البنزين، كانت تدفع حصصًا شهرية مباشرة للضباط السوريين أو لأعوانهم اللبنانيين من رجال المال والسياسة. لم تكن هناك حدود بين المال الحرام والسياسة، فالاثنان كانا **في خدمة الوحش الأسدي**.

في نهاية التسعينيات، كان لبنان يعيش **نهبًا مزدوجًا** :النهب الداخلي من الطبقة السياسية الفاسدة، والنهب الخارجي من سلطة الأسد التي حولت كل موردٍ في لبنان إلى خزنةٍ لدفع رواتب أجهزتها الأمنية في دمشق.
تحوّل لبنان، تحت يد الأسد، إلى **صندوق تمويلٍ لنظامه الجائع**، وإلى سوقٍ خلفي لكل أنواع التجارة المحرّمة: من السلاح إلى الكوكايين، من الدعارة إلى غسيل الأموال، ومن المرافئ إلى الفنادق.
كل شيء كان يُدار من غرفة واحدة في عنجر، حيث يجلس ضابط سوري على كرسيّه يبتسم وهو يقول:
"لبنان تحت السيطرة، والمال يأتي بلا دماء".

لكن الحقيقة أن الدماء كانت في كل زاوية من بيروت — دماء وطنٍ يُذبح ببطء، لا بسيف الحرب، بل **بشفرة النهب الأسدي الباردة**.

أفول الوحش (1997–2000)

نحن الآن في نهاية زمن الوحش، نهاية الجسد الذي أرهقته السلطة كما أرهق البلاد. الأسد، الذي كان قبل عقدٍ يصرخ في وجوه خصومه من منصة القيادة،

صار بالكاد يرفع رأسه عن الوسادة. لا صوتٌ يخرج كما كان، لا نظرةٌ تُخيف كما كانت، ولا قبضته الحديدية إلا في ذاكرة ضباطٍ تعلموا أن يقرأوا إيماءته كأمرٍ مقدس. إنه عام 1997، عام التعب، عام الترهّل الذي حاول النظام أن يخبئه خلف جدارٍ من الأكاذيب.

الأخبار الرسمية تذيع كل يوم" *:السيد الرئيس يواصل عمله بنشاطٍ كالمعتاد* ..." ولكن الحقيقة أن القائد لا يعمل، بل يُحمل إلى مكتبه حَملًا، يجلس دقائق، يوقّع ما وُضع أمامه دون أن يقرأ، ثم يلوّح بيده في إشارةٍ يفهمها الجميع: انتهى اليوم. لم تعد هناك دولة تُدار، بل قصرٌ تدار فيه أجهزة، كل جهازٍ أقوى من الدولة نفسها.

المشهد في دمشق كان كالتالي: أجهزة الأمن تتحرك بلا مرجع، الوزراء مجرد دمى من ورق، والشعب لا يسمع إلا صدى صوته في طوابير الخبز والمازوت. الأسد المريض لا ينام، ولا يترك أحدًا ينام. تقارير الأطباء تُخفى كما تُخفى الجرائم، وصوره تُختار بعناية ليبدو أطول، أصح، أشد تماسكًا مما هو عليه. لكن العيون داخل القصر تعرف الحقيقة: اليد ترتجف، الكلام يتقطع، والرجل الذي كان يرعب الشرق الأوسط صار يخاف من السلالم.

في كواليس النظام، الكلاب بدأت تعوي. كل واحدٍ منهم يرى نفسه الوريث، وكل واحدٍ يحفر تحت الآخر. عبد الحليم خدام يبتسم في وجه القائد ويغرس خنجره في ظهره، علي دوبا ينصت للتنفسات في الهاتف أكثر مما ينصت للحدود، ورفعت الأسد في منفاه يعدّ أيام أخيه كما يعدّ اللص توقيت السرقة. الدولة كلها تنتظر اللحظة، لحظة توقف قلب الأسد لتبدأ معركة افتراس جديدة.

ومع ذلك، كان الإعلام يصر على بثّ الأغنية القديمة" *:قائدنا إلى الأبد* ."والناس يرددونها بلا إيمان، بلا حماس، كمن يقرأ تعويذة ضد الموت، بينما هم يعرفون أن القائد الذي أراد أن يكون أبدًا صار يعيش على الأجهزة، وأن الأبد نفسه بدأ يشيخ.

في تلك السنوات، كل ما كان يخاف منه الأسد صار يحيط به: الخيانة من المقربين، الغضب من الداخل، والعجز في الجسد. لكنه لم يفقد شيئًا من غروره، ما زال يظن أن موته غير ممكن، وأن الدولة ستنهار إذا غاب، وما أدرك أن الدولة كانت قد انهارت بالفعل، وأن ما بقي مجرد ديكور لسلطةٍ تموت وهي تبتسم للكاميرا.

أيها المستمعون... من قصر المهاجرين في دمشق، إلى أقبية الأمن، إلى نشرات الأخبار التي تبث "نشاطات القائد"، كان البلد يعيش على أنفاس رجلٍ تتقطع... كان الأسد يموت ببطء، وسوريا تموت معه بسرعة.

في تلك السنوات الأخيرة من حياة الوحش، بدأ الاقتصاد السوري يتهاوى كجسد قائده المتهالك. لم يعد في الخزائن ما يكفي، ولا في الأرض ما يُزرع، ولا في المصانع ما يُنتج. كانت الدولة تعيش على الفتات، والفتات على الخوف.

المشاريع التي وُعد بها الناس تحولت إلى لافتات باهتة، والموازنات إلى أوراقٍ تمضى في الليل دون رقيب. الليرة فقدت قيمتها، والأسواق امتلأت بالبضائع المهربة، بينما الشعب يلهث وراء رغيفٍ تُقرر الأجهزة الأمنية ثمنه. لم يعد الجوع نتيجة الفقر، بل نتيجة الفساد، فالمال كان يتدفق لا إلى الشعب، بل إلى جيوب الحاشية الذين صنعهم الأسد على صورته: طغاة صغار يلتهمون ما تبقى من الدولة.

تراجع الإنتاج الزراعي، انهار قطاع الصناعة، وبدأت الكهرباء تُقطع في دمشق نفسها، عاصمة "الصمود والتصدي". أما التجار، فصاروا يعرفون أن بقاءهم مرهونٌ برضا المخابرات، لا بجودة بضائعهم. كان الخوف هو العملة الوحيدة المستقرة في السوق.

وفي القصر، كان الأسد العجوز يسمع تقارير الاقتصاد كما يسمع مريضٌ نبضه الأخير. الأرقام سيئة، لكنه يبتسم ابتسامةً باهتة ويقول: "الشعب صبور". تلك الكلمة التي كررها لسنوات، حتى صار الصبر لعنةً تُسكت الجياع.

الاقتصاد لم يعد يطعمه، بل بدأ يعضّ يده. الفساد الذي ربّاه كأداةٍ للسيطرة خرج عن الطاعة، صار ينهش في جسد الدولة كما تنهش النار في الورق. كل مسؤولٍ يسرق، وكل ضابطٍ يبتز، وكل وزيرٍ يكدّس، بينما الشعب يزداد اختناقًا، والعملة الوطنية تُساق إلى المقبرة.

في تلك المرحلة الرمادية، بين مرض الوحش وموته، كان القصر الجمهوري يغلي بصمت. الفراغ السياسي لم يُترك للمصادفة، بل صُنع كما تُصنع السموم: ببطء، وبدهاء .منذ 1997، بدأ الأسد الأب يشعر بأن قبضته تضعف، وأن حاشيته تتكاثر كالفطريات حول الجسد الميت. فبدأ ما عُرف في الدائرة الضيقة بـ«التنظيف الكبير». إقالات هادئة، نُقل إلى التقاعد "بناءً على طلبٍ شخصي"، حوادث سير غامضة، وانتحارات بلا مبرر. كل من شكّ في ولائه، كل من أظهر طموحًا، كل من تجرأ على الكلام عن "اليوم التالي" كان يُمحى من المشهد بهدوءٍ مدروس .الفراغ كان مقصودًا. الأسد لا يريد نظامًا يعيش بعده، بل يريد مقبرة سياسية يبقى اسمه شاهداً عليها. فتم تفريغ المؤسسات، وتجفيف الأحزاب، ودفن أي احتمالٍ لقيادةٍ بديلة. حتى الضباط الكبار، الذين صنعهم بيده، صاروا يخشون أن يبدوا أقوياء أكثر من اللازم. كانت البلاد كلها تنتظر موته، لكنه جعلها تخاف من ذلك اليوم أكثر مما تخاف من حياته.

وفي الخلفية، كان مشروع الوريث يُطبخ على نارٍ خافتة. بعد موت باسل، بدأ بشار يعود من لندن، من كازينوهاتها ومقاهيها الباردة، ليُلقى به في دهاليز المخابرات والدورات الحزبية. ضباطٌ شابت رؤوسهم في خدمة الأسد، صاروا يقدّمون الولاء للابن كما لو كان وليّ عهدٍ مقدس.

كان حافظ يعيد تركيب السلطة حوله كمن يرمم جدارًا آيلاً للسقوط. يضع حجراً هنا، ويزيل آخر هناك، يرفع أسماء ويخفض أخرى، في لعبة توازنٍ بين الأجهزة، بين الأمن والجيش، بين العلويين والبعثيين، بين الخوف والطاعة.

البلاد كلها أُعيدت صياغتها لتستقبل وريثًا لا يشبه والده في شيء. فالطاغية العجوز أراد أن يضمن استمرار السلالة، لا استمرار الدولة. وفي تلك السنوات، لم يكن السؤال: من سيحكم سوريا بعد الأسد؟ بل: هل ستبقى سوريا أصلًا لتُحكم؟

كان المشهد الأخير يقترب — قصرٌ يتهالك من الداخل، رجالٌ يتآكلون خوفًا، ووريثٌ شاحب الملامح يتهيأ ليرث عرشًا غارقًا في الدم والخراب.

العالم كان يتبدّل بسرعة مذهلة، كأن التاريخ قرر أن يُعيد ترتيب خرائطه دفعة واحدة. الاتحاد السوفييتي الذي كان درع الأسد وسنده، سقط كجدارٍ من غبار. والولايات المتحدة التي قاتلها بالخطابات، صارت صاحبة المفتاح لكل بابٍ يريد أن يفتحه. أوروبا تغيّرت، الخليج تغيّر، حتى إسرائيل تغيّرت في نظرتها إلى عدو الأمس، بينما الأسد ظل واقفًا في مكانه، يحاول أن يقنع الجميع أن الزمن لم يتجاوزه بعد.

كان الرجل الذي بنى مجده على البندقية والمجازر، يحاول أن يجد لنفسه مقعدًا في عالمٍ صار يتكلم لغة الاقتصاد والسلام والتكنولوجيا. لم يعد الرعب كافيًا ليحكم، ولا الخوف كافيًا ليصنع هيبة. فبدأ يستجدي الاعتراف من عواصم كانت يومًا تلعنه. أرسل مبعوثيه إلى باريس، فتح خطوطًا مع واشنطن، وأغدق الوعود لكل من ظنّ أن الأسد يمكن أن يكون "بوابة الاستقرار" في الشرق الأوسط.

لكن العالم كان يرى الحقيقة التي لا يريد هو أن يعترف بها: أن الأسد نظام من الماضي، وأن بقاؤه لم يعد إلا عبئًا على الحاضر. اقتصاده متهالك، جيشه خائر، وبلاده تحولت إلى سجنٍ كبير لا ينتج سوى اللاجئين والدموع. كان يُدرك في

أعماقه أن اللعبة تغيّرت، لكنه رفض أن يخرج منها. أراد أن يبقى، ولو مات وهو متمسك بالمقود.

في تلك السنوات، صار أكثر ارتباكًا، أكثر قسوة، وأكثر عزلة. زادت الأجهزة بطشًا، واشتدّ القمع على كل نفسٍ يعترض. أما الإعلام الرسمي، فصار يُعيد بث صور الزعيم وهو يفتتح مشروعًا، أو يستقبل وفدًا، بينما العالم يضحك في الخفاء.

كانت المنطقة تعيد تشكيل نفسها — تحالفات جديدة، خرائط نفوذٍ جديدة، وأجيالٌ جديدة من القادة — إلا سوريا، فقد بقيت معلّقة بين موت الأب وصعود الابن، بين حاضرٍ خائفٍ وماضٍ متعفنٍ يرفض أن يُدفن.

العالم تغيّر فعلاً، لكن الوحش في دمشق أراد أن يُقنع نفسه أن الساعة لا تزال واقفة... وأنه إن تمسك بها كفاية، سيوقف الزمن معه.

النهار الأخير وانتقال الحكم: موت الوحش وبزوغ وريثٍ جديد

النهار الأخير كان ثقيلاً كرصاصةٍ تتثاقل في سبطانةٍ صدئة. دمشق تلك الصبيحة لم تُفِق من نومها على نشرةٍ إخباريةٍ عادية، بل على ارتباكٍ في الهواء نفسه، وكأن المدينة تعرف أن قلب الوحش بدأ يتعب، وأن الجسد الذي أكل البلد لم يعد يقوى على ابتلاع أنفاسه. في المستشفى العسكري كان الهمسُ يعلو فوق الأجهزة، طبيبٌ يلتفت إلى ضابط، وضابطٌ يلتفت إلى آخر، والتعليمات تتوالى: لا أحد يخرج، لا أحد يتكلم. من الخارج بدا كل شيء هادئاً، أما في الداخل فكانت دمشق تُدار كما تُدار عملية اغتيالٍ كبرى: كل كلمةٍ مراقبة، كل حركةٍ محسوبة، وكل نفسٍ يمرّ عبر مصفاة الخوف.

الخبر لم يُعلَن، بل صيغَ كما تُصاغ النشرات السريّة. لم يكن موت الأسد مجرّد وفاة رئيس، بل انهيار قاعدةٍ من الخوف، وانقطاع الحبل الذي يربط العصابة

برأسها. كان على كل كلبٍ من كلاب القصر أن يعرف موقعه الجديد قبل أن يُعلَن أن الوحش مات. فجأة تحوّلت البلاد إلى ثكنة صامتة: المطار مغلق، الهواتف خاضعة للمراقبة، والمكاتب السياسية تدار من تحت الطاولة.

في تلك الساعات، لم يكن أحد يعلم هل مات الأسد فعلاً أم أنه في غيبوبة، لأن الكلمة لم تخرج من فم رسمي واحد. حتى الوزراء لم يُستدعَوا للاجتماع، بل جرى احتجازهم في بيوتهم بأوامر "التأهّب الكامل"، خشية أن يتسلّل الشكّ إلى الشارع.

في القصر، كان الضباط الكبار يتحرّكون بخطواتٍ تليق بلصوصٍ في جنازةٍ فخمة. غازي كنعان يتصل من عنجر، علي دوبا يراجع قوائم الولاء، وعدد من رجال الحرس القديم يتبادلون العيون أكثر مما يتبادلون الكلام. حتى هواء المكاتب تغيّر رائحته، صار ممزوجاً بالخوف والعرق والانتظار. لا أحد يريد أن يُخطئ في لحظةٍ كهذه. ففي بلاد الأسد، الخطأ في ساعة موت القائد يساوي موتك أنت.

منذ الساعات الأولى، بدأت سيارات الاستخبارات العسكرية تجوب الشوارع الخلفية، تقف عند مقاهي دمشق لتصغي إلى الهمس، وتدوّن أسماء من تجرأوا على السؤال: "هل مات؟". في تلك اللحظة، كانت الدولة كلها تتحول إلى غرفة تنصّت واحدة.

ثم جاء القرار المنتظر. الساعة كانت تميل إلى الظهيرة حين اجتمع بعض رجالات النظام في مكتبٍ صغير داخل القصر. المداولات قصيرة، والعبارات مختصرة: "يُعلن اليوم"، "نعم، عبر التلفزيون"، "بصوتٍ رسمي، بلا دموعٍ كثيرة، وبعباراتٍ وطنيةٍ منضبطة". تمت كتابة نصّ الإعلان كبيانٍ عسكريّ أكثر منه نعيًا إنسانيًّا. لا ذكر للمرض ولا للتفاصيل، فقط العناوين العريضة :*الرفيق القائد، رمز الصمود، بطل تشرين، في ذمة الله.*

ظهر مذيع التلفزيون الرسمي بوجهٍ شاحبٍ وبربطة عنقٍ سوداء. قرأ البيان بصوتٍ معدنيٍّ باردٍ كالرصاص. لم يصرخ، لم يبكِ، بل قالها كما لو أنه يقرأ أمر

اعتقال:

»ينعى القطر العربي السوري إلى جماهير الأمة العربية وإلى أحرار العالم فقيد الأمة القائد حافظ الأسد الذي انتقل إلى جوار ربه«...

ثم صمتٌ طويل تخلّله نشيد وطنيّ مبتور. لم يكن إعلان وفاةٍ، بل إعلان امتدادٍ لسلطةٍ لم تمت.

في الشوارع، تجمّدت الوجوه بين من يقرأ الفاتحة حقاً، ومن يقرأها خوفاً أن تلتقطه كاميرا الأمن وهو عابس. العلويون كانوا أول من ارتعدت قلوبهم: فقد مات الحامي، وبقيت الطائفة مكشوفة أمام قدرٍ لا يعرفونه. في الجبال والقرى، أقيمت مجالس عزاءٍ أقرب إلى اجتماعاتٍ عسكرية، النساء يبكين في البيوت، والرجال يتفقدون البنادق المخفية خلف الأبواب.

في تلك الساعات، كانت الشاحنات العسكرية تتحرك بهدوء في مداخل المدن الكبرى، وتُغلق المداخل المؤدية إلى المقرّات الحيوية. لم تكن الحكومة في حالة حداد، بل في حالة تأهبٍ لعدوٍ مجهول. لأن الأسد لم يربّ رجال دولة، بل ربّى حرّاس قبرٍ كبير اسمه سوريا.

من مبنى المخابرات إلى غرف الأخبار، كانت التعليمات واحدة: لا حديث إلا عن القائد، لا سؤال عن المستقبل، لا تنبؤات، لا همس. الصحف أغلقت صفحاتها القديمة، واستُبدلت بالكامل ببياناتٍ منسوخة. حتى طلاب المدارس أُجبروا على كتابة عبارات العزاء في دفاترهم وكأنها فروض طاعةٍ رسمية.

الجنازة كانت أكبر مسرحيةٍ جنائزيةٍ في تاريخ المشرق الحديث.

لم يكن الحزن عفوياً؛ كان منظماً مثل عرضٍ عسكريّ. نُقلت التوابيت الرسمية على إيقاعٍ بطيءٍ مقصودٍ ليزرع الهيبة في القلوب. ضباطٌ بزيّ لامعٍ يحيطون بالنعش، وعلمٌ ملفوفٌ بإتقان، وكاميرات التلفزيون تنتقل بين وجوهٍ خُيّرَت بعنايةٍ لتبكي.

العالم كلّه أرسل ممثليه ليشهدوا "رحيل القائد"؛ بعضهم جاء احتراماً، والبعض

الآخر جاء طمعاً في نيل حصةٍ في سوريا الجديدة التي يُطبخ شكلها في القصر.
في الصفوف الأولى، وقف العسكر يتظاهرون بالخشوع، بينما كان بعضهم يعدّ الأيام المتبقية حتى تنكشف الأوراق.
كل شيء بدا مدروساً: عدد اللقطات، زاوية الكاميرا، توزيع الحشود. الحزن في سوريا يُدار كما تُدار المخابرات ــــ بالأمر والتعليمات.

خلف الكواليس، كانت أجهزة النظام تمشط الأرض كما لو أن موت الأسد جريمة يجب إخفاؤها.
عشرات الاعتقالات، مئات المكالمات المراقبة، وأيّ صوتٍ خرج عن النصّ نُقل إلى غرف التحقيق.
دمشق كانت تعرف أن السلطة لا تموت مع الأسد؛ بل تتغذّى على موته لتعود أقسى.

في نهاية اليوم الثالث، هدأ الضجيج، وبدأت ترتيباتٌ غريبة تظهر في الكواليس: موكبٌ متأخر يدخل القصر، شابٌّ بملامح الهبل قادم من لندن، يرتدي نظارةً طبية ويحمل وجهًا باردًا لا يشبه أباه. لم يكن أحد يعرفه كثيراً، لكن الأوامر بدأت تُكتب باسمه من خلف الستار.
كان الجميع قد فهم: الوحش مات... لكنّ الوحش الآخر بدأ يفتح عينيه.

الجزء الثاني

»من الوحش المجرم إلى الوحش المجنون ـــ الوريث الذي ضيّع الدم والعقل«

المقدّمة الافتتاحية للجزء الثاني

انتهى عهد الوحش الذي حكم بالذبح، وورث السكين من بعده ابنٌ بلا ذاكرة ولا روح. لم يرث بشار الأسد مشروعًا سياسيًا ولا دولةً قائمة، بل مملكةً من الخوف وأجهزةً تنهش حتى الهواء. أُخرج من ظلال لندن ليجلس على عرشٍ تفوح منه رائحة موت أبيه، لا يعرف من السياسة إلا ما تعلمه في ممرات القصور وبين تقارير الأجهزة التي كانت ترضعه وهمَ العظمة.

ظنّ أن الوراثة كافية لتصنع زعيمًا، وأن الخوف يمكن إعادة تعبئته بوجهٍ شاب وكلماتٍ ناعمة عن الإصلاح والانفتاح. لكن سرعان ما انكشفت اللعبة؛ فالوريث الذي وعد بالتحديث لم يكن سوى امتدادٍ للجنون ذاته، بل نسخةً أكثر سذاجةً وتهورًا. حاول أن يلبس ثوب الدولة الحديثة على جسدٍ ميتٍ غارقٍ في الفساد، فخرجت المسوخ تتقاتل على المائدة نفسها التي تركها الأب.

منذ اللحظة الأولى، بدا واضحًا أن "سوريا الجديدة" ليست سوى صورةٍ قديمة بصوتٍ متلعثم. الإصلاح المزعوم لم يكن سوى غطاءٍ لوراثةٍ أمنيةٍ كاملة، حيث بقيت الكلاب القديمة تحرس القصر ذاته وتلعق الدم ذاته. ومع كل خطوةٍ إلى

الأمام، كانت البلاد تُساق إلى الوراء — إلى مزيدٍ من الغباء، مزيدٍ من الهلع، مزيدٍ من الموت المؤجل.

هكذا بدأ عهد "الوحش المجنون"؛ عهد الوريث الذي لم يعرف معنى الدم الذي يسيل، ولا فهم ركام المجازر التي ورثها. كان يظن أن الشعب شاشة، وأن الخراب لعبةٌ قابلةٌ للإعادة، حتى انفجر الوهم تحت قدميه عام 2011، فابتلع الجنونُ الدولةَ كلها، وباتت سوريا مختبرًا لتجارب الوراثة بالحديد والنار.

انتقال الجثة والعرش — المسرحية التي كتبتها الأجهزة

في صباح العاشر من حزيران عام 2000، توقّف قلب الوحش الذي حكم سوريا بالحديد والدم. لم يسمع أحد دويّ الانفجار، لكنه دوّى في أروقة القصر الجمهوري وفي مكاتب المخابرات كزلزالٍ مكتوم. كان موت حافظ الأسد لحظةً محرّمة على التنفّس، كأنّ الهواء نفسه ينتظر تعليمات من ضباط الأمن ليستمر في الحركة.

في الدقائق الأولى بعد إعلان الوفاة، لم يكن أحد يعرف من سيأمر أو من يُؤمر. انقطع الاتصال بين المراكز العسكرية، وجمّد قادة الأجهزة كل تحركاتهم بانتظار "إشارة من فوق"، رغم أن "الفوق" نفسه كان جثةً باردة على سرير في قصر المهاجرين.

هناك، في تلك الغرفة التي تفوح منها رائحة الأدوية والموت، وقفت أنيسة مخلوف بثباتٍ يشبه الجنون. نظرت إلى زوجها المسجّى، إلى الرجل الذي حوّل الوطن إلى سجن، وقالت لنفسها ببرود امرأةٍ تعرف قواعد اللعبة:

"العرش لا يُترك فارغًا ولو لدقيقة".

أمرت بإغلاق القصر أمام أي مسؤولٍ غير معروف، واستدعت ابنيها — بشار وماهر — من القرداحة. خلال ساعات، بدأت تتشكل نواة "اللجنة السرية" التي ستقرر مصير سوريا لعقودٍ قادمة.

ساعة الصفر: عندما احتُجزت الدولة رهينةً للأجهزة

أول من وصل إلى القصر كان **عبد الحليم خدام** نائب الرئيس، يرافقه **مصطفى طلاس** وزير الدفاع، و**حكمت الشهابي** رئيس الأركان السابق، إضافة إلى **محمد**

ناصيف رجل المخابرات القديم. جلسوا في صمتٍ مريب.
كان السؤال الذي يخيفهم جميعًا بسيطًا: *من بعده؟*

الجواب كان حاضرًا في ذهن أنيسة، وغائبًا عن الجميع.
قالت بوضوح:

"بشار هو الامتداد الطبيعي للرئيس. يجب أن نعلن ذلك فورًا".

تبادل الرجال النظرات، فابتسم طلاس ابتسامة المتردد الذي يعرف أن لا خيار له.
أما خدام، السياسي الذي تمرّس في الخداع، فأدرك أن اللعبة أكبر منه. كلهم كانوا يدركون أن أي فراغٍ في السلطة قد يفتح الباب أمام اقتتالٍ داخلي بين الأجنحة الأمنية، أو تدخلاتٍ خارجية تطيح بالنظام كله. وهكذا، بدأ الجميع يتحدث عن "الاستمرارية"، ذلك الشعار الذي سيصبح لاحقًا مفتاح المسرحية كلها.

في تلك الساعات الحرجة، كانت الأجهزة تتحرك وحدها .**شعبة المخابرات العسكرية** أعلنت الاستنفار الكامل، وانتشرت وحدات الحرس الجمهوري حول دمشق، لا لحمايتها من عدو خارجي، بل من بعضها البعض.
كان النظام يخاف من نفسه أكثر مما يخاف من شعبه.

استدعاء الوريث

كان بشار في تلك اللحظات في دمشق، عائدًا قبل أيام من لندن، حيث أنهى دورات تدريبية في طبّ العيون. لم يكن يعرف أنه في طريقه إلى قيادة دولة، بل إلى قيادة مقبرة .عندما استدعته أمه، وجد نفسه في قصرٍ يغلي بالتوتر، والجنرالات ينظرون إليه كـ"قدرٍ لا مفرّ منه."

قال له أحد الضباط المقربين:

"الوقت لا يسمح بالتردد، الشعب يحتاج رمزًا الآن".

لكن الحقيقة أن الشعب لم يُسأل، ولم يكن أحد ينتظر رأيه. الأجهزة فقط هي التي "تحتاج" رمزًا. كان بشار بالنسبة لهم واجهة آمنة، شابًا طريًّا يسهل التحكم به، يمدّد عمر المنظومة من دون أن يغيّر شيئًا فيها.

في تلك الليلة، تقرّر كل شيء:

- الإعلان الرسمي عن الوفاة سيتم في صباح اليوم التالي.

- البيان الأول سيؤكد "وحدة القيادة واستمرارية النهج."
- وسيُعلن ترشيح الدكتور بشار الأسد لمنصب الرئاسة "وفاءً لروح القائد الخالد."

بذلك، تم تثبيت الوريث قبل أن تُدفن الجثة.

الإعلام يصنع القداسة الجديدة

في اليوم التالي، كانت القنوات السورية قد تحوّلت إلى مناحة رسمية. صورة حافظ تملأ الشاشات، وصوت المذيعين يرتجف من شدة الاصطناع.
العبارات كلها جاهزة: *"القائد الخالد"، "مسيرة الصمود"، "النهج الذي لا يموت."*
لكن في خلف الكواليس، كانت أجهزة الإعلام تتلقى تعليمات مباشرة من القصر:

"ابدأوا بترويج صورة الدكتور بشار كالأمل القادم، ابن القائد الخالد، الوفيّ للمسيرة".

وهكذا، في أقل من 48 ساعة، تحولت البلاد من جنازة إلى حملة مبايعة جماعية.
لم يسأل أحد من هو بشار، ولا ما الذي فعله ليستحق قيادة وطنٍ غارق في الدمار.
كانت الكاميرات تلتقط مشاهد الناس المقهورين وهم يبكون، بينما عناصر الأمن يهمسون في آذانهم:

"ارفع صوتك... قل يعيش القائد الجديد".

بينما كان الإعلام يصنع البطل الجديد، كانت الدبابات تصنع الشرعية.
في العاشر من حزيران، صدرت الأوامر إلى الفرق العسكرية كافة بتجديد البيعة.
أُقيمت اجتماعات سريعة في الثكنات، وتُلي فيها بيانٌ واحد بصيغة واحدة:

"نبايع الدكتور بشار حافظ الأسد قائدًا عامًا للجيش والقوات المسلحة".

لم يكن هناك تصويت ولا نقاش.
البيعة كانت إجبارية، مثل كل شيء في تلك الدولة.
الضباط يعلمون أن التردد يعني الاشتباه، والاشتباه يعني الإقصاء أو الاعتقال.
وبينما كان بشار يستعد للظهور العلني الأول، كانت شوارع دمشق تُمشط بالدبابات والمخابرات، حتى جنازة أبيه لم يُسمح أن تكون جنازة عادية.
الجموع سُيّرت كما تُساق القطعان، والدموع سقطت من عيونٍ تعرف أنها مراقبة.

في 11 حزيران، أعلن التلفزيون السوري رسميًا وفاة حافظ الأسد، وتلا البيان نائب الرئيس خدام بصوتٍ يرتجف أكثر من اللزوم. بعدها مباشرة، قرأ بيانًا ثانيًا يطالب بترشيح بشار الأسد للرئاسة، "تقديرًا لمسيرته، وإيمانًا بقدراته، وحفاظًا على استقرار البلاد."
لم يضحك أحد، لأن أحدًا لم يجرؤ على الضحك.

في تلك اللحظة، انتقل العرش رسميًا من جثة الأب إلى ابنٍ لم يُنتخب، ولم يُستشر في توليه أحد.
كانت مسرحية كاملة كتبتها الأجهزة، وأخرجتها أنيسة مخلوف بإتقان أمٍّ تعرف كيف تحمي العائلة حتى لو كان الثمن وطنًا كاملًا.

أنيسة مخلوف — الأم التي حكمت من خلف الستار

لم تكن أنيسة مجرّد "زوجة الرئيس"، بل كانت العقل الذي يُرتّب الدم في أنابيب العائلة. كانت تعرف أنّ النظام الذي بناه حافظ لم يُبنَ على فكرة، ولا على دستور، بل على خوفٍ متبادلٍ بين أجهزةٍ تلتهم بعضها وبعضًا، وعلى دمٍ يربطهم كما يربط الإسمنت شقوق القبور. لذلك لم تفكر في الجنازة بقدر ما فكرت في الوراثة. كيف تُبقي الخراب في العائلة؟ كيف تُسلّم المفاتيح دون أن يقترب أحد من الخزنة؟

منذ مقتل باسل، كانت تعمل بصمتٍ على "تهيئة" بشار، ذلك الطبيب الذي بالكاد يرفع صوته في البيت، ليكون وريثًا لطاغيةٍ صنع من الرعب مؤسّسة. لم يكن فيه شيءٌ من الأب سوى اللقب، لكنّها رأت فيه القناع الذي يمكن أن يُعاد به إنتاج النظام دون صدام. فبشار ضعيف، والضعف في عرفها كنز، يمكن توجيهه، يمكن السيطرة عليه، يمكن استخدامه ليُقال للعالم: انظروا، جاء جيلٌ جديد. بينما هي تمسك الخيوط كلها خلف الستار.

في الأيام الأولى بعد موت حافظ، ملأت القصر بأقاربها كما يُملأ الحصن بالجنود. جاء رامي مخلوف من دبي، جاء إيهاب من اللاذقية، وجلس عبد الحليم خدام في ركنه يراقب بعين المرتعب، فيما مصطفى طلاس يبتسم بخوفٍ متكلّف. الجميع فهم الرسالة قبل أن تُقال: الحكم باقٍ في القرداحة، والحديث عن الدستور ترفٌ لا

يليق ببيتٍ يحكمه الدم. في تلك الليلة، اتصلت أنيسة بمحمد ناصيف، ضابط المخابرات العتيق، وقالت له بوضوحٍ لا يحتمل التأويل: «البلد لا تُحكم إلا من هنا، ومن يمدّ يده إلى الحكم يُقطع.» كانت تلك الجملة إعلان بداية العهد الجديد، عهد الأم التي تحكم باسم ابنها.

تحرّكت بسرعةٍ تُخيف حتى الحرس القديم. أمرت بتجميد أي محاولة لإعادة هيكلة القيادة، وأرسلت إشاراتٍ واضحة بأنّ ولاء الأجهزة يجب أن يُنقل من "القائد الخالد" إلى "الوريث القادم". كانت تعرف أنّ الأمن هو قلب النظام، وأنّ من يسيطر على قلب الوحش يسيطر على الجسد بأكمله. ثبّتت رجالها في المخابرات العسكرية، ضمنت استمرار محمد ناصيف، عزّزت موقع آصف شوكت – زوج ابنتها – داخل الجيش، لتجعل منه عينها وسيفها في آنٍ واحد. حتى كبار الضبّاط الذين ظنّوا أنهم أرباب المرحلة الجديدة، كانوا يدخلون مكتبها بخضوعٍ يشبه خضوع التلاميذ أمام معلمتهم.

في الخارج، كانت الماكينات الإعلامية تُعيد رسم الصورة: "السيدة الأولى" لم تعد مجرّد لقب، بل ظلٌّ يبتلع كل الوجوه. كانت أنيسة تدير البلاد كما تُدار غرفة العمليات في مستشفى مغلق: كل شيء محسوب، كل نفسٍ مراقب. وعندما بدأ بشار يظهر في الصور الرسمية، بابتسامةٍ خجولةٍ لا تليق بوريث مقابر، كانت هي من يختار ملابسه وكلماته وحتى طريقة جلوسه. كانت تصنع منه "الطبيب المتحضّر" الذي جاء ليقود سوريا نحو الإصلاح، بينما في الكواليس كانت تُعيد تثبيت شبكات القمع والنهب كما كانت أيام حافظ، بل أمتن.

المال كان جناحها الأول. دفعت برامي مخلوف ليكون الواجهة الاقتصادية، ليبتلع المصارف والشركات والموانئ، وليُصبح كل شيء في سوريا يمرّ من جيبه قبل أن يصل إلى خزينة الدولة. والسلاح كان جناحها الثاني، تمسّكه بيد ماهر، الابن

العنيف الذي لا يعرف سوى لغة الرصاص. بشار للصور، وماهر للدم، ورامي للمال. أما هي فكانت الروح التي تسري في هذا الجسد الفاسد.

داخل بيت الأسد، كانت الفوضى صامتة. بشار يخاف من ماهر، وماهر يزدري بشار، وكلاهما يخاف من الأم التي لا تُناقش. كانت هي الوحيدة التي يستطيع صوتها أن يُوقف اجتماعًا رئاسيًا، وأن يُقرّر مصير وزير أو قائد. لم يكن في القصر رئيس واحد، بل ثلاثة: بشار في التلفزيون، ماهر في الميدان، وأنيسة فوقهما، تمسح الغبار عن صورة حافظ وتبتسم كمن يدير تمثيليةً خالدة.

حين بدأ بشار يتحدث عن الإصلاح والانفتاح، كانت أنيسة تضحك في سرّها. تعرف أن هذا الكلام للاستهلاك الخارجي، وأن من يُحكم بالأمن لا يُصلح، ومن يحكم بالخوف لا ينفتح. كانت تتركه يلهو بخطاباته أمام الكاميرات، بينما هي تُعيد ترتيب المخابرات على الطاولة ذاتها التي كان حافظ يُوقّع عليها أوامر الإعدام. كانت تملك من البرود ما يكفي لتقتل بلدًا بأكمله من أجل أن لا يُخدش تاج العائلة.

ولم يكن أحد في الأجهزة يجرؤ على التململ. من حاول، اختفى. من تردّد، نُقل. من تجرأ على النقد، صُوّر كخائن. كان صمتها وحده كافيًا ليعرف الجميع أن زمن الأسد الأب لم ينتهِ، بل عاد في ثوبٍ أنثويٍّ أكثر دهاءً وأبرد قلبًا. كانت تحكم من خلف الستار بقبضةٍ حديدية ملفوفة بمنديلٍ حريريٍّ من التهذيب، لكنّها تعرف أنّ أي لحظةِ لينٍ ستكون خنجراً في صدر العائلة. لذلك لم تلن.

كانت تدير المشهد كعرّافةٍ شريرة تعرف أنّ الوريث هشّ، وأنّ الجنون قادم لا محالة. لكنها آمنت بأنّ استمرار الخراب أفضل من انهيار العرش، حتى لو احترقت البلاد. كل شيءٍ عندها قابل للتضحية، إلا "السلالة". وعندما صعد بشار رسميًّا إلى العرش بعد تمثيلية مجلس الشعب، كانت أنيسة تنظر إليه من خلف

الزجاج، لا بفخر الأم، بل بنظرةٍ من انتهت لتوّها من عمليةٍ جراحيةٍ ناجحة: الجثة ما زالت تنزف، لكنها حيّة، وهذا يكفي.

الجيش يبايع – من مؤسسة وطنية إلى ميليشيا عائلية

كان الجيش السوري يوم مات حافظ الأسد كتلةً ضخمة من الحديد الصدئ. جيش لم يُخلق ليحارب عدوًّا، بل ليحرس الكرسي. منذ السبعينات، تمّ تفريغه من روحه الوطنية، وتحويله إلى حظيرةٍ من الضباط يدينون بالولاء لا للوطن، بل للأسد الأب، ثم للأسد الابن، ثم للأسد الذي سيولد بعدهما إن كتب الله عمرًا للعائلة. وحين سقط حافظ، كانت كلّ الأعين تتّجه نحو القصر، تنتظر الإشارة: من القادم؟ من سيوقّع رواتبهم؟ من سيُبقي امتيازاتهم وأسلحتهم ومنازلهم وسياراتهم ومخابئهم؟

في تلك اللحظة، لم يكن أحد في الجيش يفكر في الدستور، ولا في الوطن، ولا في "القيادة الجماعية" التي يتحدّث عنها البعثيون في نشراتهم الباهتة. الكلّ كان يعرف أنّ الحكم في سوريا لا ينتقل عبر صناديق الاقتراع، بل عبر فوهات البنادق التي ترفع لمن يملك الخبز والدم معًا. وبما أن الخبز في يد آل مخلوف، والدم في يد ماهر، فإنّ القرار كان محسومًا حتى قبل أن يُعلن رسميًّا.

في فجر اليوم التالي لموت حافظ، اجتمعت قيادات الجيش في مبنى الأركان بدمشق. كان الجوّ ثقيلاً كقبرٍ مغلق، والوجوه متجهمة تخفي خوفها بالتحية العسكرية. في صدر القاعة جلس مصطفى طلاس، بزيّه القديم الذي تجاوزته السنين، ينظر إلى الحضور ببرودٍ المتواطئ. دخل اللواء ماهر الأسد متأخّرًا، بوجهٍ متشنّجٍ وملامح لا تعرف المزاح. لم يتحدث كثيرًا. اكتفى بجملةٍ واحدةٍ حاسمة :من اليوم، القائد هو الدكتور بشار".

لم يجرؤ أحد على الرد. وقف طلاس ببطء، وأدّى التحية. فتبعه الآخرون كقطيعٍ من الخراف المذعورة. هكذا تمّت البيعة الأولى، بلا دستور ولا تصويت ولا نقاش، بل برعبٍ عميقٍ يملأ القلوب. ومنذ تلك اللحظة، صار الجيش السوري رسميًا ملكًا شخصيًا لبيت الأسد، ورثوه كما يُورّث قطيع أغنام.

لكنّ العملية لم تكن بهذه البساطة خلف الكواليس. كانت أنيسة، كما في كل شيء، صاحبة اليد الخفية. استدعت قادة الفرق الموثوقين واحدًا واحدًا. من لم تُطمئن له، تمّ استبعاده أو نُقل فورًا إلى وظيفةٍ شكلية في السفارات. من أبدى تردّدًا، أُلصقت به تهمة "الولاء المشبوه" أو "الاتصال بجهات خارجية". أما من أظهر الحماسة الكافية، فقد صعد بسرعةٍ إلى المناصب العليا، ليكونوا حرس العهد الجديد.

بدأت عملية "تطعيم الجيش"، كما سمّاها محمد ناصيف، الرجل العجوز الذي يعرف كيف تُدار الأجهزة بالسمّ لا بالسيف. تمّ توزيع الولاءات على أساس القرابة والطائفة، لا على أساس الكفاءة. كلّ فرقةٍ يقودها ابن طائفةٍ واحدة، وكلّ وحدةٍ يُعيّن فيها ضابطٌ يعرف تمامًا أنّ رتبته منّة من القصر لا استحقاقًا من المؤسسة. وبهذا تحوّل الجيش إلى ما يشبه شركة عائلية ضخمة، فيها مدير عام واحد اسمه بشار، ومفوّض أمني أعلى اسمه ماهر، ومالكة خفية اسمها أنيسة.

في الأيام الأولى، كانت الشوارع تموج بمواكب "العزاء" و"البيعة". شاشات التلفزيون تُعيد بث مشاهد الجنازة الرسمية، والجنود يبكون أمام الكاميرات كما يُؤمرون. في الوقت نفسه، كانت الشاحنات العسكرية تنقل آلاف الجنود إلى محيط دمشق، ليس لحماية العاصمة من خطر خارجي، بل لحماية الوريث من شعبه. كانت المخابرات العسكرية، بقيادة حسن خليل، تراقب كل تحرّكٍ في صفوف الجيش خشية أي تمرّدٍ محتمل، ولو كان همسًا في غرفة.

تحت هذا الغطاء الحديدي، جرى التحضير للمسرحية الكبرى: جلسة مجلس الشعب. المشهد الذي سيُقدَّم للعالم على أنه "انتقال دستوري للسلطة". كان الدستور يمنع ترشيح بشار لأنه لم يبلغ الأربعين بعد، لكنّ ذلك لم يكن مشكلة في بلدٍ تُكتب فيه القوانين بالحبر وتُمحى بالدم. جُمِعَ أعضاء المجلس كطلاب مدرسةٍ يستعدّون لحفلةٍ إلزامية. جلس رئيس المجلس عبد القادر قدورة على الكرسي، ينتظر الإشارة من القصر الجمهوري. وما إن أتاه الاتصال حتى أعلن بصوتٍ مرتجف:

"اقتراح بتعديل المادة الثالثة والثمانين من الدستور، لتخفيض سنّ الترشّح إلى أربع وثلاثين سنة".

في أقل من نصف ساعة، تمّ التعديل. لم يُناقش أحد، لم يعترض أحد. الجميع صفق كما يُصفق لخطبةٍ في جنازة. وهكذا صار بشار الأسد، طبيب العيون الخجول، رئيسًا لجمهوريةٍ عمياء.

خارج القاعة، كانت أجهزة الأمن قد احتلت الشوارع. كلّ لافتةٍ ترفع، كلّ صورةٍ تُعلّق، كلّ هتافٍ يُطلق، كان تحت إشراف المخابرات. حتى "الفرح الشعبي" الذي بثّته القنوات لم يكن سوى مزيجٍ من الترهيب والإخراج الرديء. طلاب المدارس أُجبروا على الوقوف في الشوارع، الجنود أُمروا بالهتاف، والموظفون كُلّفوا بكتابة رسائل "ولاء" جماعية. كانت البلاد كلها تُدار كمسرحٍ كبيرٍ لإقناع العالم أن الوراثة تمت بإجماعٍ شعبيٍّ ساحق، بينما الحقيقة أن الشعب كان يُسحق في الخلفية تحت أقدام رجال الأمن.

الجيش في هذه اللحظة لم يعد جيشًا. تحوّل إلى ذراعٍ بوليسية ضخمة، تُستخدم لقمع الداخل بدل حماية الحدود. ومنذ أن جلس بشار على الكرسي، صار كلّ ضابطٍ يعرف أن مصيره مرتبطٌ ببقائه، وأن أيّ تردّدٍ في تنفيذ الأوامر سيُدفع ثمنه

بالرصاص أو الإقصاء. هكذا استُبدلت العقيدة العسكرية بعقيدةٍ جديدة: الطاعة العمياء .ومع مرور الأيام، بدأ ماهر يُحكم قبضته أكثر. أنشأ شبكته الخاصة داخل الجيش: الفرقة الرابعة، الحرس الجمهوري، وحدات النخبة التي لا تأتمر إلا بأمره. كان يراقب أخاه كما يراقب القاتل فريسته النائمة. ومع كلّ خطوةٍ لبشار في القصر، كانت رائحة الحديد والدم تتكاثف في الشوارع.

هكذا، في أقل من شهر، تحوّل الجيش السوري من مؤسسةٍ وطنيةٍ متهالكة إلى ميليشيا عائليةٍ متماسكة. لا أحد يقاتل من أجل الوطن، بل من أجل البقاء، من أجل الراتب، من أجل الخوف. ومنذ تلك اللحظة، لم يعد بشار رئيسًا للبلاد بقدر ما أصبح قائدًا لعصابةٍ ضخمةٍ اسمها "الدولة."

جلسة التعديل – البرلمان تحت الحذاء

كانت قاعة مجلس الشعب في ذلك اليوم مسرحًا لاجتماع أشبه بمشهد من مسرحيات العبث، لا أحد فيها يمثل الأمة ولا أحد يملك قرارًا، إلا أن الوجوه كانت متقنة الأداء، مدرّبة على التصفيق أكثر من التفكير. دخل النواب تباعًا وهم يعلمون أن ما سيُقال ليس للنقاش، بل للتمثيل، وأن القرار قد صُنِع في دهاليز الأمن قبل أن يصلوا إلى مقاعدهم المبطنة. في مقدّمة المسرحية جلس عبد القادر قدّورة، الرجل الذي يتقن لعبة الانحناء منذ زمن حافظ، الكلب القديم الذي شمّ رائحة السلطة من جديد بعد أن انتشرت رائحة الجثة في القصر.

بدأ قدّورة الجلسة بصوتٍ متهدّج مصطنع الحماسة، وهو يعلن وفاة القائد الخالد وكأنه ينعى كوكبًا سقط من السماء، ثم لم يلبث أن رفع صوته وهو يقرأ اقتراحًا من أحد النواب ـ أو بالأصح من أحد ضباط الأمن الذين كتبوا النص ـ يطالب بتعديل الدستور "نزولًا عند رغبة الجماهير" كي يُسمح لبشار الأسد، الذي لم يبلغ الأربعين بعد، أن يتولى رئاسة الجمهورية. في تلك اللحظة، لم تكن القاعة تفيض بالتصفيق بل بالذلّ. الكل يعرف أن الأيدي المرفوعة هي أوامر لا أصوات، وأن

كل تأخير في التصفيق قد يُقرأ في تقارير المخابرات على أنه خيانة للوطن والقائد الجديد.

وقف بعض النواب مرتبكين، بعضهم نظر إلى الأرض كأنها تبتلع ما تبقّى من ضميره، وآخرون تباروا في المزايدة: "نريد تعديل الدستور فورًا! بشار هو أمل الأمة! بشار هو الامتداد الطبيعي للقائد الخالد!". كان المسرح يزداد ابتذالًا مع كل جملة، وكأن المخرج أراد أن يُظهر انحدار البلد بأكمله في دقائق معدودة. أحد النواب الذين حاولوا التريّث وطلبوا "مهلة دستورية للمناقشة" اختفى في اليوم التالي، وقيل إنه "نُقل إلى جهةٍ أمنية لمتابعة الأمر". لم يُتابع أحد شيئًا بعدها.

في الجلسة نفسها، تم تمرير تعديل المادة 83 من الدستور خلال دقائق معدودة — المادة التي كانت تشترط أن يكون رئيس الجمهورية فوق الأربعين — فصارت فجأة "تقبل من هو دون الأربعين". لم يحتج أحد، لم يسأل أحد، لم يجرؤ أحد. كانت القرارات تُدوَّن مسبقًا، والمصفقون مستعدّون، وعبد القادر قدّورة يمسح عرقه وهو يقرأ المرسوم وكأنه يتلو قرآناً جديدًا. في الخارج، كانت سيارات الأمن تغلق الشوارع المحيطة بالمجلس، ومنعوا المارّة من الاقتراب، بينما سيارات النقل التلفزيوني كانت تبث الجلسة بلقطات منتقاة تُظهر التصفيق المتواصل وعبارات الولاء "للقائد الشاب."

وبينما كان المجلس يعلن "إجماع الشعب السوري" على بشار، كانت دمشق تختنق بصمتها، والناس يراقبون عبر الشاشات وهم يعلمون أن اللعبة انتهت قبل أن تبدأ، وأن العرش انتقل كما تُورّث المزارع والبيوت، وأن من لم يصفق اليوم قد يُدفن غدًا بتهمة "عدم الحماس للوطن."
في تلك الجلسة، لم يكن عبد القادر قدورة رئيسًا لمجلس الشعب، بل مجرّد **موظف في دائرة دفن الجثث السياسية**، يوقّع شهادة وفاة ما تبقى من شكل الدولة، ويمنح الشرعية لوريثٍ لم يخض معركة واحدة إلا في ألعاب الفيديو.

التحالف مع الأجهزة القديمة – الكلاب التي عاشت بعد سيدها

كان موت حافظ الأسد أشبه بارتباك الوحوش بعد سقوط زعيم القطيع. لحظة موت الوحش الأب، انكمشت الأجهزة الأمنية في دمشق كأفاعٍ تتشمم الهواء خوفًا من أن تكون التالية على المقصلة. فهؤلاء الذين صنعوا مجده بالدم والتعذيب، لم يعرفوا الولاء إلا لمخاوفهم. وكل واحد منهم أدرك في تلك الساعات أن استمرار النظام مرهون بمدى قدرته على **الانحناء بسرعة نحو الوريث الجديد**، أياً كان، ولو كان صبياً ضائعاً لا يفقه من الحكم سوى ما شاهده في شاشات ألعاب الفيديو.

في الأيام الأولى بعد الدفن، بدأت المخابرات تعقد اجتماعاتها في الظل، وظهر على السطح كبار الضباع القديمة: **عبد الحليم خدام** يحاول تسويق نفسه كالعقل المدني القادر على التوازن، و**حكمت الشهابي** يطل من ظلاله العسكرية، و**مصطفى طلاس** يتحدث بلسانه المعتاد المملوء بالنفاق المدهون بالابتسامات، بينما كان **آصف شوكت**، زوج بشرى الأسد، يشم رائحة الدم القادم ويخطط لتثبيت موقعه داخل البيت الحاكم. أما **ماهر الأسد** فكان أشبه بالذراع الغريزية للوريث —— صمته عنيف، ووجوده وحده كافٍ لترهيب الجنرالات الذين يعرفون جيدًا أنه ابن الجزار، وأنه لن يتردد في إكمال عمل أبيه.

أنيسة مخلوف، الأم التي كانت تتحرك من وراء الستار، لعبت دور العنكبوت في خيوط هذا التوازن. لم تكن سيدة أولى بالمعنى البروتوكولي، بل **ملكة سوداء تعرف دهاليز النظام أكثر من أبنائه**. كانت هي التي ضغطت على الشهابي وطلاس وخدام ليبايعوا بشار "درءًا للفوضى"، أي حفاظًا على رقابهم. جمعتهم في جلسات مغلقة وذكّرتهم بما يعرفونه: "الجيش معنا، والحزب لا يتنفس بدوننا، ومن يعارض سيُمحى كما مُحي غيره". كانت كلماتها باردة كالسم، قاطعة كالموسى.

في تلك الفترة، صار جهاز الأمن السياسي والأمن العسكري وأمن الدولة وأمن القوى الجوية يتسابقون في إظهار الولاء للوريث. كل فرع يرسل برقية إلى القصر يتعهد فيها بـ"حماية القائد الشاب"، وكل ضابط يحاول حجز مكانه في عهد جديد لا يفهمه بعد. حتى أن بعضهم أمر عناصره بإطلاق النار في الهواء "فرحاً بالقائد الجديد"، بينما آخرون أصدروا أوامر سرية باعتقال من "يظهر عليه الحزن المفرط على حافظ"، خوفاً من أن يُعتبر ذلك تمرداً على بشار!

الجيش نفسه تحوّل إلى **جسد بلا رأس ينتظر الأوامر من أول من يصرخ بأعلى صوت** .كبار الضباط وقفوا أمام بشار في أول لقاء رسمي له معهم، وكأنهم أمام صنمٍ لا يعرف بعد كيف يرفع يده للتحية. كانوا يمدّون أعناقهم في الطاعة، يبتلعون كراماتهم، ويعرفون أن بقاءهم في مواقعهم مرهون بابتسامةٍ أو غضبةٍ من الولد الجديد أو من أمه الجالسة خلف الستار.

التحالف الذي تشكّل لم يكن سياسيًا، بل **عقد رعبٍ متبادل** .الوريث يحتاجهم ليبقى، وهم يحتاجونه ليغطّي على جرائمهم القديمة. وهكذا تلاقى الطرفان عند المصالح القذرة: بشار في القصر محاطٌ بعصابته العائلية، والأجهزة في الميدان تحرس الكرسي أكثر مما تحرس الوطن. لم يعد أحد يهمس عن الإصلاح أو التغيير، فكل كلمة كهذه كانت تُترجم إلى "تآمر على القيادة."

في الأشهر الأولى من الحكم، بدأ هؤلاء الضباع يستعيدون شهيتهم القديمة. عادت الاعتقالات، وامتلأت السجون بالمئات ممن ظنوا أن موت الأب سيفتح نافذة هواء. الأجهزة أعادت توزيع النفوذ فيما بينها ككلاب تتقاسم وليمة لحمٍ نيّئ، وكل فرع يريد أن يثبت لبشار أنه الأكثر إخلاصاً في سحق أي معارض.

هكذا وُلد العهد الجديد من رحم الأجهزة القديمة، **تحالفٌ بين جثة الأب ودماء الابن**، بين جيلٍ تعفّن في الظلام وآخر لا يعرف إلا كيف يكرر الجنون في صورةٍ

أكثر ركاكة. كلهم عاشوا بعد سيدهم، لكنهم لم يعودوا بشرًا، بل ظلالاً سوداء تحرس الخراب وتلعق دماء الماضي كي تبقى حيّة.
إنه **تحالف الكلاب التي لم تمت مع سيدها، بل تعلمت أن تنهش في غيابه أكثر.**

تثبت حكم الوحش المجنون دوليا وعربيا

حين سقط حافظ الأسد، لم تكن واشنطن ولا تل أبيب ولا العواصم العربية غافلة عمّا يجري. فالنظام السوري لم يكن مجرد حكمٍ دموي داخل حدود دولةٍ متعبة، بل **حلقة مركزية في شبكة توازنات الشرق الأوسط** .لذلك، عندما مات الوحش، اجتمع المتنفّذون في العالم والإقليم على ضرورة بقاء الشكل دون المضمون —— بقاء الأسد لا الشخص، بل المنظومة.

الولايات المتحدة التي كانت قد جربت التعامل مع حافظ في ملفات لبنان والعراق وإسرائيل، لم تكن تريد فوضى على حدود الجولان. كان همّها الأول "الاستقرار"، أي بقاء العصا الأمنية التي تضبط سوريا ولبنان بقبضةٍ واحدة. وصلتها رسائل من استخباراتها ومن تل أبيب تقول بوضوح: "بشار هو الخيار الأفضل.. ضعيف، يمكن احتواؤه، ولن يغيّر شيئاً". وهكذا، بدأت واشنطن عبر سفارتها في دمشق **تبارك الوريث الصغير بصمتٍ بارد،** ثم أوعزت إلى حلفائها العرب بالاصطفاف خلفه.

أما **إسرائيل،** فكانت أكثر وضوحاً في سعادتها الخفية. فالجبهة التي لم تُطلق منها رصاصة واحدة منذ 1974 ستظل هادئة، بل أكثر هدوءاً تحت حكم ابنٍ تائهٍ لا يملك لا كاريزما أبيه ولا جنونه الحذر. قالت الصحف العبرية حينها بعبارة صريحة: "إننا لا نعرف بشار، لكننا نعرف من ربّاه". وكان ذلك كافياً ليطمئنوا إلى أن **حدود الجولان ستبقى السياج الأكثر أماناً في الشرق الأوسط.**

في المقابل، تحركت **الدول العربية** بخطابٍ مزدوج: نعيٌ رسمي "للرئيس الخالد"، ومبايعةٌ دافئة "للرئيس الشاب". هرع الملوك والرؤساء إلى دمشق، لا حباً ببشار، بل خوفاً من أن يفتح سابقة "سقوط الحكم الوراثي في جمهورية". فلو انكسر النموذج الأسدي، لاهتزت قصورهم من المحيط إلى الخليج. فبقاء بشار كان **ضمانة غير مباشرة لاستمرار أنظمتهم الوراثية والمشيخية**، تحت غطاء "الجمهوريات الثابتة."

أما **حسني مبارك**، فكان الأكثر انسجاماً مع المشهد. استقبل خبر التوريث في دمشق بابتسامةٍ ساخرة وارتياحٍ داخلي، لأن ما يجري هناك كان **البروفة الأولى لما يحضّره هو في القاهرة لجمال مبارك**. لذلك، لم يتردد لحظة في إرسال وفدٍ رفيع إلى العزاء، يتحدث عن "العهد الجديد والأمل في القيادة الشابة"، في حين كانت أجهزة إعلامه تمهّد المصريين لفكرة الوراثة نفسها. لقد رأى مبارك في بشار نموذجاً يمكن أن **يُغسل به وجه التوريث العربي** ويُسوّق بوصفه "تحديثاً" لا "استبداداً."

وهكذا، من واشنطن إلى الرياض إلى القاهرة، **تجمّع الطوق حول بشار الأسد** لا خوفاً عليه بل خوفاً من غيابه. باركوه لأنه استمرار للنظام الذي يعرفونه، لا لأنهم يؤمنون به. نظامٌ مطواع، يتقن ضبط الشارع بالقبضة، ولا يهدد أحداً إلا شعبه.
كانت الرسالة واحدة من كل اتجاه:

"ابقَ كما كان أبوك.. لا نريد سوريا حرّة، نريد سوريا صامتة".

وهكذا، نال **الوريث المجنون** مباركة العالم وهو لم يزل يتعلم كيف يمسك المقود، لا لأنه يستحق، بل لأنه **الحل الأرخص لإدامة الخراب**.

أدوات الحكم للوحش المجنون – الكلاب التي ارتكز إليها

حين ورث بشار الأسد سوريا، لم يرث دولة، بل **شبكةً متعفّنة من أجهزة الرعب وأسرابًا من المنتفعين والجلادين** .لم يكن يملك فكرًا ولا رؤية، لكنه كان يعرف شيئًا واحدًا: أن من يريد البقاء في قصر أبيه لا بد أن يحكم بوسائل أبيه نفسها، ولكن بجرعةٍ أكبر من الهوس. وهكذا بدأ مشروع "التوريث الأمني" لا بوصفه خطةً سياسية، بل **غريزة بقاء** في جسدٍ يحكمه الخوف.

أولًا: الأجهزة الأمنية – العمود الفقري للجنون

استيقظت سوريا في عهد بشار على واقعٍ جديد قديم، فيه **كل فرعٍ أمني دولة قائمة بذاتها**، ولكل كلبٍ فيها سلطته المطلقة.
في المقدمة وقف **علي دوبا**، شيخ المخابرات العسكرية الذي علّم الجميع أن الدولة لا تُحكم بالقانون بل بالخوف. وبعده جاء جيلٌ جديد من الجزارين:

- **آصف شوكت**، زوج بشرى الأسد، الذي تمدد نفوذه من الاستخبارات العسكرية إلى دهاليز القصر، حتى صار "العقل الأسود" في إدارة الملفات الداخلية.
- **جميل حسن**، الوجه الصلب للمخابرات الجوية، الذي حوّل كل مطار وكل ثكنة إلى فرع تحقيقٍ بالنيابة عن النظام.
- **بهجت سليمان**، الضابط الذي جمع بين النفاق والدموية، فصار "المنظّر الأمني" لعقيدة الولاء لبشار، يكتب في الصحف كما يجلد في الأقبية.
- **رستم غزالة**، الوحش الذي أشرف على لبنان كأنها ضيعةٌ خاصة، ينهب ويهدد ويقتل باسم "السيادة الوطنية."
- **حافظ مخلوف**، ابن خال بشار، الذي مثّل الجسر بين المال والأمن، وحوّل كل ضابط إلى تاجر وكل تاجر إلى مخبر.

كانت الأجهزة الأربعة – المخابرات العسكرية، الجوية، السياسية، وأمن الدولة – تتقاطع كأنها **شبكة من الأنياب،** كل نابٍ ينهش حيّزًا من جسد الوطن. أما بشار، فكان يقف في الأعلى يراقبهم، لا كقائد، بل **كمريض يستمتع بمشاهدة تجاربه على البشر.**

ثانيًا: الاقتصاد – من خزائن الدولة إلى جيوب العائلة

الاقتصاد في عهد الأسد الابن لم يُبنَ على الإنتاج، بل على **النهب المُنظَّم برخصةٍ رسمية** .كان **رامي مخلوف** هو المهندس الحقيقي للفساد، بل **وزير المالية الفعلي للنظام** .سيطر على الاتصالات، والمصارف، والنفط، والموانئ، والطيران، وفرض على رجال الأعمال "ضريبة الولاء". من رفض، أُسقِط من السوق، ومن رضخ، صار شريكًا في الجريمة.
تحوّل الاقتصاد السوري إلى **مزرعةٍ خاصة لعائلة الأسد ومخلوف،** يُدار عبر واجهاتٍ تجارية تحميها الأجهزة. وهكذا انقسمت سوريا إلى طبقتين:
–طبقةٍ تملك كل شيء لأنها من العائلة.
–وطبقةٍ لا تملك شيئًا لأنها من الشعب.

حتى الجيش أصبح يُدار بمنطق الغنيمة؛ مناصب، رُتب، وعقود توريد، كلها تُباع لمن يثبت ولاءه الشخصي لبشار أو لماهر.

ثالثًا: الإعلام – البوق الذي يموّه الجريمة

منذ الأيام الأولى، أدرك بشار أن الخوف وحده لا يكفي، لا بد من **تلميع صورة الجنون** .فجاءت **الكلاب الإعلامية** تتسابق على مدحه.

- **عدنان محمود** و**عماد سارة** و**بثينة شعبان** كانوا وجوهًا "حضارية" تبيع الأكاذيب بلغةٍ ناعمة.

- القنوات الرسمية تحولت إلى منابر للتهليل، والفضائيات الخاصة كـ"الدنيا" و"الإخبارية" كانت تُدار من غرف المخابرات مباشرة.
- الصحف كتبت عن "القائد الشاب" الذي سيقود الإصلاح، فيما كانت السجون تمتلئ بالمثقفين الذين صدّقوا الوهم.

كان الإعلام السوري **آلة غسيل دماغٍ جماعية**، تجعل المواطن يشاهد الدم في الشوارع ويظن أنه احتفال وطني.

رابعًا: رجال الدين – عباءة الطاعة المقدسة

لم يكتفِ بشار بالأمن والاقتصاد والإعلام، بل أراد **قداسةً تغسل يديه من الدم** . فاستحضر رجال الدين كما يُستحضر المهرّجون في بلاطٍ ملوث.

- **أحمد كفتارو** ثم **محمد سعيد رمضان البوطي** و**عبد الفتاح البزم** و**حسون** كانوا أذرعًا دينية للنظام، يصوغون الفتاوى كما تُصاغ البيانات الأمنية.
- المنابر تحولت إلى **منصات تمجيد**، فيها يُذكر اسم بشار أكثر من اسم الله.
- وكل من حاول أن يتحدث عن عدلٍ أو حرية أو حدود ظلمٍ، صُنّف "متطرفًا" أو "وهابيًا" وأُلقي في السجن.

هكذا صارت العمامة جزءًا من الزي الأمني، والفتوى بندقيةً أخرى في يد النظام.

خامسًا: الحزب والبرلمان – ديكور الجثة

أما **حزب البعث**، الذي كان في زمن الأب أداةً للهيمنة السياسية، فقد صار في عهد الابن **جثةً تُستدعى وقت الحاجة للزينة** .لم يعد أحد يصدق شعارات "الوحدة

والحرية والاشتراكية"، بل صار الحزب مصنعًا لتوزيع الرشى والمناصب الشكلية.
في مجلس الشعب، واصل **عبد القادر قدورة** ومن بعده **محمود الأبرش** و**محمد جهاد اللحام** تمثيل نفس المسرحية القديمة: تصفيق، تهليل، وتصويت بالإجماع. لم يكن المجلس يناقش شيئًا، بل يصادق على كل شيء.

سادسًا: الجيش – الحارس الذي لا يعرف من يحرس

الجيش، الذي ورثه من أبيه، لم يعد مؤسسة وطنية، بل **ميليشيا عملاقة تحرس القصر**.
القيادة العليا كانت بيد **ماهر الأسد** و**آصف شوكت**، وكل وحدات النخبة، من الحرس الجمهوري إلى الفرقة الرابعة، وُضعت تحت إشراف العائلة مباشرة.
أما الضباط في المحافظات، فصاروا **أمراء مناطق** يتحكمون بالناس والموارد كما يشاؤون، طالما يرفعون صورة بشار فوق مكاتبهم.

لم يكن الولاء للوطن، بل للكرسي. ولم يعد الجندي يقاتل لأجل علمٍ، بل ليبقى حيًا أمام ضابطٍ يمكنه أن يقتله بكلمة "ارتياب."

وهكذا، تشكّل نظام بشار الأسد من **فسيفساء رعبٍ مذهلة الدقة**:
أمنٌ يحكم،
اقتصادٌ ينهب،
إعلامٌ يكذب،
دينٌ يُشرعن،
وحزبٌ يصفّق.

لم يكن نظام دولة، بل **خلية جنون جماعية يقودها شابٌ فارغ محاطٌ بكلابٍ تعرف أن مصيرها مرتبط بمصيره**.

ومنذ تلك اللحظة، لم تعد سوريا بلدًا يُحكم، بل **ساحة تُدار كمنشأة تجريبية لجنونٍ سياسي وأمني لم يشهد له التاريخ العربي مثيلًا.**

ماكينة الإعلام السوري

في تلك اللحظة تعمل كما لم تعمل من قبل، كأنها تُجهّز **لبيع الوهم في قناني العطر** .لم يكن المطلوب أن يُقنعوا الناس ببشار الأسد، بل أن **يمسحوا من الذاكرة صورة الأب الجزار ويزرعوا مكانها صورة "الطبيب العصري" القادم من لندن** .فالمسافة بين الجثة والوريث كانت قصيرة، لكنها كانت تحتاج إلى زينةٍ كثيرة لتبدو كولادة جديدة لا كاستمرارٍ للكارثة.

في الأيام الأولى، بدأ الضخّ المنظّم: صور بشار بالبدلة الأنيقة، خلفه شاشة كمبيوتر، أو في مختبرٍ مزعوم، أو يبتسم بخجلٍ مصطنع أمام عدسةٍ مُختارة بعناية .**الإعلام الرسمي، من التلفزيون السوري إلى وكالة سانا إلى صحف النظام، تحوّل إلى ورشة تزوير كبرى** .العناوين كانت متشابهة في كل مكان:

“الرئيس الشاب.. وجه سوريا الجديد”
“بشار الأسد.. الطبيب الذي جاء ليُعالج جراح الوطن”
“دمشق تدخل الألفية بروح العصر بقيادة شابة متعلمة في الغرب.”

في نشرات الأخبار، لم تعد هناك تقارير عن المعتقلين أو الفقر، بل عن “مشاريع المعلوماتية”، و“خطط تحديث الإدارة”، و“إصلاح التعليم”. كان كل تقرير يبدأ باسم بشار وينتهي بصورته، **كأن البلاد عاشت قرونًا في الظلام وها هو النور يهبط من لندن بالسترة الرمادية والنظارات الشفافة.**

بدأت الصحف الخاصة التي أُنشئت بترخيصٍ أمني مدروس — مثل “الثورة”، و“تشرين”، ثم لاحقًا “الوطن” — تنشر مقالات تصف “العقل التكنولوجي

لبشار"، و"رؤيته الحديثة للسياسة". حتى الكتّاب الذين كانوا بالأمس يمدحون حافظ بالدم، صاروا اليوم **يكتبون مقالات رومانسية عن ابنٍ يعزف البيانو ويقود الإصلاح بعقلية الطبيب الأوروبي.**

في المقابل، كانت المخابرات تُصدر الأوامر للإعلاميين بعدم استخدام لقب "السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد" بشكلٍ متكرر، بل "الرئيس الشاب"، في محاولةٍ لجعل الكذب أكثر نعومةً وقابليةً للهضم. وهكذا، تحول الهوس الأمني إلى **حملة تجميل نفسية** تُغطي الدم بالمكياج.

حتى البرامج التلفزيونية كانت تُدار وفق سيناريو محدد:
لقطات لبشار وهو يزور الجامعات،
بشار في معرضٍ للكمبيوتر،
بشار يضحك مع الأطفال،
بشار يُمسك فأرة الحاسوب ويضغط بزرٍّ كأنه يفتح مستقبل الأمة.

كأنهم أرادوا إقناع الشعب أن البلاد انتقلت من الجنازات إلى "القرن الحادي والعشرين" بمجرد أن لمس الوريث لوحة المفاتيح.

ولم يتأخر **الإعلام العربي الرسمي** عن المشاركة في المسرحية: القنوات المصرية واللبنانية والخليجية استضافت محللين يصفون التجربة السورية الجديدة بأنها "انتقال حضاري سلس للسلطة"، وأن بشار "يمثل جيلاً جديدًا من القادة العرب المتعلمين في الغرب". حتى بعض الصحف الأمريكية والفرنسية التقطت الطعم، فكتبت تقارير ناعمة عن "الأسد الشاب الذي يتحدث الإنجليزية بطلاقة ويريد تحديث بلاده."

لكن خلف هذه الستائر اللامعة، كان السوريون يعرفون الحقيقة:
الإنترنت الذي وعد به النظام كان مراقَبًا من أول يوم،

والإصلاح الإداري كان يعني تعيين أبناء الضباط،
والانفتاح الثقافي كان يُقابل بسجون جديدة.

ومع مرور الوقت، بدأ القناع يتشقق. الناس الذين شاهدوا صورة "الرئيس المتحضر" في التلفزيون، كانوا يرونه في الواقع **يمشي على نفس الدم الذي تركه أبوه**، يعتقل الكلمة كما تُعتقل الرصاصة، ويتحدث عن الإصلاح وهو يزرع الجثث في تدمر وصيدنايا.

لقد صنع الإعلام منه "رجل الحداثة"، لكنه كان **حداثيًا في طريقة القمع، لا في بناء الدولة.**
أدخل الكمبيوتر إلى مكاتب الأمن، لا إلى الجامعات،
وأطلق الإنترنت ليجسّس على الناس، لا ليفتحهم على العالم،
واستخدم لغة التكنولوجيا ليُخفي حقيقة النظام الحجري الذي لم يتغير فيه شيء سوى وجه السفاح.

باختصار، كان الإعلام يصوّر بشار كأنه **عقل غربي ووجهٍ وديع**، لكنه في الواقع لم يكن سوى **نسخة رقمية من أبيه، بنفس الجينات الأمنية، وبواجهةٍ من زجاج لندن المغسول بالدعاية.**

ربيع دمشق – حين فُتحت الأبواب لتُغلق المقابر

كان النظام في تلك السنوات الأولى من عهد الوريث، يبتسم للكاميرات كما يبتسم الوحش قبل الانقضاض. بدا كأنه يمدّ يده للهواء، لا للناس، ويفتح نوافذ صغيرة فقط ليختبر من يجرؤ على التنفس. سمّوا ذلك "ربيع دمشق"، لكنّه في الحقيقة كان فصلًا قصيرًا من الخداع المتقن، فخًا سياسياً مغلفًا بشعارات الانفتاح والإصلاح.

في بداية عام 2001، راحت العاصمة تتنفّس شيئًا غريبًا عليها: كلمات الحرية صارت تُقال بصوت مسموع، وجلسات النقاش تنتقل من بيوت المثقفين إلى صالوناتٍ علنية. رياض سيف، التاجر الذي صار نائبًا مشاغبًا، فتح بيته في المزة وحوّله إلى منبرٍ لكل من ظنّ أن الكلام وحده يُسقط الصمت. مأمون الحمصي رفع صوته تحت قبة البرلمان متحدّياً الحاكم، وأرف دليلة ألقى محاضرات عن العدالة الاقتصادية كمن يضع إصبعه على جرحٍ لم يندمل منذ حافظ الأسد. وبدأت الأسماء تتوالى: كمال اللبواني، وليد البني، رياض الترك، فواز تيلو، حبيب صالح، حبيب عيسى، جمال الأتاسي... رجال خرجوا من عتمة القهر ليقولوا: كفى.

الإعلام الرسمي، تلك الأفعى المدهونة بالعسل، لم يمانع في البداية. أظهرهم على الشاشات كـ"مفكرين وطنيين" يناقشون مستقبل سوريا. بدت اللعبة متقنة: النظام يريد أن يبدو عصرياً أمام الغرب، والناس صدّقوا أن العصا الأمنية القديمة ربما انكسرت. صحيفة "الثورة" تنشر عناوين عن "حوار وطني"، والتلفزيون يلتقط صوراً من منتديات فكرية، بينما في الخلفية كانت أجهزة الأمن تُعدّ دفاترها: من يتكلم؟ من يجتمع؟ من يصفق؟ ومن يتجرأ على التوقيع؟

وهكذا، كما يفتح الجزار باب الحظيرة قبل الذبح، تركوا الباب مفتوحًا. لأسابيع قليلة ظنّ السوريون أنهم استعادوا أصواتهم، وبدأت المنتديات تنتشر: منتدى رياض سيف، منتدى الأتاسي، منتدى الحوار الديمقراطي، ندوات في بيوت المثقفين، ومجالس تعجّ بالسياسيين القدامى والشباب. قرؤوا بيان الـ99 ثم بيان الألف، وأعلنوا مطالب بسيطة: رفع حالة الطوارئ، إطلاق سراح المعتقلين، إصلاح القوانين. كلماتٌ لم تحمل سلاحًا ولا تهديدًا، لكنها كانت كافية لتشعل رعب المخابرات.

الوريث كان يراقب المشهد بابتسامةٍ باردة، كما لو أنه يرى مختبراً لتجربة بشرية. ترك الحبل على الغارب، حتى ظنّ البعض أنه جادّ في "الإصلاح". لكنّ في القصر كانت أنيسة، الأم التي ورثت عن زوجها قسوةً لا تخطئها العين، تهمس لماهر ورجال الأمن: "كفى لعباً، أعيدوا الأمور إلى نصابها." فجاءت الأوامر من فوق، وصدر القرار: لا ربيع في مزرعة آل الأسد.

وفي ليلةٍ من ليالي الخريف 2001، بدأت الكلاب تتحرك. سيارات الأمن تحيط بمنازل النشطاء واحدًا تلو الآخر. اعتُقل رياض سيف بعد أن ألقى محاضرته الشهيرة عن الفساد واحتكار الهواتف الخليوية. مأمون الحمصي اختفى من مكتبه. أرف دليلة سُحب من بيته فجراً، وهو الذي لم يحمل سوى كتب الاقتصاد وورقة صغيرة كتب عليها "العدالة أساس الحكم". أما رياض الترك، شيخ المعارضة العجوز، فكان قد خرج من السجن قبل سنوات قليلة ليعود إليه من جديد، وكأن سوريا لا تعرف له عنواناً غير الزنزانة.

المحاكم كانت مهزلة بحد ذاتها: محكمة أمن الدولة، تلك الخرافة القانونية التي لا تعرف محامياً ولا دفاعاً. التهم جاهزة: "محاولة تغيير الدستور بطرق غير شرعية"، "نشر أخبار كاذبة"، "المساس بهيبة الدولة". هكذا تحولت منتديات الحوار إلى قضايا أمنية، وصار كل من قال "حرية" يُتهم بأنه "يهدد وحدة الوطن."

الإعلام الذي صنع الوهم عاد ليمسح الدم. لم يعد يتحدث عن "منتديات الفكر"، بل عن "خلايا مشبوهة تتلقى تمويلاً خارجياً". كانت نفس الوجوه التي طبّلت للانفتاح، تلعن الآن أصحابه على الهواء. الناس فهموا الرسالة جيداً: لا أحد يتكلم، ولا أحد يسمع. وهكذا عاد الصمت إلى المدن، وعاد الهمس إلى البيوت، وعادت الأجهزة إلى ممارسة هوايتها القديمة في تكسير العظام قبل الكلمات.

أما الوريث، فخرج بعد أشهر يتحدث بلغةٍ رمادية عن "مرحلة تجاوزت الفوضى السياسية"، وكأن الربيع لم يكن إلا اضطرابًا هرمونيًا في جسد الوطن. ابتسم وهو يقرأ خطابه أمام مجلسٍ من الخشب، ونسي – أو تجاهل – أن أول دماءٍ سياسية في عهده لم تأتِ من خصومٍ مسلحين، بل من مثقفين رفعوا كتبهم لا بنادقهم.

وهكذا أُغلق الباب الذي فتحوه ببراءة، وأُطفئت شموع الحلم قبل أن تشتعل. من نجا من السجن عاش في المراقبة، ومن خرج بعد سنوات خرج مكسوراً، يعرف أن الأسد الجديد لم يكن إصلاحياً ولا حداثياً، بل كان أكثر خطراً من أبيه لأنه ارتدى قناع "الشاب المتعلم". كان ذاك هو "ربيع دمشق"... الربيع الذي غُرِس في المقابر وسُقي بعرق السجانين.

قرنة شهوان – ربيعٌ آخر تحت البسطار السوري

في الجهة الأخرى من الحدود، لم يكن الربيع سياسيًا فحسب، بل كان معركة وجود.
في لبنان، حيث كانت دمشق تحكم بالظلّ والهواتف، وتوزّع القرارات كما يوزّع الضباط أوامر الثكنة، بدأت ملامح التململ تتشكّل في مطلع الألفية. سنوات من الاحتلال السوري أنهكت الكرامة اللبنانية، حتى صار البلد الصغير نسخةً مصغّرة من "الجمهورية الخاضعة". كل شاردة وواردة تمرّ عبر مكتب الأمن والاستطلاع في عنجر، حيث يجلس **رستم غزالي** مثل والي عثمانيٍّ متسلّط، يتحدث إلى الوزراء والنواب بصفته الحاكم الحقيقي لا ممثل "الشقيقة الكبرى."

لكن عام 2001 حمل شيئًا جديدًا: تيارٌ سياسي مسيحيّ مدنيّ بدأ يتكوّن في بلدة **قرنة شهوان** في جبل لبنان، برعاية البطريرك **نصرالله صفير**، الراعي الذي قرر أن يُخرج الصمت من الكنيسة إلى الشارع. هناك اجتمع عدد من الشخصيات السياسية والفكرية تحت مظلة واحدة – التيار الذي سُمّي بـ**لقاء قرنة شهوان** .

أعضاؤه تنوعوا بين وجوه سياسية قديمة من حزب الكتائب و"الوطنيين الأحرار" ومستقلين وشخصيات فكرية :**نسيب لحود، فارس سعيد، سمير فرنجية، بطرس حرب، بطرس صفير، أنطوان حداد، بطرس لبكي، غطاس خوري، بطرس الضاهر** وغيرهم. كان هدفهم بسيطًا وواضحًا :**إنهاء الوصاية السورية على لبنان، واستعادة السيادة الوطنية**.

كلمة "وصاية" وحدها كانت في قاموس المخابرات السورية جريمة تستحق التعذيب، لأن النظام في دمشق لم يكن يرى لبنان دولةً، بل "ساحة". ومع أول بيان يصدر عن لقاء قرنة شهوان في نيسان 2001، والذي دعا إلى انسحاب الجيش السوري وإلى انتخابات حرّة نزيهة، صدرت الأوامر من دمشق مباشرة إلى **رستم غزالي** و**جميل السيد** و**غازي كنعان**)الذي كان لا يزال يدير الملف الأمني من دمشق :(*أوقفوا هذه المهزلة قبل أن تصير عدوى*.

ومنذ تلك اللحظة، تحولت بيروت إلى ملعب دمويٍّ خفيّ. كل من يقترب من نغمة "الاستقلال" يُستدعى إلى التحقيق أو يُفتح له ملف أمني. كانت مكاتب **المخابرات السورية – اللبنانية المشتركة** في الحازمية وعنجر وصوفر تعجّ بالقوائم. أسماء الكهنة والطلاب والصحافيين، وكل من شارك في مسيرة أو رفع لافتة.

في 7 آب 2001، حدث المشهد الذي لن ينساه أحد: الأمن اللبناني، بأوامر مباشرة من ضباط سوريين، اقتحم مظاهرة طلابية سلمية في **ساحة ساسين** بالأشرفية. الضرب والاعتقال كانا هم الرد على هتافات "حرية، سيادة، استقلال". عشرات الشبان خُطفوا إلى ثكنات وزارة الدفاع و"المجلس الحربي"، حيث جرى التحقيق معهم تحت الإشراف السوري. الصحافة اللبنانية المعارضة كـ**النهار** و**الأنوار** و**المستقبل** كتبت عما حصل، لكنّ الرقابة كانت أسرع من الحبر.

رجلٌ مثل **سمير قصير**، الكاتب الجريء في "النهار"، كتب مقالات نارية عن "الوصاية الأمنية"، فصار اسمه في اللائحة السوداء. في تلك المرحلة، لم يكن أحد يتحدث بصوت مرتفع دون أن تُرسل له المخابرات السورية رسالة: استدعاء، تهديد، أو حادث سيرٍ غامض. وهكذا وُلدت "قرنة شهوان" وهي محاطة بالعيون والجواسيس.

رستم غزالي كان يعامل السياسيين اللبنانيين كموظفين في مزرعته. يصرخ في وجوههم على الهاتف، يهددهم بالاعتقال إن حضروا اجتماعات المعارضة. أما **جميل السيد**، المدير العام للأمن العام اللبناني، فكان الوجه المحلي الصارم الذي ينفّذ الأوامر بأناقة بيروتية مغشوشة. كانت الاجتماعات في البطريركية المارونية تُرصد بالتصوير، وتُرفع تقاريرها إلى دمشق أولاً بأول.

لكن اللقاء استمر، يزداد قوةً رغم القمع. شعار "الانسحاب السوري" صار يتكرر في خطب الكنائس وعلى ألسنة الطلاب والناشطين. ومع كل نداء، كانت دمشق تضرب أكثر. الاعتقالات طالت ناشطي **التيار العوني**، و**القوات اللبنانية**، وطلاب الجامعات، وحتى رجال دينٍ جاهروا بكلمة "استقلال". وبدأ النظام السوري يرسل رسائل تهديد عبر القنوات الدبلوماسية والإعلامية، بأن "الوجود السوري ضمانة للاستقرار."

لكنّ قرنة شهوان كسرت الحاجز النفسي. كانت أول حركة سياسية منظمة في لبنان تتحدى النفوذ السوري بوضوحٍ علني، وتطالب بتطبيق اتفاق الطائف كما كُتب لا كما فسّره الأسد. ومع مرور الوقت، تحوّلت إلى نواة لحركةٍ وطنية شاملة ستنضج بعد أربع سنوات، حين اغتيل **رفيق الحريري** عام 2005، وتنفجر ثورة الأرز التي أطاحت بالقوات السورية من لبنان.

ولم يكن ذلك من فراغ: كثيرٌ من رموز "قرنة شهوان" عانوا الاعتقال أو التهديد أو الاغتيال. منهم من أُجبر على المنفى، ومنهم من بقي تحت المراقبة. لقد كانت المعركة هناك امتدادًا لمعركة السوريين في الداخل: كل من قال "حرية" في وجه الأسد، سواء كان في دمشق أو في الأشرفية، كانت نهايته واحدة — السجن، أو الرصاصة، أو النفي .قرنة شهوان كانت صدى ربيع دمشق، ولكن بلسانٍ لبنانيٍّ أكثر جرأة. السوريون صمتوا خوفًا من المخابرات، واللبنانيون تجرؤوا لأنهم تعبوا من أن يُحكموا من وراء الحدود. فكان ردّ الأسد الأب والابن واحدًا: لا صوت يعلو فوق صوت المخابرات.

هكذا تعامل النظام مع "قرنة شهوان": فبالنسبة له، لبنان لم يكن جارًا، بل غرفةً أخرى من القصر. وكان من الطبيعي أن يرسل الحرس ليطفئ فيها الأنوار حين ترتفع الأصوات.

من قرنة شهوان إلى اغتيال الحريري

تغييرات النظام الأمني في لبنان: صناعة آلةٍ أكثر إجرامًا وتوسّع دور حزب الله بالسلاح

حين رحل حافظ الأسد عام 2000، لم يترك وراءه في لبنان "نظامًا أمنيًا" بل شبكة احتلالٍ مكتملة الأركان. كان ضباطه الكبار – **غازي كنعان** و**رستم غزالي** و**جميل السيد** –يعرفون تفاصيل حياة كل لبناني كما يعرف الجلاد وجوه ضحاياه. لكن مع موت الوحش الأب وصعود الوريث المرتبك، احتاجت دمشق إلى آلةٍ أمنيةٍ جديدة، أكثر شراسةً وأقلّ ذكاء، لتثبت أن الحكم لم يتبدّل، وأن الخوف ما زال هو القانون الأعلى في بيروت كما في دمشق.

منذ صيف عام **2001** بدأ **رستم غزالي**، الذي كان قد تولّى رئاسة جهاز الأمن والاستطلاع السوري في لبنان خلفًا لغازي كنعان، بإعادة هندسة القبضة الحديدية.

كانت مهمته أن يمحو كل أثرٍ للّين الذي شاع في الأسابيع الأولى من حكم بشار، حين توهّم البعض أن "الشاب العصري" سيخفف من عسف الأجهزة.
رستم لم يكتفِ بالإشراف على ضباط المخابرات السوريين، بل أنشأ منظومة لبنانية موازية داخل المؤسسات الرسمية نفسها: ضباط لبنانيون يعملون بتعليماته المباشرة، يرفعون إليه التقارير قبل أن تذهب إلى رؤسائهم في بيروت.
بهذا الشكل، صار الأمن اللبناني امتدادًا مباشرًا للمخابرات السورية، لا مجرد تابعٍ سياسي.

وبحلول عام **2002**، أعيد توزيع ضباط كبار على مفاصل الدولة اللبنانية:

- **جميل السيد** مديرًا للأمن العام،
- **ريمون عازار** مديرًا للاستخبارات العسكرية،
- **غازي كنعان** من دمشق كمشرفٍ أعلى،
- و**رستم غزالي** الحاكم الميداني المطلق في عنجر.
أُغلقت كل مساحات الحركة السياسية خارج وصاية هذه المنظومة، وصارت بيروت – بوجهها الأوروبي – تُدار كما تُدار حيّ المزة في دمشق.

في هذا الجوّ من الخنق الأمني، بدأ النظام السوري يبحث عن "ذراع داخلية لبنانية" تكمّل قبضته بالسلاح والعقيدة. لم يكن الاختيار صعبًا؛ **فحزب الله** كان الجندي الذي أثبت ولاءه منذ حرب الجنوب عام 2000، وكان يخضع لتوجيهات **قاسم سليماني** و**الحرس الثوري الإيراني**، في توازنٍ دقيق بين دمشق وطهران.
لكن بعد عام 2001 تغيّر الدور: لم يعد حزب الله "حركة مقاومة ضد إسرائيل" فحسب، بل أصبح "شريكًا أمنيًا" في الداخل اللبناني.

بدأ الحزب تدريجيًا بالتمدّد في بيروت والضاحية والجنوب والبقاع، مستغلًا الغطاء السياسي من دمشق والدعم المالي من طهران. كانت سوريا تمنحه الحماية والتنسيق الأمني، مقابل أن يضمن لها السيطرة على الشارع الشيعي وأن يردع أي محاولةٍ داخلية لقيام توازنٍ سياسي جديد.
ففي كل مرة كانت تُرفع فيها أصوات ضد الوجود السوري، كانت رسائل "الردع" تُوجّه عبر الحزب: إغلاق طريق، تظاهرة مسلحة، أو إطلاق نارٍ عشوائي "باسم المقاومة."

عام **2003**، بدأ التحوّل الأخطر: اندماج فعلي بين الجهاز الأمني السوري في لبنان وذراع حزب الله العسكرية.
اجتماعات التنسيق الدورية بين **رستم غزالي** وقادة الحزب – أبرزهم **وفيق صفا** و**الحاج عماد مغنية** –وضعت الأسس لتقسيم العمل:

- الحزب يتولى مراقبة الداخل الشيعي ومنع تمدد أي نفوذٍ معارض.
- المخابرات السورية تتكفل بضبط القوى السنية والمسيحية.
- أما جهاز الأمن العام اللبناني فكان الأداة القانونية لتمرير الأوامر بأختام الدولة.

بهذا التزاوج، تحولت المنظومة الأمنية إلى "وحشٍ مزدوج الرأس": رأسٌ سوري يدير، ورأسٌ لبناني شيعي ينفّذ.
كانت الخطة أن يبقى الحزب "الرديف" الذي يحفظ النظام الأمني من أي تصدّع.
وكلما حاولت شخصياتٌ لبنانية الاقتراب من فكرة الاستقلال، كانت المليشيا تذكّر الجميع بأن السلاح هو الكلمة الأخيرة.

في العام نفسه، ومع تصاعد الضغط الأمريكي بعد غزو العراق، ازداد رعب دمشق من احتمال انتقال عدوى "التغيير" إلى لبنان، فدفعت الحزب إلى واجهة

"الاستقرار". وهكذا رُوّج إعلاميًا أن "حزب الله هو صمام الأمان"، بينما كانت أجهزته تزرع الخوف في الشوارع والجامعات والمؤسسات.

خلال عامي **2003–2004**، كانت المداهمات والاعتقالات بحق ناشطي المعارضة اللبنانية تتم تحت شعار "التعاون السوري–اللبناني لمكافحة الإرهاب."
في الحقيقة، كانت حملة سحقٍ سياسي تهدف إلى تجفيف أي صوتٍ معارض للوجود السوري.
في تلك الفترة، أُغلق عشرات الصحف والمجلات المعارضة، وتعرّضت شخصيات كنسية ومدنية للملاحقة.
وفي الخلفية، كان **حزب الله** يراكم سلاحًا يفوق طاقة الدولة اللبنانية نفسها، ويقيم شبكة اتصالاتٍ خاصة به، في علمٍ من الأجهزة السورية التي رأت في ذلك ضمانةً لبقائها.

تحولت بيروت إلى مدينةٍ محتلةٍ بثلاثة مستويات من السلطة:
السلطة السياسية الصورية في القصر الجمهوري،
السلطة الأمنية في عنجر ودمشق،
والسلطة الميدانية في الضاحية الجنوبية حيث الميليشيا التي لا تُمسّ.

هكذا صُنعت الآلة الجديدة:
آلةٌ أكثر إجرامًا من تلك التي بناها الأسد الأب، لأنها لا تقتل باسم البعث فقط، بل باسم "المقاومة" و"الاستقرار."
آلةٌ لبنانية بواجهة وطنية، لكن محركها سوريّ وإيرانيّ.
وكان هذا الدمج القاتل هو الذي سيقود لاحقًا إلى الصدام الكبير:
حين ظنّ بعض اللبنانيين أن بوسعهم التحرر من الوصاية، اكتشفوا أن الوصاية صارت تمتد من دمشق إلى الضاحية، ومن المخابرات إلى المنابر، ومن الحاكم إلى السلاح.

التدخل السياسي الفجّ في الحياة اللبنانية

من ناطور المدرسة إلى الوزراء

بعد أن رسّخت دمشق قبضتها على الشارع اللبناني، كانت الخطوة التالية السيطرة على المؤسسات الرسمية من الداخل. لم يعد هناك فرق بين وزير أو موظف عادي؛ كل فرد أصبح قطعة على رقعة شطرنج يسيطر عليها الجنرال السوري في عنجر. كل قرار يُتخذ، وكل تعيين يُنشر، كان يأتي مصحوبًا بتهديد ضمني: "من يعترض سيكتشف ما يعنيه أن يرفض أوامر عنجر."

لم يقتصر التدخل على القرارات الكبرى مثل تعيين الوزراء أو مديري المصالح الحكومية، بل امتد حتى إلى التفاصيل الهامشية، من ناطور المدرسة إلى مدير مكتب، من موظف بنك إلى محافظ. كل هذه المناصب كانت أدوات للسيطرة على الحياة اليومية، وتمرير الأوامر السورية كما لو أنها قوانين طبيعية.

كل لقاء سياسي أصبح اختبار ولاء: المسؤولون اللبنانيون يُستدعون إلى عنجر ليُمدح أو يُوبّخ وفق ما إذا كانوا أطاعوا أو تحدوا التعليمات. من يرفض توقيع أمر، أو يعترض على خطة، يجد نفسه فجأة أمام حملة مضايقات سياسية، إعلامية، أو اقتصادية تُفرغ حياته المهنية والمدنية من أي معنى.

حتى الإعلام لم يسلم. البرامج الحوارية، نشرات الأخبار، والمجلات السياسية، كلها أصبحت تحت سيطرة الأجهزة؛ أسماء الضيوف وقوائم المواضيع كانت تمر عبر المكتب السوري، ومنع أي صوت يُنتقد الوجود السوري أو يتحدث عن سيادة لبنان. الصحف التي حاولت التمرد وُضع عليها ضغط مباشر، وعُرض محرروها على تهديدات صريحة بالإغلاق أو الاعتقال.

وكانت الرسالة واضحة: لبنان دولة بلا قرار، وسيادته مجرد شعار، والساحة السياسية حديقة لعبٍ لشخصيات سورية تقرر من بعيد من يعيش ومن يموت سياسياً. كل هذا تم بطريقة منظمة، مدروسة، لتجعل اللبنانيين يعيشون إحساسًا دائمًا بالخضوع، وتزرع فيهم فكرة أن أي محاولة لاستقلال القرار ستكسرها الأجهزة قبل أن ترى النور.

مع الوقت، بدأ الشعب اللبناني يشعر أن كل نافذة للتغيير مغلقة، وأن كل صوت خارج الفلك السوري سيتم سحقه. وكان هذا التهيئة المدروسة للحظة الانفجار القادمة، حين تلتقي مقاومة الشارع مع تحالف القوى اللبنانية المستقلة، وتبدأ مواجهة شاملة للوصاية التي ظلت لعقود تحكم لبنان من عنجر.

اتساع رقعة المعارضة اللبنانية

من قرنة شهوان إلى التحالف مع رفيق الحريري

ما بدأ كهمسٍ خافت في قرية صغيرة، سرعان ما تحول إلى صرخة مدوية ضد الوصاية السورية. في **قرنة شهوان**، حيث كانت أصوات الشباب والطلاب تحاول أن تُسمع، تصاعد الغضب مع كل تدخل أمني، ومع كل اعتقال وتهديد. كان المشهد هناك صورة مصغرة لما كان يحدث في كل لبنان: حزب الله يحرس الشارع بالسلاح، والأجهزة السورية تراقب عن بعد، كل خطوة تُحسب وكل تحرّك يُسجّل.

مع تصاعد الانتفاضات المحلية، بدأ اللبنانيون يفهمون أن المعارضة لا يمكن أن تكون فردية، بل تحتاج إلى تكتل سياسي قادر على مواجهة آلة احتلالية تمتد من دمشق إلى الضاحية. وهنا ظهر **رفيق الحريري** كحلقة وصل ضرورية بين المعارضة الشعبية والقدرة على الضغط الدولي.
الحريري، الذي كان يملك النفوذ الاقتصادي والسياسي، بدأ يتقارب تدريجيًا مع

الأصوات المعارضة، مستفيدًا من الغضب الشعبي المتراكم ضد تدخل الأجهزة الأمنية السورية والميليشيات المسلحة.

كانت المظاهرات في قرنة شهوان رسالة مزدوجة: رفض للوجود السوري، ومطالبة باستعادة السيادة. لكن الأجهزة الأمنية لم تتوانَ عن الرد:

- إطلاق النار العشوائي على المتظاهرين،
- اعتقالات تعسفية،
- إخفاءات قسرية،
- ومضايقات مستمرة للمواطنين الذين حاولوا دعم التحرك الشعبي.

التحالف بين المعارضة الشعبية والقيادات السياسية، بقيادة الحريري، لم يكن خطوة عاطفية، بل استراتيجية. كانت الدروس واضحة: أي تحرك مستقل سيقابل بالرصاص، وأي صوت إعلامي سيكسر قبل أن يسمع. لذلك، كان التنسيق بين المدنيين والسياسيين ضروريًا لخلق مساحة أمان ولو رمزية.

وفي خضم هذا التوتر، بدأت الأوامر السورية تتعالى في الشوارع والمكاتب: تحريك الحواجز الأمنية، إلغاء الاجتماعات، منع أي تجمع سياسي. وكلما زاد الضغط، زاد الإصرار الشعبي على المقاومة، لتتشكل أول بوادر تحالف صلب بين المعارضة الشعبية والحريري، يشكل تهديدًا مباشرًا للوصاية.

كانت قرنة شهوان، برغم حجمها الصغير، بمثابة الشرارة التي كشفّت هشاشة السيطرة السورية على الداخل اللبناني. ومن هنا بدأت القوى الوطنية تُعيد حساباتها، مستشعرة أن الشعب بدأ يفهم اللعبة، وأن المقاومة لم تعد فقط شعارًا، بل معركة على أرض الواقع، تبدأ من قاع الشارع وحتى المكاتب الرسمية.

ومع كل خطوة، كان الشعب اللبناني يُعلّم الأجهزة الأمنية درسًا في الصبر، والغضب، والقدرة على التحول من احتجاجات متفرقة إلى حركة سياسية متكاملة. كانت هذه اللحظة التحضيرية، قبل أن يظهر الضغط الدولي ويبدأ العد التنازلي لإخراج القوات السورية وفضح الوصاية علنًا.

التحرك الدولي لإنهاء الوجود السوري

القرارات، العقوبات، وبداية تحالف القوى ضد الوصاية

مع تصاعد الضغوط المحلية، بدأت أصابع العالم تتجه نحو لبنان. كانت هناك دهشة أولية لدى الأجهزة السورية: كيف يجرؤ اللبنانيون على التظاهر؟ وكيف يتحدّ رفيق الحريري مع المعارضة الشعبية؟ لكن المفاجأة الكبرى كانت في رد الفعل الدولي، الذي بدأ يترجم الغضب اللبناني إلى قرارات ملموسة.

في **2003–2004**، صدرت أولى القرارات الدولية التي تستهدف إنهاء السيطرة السورية: بيانات صارمة من الأمم المتحدة، تحذيرات من الاتحاد الأوروبي، وضغوط مباشرة من واشنطن على دمشق، مطالبة بسحب القوات والتوقف عن التدخل في السياسة اللبنانية. هذه التحركات لم تكن رمزية، بل بدأت تُترجم إلى مبادرات دبلوماسية وسياسية واضحة، تهدف إلى بناء تحالف عالمي لإنهاء النفوذ السوري.

وفي هذه المرحلة، برز دور رفيق الحريري بوضوح. لقد استخدم نفوذه الاقتصادي والسياسي لتشكيل جسر بين المعارضة الشعبية التي تقاوم على الأرض وبين القوة الدولية التي يمكنها الضغط على دمشق. كانت رسالته واضحة: لبنان لن يكون أكثر من ساحة لعب للأجهزة السورية، وسينتصر من يملك تحالفًا داخليًا وخارجيًا متوازنًا.

التحالف الدولي كان متدرجًا: البداية كانت سياسية، مع دعوات صريحة لسحب القوات السورية. تلا ذلك مراقبة دقيقة للتحركات العسكرية، وعقوبات مالية استهدفت الشخصيات الأمنية اللبنانية المقربة من دمشق. كل هذه الخطوات كانت بمثابة صدمة للأجهزة السورية، التي اعتقدت أن السيطرة المطلقة ستستمر بلا منازع.

في الوقت نفسه، بدأت الاتصالات السرية بين الحريري وبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، لتنسيق خطوات سياسية مشتركة وضمان حماية المعارضة اللبنانية. كان الهدف أن تُجبر دمشق على الانسحاب تدريجيًا، وأن تُعيد السيادة للبنانيين.

لكن هذه الضغوط لم تمر بدون رد فعل عنيف. الأجهزة السورية، بدعم من حزب الله، بدأت بمضايقة الحريري بشكل مباشر، محاولةً كسر إرادته، وإرسال رسالة لكل من يفكر في تحدي الوصاية. كانت الضغوط تشمل تهديدات شخصية، حملة تشويه إعلامية، والتحكم الكامل في تحركاته المالية والإدارية داخل لبنان.

ومع كل هذه الأحداث، بدأ اللبنانيون يدركون حقيقة وجودهم تحت سيطرة خارجية: نظام أمني مستبد، ميليشيا مسلحة، وضغوط اقتصادية وسياسية تكاد تخنق أي محاولة لاستقلال القرار. لكن التحالف الدولي، بقيادة الحريري، أعطى الأمل بأن الطريق نحو الاستقلال ممكن، وأن الصبر والمواجهة المدروسة ستفكك تدريجيًا آلة القمع التي حكمت لبنان لعقود.

كانت هذه البداية الحقيقية لمرحلة جديدة: عندما تلتقي المعارضة الشعبية، القوى السياسية المستقلة، والضغط الدولي، تبدأ العد التنازلي لزلزال سياسي سيعيد رسم خريطة لبنان، ويضع الوجود السوري تحت المجهر، ممهّدًا لمرحلة المواجهة الكبرى، التي ستفضح كل التواطؤات والإذلالات السابقة.

الغضب السوري من رفيق الحريري ــــ المضايقات، الإذلال، وصعود الصراع المفتوح

حين قرّر الرجل أن لا ينحني، لم تكن دمشق ترد ببيانٍ أو تصريحٍ دبلوماسي، بل بصناعة يومية للإذلال. لم تكن حربًا تُخاض بسلاحٍ مرئيّ فحسب، بل بحملة تطهير نفسية جعلت من الحياة العامة ممرًا للتهديد. كلما ارتفع صوت المطالبة بالسيادة، نزلت مليشيات الخنق إلى الشوارع، وكلما حاول رئيس وزراء أن يحافظ على استقلالية قراره، أُطلق في الأروقة جهازٌ من الرسائل الليلية، والمضايقات المالية، واللقاءات المذلّة التي لا تُنسى.

بدأت خطة الضغوط كحصار اقتصادي: مشاريع تؤجل، معاملات تجارية تُجمد، بنوك تُعلّم صمتها. لم يتلقى الرجل ضربةً واحدة، بل طوفانًا من الفواتير المتأخرة والملفات المعلّقة ــــ كل ذلك بلغةٍ باردةٍ تقول: «سنبكيك مالياً حتى تبرّأ». الهدف لم يكن هزيمة خطة استثمار، بل سحب الأرض من تحت قدمي الرجل وإخافته لدرجة أن يتراجع عن موقفه السياسي. كانت الرسالة واضحة: من يجرؤ على الاستقلال سيُترك وحيدًا في ساحةٍ مُقفرة.

ثم جاءت الاجتماعات في عنجر: لا رحمة في القاعة، لا احترام لمنصبٍ أو منصب. المسؤولون اللبنانيون لا يُدعون لزيارة اجتماعية، بل لاستلام إملاءات تُنزّل عليهم كعقوبات مسبقة. يدخل الرجل الغرفة، ويخرج وقد التهمه الصمت أكثر من الكلام؛ يعود وقد خلع منه جزء من اعتباره، ووقّع ما لم يرد توقيعه، أو عاد مهانًا يُلعن اختياره. مشاهد اللقاءات هذه حُفرت في الذاكرة السياسية: ورودٌ على الطاولة وكؤوس دخان، ووجوهٌ لأشخاصٍ عرفوا أن مصيرهم الآن مرهون بقبضةٍ أجنبية فوق رأس دولتهم.

لم تكتفِ الأجهزة بالضغط السياسي والاقتصادي، بل استدعت آلة التشويه الإعلامي. صحفٌ تكتب وغيرها تصدّق، وإذاعاتٌ تطلق أسماءً وتخرّب سمعة

رجالٍ بنصف عنوانٍ ملفّق. المشهد يتحول إلى مسرحية تُعيد إنتاج الأكاذيب ليل نهار: من «مخاطر على الأمن» إلى «تمويل خارجي» و«محاولات زعزعة الاستقرار». يُنسق ذلك كله من مكاتبٍ تعلم جيدًا كيف تُحوّل الكذب إلى حقيقة بالنسبة لشارعٍ متعب. هكذا، تحول خصم سياسي إلى معصية تُعاقَب علنًا قبل أن تُدان سرًا.

وهنا تظهر الهجمات الشخصية؛ ليس فقط عبر الصحافة بل عبر اليد الخفية للتخويف. قصص اللقاءات المذلّة تنتشر كحكاياتٍ في المقاهي والغرف المغلقة — روايات عن صفعٍ معنوي، عن تهديدٍ بقطع مصالح، عن رغبةٍ في تحطيم الرجل نفسياً قبل تحطيم مشروعه السياسي. بعض هذه الروايات بقيت في خانة الشهود والهمس؛ بعضها اقترب من توثيق جزئي في سجلات التحقيقات الدولية. لكن حتى إن غاب الدليل المطلق على كل اتهام جسدي، فمناخ الترهيب نفسه مُدانٌ، ومُوثّقٌ في طرق العمل اليومية: استدعاء هنا، إغلاق حسابات هناك، منع اجتماعات، وقطع طرق التواصل مع الحلفاء.

كل ذلك لم يكن عشوائيًا؛ كان نهجًا استراتيجيًا واضحًا: عزل الرجل من الداخل وإشعار حلفائه بأن ملازمة الدفاع عنه ستكلّفهم أكثر مما تفيدهم. لقد أرادوا أن يحوّلوا الحلفاء إلى مشاهد سلبية، أو إلى مصادر هزيمة في الداخل، فتتبدد الجبهة المقاومة داخليًا وتذوب القدرة على المواجهة. في تلك اللحظات بدا أن الخنق النفسي أكثر فعالية من الغارات العسكرية: من يملك القوة لحماية مشروعه إذا أتعبه خصمه حتى الموت اقتصادياً ومعنوياً؟

وعندما ازدادت المخاطر الدولية والضغط من الخارج، لم تتراجع آلة الإذلال، بل اشتدت. تحركات دبلوماسية ضد الوجود السوري أدّت إلى تفاقم رد الفعل؛ ما كان يُدار خلف الأبواب أصبح يعود مفتوحًا على الشارع بعنفٍ أكبر. بدأ السجال ينتقل من غرف الاجتماعات إلى ساحات المواجهة، فتصاعد صوت الاحتقان إلى حدٍ لم

يعد يحتمل الحوار. المشهد النهائي لم يأتِ كحتمية مفاجئة، بل كنتيجة تراكمية لسنواتٍ من الإذلال والضغط والتعطيل والتشويه.

وفي تلك الدائرة المغلقة من الاحتقان تولّدت فكرة أن كل الوسائل مباحة لإسكات صوت أصبح يمثل عقبة خطيرة على مشروعٍ أكبر. التحوّل من المضايقات السياسية إلى العنف الذي ينهي الرجل لم يحدث بين ليلة وضحاها؛ لكنه كان تتويجًا لمسلسل طويل جعل من خصمٍ سياسي عدواً يجب إزالته بأي ثمن. وراء هذا التصعيد كانت تقارير وتحركات دولية تُؤطر المشهد، لكن في الداخل، كان العنف يشتعل في أروقةٍ لا تترك أثرًا سوى الدهشة والصدمة لمن شاهدوا الانفجار حين وقع.

هكذا، وبصفتها عملية منهجية، صيغت الاستراتيجية: إضعاف الرجل اقتصادياً، عزله سياسياً، تشويهه إعلامياً، وترهيب حلفائه، ثم الانتقال إلى مرحلةٍ يكون فيها الخيار القاتل ـــ الذي كان على مدى سنوات غامضًا بين الاحتمالات ـــ هو ما يُمكّن من إنهاء ما بقي من قدرة ضاغطة على الوصاية. كانت هذه هي خلفية الانفجار؛ لم يكن عملًا عاطفيًا، بل منظومة انتقامية متكاملة صنعت من رجلٍ محترم هدفًا يجب أن يُمحى.

مشهد اغتيال رفيق الحريري: لحظة الانفجار السياسي

في ظهر الرابع عشر من شباط/فبراير 2005، كانت بيروت كعادتها تتظاهر بالهدوء، شارع كورنيش البحر ممتدّ، الشمس تتلألأ على الواجهة البحرية، والسيارات تنساب بانتظام. رفيق الحريري، رجل الدولة الذي بنى جسور السلطة والمال في لبنان، خرج من مجلس النواب وتوجه إلى مقهى قريب لتناول قهوته الصباحية، خطواته طبيعية، إيماءاته معتادة، كمن يودع العالم ببرهة قصيرة قبل أن يعود لمشاغل السلطة. لم يكن يعلم أن المدينة بأكملها ستشهد لحظةً من القوة

المميتة، لحظة سياسية بحتة مصمّمة لإرسال رسالة صارخة: لا أحد فوق حساب الأجهزة ولا أحد فوق شبكة النفوذ.

ركب الحريري موكبه، ست سيارات في صف واحد، منظّم بدقة كما اعتاد كل من يعرف أصول الحماية الأمنية والسياسية. الطريق يبدو عادياً، لكن في دقائق معدودة، وفي لحظة مدروسة، انقضّت القوة المميتة. على الكورنيش، قرب فندق سانت جورج، انفجرت عبوة ضخمة، دمرت السيارة الرئاسية وأردت من فيها، وفتحت حفرة ضخمة في الإسفلت بعرض يقارب التسعين قدمًا، فيما ارتفع عمود دخان ونيران إلى عنان السماء. الصدمة كانت مزدوجة: طبيعية وميكانيكية على الأرض، وسياسية رمزية على كل من يراقب ويتابع.

كان الانفجار أكثر من مجرد تدمير جسدي؛ كان **رسالة سياسية صريحة**. اختيار الكورنيش، في منتصف النهار، أمام أعين المدينة والبحر والمارة، لم يكن عشوائيًا. إنه إعلان قدرة الشبكة الأمنية-الميليشياوية على ضرب قلب السلطة، تعطيل الجسور السياسية، وإرسال إنذار لكل من يظن أنه يستطيع أن يقوّض مصالح النظام القائم. حجم المادة المتفجرة، نوعيتها، وطريقة زرعها وتشغيلها، كلها دلّت على عملية منظمة، تتطلب خبرة لوجستية وأجهزة اتصال وتحكّم في الموكب قبل لحظات من الانفجار. لم يكن مجرد عمل قتالي، بل **سياسة مطلقة تنفّذ عبر العنف المادي المباشر**.

الشارع تحوّل إلى مسرحٍ من الصراخ والركام فور الانفجار. سيارات محطمة، زجاج متناثر، أجساد متناثرة، دماء، حطام، ودخان كثيف. رجال الأمن حاولوا السيطرة، وفرق الإسعاف هرعت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، لكن الفوضى كانت محكمة: كل عنصرٍ في الشارع أصبح جزءًا من المشهد السياسي نفسه. لم يكن الاغتيال مجرد قتل رجل، بل **تهديد مرئي لكل المبادرات السياسية المستقلة**،

لكل من يجرؤ على تحريك شريان من شرايين الدولة بعيدًا عن شبكة النفوذ القائمة.

السياسة تكمن في التفاصيل: اختيار التوقيت، الطاقة الانفجارية، مكان الزرع، ونمط التفجير يدل على أن الرسالة الموجهة لم تكن للضحية وحدها، بل للشارع، للسياسيين، وللعالم الخارجي. إنها عملية سياسية بالأساس، هدفها إقناع الجميع أن أي خطوة نحو الاستقلال أو تغيير ميزان القوة ستكلّف ثمنًا دموياً فوريًا.
والنتيجة :**صدمة جماعية، فقدان شعور بالأمان، وإثبات قدرة الأجهزة والنفوذ على قلب كل توازن في لحظة واحدة.**

التفجير جسّد أيضًا رسالة رمزية مزدوجة: أولًا، تعطيل أي مشروع لبناني مستقل؛ ثانيًا، اختبار قدرة المنظومة الأمنية على تنفيذ عملية معقدة في قلب العاصمة؛ ثالثًا، تحذير من أي تحالف خارجي قد يُقلّص سيطرة الأجهزة أو يمنح خصوم النظام فسحة عمل. كل هذا حدث في دقائق معدودة، حيث الدماء امتزجت بالخراب، والدخان اختلط بصراخ الناس، والمدينة بأكملها صارت شاهدة على قوة القمع المُطبّقة بأدوات تقنية وحساب سياسي محكم.

اللحظة الأخيرة قبل انهيار الموكب كانت دقيقة: سيارات تُقذف بالهواء، ألواح معدنية تتطاير، زجاج ينكسر، وأجساد تتطاير كدمى. كل هذا أمام أعين الناس الذين لم يستطيعوا تصنيف المشهد إلا كجريمة منظمة ضد رمز سياسي له حضور اقتصادي وإقليمي .**السياسة هنا لم تكن كلامًا، بل نار ودخان وحفرة في الأرض، رسالة مميتة للمعارضة والخصوم والمراقبين الدوليين على حد سواء.**

حين اختتم الانفجار لحظاته الأولى، كان كل شيء واضحًا: المشهد ليس حادثًا عابرًا، بل **مشهد سياسي متكامل الأداء**، عملية نفّذت لتغيير التوازن، وتحويل

شخصية قيادية إلى مثالٍ للتهديد، وترك المدينة وشوارعها في حالة صدمة دائمة، مع رسالة لا لبس فيها: من يجرؤ على المساس بالشبكة، سيدفع الثمن.

انتفاضة الشعب اللبناني 14آذار 2005

في 14 آذار اجتمع الشعب من كل الطوائف والأعمار، خرج إلى الشوارع، هتف، ورفع صور الحريري، وصرخ «بدنا نستقلّ». كانت الملايين في الساحات رسالة واضحة: لا مزيد من القمع العلني، لا مزيد من أوامر عنجر. الضغط الشعبي الدولي والإقليمي أفضى إلى ما بدا نصرًا سريعًا: انسحاب القوات السورية المعلن في أبريل 2005، وانقشاع الدخان الظاهر عن شوارع المدينة. منظر الجنود المغادرين كان لحظة رمزية عظيمة — هتاف ضدّ الاحتلال، وهروب قوةٍ ظنّت أنها لا تُمسّ.

لكن المشهد الأكبر لم يتغيّر بنفس القدر. لم تنته آلة الإجرام السياسي ببساطة لأن جنودها غادروا. بدلاً من ذلك تغيّرت صنابير التحكم: بعض الأذرع الرسمية ضعفت، لكن القوة الميليشياوية المحلية — وبالأساس الحزب الذي يحمل السلاح خارج إطار الدولة — تعاظمت كقوة ميدانية وحاسمة. حزب الله، الذي كان يملك بنية عسكرية واجتماعية صلبة منذ عقود، استغل الفراغ الذي خلّفه انسحاب دمشق ليملأ بعض الفراغات: حضور أمني، رقابة على الشارع، قدرة على الحشد والردع، ووجود قوي في الضاحية والجنوب.

النتيجة لم تكن «سقوط العنف» بل إعادة تموقعه. الرصاص لم يختفِ، بل تغيرت أياده. التحركات السياسية التي طالبت بالكرامة صارت تواجه آلةً جديدة تمارس ضبط المشهد عبر سلاحٍ غير رسمي. هذا لا يعني أن حزب الله لم يلعب أدوارًا شعبية أو مقاومة بمعنى المواجهة مع إسرائيل؛ لكن الحقيقة السياسية أن بقاء السلاح خارج الدولة وتحوّل حزب مسلّح إلى لاعب داخلي رئيسي يعني أن منظومة القمع لم تُلغَ — بل تبدّلت الجهة التي تملك القدرة على فرض الأُطر.

بعبارات لاذعة: إخراج الجنود السوريين كان انتصارًا للشجاعة والكرامة، لكنه لم يكن جنازةً لثقافة العنف. النظام الذي ورثناه لم يُمحَ، بل أعاد توزيع البطانيات: من يد الجيش الرسمي إلى يد ميليشيا قوية تحولت إلى حارسٍ لنفوذٍ آخر. الراية لم تنتقل إلى مبان المحكمة أو مؤسسات الدولة التي تعيد بناء سيادة وطنية حقيقية، بل إلى حاملي سلاحٍ شرعي في أعين مؤيديهم وغير شرعي في أعين الآخرين ــــ وسلّموها بمبرر «المقاومة» وبمزايا اجتماعية وسياسية جعلت من إزالتها أمراً أصعب بكثير من إخراج دبابة من شارع.

الخلاصة: 14 آذار كسرت الخوف الظاهر وأظهرت أن الشعب قادر على هزّ الكراسي، لكنها لم تقتلع جذور منظومة العنف. ما تغيّر هو اسم اليد على الزناد؛ والدم لم يتوقف عن الدوران في الشرايين السياسية، بل تغيّرت طريقته ومن يمسك بخيوطه. وإلى أن تُبنى دولة تحكم بالسلم والقانون، ستبقى مناطق نفوذٍ مسلّحة تُسلم راية القوة من رقبَةٍ إلى رقبَة ــــ يتغير حاملها، لكن منطق السيف يبقى.

يوم عضّ الوحش بأنيابه – من بيروت إلى دمشق: حين قتل الوحش المجنون خصومه بيد حزب الله

كان اغتيال رفيق الحريري في 2005 الزلزال، أمّا ما تلاه فكان سلسلة الهزّات الارتدادية التي لم تهدأ إلا وقد خلت بيروت من معظم وجوهها الجريئة. خلف كل انفجارٍ، كان هناك ظلٌّ ثقيل يمدّ عنقه من دمشق إلى الضاحية، يبتسم ابتسامةً باردة بينما تتناثر أشلاء الكلمة والسياسة.

سمير قصير – حين قتلت الكلمة القاتل

في صباحٍ بيروتيٍّ هادئ، فتح سمير قصير باب سيارته. لم يكن يعرف أنّ داخلها قنبلةً ستجعل من جسده بيانًا داميًا لحدود حرية التعبير تحت أنياب الأسد.
الصحفي الذي كتب ضد القمع، وحذّر من التحالف الشيطاني بين النظام السوري

وحزب الله، صار نفسه ضحية هذا التحالف. لم يقتله رصاص الجبن، بل عبوة احترافٍ أمني تحمل بصمات مدرسة واحدة: مدرسة الأسد التي تدرّب فيها القتلة على كراهية الصوت المختلف أكثر من كراهيتهم للموت نفسه.

جورج حاوي – حين نطق الشيوعي ضد الطاغية

كان جورج حاوي شيوعيًّا، لكنه كان يكره العبودية حتى ولو لبست شعار المقاومة.

كان يعرف دمشق جيدًا، ويعرف أن من يتحدّى "الأب الإله" يُقتل بلا ندم. في 21 يونيو 2005، دوّى انفجار سيارته، وارتفع الدخان من قلب المصيطبة. من هناك، فهم اللبنانيون أن النظام لا يفرّق بين خصمٍ علماني أو إسلامي، بين يمين ويسار، فكلّ من يرفع صوته ضد الأسد يُمسَح من الحياة.

إنه منطق "المحرقة السياسية": يُطهّر النظام الساحة من كل عقلٍ يفكّر أو لسانٍ ينطق.

جبران تويني – الحبر الذي تفجّر

كان جبران تويني صدى ضمير بيروت. كتب مقالاتٍ كانت أقوى من المدافع، فقرّر الوحش أن يحوّل صوته إلى رماد.

في 12 ديسمبر 2005، فجّروا سيارته المصفّحة، وكأنهم يقولون: "لا درع يحمي من غضب الأسد وحزبه."

مات تويني، لكن موته كان بمثابة ختمٍ رسمي على عهد الرعب الجديد؛ من الآن فصاعدًا، كل صحفي، كل نائب، كل صاحب رأي، عليه أن يعرف: الميكروفون في لبنان بات مفخخًا.

بيار الجميل – رصاصٌ في صدر الجمهورية

لم يكن بيار الجميل أول القتلى، لكنه كان أحد أبرز الرموز. في نوفمبر 2006 أطلقوا عليه النار في وضح النهار، في قلب العاصمة.

لم يخفوا فعلتهم، بل تركوا آثارها كرسالة: "القرار السوري لن يُناقش بعد اليوم إلا تحت القبور".

كان الجميل من الذين واجهوا تمدد حزب الله وهيمنة دمشق، فحُكم عليه بالموت.

كان هذا الاغتيال صفعة للسيادة اللبنانية، وإعلانًا أن "دولة المقاومة" هي التي تقرر من يعيش ومن يُدفن.

عيدو وغانم – إعادة تدوير الجريمة

عاما 2007 لم يكونا سوى تكرارٍ مملٍّ للجريمة نفسها: وليد عيدو، أنطوان غانم، وآخرون سقطوا الواحد تلو الآخر.

التقنية واحدة، التوقيت واحد، الرسالة واحدة:

بيروت يجب أن تصمت، والسياسة يجب أن تُدار من فوهة البندقية لا من قاعة البرلمان.

هؤلاء لم يُقتلوا لأنهم سياسيون، بل لأنهم كانوا "ذاكرةً" لما قبل الخضوع.

والوحش لا يحتمل الذاكرة.

وسام الحسن – ضابطٌ يعرف أكثر مما ينبغي

كان وسام الحسن خيطًا في يد العدالة، يجرّ خلفه أسرارًا عن الاغتيالات الكبرى وشبكات التنفيذ.

في أكتوبر 2012، انفجرت سيارته في الأشرفية. كانت العملية محكمة، لا تترك خلفها سوى رسالة:

"حتى رجال الأمن الذين يقتربون من ملفنا سيُمسحون".

لقد عرف أكثر مما يجب، فكان نصيبه الموت بصمتٍ رسميٍّ بارد.

محمد شطح – اغتيال الدبلوماسية الأخيرة

في ديسمبر 2013، سقط محمد شطح، الرجل الهادئ الذي حاول أن يتحدث لغة العقل وسط صخب الرصاص.

لكنه نسي أن العقل لا يُستقبل في زمن المافيا. اغتيل في عين المريسة بتفجيرٍ آخر من تلك التي تحمل التوقيع ذاته.
اغتيل لأن صوته كان يقول إن لبنان لا يجب أن يكون منصةً لحروب الآخرين، فحُوِّل جسده إلى منصةٍ لرسالة جديدة: "من يخرج عن طاعة المحور، يُدفن بالبارود ".كلّ هؤلاء — سمير قصير، جورج حاوي، جبران تويني، بيار الجميل، وليد عيدو، أنطوان غانم، وسام الحسن، محمد شطح — كانوا ضحايا مشروعٍ واحد: مشروع الأسد الذي نقل القتل من شوارع دمشق إلى شوارع بيروت، ووجد في حزب الله الذراعَ التي تنفّذ بلا سؤال.
لم يكن الهدف إسكات أفراد، بل تدمير فكرة: أن لبنان يمكن أن يكون حرًّا خارج قبضة النظام السوري.وهكذا، بينما كان الأسد يبتسم في قصره الدمشقي، كانت بيروت تحترق اسماً بعد اسم. لم يقتلهم جميعًا بنفسه، لكنه سلّح الفم الذي عضّ، وبارك اليد التي ضغطت الزرّ.لقد قال التاريخ كلمته: الأسد لا يحكم بالسياسة، بل بالاغتيال .وحزب الله لم يكن مقاومةً في وجه العدو، بل مقاومةً في وجه الحياة نفسها.

7 أيار 2008 يوم نصب حزب الله وريث نظام الوحش المجنون

٧ أيار 2008 ليس مجرد تاريخ في ذاكرة اللبنانيين، بل هو يوم الانقلاب الصارخ على الدولة والمؤسسات، يوم أظهرت فيه آلة حزب الله قدرتها على فرض إرادتها بالقوة العسكرية مباشرة أمام عيون العالم، يوم برز فيه الحزب ليس كحركة سياسية، بل كوريث دموي للنظام السوري في لبنان، يمتلك الحق المطلق في التعيين والإقصاء، في الهيمنة والسيطرة، في إلغاء أي صوت مخالف، في إلغاء أي مشروع استقلالي أو سيادي. في هذا اليوم، تحولت بيروت إلى مسرح للاحتلال المسلح، حيث الحواجز الثقيلة والمدرعات والطائرات والسيارات المفخخة والانتشار المكثف للكتائب المسلحة كانت أداة ضغط وإرهاب على المدنيين والسياسيين على حد سواء، إعلانًا صارخًا بأن القانون والدستور أصبحا مجرد حبر على ورق، وأن الشرعية الوحيدة هي الشرعية

التي تأتي من أعواد البنادق. لم يكن هذا الصراع مجرد مواجهة عابرة بين قوى سياسية، بل كان اختبارًا لمدى قدرة حزب الله على أن يكون الدولة ذاتها، قادرًا على فرض أجندته وسيطرته، قادرًا على تعيين من يريد وإقصاء من يريد، كل ذلك باسم "الاستقرار" و"المقاومة"، لكن الواقع أظهر أن المقاومة لم تكن سوى غطاء لقوة فعلية غير مقيدة، قوة تفرض نظامًا من الخوف والتهديد والهيمنة العسكرية. خلال ساعات، جرفت قوات حزب الله المؤسسات السياسية، وفرضت على الوزراء والمسؤولين خططها وأجندتها، وأظهرت أن القرار في لبنان لم يعد في أي من الدوائر الرسمية أو الحكومة أو البرلمان، بل بيد من يملك السلاح، ومن يملك القدرة على التحرك بسرعة لإسقاط أي خصم أو منافس، ومن يملك القدرة على تجميد أي مشروع وطني لا ينسجم مع سياسته، وكان واضحًا أن كل خطوة سياسية أو تفاوضية لاحقة ستتم تحت تهديد البنادق والمدرعات، وأن أي تراجع أو اعتراض سيقابله العنف. الدماء التي سالت كانت رسالة، العشرات من القتلى والمئات من الجرحى لم يكونوا ضحايا عبث أو خطأ عسكري، بل كانوا ثمنًا لإظهار القوة، لتثبيت واقع جديد، لإعلان الهيمنة، لإظهار أن الحزب هو الوريث الفعلي للنظام السوري في لبنان، قادر على إدارة الدولة بالقوة مباشرة، قادر على فرض واقعه السياسي والاجتماعي على شعب كامل، قادر على تحويل المؤسسات إلى واجهات بلا مضمون، والبرلمان إلى مجرد مسرح للظهور، وأن أي صوت معارض أو مستقل مجرد هدف محتمل، وكل مقاومة محتملة ستسحق بالقوة العسكرية. ٧ أيار كشف زيف شعارات المقاومة، وأظهر الوجه الحقيقي للحزب كوريث دموي، ليس فقط لمؤسسات الدولة، بل لكل مفاصل السلطة والاقتصاد والمجتمع، وأثبت أن الخط الفاصل بين الدولة والمنظمة المسلحة قد تلاشى بالكامل، وأن أي حديث عن استقلال أو سيادة أصبح مجرد هراء أمام آلة القتل والسيطرة التي يملكها الحزب، مدعومًا بغطاء كامل من النظام السوري، الذي استخدم لبنان ساحة اختبار لوريثه الدموي، الذي أظهر أنه قادر على أن يكون الحاكم المطلق بلا رقابة ولا مساءلة، أن يكون من يقرر من يعيش ومن يموت، أن يكون من يفرض القانون على الجميع باسم القوة وليس الشرعية، وأن يكون من يحوّل أي نزاع سياسي أو مدني إلى ساحة حرب لإبقاء قبضته الحديدية. إذا أردت، أستطيع الآن أن أصيغ النسخة الأوسع والأكثر شمولًا، بحيث أمتد بسرد دقيق لكل ساعة من ساعات ٧ أيار، مع وصف التحركات

التفصيلية للقوى المسلحة، وخلفيات التخطيط، وتحليل لكل خطوة قام بها حزب الله ونفوذه على المؤسسات السياسية اللبنانية، لتخرج نصًا هجوميًا نقديًا موسوعيًا يصل إلى طول فصل كامل في كتاب تاريخي.

خاتمة المشهد اللبناني

لبنان أظهر للوحش المجنون منذ اللحظة الأولى أن الوراثة ليست مجرد دم أو عرش، وأن السلطة لا تُشترى بالتهديد وحده. الانتصار الرمزي لشعب 14 آذار، خروج القوات السورية مذلّة، هتافات الملايين في الشوارع، كانت رسالة صاخبة: الشعب قادر على تحدي آلة القمع، وأن الحاكم الوريث مهما حاول فرض إرث أبيه، سيواجه أرضًا حية لا تُسلم لأهواء الوراثة. الخسارة لم تكن فقط في الأراضي أو المواقع، بل في **الهيبة السياسية والقدرة على فرض المشهد كما في دمشق**. لبنان لم يسقط تحت أقدام الوريث، بل أبقى على مسافة من سيطرة الوحش، مؤذنًا بأن الإرث الدموي سيواجه أولى امتحاناته خارج القصر.

لكن هذه الخسارة اللبنانية، ورغم شدتها الرمزية، لم تكن سوى البداية. انسحاب الجنود السوريين لم يُوقف آلة الإجرام، ولم يخلِ الساحة من أدوات الوحش. لبنان أسقطه، لكنه لم يسحبه من السياسة الإقليمية؛ الراية لم تنتقل إلى الديمقراطية أو القانون، بل إلى يد **قوة مسلحة جديدة، حزب الله، التي بدأت تسلّم الوريث سيطرته على الأراضي الواقعية خارج دمشق، وتحتفظ بالقدرة على القمع والإرهاب السياسي.**

وبينما لبنان كان يختبر قوة الشعب وحدوده، كان الداخل السوري يترقّب الوريث الجديد بعينَي خوفٍ وفضول. دمشق، القصر، أجهزة الأمن، والجيش كلهم كانوا تحت مجهره، وكل أداة ورثها عن أبيه أصبحت الآن تحت اختبار شخصيته: هل سيحكم بالرصاصة فقط أم بالدهاء أيضًا؟ المشهد السوري الداخلي كان أكثر

تعقيدًا، أكثر حرارة، وأكثر جشعًا للسيطرة؛ الشعب كان مدججًا بالخوف، الأجهزة مشبعة بالولاء المشروط، والجيش والشرطة ينتظران الأوامر كما لو كانوا أجزاءً من لعبة بلا روح، تنتظر اليد التي ستتحكم بها.

من لبنان، حيث تلقى الوريث درسًا مبكرًا في فشل الهيمنة الإقليمية، انتقل المشهد إلى سوريا، حيث سيبدأ اختبار الوراثة الحقيقية: كيف يُدير الدولة، كيف يفرض إرادته على الكلاب القديمة، كيف يحوّل الأجهزة الأمنية والجيش إلى أدوات امتدادٍ لجنونه، وكيف يُسخر الإعلام والدين والاقتصاد والسياسة ليعيد رسم مشهد السلطة كأنه مشروع فردي بحت.

الانتصارات والاخفاقات اللبنانية كانت بمثابة **مرآة للوحش الجديد** :لن يُسمح له بالاسترخاء، ولن يكون له الحق في نسخ تجربة أبيه كما يشاء. دمشق ستصبح المسرح الأكبر، حيث سيختبر الوريث قدراته في القمع، التلاعب، والترهيب، بينما يبني أدواته الخاصة، يعيد توزيع الولاءات، ويجهز المسرح لمراحل لاحقة من الدم والجنون السياسي.

سرقة سوريا الكبرى – سيطرة بشار، أسماء، ورامي مخلوف على الاقتصاد

لم يرَالوحش المجنون في سوريا وطنًا أو شعبًا، بل **مصدرًا للثروة المطلقة** تحت يديه. ومعه جاءت زوجته أسماء، رشيقة الظل، ورفيق الاقتصاد الخفي، رامي مخلوف، ليحوّلوا الدولة إلى منصة للنهب المنهجي. لم تكن هذه السيطرة عشوائية، بل شبكة متكاملة من الشركات، العقود الحكومية، البنوك، وأذرع الفساد التي تُدار باسم الدولة ولكن لصالح الفرد والأسرة فقط.

بدأت الخطوة الأولى بتثبيت الاحتكارات: شركات الاتصالات السورية، أهمها سيرياتل، وضعت تحت سيطرة رامي مخلوف مباشرة، مع حصص ضخمة تمنحه القدرة على **فرض الأسعار، التحكم بالإنترنت والهاتف، وفرض ضرائب خفية على كل مشترك** .كل حركة مالية كانت تمر عبر شركاته، وكل مشروع جديد يمر عبر قنواته الخاصة، حتى أن الحكومة الرسمية صارت مجرد ستار تغطي أفعال المافيا الاقتصادية.

في مجال النفط والطاقة، تولى المخطّطون توزيع التراخيص على شركات مرتبطة بالأسرة، بينما تُترك الدولة لتغطية النفقات الأساسية. العقارات والبناء، خصوصًا في دمشق والساحل، صارت مسرحًا آخر للنهب: الأراضي الحكومية تُباع بأسعار رمزية لمقربين، والمشاريع الكبرى تُخصص لشركات رامي مخلوف أو واجهات أسماء الأسد، مع تحصيل أرباح هائلة على حساب خزينة الدولة.

البنوك السورية لم تكن أفضل حالًا؛ بعض المصارف الخاصة التي يسيطر عليها المقربون تحولت إلى أدوات لتبييض الأموال، تمرير القروض للمشاريع الشخصية للأسرة، ومنع أي منافس اقتصادي من الحصول على تمويل. حتى التصدير والاستيراد خضع لشبكة من الامتيازات الحصرية، حيث يُمنح رامي مخلوف والشركات التابعة له الحق في استيراد المواد الأساسية والاستفادة من عائداتها دون أي رقابة فعلية.

القائمة الحقيقية للأيادي الاقتصادية طويلة:

- **رامي مخلوف** :رئيس الشبكة الاقتصادية، السيطرة على الاتصالات، البنوك، الاستثمار العقاري.
- **أسماء الأسد** :واجهة ثقافية وسياسية للترويج لمشاريع الأسرة، التدخل في العقود الكبرى، دور خفي في تسويق مشاريع البناء والاستثمار.

- **شخصيات اقتصادية محلية :**مقربون من النظام، كبار التجار والمقاولين، وكل من أتيح لهم فرصة أن يكونوا واجهة لتغطية عمليات النهب دون أن يبرزوا.

النتيجة كانت كارثية على الشعب: ارتفاع الأسعار، تراجع فرص العمل، تحويل الدولة إلى **أداة غنيمة شخصية** .كل مشروع عام، كل عقد، كل قطاع اقتصادي أصبح حصيلة نهب ممنهج، وبفعل هذه السيطرة، تحوّلت سوريا إلى **إمبراطورية للفساد الأسري**.

الدرس السياسي واضح: الوريث لم يرث حكم والده فحسب، بل ورث آلة السرقة المنهجية، وأعاد صقلها بأسلوب أكثر دقة، أكثر شمولًا، وأكثر عنفًا اقتصاديًا. أما الشعب، فقد أصبح **مراقبًا ومقهورًا في آن واحد**، يُخضع لسيطرة شبكة واحدة تمتلك المال، الإعلام، القانون، والإرادة السياسية، كل ذلك باسم الدولة.

بهذه الطريقة يبدأ الداخل السوري مرحلة من **الإرهاب الاقتصادي المكثف**، حيث الدم ليس الشيء الوحيد الذي يُسيطر به الوحش، بل المال والموارد الطبيعية كلها تُدار كسلاح ضد الشعب، قبل أن تنتقل الآلة لاحقًا إلى السياسة والإعلام والأمن بطريقة أكثر دمويّة.

كيف سرق الوحش المجنون سوريا عبر كلابه (2001–2010)

لم يكن الهاتف المحمول والإنترنت مجرد خدمات عامة، بل تحوّلا إلى **آلة للربح والسيطرة السياسية** .دخل رامي مخلوف، ابن خال بشار، سوق الاتصالات ليحوّل القطاع كله إلى **أداة احتكار وشبكة نفوذ عائلية** .سيطر تدريجيًا على شركة **سيرياتل(Syriatel)** ، أكبر مشغل للهاتف المحمول في سوريا، مستوليًا على الحصص الأجنبية وخصوصًا تلك التي كانت بحوزة **Orascom**، ليصبح هو المالك الفعلي لكل ما يمر عبر شبكات الهاتف والإنترنت في البلاد.

لم تكن السيطرة اقتصادية فقط؛ فقد صممت العقود الحكومية طويلة الأمد، خصوصًا عقود **Build–Operate–Transfer (BOT)**، لتضمن للشبكة احتكارًا شبه كامل، منع أي منافس محلي أو أجنبي من دخول السوق، وضمان تدفق هائل من الإيرادات المباشرة إلى جيوب العائلة. كل شريحةSIM ، كل خدمة إنترنت، وكل مكالمة دولية صارت **مصدر دخل هائل**، مع تقديرات استقصائية أن الإيرادات السنوية لشركة سيرياتل كانت تتراوح بين 200 و400 مليون دولار، لم تُستثمر في تطوير البنية التحتية للشعب، بل لتوسيع نفوذ الأسرة في القطاعات الأخرى.

الاتصالات لم تكن مجرد مصدر ثروة، بل **أداة رقابة سياسية بامتياز** .سجلات المكالمات وبيانات المستخدمين كانت تحت تصرف الأجهزة الأمنية، مما حول القطاع كله إلى شبكة تجسس واسعة. أي معارض أو ناشط أصبح عرضة للرصد المستمر، ومع كل شريحة وكل خدمة، كان الشعب يدفع فاتورة غالية، بينما الأرباح تُحوّل إلى حسابات سرية تحت سيطرة المخلوف والعائلة.

أما مزودو خدمة الإنترنت، فكانوا مجرد واجهات لشبكة المخلوف، شركات مثل **SyriaTel Internet Services**و**Broadband Syria**، التي سيطرت على السرعة والوصول وحجبت المواقع، وجمعت بيانات المستخدمين لمصلحة الرقابة الأمنية والعائلية. رجال أعمال محليون أصبحوا واجهات للتغطية، لتبدو السيطرة على القطاع وكأنها استثمار شرعي، بينما الواقع كان **سرقة منظمة للثروة العامة وتحويلها إلى أدوات نفوذ سياسي**.

جميع التراخيص، التوسعات الشبكية، وخدمات الجيل الثالث والرابع، كانت محصورة حصريًا لصالح سيرياتل، أي منافس حاول الدخول واجه قيودًا قانونية وتعسفًا إداريًا. الشعب دفع الأغلى، بينما العائلة جمعت المليارات. الاتصالات،

بهذا الشكل، أصبحت **حلقة أساسية في شبكة القمع المالي والسياسي لسوريا،** ومنصة لإخضاع الدولة كلها للنفوذ العائلي.

قطاع النفط والطاقة السوري

شريان سوريا الحيوي، لم يكن مجرد مورد للطاقة أو مصدرًا لعوائد الدولة، بل أصبح منذ بداية حكم بشار الأسد **غنيمةً خاصة للأسرة، تُدار باسم الدولة ولكن لمصلحة فرد واحد**. منذ عام 2001، تحولت الحقول والمحطات وشركات التكرير إلى **شبكة متشابكة من المصالح العائلية والواجهات التجارية،** مع سيطرة شبه كاملة لرامي مخلوف وزوجة الرئيس أسماء الأسد على الصفقات الأساسية، وعلى الحقوق التصديرية والداخلية.

كل تراخيص التنقيب والإنتاج كانت تُمنح لشركات مرتبطة مباشرة بالعائلة، بينما أي منافس أو شركة مستقلة تواجه رفضًا تعسفيًا أو عوائق قانونية. حتى الحقول المشتركة مع شركات أجنبية كانت تُدار عبر عقود خدمة ملوّفة، تضمن للأسرة **أرباحًا هائلة** خارج أي رقابة رسمية. الحقول في مناطق مثل حمص، دير الزور، والحسكة صارت تحت سيطرة واجهات عائلية، بحيث أصبح أي إنتاج نفطي تقريبًا **مصدر دخل مباشر للأسرة،** بينما خزينة الدولة لم تحصد سوى جزء ضئيل من العائدات.

المحطات الرئيسية لتوزيع الوقود، وحقول الغاز، تحولت إلى **أدوات سياسية واقتصادية**: التحكم في الأسعار، التحكم في التوزيع، والتحكم في العقود الخاصة. المواطن السوري لم يعد متحكمًا في أي شيء، وكل زيادة في أسعار البنزين أو المازوت كانت تؤدي مباشرة إلى **تعظيم أرباح شبكة المخلوف وأسماء الأسد**.

تصدير النفط، خاصة إلى الأسواق الإقليمية، كان تحت سيطرة نفس الشبكة. التقارير الاستقصائية تشير إلى أن جزءًا كبيرًا من الإنتاج الداخلي والخارجي لم

يُسجّل كإيراد رسمي، بل دخل مباشرة إلى حسابات الشركات العائلية، مضاعفًا من ثروات الأسرة بطريقة **ممنهجة ومنظمة**.

النتيجة: الاقتصاد الوطني، بدل أن يكون أداة للتنمية، أصبح **آلة نهب متكاملة** . النفط والطاقة لم يعدا مجرد موارد، بل أصبحا سلاحًا سياسيًا، أداة ضغط على المواطنين، منصة لتوسيع نفوذ الأسرة في كل القطاعات الأخرى، وأداة لتأمين تمويل مشاريع عقارية واتصالات وبنوك أخرى ضمن نفس الشبكة.

وبهذا الشكل، تحولت سوريا تحت حكم بشار إلى **دولة تسيطر على مواردها القليلة، لكن ثروتها الحقيقية تُسحب إلى جيوب قلة محدودة من العائلة وأقرب المقربين** .كل حقل، كل بئر، كل محطة كانت تدق جرسًا سياسيًا واقتصاديًا: لن يكون للشعب شيء إلا الفواتير العالية والمراقبة المستمرة، بينما الأرباح الحقيقية **تتراكم لتغذية إمبراطورية العائلة الضيقة**.

قطاع العقارات والبناء السوري

لم تعد الأراضي والمباني مجرد ممتلكات عامة أو استثمار حضري، بل أصبحت **مناطق حرب اقتصادية تُسرق باسم الدولة وتُحول مباشرة إلى جيوب العائلة** . منذ بدايات العقد، تحولت الأراضي الحكومية والمشاريع الكبرى في دمشق، اللاذقية، وحلب إلى **فرص ذهبية لرامي مخلوف وزوجة الرئيس أسماء الأسد**، بينما المواطن السوري العادي أصبح مجرد شاهد على عملية نهب ممنهجة.

الشركات العقارية المرتبطة بالعائلة، مثل **Sourouh, Fajr, Al-Batra,** و**Al-Hada'iq**، تحولت إلى **واجهات لاستحواذ كامل على المشاريع الاستراتيجية** :الأبراج التجارية، المجمعات السكنية الفاخرة، الفنادق، والمراكز التجارية. كل مشروع كان يبدأ باسم "تطوير حضري" لكن في الواقع، كان **عملية تهجير للفرص من المواطنين وتحويل الثروة إلى شبكة مغلقة**.

حتى الأراضي التي كانت تُعتبر عامة، أو أراضي الدولة، لم تسلم من يد الأسرة. العقود القانونية والتراخيص صُممت بطريقة تمنح الأولوية الكاملة لشركات المخلوف والأسرة، مع حرمان أي مستثمر مستقل أو منافس من المشاركة. وبهذا، تحولت المدن الكبرى إلى مناطق استثمارية مغلقة، حيث الربح مُهيأ حصريًا للعائلة، والمواطنون دفعوا ثمن التهميش والفقر العقاري.

المشاريع الكبرى مثل تطوير وسط دمشق، الأبراج الفندقية، والمجمعات التجارية، صُممت لتوليد أرباح ضخمة، وتمويل مشاريع أخرى في الاتصالات والنفط والبنوك، كل ذلك من خلال شبكة مالية معقدة وواجهات متعددة تخفي حقيقة السيطرة العائلية.

نتيجة هذه السيطرة، ارتفعت أسعار العقارات والمساكن بشكل جنوني، واندثرت فرص إسكان المواطنين العاديين، بينما الأحياء الراقية والفاخرة صارت حصصًا مغلقة للشبكة العائلية .كل ركن من المدينة أصبح شاهدًا على النهب المنظم للثروات العامة باسم الاستثمار والتطوير الحضري، وكل مشروع جديد كان يعلن عن نفسه كنجاح اقتصادي، بينما الحقيقة كانت سجنًا للمواطن ونافذة للغنى العائلي غير المحدود.

العقارات والبناء، بهذا الشكل، تحولت إلى أداة ضغط سياسية :تحكم بالمساحات الحيوية، خلق التبعية الاقتصادية للمواطنين، وإغلاق أي منافذ للتنمية المستقلة. المدن الكبرى لم تعد ملكًا للشعب، بل مملوكة لعائلة الأسد وعليها أن تدفع الفواتير دون أن ترى شيئًا من الثروة الحقيقية.

قطاع البنوك والتمويل السوري

في سوريا، البنوك لم تكن مجرد مؤسسات مالية تقدم قروضًا واستثمارات، بل تحولت إلى **أدوات محمية لنهب الثروة العامة وتمويل الشبكة العائلية** .تحت حكم

بشار الأسد، سيطرت عائلة الأسد وواجهاتها على مفاصل القطاع المصرفي، لتحويل أي تدفق مالي من الاقتصاد الحقيقي إلى جيوب محدودة.

Cham Bankكان أبرز مثال على هذه السيطرة. البنك لم يكن يخدم الشعب، بل كان **بوابة لتبييض أرباح شبكات الاتصالات والعقارات والنفط**. القروض الضخمة لم تُمنح إلا للشركات التابعة للعائلة أو للشركاء المقربين، بينما المستثمر المستقل أو صاحب المشروع الصغير كان يواجه رفضًا تعسفيًا أو قيودًا إدارية مشبوهة.

الشبكة العائلية لم تكتف بالسيطرة على البنوك المحلية، بل توسعت إلى **الشراكات الإقليمية**، حيث أُنشئت بنوك خاصة وواجهات مالية في دول مجاورة، ما سمح بتحويل الأموال بسرعة وبدون رقابة، وتغطية عمليات **غسل أرباح القطاع الخاص المرتبط بالعائلة**. كانت هذه الشبكة المالية بمثابة **شبكة لوجستية لإعادة تدوير الثروة**، تضمن للعائلة السيطرة الكاملة على رأس المال السوري، واستغلال الاقتصاد بطريقة ممنهجة.

كما أن البنوك كانت أداة ضغط سياسية: قروض، تمويلات، وحتى حسابات شركات الأفراد، كانت **مرتبطة بالولاء السياسي**. أي شخص يرفض الانصياع أو يعتبر تهديدًا اقتصاديًا أو سياسيًا، كان يُحرم من التمويل أو يُجبر على تحويل أصوله إلى شركاء موثوقين بالعائلة.

نتيجة هذه السيطرة، أصبح الاقتصاد السوري **اقتصادًا مغلقًا، يعتمد على القرب من السلطة، وتسيطر عليه شبكة عائلية تمتد من الاتصالات إلى النفط، العقارات، والبنوك**. كل تدفق مالي في الدولة تقريبًا كان مرتبطًا بقرار سياسي أو شخصي من داخل دائرة الأسد، وكل ربح تم توليده من قبل الاقتصاد الوطني **كان يُسحب إلى جيوب محدودة، بينما الشعب يدفع الثمن.**

البنوك بهذا الشكل لم تعد مؤسسات تخدم الاقتصاد أو المواطن، بل **كانت جزءًا من آلة القمع الاقتصادي والسيطرة على الموارد الوطنية، تحمي الثروة العائلية وتُبقي الجميع تحت رحمة الشبكة العائلية.**

قطاع الاستيراد والتصدير والامتيازات الجمركية السورية

في سوريا، الاستيراد والتصدير لم يكن مجرد تجارة دولية أو وسيلة لتلبية احتياجات السوق، بل أصبح **أداة احتكار ومصدر ثروة عائلية** تحت حكم بشار الأسد. كل بند في الجمارك، كل تصريح استيراد أو تصدير، وكل امتياز، كان يُمنح وفق الولاء للعائلة أو لشبكة المخلوف، بينما أي مستثمر مستقل أو شركة حقيقية كانت تُجبر على الخضوع أو تُستبعد بالكامل.

الشركات التي تسيطر على استيراد المواد الأساسية مثل **القمح، السكر، الوقود، الأدوية الأساسية** كانت غالبًا واجهات لشبكة الأسرة، وقد حصلت على **هوامش ربحية ضخمة وممنوحة مسبقًا** من الدولة. كل صفقة، كل شحنة، كل عقد استيراد كان يدرّ أرباحًا خفية، بينما الشعب كان يدفع أسعارًا مضاعفة ويواجه نقصًا في السلع الأساسية.

التدخل المباشر للعائلة في هذا القطاع كان يظهر جليًا: أي مستورد أو تاجر حاول تجاوز الشبكة واجه **قيودًا تعسفية، تأخيرات في الموافقات، أو حتى سحب التراخيص** .تمت إدارة السوق بيد واحدة: يد الأسد، وواجهة المخلوف، وأجهزة الأمن والاستخبارات لضمان السيطرة المطلقة.

التصدير لم يكن أقل استغلالًا. العقود مع الدول المجاورة كانت تُمنح لشركات عائلية، واستغلال الموارد لتوليد أرباح سرية خارج الميزانية العامة أصبح **قاعدة**

لا استثناء .تحكم الأسرة في كل هذه العمليات خلق **اقتصادًا مزدوجًا** :اقتصاد رسمي يعاني المواطن من قيوده، واقتصاد عائلي موازٍ يدرّ المليارات.

وبهذا الشكل، أصبح الاستيراد والتصدير والامتيازات الجمركية **أداة ضغط سياسية** :من يرفض الانصياع يتم حرمانه من استيراد المواد الأساسية، ومن يقترب من النفوذ العائلي يُجبر على الشراكة. الاقتصاد السوري بأكمله أصبح **أسير شبكة واحدة تتحكم بكل شيء، وتستغل كل فرصة لنهب ثروات الدولة والمواطنين.**

قطاع الإعلام والتعليم والسياحة السوري

في سوريا، الإعلام، التعليم، والسياحة لم تكن مجرد قطاعات للخدمة العامة أو تطوير الثقافة، بل أصبحت **أدوات احتكار وتحكم سياسي مباشر** منذ بداية حكم بشار الأسد. كل قناة تلفزيونية، كل برنامج تعليمي، وكل مشروع سياحي كان يُدار بطريقة **تغذي مصالح الأسرة وتفرض السيطرة على المجتمع.**

الإعلام تحول إلى **آلة تلميع صورة بشار الأسد** :شبكات التلفزة والمجلات والصحف الحكومية والخاصة المملوكة لشبكة المخلوف وأسماء الأسد عملت على تصويره كرجل معاصر، خريج جامعات لندن، رمز الحداثة والتطور، بينما الواقع كان **سياسة قمع وإفقار للمواطنين تحت ستار الحداثة** .أي قناة أو وسيلة إعلامية حاولت نقد النظام واجهت **الإغلاق أو الاستحواذ، أو حجب التمويل والتراخيص**، ما جعل الإعلام كله تابعًا لشبكة الأسرة، ناقلًا فقط للرسائل الموجهة ومشوهًا الحقائق.

قطاع التعليم لم يكن أقل استغلالًا. من الجامعات الخاصة إلى المناهج التعليمية، تم توجيه كل شيء ليخدم **أجندة الأسرة السياسية**، مع فرض السيطرة على المناهج، تراخيص الجامعات الخاصة، وتوجيه التمويل نحو مشاريع مرتبطة بالعائلة.

التعليم العام والخدمات التعليمية للمواطنين صارت ضعيفة، بينما التعليم الخاص للأقرباء والمستثمرين السياسيين كان **مصدر دخل وفصل اجتماعي واضح**.

أما السياحة، فقد صارت واجهة فاخرة لتلميع صورة النظام عالميًا، لكنها في الواقع كانت **شبكة استثمارية مملوكة للعائلة** :الفنادق، المنتجعات، وشركات السفر والسياحة كانت تحقق أرباحًا ضخمة بينما الشعب لم يستفد إلا من أسعار مرتفعة وقيود على الخدمات. كانت المشاريع الكبرى في اللاذقية، طرطوس، ودمشق مركزًا لإثراء الشبكة العائلية وتمويل مشاريع أخرى في الاتصالات والعقارات والبنوك.

النتيجة: هذه القطاعات لم تعد خدمات عامة أو صناعة ثقافية أو اقتصادية، بل **آلات نهب وتحكم سياسي** .كل مشروع إعلامي، تعليمي، أو سياحي كان مرتبطًا مباشرة بقرار الأسرة، وكل ربح يُحوّل إلى جيوب المخلوف وأسماء الأسد، بينما المواطن السوري أصبح **مستهدفًا بالرقابة والتهميش والفقر الواضح**.

الإعلام، التعليم، والسياحة بهذا الشكل، صارت **حلقات مترابطة في شبكة القمع الاقتصادي والاجتماعي**، تعمل على تلميع صورة النظام داخليًا وخارجيًا، وتغلق الباب أمام أي تنمية حقيقية للشعب أو أي منافس مستقل، مع تحويل كل الثروات والفرص إلى دائرة ضيقة تحكم سوريا بالكامل.

القطاع الصناعي السوري

لم تعد مجرد نشاط اقتصادي يدرّ فرص عمل أو ينتج سلعًا، بل أصبحت **أداة تحويل الثروة العامة إلى جيوب العائلة وحلفائها** .تحت حكم بشار الأسد، كل المصانع الكبرى، من الصلب إلى الأغذية والأدوية، صارت **تحت سيطرة مباشرة أو غير مباشرة لشبكة المخلوف وأسماء الأسد**، حيث تحوّل القرار الصناعي إلى امتداد للسيطرة السياسية والاقتصادية.

الشركات الصناعية الكبرى مثل **Syria Steel, Homs Sugar Company, Al-Qaboun Pharmaceutical Factory**لم تعد مجرد منشآت إنتاجية، بل واجهات لعمليات استحواذ على الأرباح والموارد. كل عقود التوريد، كل امتياز، وكل صفقة كانت **تخضع لتوجيه مباشر من العائلة** .أي مستثمر مستقل حاول الدخول أو المنافسة واجه **قيودًا تعسفية، رفض تراخيص، أو تقييد التمويل**، ما جعل الاقتصاد الصناعي مسرحًا لتثبيت النفوذ العائلي.

التحكم بالعقود الصناعية لم يقتصر على السوق المحلي، بل امتد إلى التصدير. الشركات التابعة للعائلة استحوذت على العقود مع الدول المجاورة، وتصدير منتجاتها كان يتم **بشكل مباشر إلى حسابات العائلة أو واجهاتها**، بينما الدولة لم تحصد إلا جزءًا ضئيلًا من العائدات الرسمية.

الأيدي العاملة أيضًا كانت جزءًا من هذه السيطرة: المصانع الكبرى وظفت موظفين موالين للنظام، بينما أي نشاط مستقل أو نقابي كان **مضغوطًا بالقوانين والملاحقات الأمنية** .أي مقاومة اقتصادية كانت تُسحق فورًا، والهدف كان الحفاظ على شبكة احتكار صناعي متكاملة تعمل **لصالح العائلة فقط**.

نتيجة هذه السيطرة، الصناعات الاستراتيجية تحولت إلى **محرك للثراء العائلي وتمويل القطاعات الأخرى**، من العقارات إلى الاتصالات والبنوك. كل مصنع وكل خط إنتاج أصبح أداة **ضغط اقتصادي وسياسي**، يضمن ولاء المستثمرين ويجعل أي معارضة محكومة بالفشل المالي.

بهذا الشكل، أصبح القطاع الصناعي جزءًا من **آلة شاملة للنهب والسيطرة**، حيث كل ربح وأصل في الصناعة السورية كان مرتبطًا مباشرة بالسلطة العائلية، وكل محاولة للمنافسة أو الاستقلال الاقتصادي كانت مصيرها **الفشل والاندثار تحت ضغط الشبكة العائلية والأجهزة الأمنية**.

للملف الديني السوري 2001–2010

منذ تولي بشار الأسد السلطة، أصبح الدين في سوريا **شبكة معقدة من النفوذ السياسي والفساد المالي والأخلاقي**، حيث لم يعد مجرد تعليم أو عبادة، بل **أداة قمع**، **منصة لتلميع السلطة، وقناة لإثراء العائلة وحلفائها**.

في صدارة المشهد كان

الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي — واجهة السلطة والدين الملتبس

منذ لحظة ظهوره العلني في دمشق، لم يكن محمد سعيد رمضان البوطي مجرد عالم دين، بل **أداة رسمية لتبرير سياسات القمع والهيمنة**. خطاب البوطي الموجه للشعب كان دائمًا يختلط فيه الوعظ الديني بالرسائل السياسية المشفّرة، بحيث يصبح أي نقد للنظام **خطيئة شرعية قبل أن يكون موقفًا سياسيًا**. فتواه حول طاعة الحاكم المطلق لم تكن مجرد تفسير فقهي، بل كانت **أداة لتوجيه سلوك الملايين، وإضفاء الشرعية على اعتقالات المعارضين والناشطين المستقلين.**

البوطي لم يقف عند الخطاب وحده، بل أصبح **حلقة وصل بين المؤسسة الدينية والأجهزة الأمنية**. كثير من لقاءاته مع ضباط المخابرات والأمن السياسي كانت تُسجّل في مذكرات المراقبين المحليين، وتكشف عن دوره في **تنسيق ما يُسمّى بالرقابة المجتمعية عبر المساجد والمجامع**. كل نشاط اجتماعي، كل مشروع خيري، وكل درس فقهي يلقّنه طلابه كان مراقبًا وموجّهًا بحيث لا يخرج عن خط الدولة.

الفساد المالي والأخلاقي المحيط بالبُوطي كان له أبعاد واضحة. الأموال التي يُجمعها من المؤتمرات، الدروس، والكتب لم تُستخدم بالكامل في التعليم أو النشاطات الخيرية، بل **تم تحويل جزء كبير منها إلى قنوات مالية غير شفافة**

تضمن استدامة نفوذ البوطي ضمن شبكة الولاء للنظام. مصادر أكاديمية وصحفية لاحقة أشارت إلى أن دعم الدولة للبُوطي كان **جزءًا من صفقة ضمنية: نفوذ علمي مقابل طاعة سياسية.**

في الريف، حيث يُعرف البوطي بشعبيته، تحوّل كلامه إلى **أداة لفرض الرقابة الاجتماعية على القرى والمدن الصغيرة**. أتباعه المحليون، من مشايخ وعائلات متحالفة معه، أصبحوا **أذرعًا تنفيذية تطبق ما يوجّهه عبر الدروس والخطب واللقاءات الخاصة**. أي سلوك مستقل، أي محاولة لإحياء خطاب ديني مستقل أو نقد للنظام، كان يُواجه فورًا بالتهم الأخلاقية والدينية، وأحيانًا بالتهديد الأمني المباشر.

الخطورة الكبرى في البوطي أنه جعل **الدين نفسه غطاءً للسلطة والفساد**: من خلال الفتاوى، الخطابات، والأنشطة التعليمية، خلق **شبكة مزدوجة وظيفيًا،** واحدة تظهر للناس كعلمية ودينية، والثانية تعمل سرًا على **تلميع السلطة، قمع المعارضة، وتحويل الموارد المالية إلى قنوات الولاء**. هنا يظهر البوطي ليس كشيخ، بل كأداة استراتيجية، يحافظ على مصالح النظام ويغطي على الجرائم الأخلاقية والسياسية لنخبة السلطة.

وهكذا، أصبح البوطي **مفهوماً مركزيًا في نظام السلطة الديني**: يقدم الشرعية الخطابية، يشرف على الولاء المجتمعي، ويوجه الأموال والخدمات بما يخدم مصالح النظام. **كل درس، كل فتوى، كل مؤتمر، كل كتاب كان جزءًا من آلة ضخمة لإعادة إنتاج السلطة، وتحويل الدين إلى غطاء للفساد السياسي والمالي والأخلاقي.**

مجمع أبي النور ـــ مركز الرقابة الدينية وواجهة السلطة

مجمع أبي النور في دمشق لم يكن مجرد مجمع ديني تقليدي، بل أصبح **أحد أهم أدوات السلطة في إدارة الدين والسيطرة على المجتمع المدني**. منذ العقد الأول لبشار الأسد، تحوّل المجمع إلى **منصة مزدوجة الوظائف**: تعليم ديني رسمي من جهة، ورقابة سياسية وأمنية من جهة أخرى. كل خطبة، كل درس، وكل نشاط كان **مراقبًا من قبل أجهزة الأمن والمخابرات** لضمان عدم خروج أي كلمة عن «النص المسموح» من قبل النظام.

إدارة المجمع، وعلى رأسها شخصيات معروفة تربطها علاقة مباشرة بوزارة الأوقاف، عملت على **ضبط كل نشاط ديني أو اجتماعي ضمن إطار الولاء للنظام**. الخطباء والمعلمون الذين يتولون المنبر يخضعون **لفحوص أمنية غير رسمية، وتقييمات أداء مرتبطة بالقدرة على توجيه الناس بما يخدم السلطة**. أي محاولة لاستقلالية أو انتقاد خفي تُقابل مباشرة بالتهم الأخلاقية أو التهديد المباشر، ما جعل المجمع **خاضعًا بالكامل للشبكة الأمنية للدولة**.

الفساد المالي في المجمع لم يكن مخفيًا. كل التبرعات، الزكوات، ومبالغ الحضور، لم تُستغل بالكامل في الصيانة أو الأنشطة التعليمية. جزء كبير من الموارد المالية **تم تحويله إلى قنوات سرية تخدم مصالح عائلية وأمنية مرتبطة بالنظام**، بما في ذلك دعم شبكات الولاء، تمويل مشاريع تجارية لأشخاص نافذين، وحتى دفع مبالغ لمشايخ آخرين لضمان الطاعة والخضوع.

على المستوى الاجتماعي، أصبح المجمع **آلة لتوجيه السلوك الجماهيري**. أهالي الأحياء المحيطة، الطلاب، وأولياء الأمور أصبحوا جميعًا تحت إشراف غير مباشر للمجمع، بحيث أي نشاط مستقل أو مشروع اجتماعي خارج نطاق السلطة

يتم اكتشافه سريعًا ومعاقبة القائمين عليه. المجمع بذلك لم يعد مؤسسة تعليمية دينية فحسب، بل **مركز رقابة، تجنيد، وتأهيل سياسي للأفراد**.

الخطورة الكبرى تكمن في أن المجمع **عمل على مزج التعليم الديني بالسياسة الأمنية والفساد المالي**. الخطب لا تعلّم الدين بقدر ما تروج للولاء السياسي؛ الموارد المالية تُستغل لتحقيق أهداف السلطة؛ والنفوذ الاجتماعي يُحوّل إلى شبكة امتيازات ومراقبة. هذا المزج جعل من أبي النور **واجهة رسمية للسلطة، آلة للتجنيد السياسي، وخط دفاع شرعي عن سياسات القمع والفساد**.

بعبارة أخرى، مجمع أبي النور أصبح **نموذجًا لما حدث في غالبية المؤسسات الدينية السورية**: واجهة تعليمية، شبكة مالية سرية، وذراع سياسي وأمني لا يُرى لكنه يتحكم بالحياة اليومية للمجتمع. **كل درس، كل صلاة، وكل نشاط اجتماعي أصبح جزءًا من آلة الدولة في إدارة الدين، المال، والمجتمع**، مما يحول الدين نفسه إلى **غطاء للسلطة والفوضى الأخلاقية والمالية**.

مجمع صلاح الدين — المنبر الحضري للسلطة والمراقبة

مجمع صلاح الدين في قلب دمشق لم يكن مجرد مجمع تقليدي للصلاة والدروس الدينية، بل أصبح **أحد أهم أدوات النظام لفرض السيطرة الفكرية والسياسية على الحاضنة الشعبية الحضرية**. في العقد الأول من حكم بشار الأسد، استغل النظام المجمع لتوجيه **الخطاب الديني بما يخدم مصالح السلطة، وتحويل كل نشاط إلى أداة للرقابة الاجتماعية والسياسية**.

الخطباء والمعلمون في المجمع لم يكونوا أحرارًا في اختيار ما يُلقّن. كل درس، كل محاضرة، كان **يخضع لمراجعة غير رسمية من وزارة الأوقاف وأجهزة الأمن والمخابرات العامة**، لضمان مطابقة كل محتوى مع أهداف الدولة. أي

خروج عن النص أو تحريض على التفكير المستقل أو نقد النظام كان يُواجه فورًا **بتهديد، نقل، أو حرمان من المنبر.**

المجمع لم يقتصر دوره على التعليم والرقابة فحسب، بل أصبح **مركزًا ماليًا وسلطة اقتصادية** .التبرعات، الزكوات، وموارد الأنشطة الاجتماعية كانت تُستغل جزئيًا لدعم مشاريع مالية مرتبطة بعائلة الأسد وأجهزة المخابرات. بعض المشايخ الذين يشرفون على توزيع هذه الأموال حصلوا على امتيازات مباشرة، بينما المجتمع المحلي بقي تحت الرقابة الاقتصادية والسياسية. هذا المزج بين النفوذ الديني والمالي والسياسي جعل من المجمع **آلة مزدوجة: واجهة دينية وذراع سلطة خفية.**

على المستوى الاجتماعي، استخدم المجمع **شبكة من المشايخ المحليين والطلاب لضمان الطاعة** .أي نشاط مستقل خارج نطاق توجيهات النظام كان يُسحق بسرعة، سواء كان نشاطًا ثقافيًا، خيريًا، أو تعليميًا. المجمع بذلك أصبح **أداة رئيسية في تصنيع الولاء، مراقبة السلوك الفردي والجماعي، وتجهيز بيئة مدنية خاضعة للنظام.**

المجمع أيضًا لعب دورًا **استراتيجيًا في صيانة الاستقرار السياسي** من خلال ما يُسمى "توجيه المجتمع" عبر الخطب المهيكلة، وخلق خطاب موحد يبرر القمع، الاعتقالات، والتضييق على العلماء المستقلين. الفساد الأخلاقي مرتبط هنا مباشرة بالفساد المالي، إذ استخدم بعض المشايخ نفوذهم **لتسهيل معاملات تجارية، منح امتيازات، وتحويل الأموال إلى قنوات خفية لخدمة السلطة.**

القبيسيات ـــ الحركة النسائية التي تحوّلت إلى ذراع سياسي

حركة القبيسيات، التي تأسست كمنظمة نسائية دينية، لم تقتصر على تعليم النساء أمور الدين فقط، بل أصبحت **أداة رسمية لتوجيه المجتمع نحو الولاء للنظام** .منذ

العقد الأول لبشار الأسد، صارت الحركة تحت **إشراف ديني وأمني مزدوج** : وزارة الأوقاف تراقب البرامج التعليمية والمحتوى، بينما الأجهزة الأمنية تتأكد من **التزام كل ناشطة أو مدرسه بالنص الرسمي وتعليمات السلطة**.

القبيسيات أصبحت تعمل في شكل شبكة: كل نشاط نسائي، كل درس، وكل حلقة دراسة كان **جزءًا من مخطط أكبر لتوجيه سلوك النساء والشابات في المجتمع السوري** .أي نشاط مستقل أو مشروع اجتماعي خارج نطاق السلطة كان يُكشف سريعًا ويُعاقب من يشارك فيه، سواء بالحرمان من المشاركة، الضغط الاجتماعي، أو التهديد المباشر.

الفساد المالي كان واضحًا في طريقة إدارة الحركة. التبرعات والزكوات التي تجمعها كانت **لا تُستخدم بالكامل في النشاطات التعليمية أو الخيرية**، بل جزء كبير منها يُحوّل إلى قنوات مالية مرتبطة بأجهزة الدولة أو مشاريع شخصية للمقربين من النظام. بعض المشرفات على الحركة حصلن على امتيازات إدارية ومالية مقابل **ضمان الطاعة المطلقة للنظام ومراقبة النشاط النسائي المحلي**.

القبيسيات لم تكن مجرد حركة دينية، بل **آلة اجتماعية وسياسية**:

- **توجيه السلوك الاجتماعي والسياسي للنساء** بما يخدم أهداف السلطة.
- **الرقابة على النشاط النسائي المستقل**، ومنع أي انفتاح فكري قد يهدد الولاء للنظام.
- **تحويل الموارد المالية** إلى قنوات خفية لدعم الشبكات الأمنية والمصالح العائلية.

الخطورة تكمن في أن الحركة **استغلت الدين لإخفاء وظيفة سياسية وأمنية كاملة**، بحيث لم تعد النساء مجرد متعلّمات أو ناشطات خيريات، بل **عنصر مراقبة مجتمعي، وواجهة لتنفيذ أهداف الدولة** .أي نشاط اجتماعي خارج نطاق

التوجيه الرسمي كان يُعتبر تهديدًا، وأي انحراف يُقابل بالقمع أو التهديد الأخلاقي المباشر.

باختصار، القبيسيات أصبحت **ذراعًا غير مرئي للسلطة النسائية والسياسية في سوريا** :شبكة دينية، مالية، ومراقبية، تستغل الدين والالتزام الاجتماعي لإعادة إنتاج الولاء، وتوجيه المجتمع النسائي وفق أهداف النظام. الحركة لم تعد مجرد دين، بل **أداة متكاملة لسلطة سياسية وأخلاقية ومالية تغطيها الشرعية الدينية.**

يعد أداة للعبادة أو التعليم، بل **غطاء لسيطرة سياسية وأخلاقية ومالية شاملة.**

معاهد العلوم الشرعية في دمشق وحلب وحمص — مصانع مشايخ الولاء

معاهد العلوم الشرعية في دمشق، حلب، وحمص لم تعد مجرد مؤسسات تعليمية دينية تقليدية، بل **تحولت إلى مصانع لإنتاج مشايخ ووعاظ موالين للنظام** .منذ العقد الأول لحكم بشار الأسد، صارت هذه المعاهد **أدوات مزدوجة الوظائف** : تعليم ديني ظاهر من جهة، ووسيط سياسي وأمني من جهة أخرى، يُشرف على كل طالب وكل خريج لضمان الولاء المطلق للسلطة.

أحمد بدر الدين حسون، المفتي الرسمي، لعب دورًا مركزيًا في **توجيه المناهج والبرامج الدراسية**، وإعطاء كل نشاط شرعي شرعية رسمية، بما يضمن توجيه الخريجين نحو **خدمة الدولة وحماية النظام** .أما **صهيب الشامي** فكان المشرف الأمني المباشر على بعض المعاهد، يضمن **التزام المدرسين والطلاب بما يُمليه الأمن السياسي، ومراقبة أي توجه فكري مستقل.**

المعاهد صارت **شبكات مراقبة مقنعة بالعلم والتعليم** :كل درس، كل محاضرة، وكل نشاط داخلي كان **موضوع رقابة مستمرة** من وزارة الأوقاف والأجهزة

الأمنية. أي انحراف فكري أو نشاط مستقل خارج الخط الرسمي كان يُقابل بسرعة بالضغط المباشر، الإقصاء من التعليم، أو الإحالة إلى أجهزة الأمن.

الجانب المالي لم يكن أقل فسادًا: التبرعات، الرسوم الدراسية، والموارد التي تجمعها المعاهد كانت **جزءًا منها يُحوّل إلى قنوات خفية لدعم مشاريع مرتبطة بالنظام أو أفراد نافذين، بما في ذلك دعم شبكات الولاء، تمويل مشايخ موالين، وتمويل أنشطة اجتماعية محددة تحت إشراف أمني.**

الخطورة الكبرى تكمن في أن المعاهد **حوّلت التعليم الشرعي إلى أداة سياسية وأمنية** :الخريجون لم يعودوا مجرد علماء دين، بل أصبحوا **عنصر مراقبة اجتماعي، واجهة للسلطة، وذراع شرعي لمشاريع النظام السياسية والأمنية** .
كل درس، كل امتحان، وكل نشاط كان **جزءًا من آلة الدولة لإعادة إنتاج الولاء والتحكم بالدين والمجتمع والمال.**

باختصار، معاهد العلوم الشرعية في دمشق وحلب وحمص أصبحت **مصانع لإنتاج مشايخ تابعين، أدوات تعليمية ومالية للسلطة، ومنابر لشرعنة سياسات القمع** .الدين والتعليم الديني هنا لم يكونا أدوات روحية بقدر ما كانا **غطاء لسلطة سياسية وأخلاقية ومالية، تحوّل التعليم إلى وسيلة لإعادة إنتاج السلطة والسيطرة المطلقة على المجتمع.**

الأحداث الأمنية في سوريا من 2001 إلى 2010

قمع الصحفيين والمثقفين(2002–2005)

بعد انتهاء شرارة ربيع دمشق، وجدت آلة القمع السورية طريقها صوب كل قلم مستقل وكل صوت جريء، ليبدأ عهد جديد من الخنق السياسي والفكري.
الصحفيون والمثقفون الذين حاولوا كشف فساد السلطة أو نقل الحقيقة إلى الناس أصبحوا أهدافًا مباشرة، وأسماء مثل شوقي حبيب وغيرهم ممن لم تُسجّل

أسماؤهم في الإعلام الرسمي، شكلوا شبكة من المفكرين والصحفيين الذين دفعوا حياتهم ثمناً لمحاولة إظهار الحقيقة. الأجهزة الأمنية، بما فيها الأمن السياسي والمخابرات العامة والمخابرات العسكرية، عملت كشبكة مترابطة لملاحقة كل ناشط، مع دعم الإعلام الرسمي لتصوير أي نشاط مستقل على أنه خيانة وعمليات مدفوعة من الخارج، فيما كان الهدف الحقيقي مجرد إسكات كل صوت غير تابع للنظام. الاعتقالات كانت تتم فجأة، عند فجر اليوم غالبًا، واقتياد المعتقلين إلى أماكن مجهولة، وقطع أي وسيلة اتصال مع العالم الخارجي، مع احتجازهم لساعات أو أيام أو أسابيع قبل أن يُعرضوا على أي جهة قضائية، وكانت التعذيب الجسدي والنفسي جزءًا روتينيًا من العملية، ليصبح السجن مختبرًا لتجريب أساليب الضغط النفسي. المحاكمات التي تلت كانت صورية بالكامل، القضاة مجرد أدوات تنفيذية، والاتهامات ملفقة لتخويف أي من يحاول التعبير بحرية، بينما الإعلام الرسمي كان يصنع حملة تشويه يومية، يصف كل ناشط مستقل بالعميل والخائن ويحوّل الصمت والفزع إلى سياسة عامة تُطبّق على المجتمع بأسره. الصحف المستقلة، مثل "أورينت نيوز" وغيرها، صودرت أو أُغلقت مكاتبها، وكل محاولة للنشر أو التواصل مع الخارج كانت تُقابل مباشرة بالاعتقال أو التهديد، وأي صوت خرج عن النص الرسمي كان يُحوّل إلى قضية سياسية بأحكام مسبقة التحديد. الشخصيات التي استهدفتها الحملة شملت العديد من الصحفيين والمثقفين البارزين، من بينهم إبراهيم حميدي، الذي اعتُقل في 23 ديسمبر 2002 واحتُجز لأسابيع في عزلة قبل أن يُعرض لاحقًا على القضاء، بالإضافة إلى عشرات الآخرين الذين لم يُنشروا أسماؤهم حفاظًا على سلامتهم، لكن تم توثيقهم في تقارير حقوقية ودبلوماسية، وكل هؤلاء واجهوا نفس الآليات الأمنية نفسها: مداهمات مفاجئة، اختطاف، سجن، تعذيب، محاكمات صورية، ووصم إعلامي متواصل. الأجهزة التي نفّذت هذه الجرائم، أو ما أطلق عليه النظام "الكلاب"، كانت متعددة: الأمن السياسي كان القاعدة الأولى في اعتقال واستجواب وإعداد ملفات مفصّلة لكل ناشط، المخابرات العامة

كانت ترصد الاتصالات الخارجية والعلاقات الدولية، المخابرات العسكرية تدخلت في الحالات التي اعتبرت تهديدًا أمنيًا واسعًا، وزارة الإعلام كانت تصنع السرد المضاد وتضخ سموم التشويه، والقضاء كان أداة ردع صورية، بينما شبكة العملاء المحليين والمخبرين كانت تنقل المعلومات اليومية عن كل حركة أو نشاط مستقل. كل ذلك خلق جوًا من الرعب الاجتماعي، حيث كل مواطن أصبح مراقبًا أو خائفًا من التعبير، وتراجع النقاش العام بشكل كبير، وهجرت العقول سوريا إلى الخارج حفاظًا على حياتها المهنية أو لاستمرار العمل بحرية، ومنظمات ثقافية تم تفكيكها، ومشاريع مدنية أُجهضت، مما أضعف قدرة المجتمع على تنظيم نفسه لاحقًا. في هذه المرحلة، أصبح القمع أداة متكاملة: الأمن يسيطر على الساحة، الإعلام يبرّر ويشيطن، والقضاء يوثق، لتصبح الدولة آلة كاملة لإسكات المجتمع، وإغلاق أي مساحة للفكر الحر أو التعبير المستقل، وهو ما خلّف أثرًا طويل المدى على المجال العام والوعي السياسي، وأرسى قاعدة للسيطرة المطلقة على كل صوت يعارض أو يكشف الفساد، كل ذلك ما بين 2002 و2005، سنوات شهدت تصاعد الرقابة، تشديد العقوبات، محاولات مستمرة لتدمير الحقل الإعلامي، وصناعة مجتمع صامت خائف، بحيث أصبح هذا الفصل، دون أدنى شك، مرحلة مفصلية في تاريخ النظام السوري، حيث تُرى فيها الآليات الأمنية المتداخلة، دور الإعلام في التشويه، دور القضاء في الردع، ونتيجة كل ذلك: اختناق حرية التعبير وهروب العقول، وجعل المجتمع المحلي خاضعًا بالكامل لإرادة النظام، وهذه كانت الخطوة الأولى في سلسلة طويلة من القمع الذي سيمتد إلى كل مجالات الحياة السورية لاحقًا، وهو ما يمهّد لما سيأتي من ملفات لاحقة عن الحزب الإسلامي، صيدنايا، والمناطق الحدودية، لتُظهِر آلة القمع بصورتها الكاملة.

حملة القمع ضد حزب التحرير الإسلامي(2003–2006)

بعد أن انتهت آلة القمع من تضييق الخناق على الصحافة والمثقفين المستقلين، اتجهت نحو الأهداف الأكثر تهديدًا للنظام: الحركات الدينية والسياسية التي لم تبتلع رواية الدولة ولم ترضَ أن تكون نسخة مقلدة من أيديولوجيا السلطة، وكان حزب التحرير الإسلامي في قلب الهدف. بدأ النظام مرحلة جديدة من الترصد والملاحقة حيث أصبحت كل حركة، كل خطاب، وكل اجتماع داخل الحزب تحت المراقبة الدقيقة للأمن السياسي والمخابرات العامة والمخابرات العسكرية، وكان الهدف واضحًا :**تحويل النشاط السلمي إلى جريمة سياسية**، وتعليم المجتمع درسًا صارمًا حول حدود ما يمكن أن يُسمّى «العمل المستقل». اعتُقل القادة المحليون في دمشق وحلب وحمص، وتعرض أعضاء ناشطون لضغوط غير مسبوقة، حيث كانت التهم ملفقة: التحريض على الفتنة، التعاون مع جهات خارجية، الإرهاب، وكل محاولة لممارسة النشاط الدعوي أو السياسي السلمي كانت تُحوّل إلى قضية جنائية، ويمارس فيها التعذيب النفسي والجسدي على المعتقلين. المحاكمات كانت صورية بالكامل، القضاة مجرد أدوات لتنفيذ ما يُطبَّق على الورق، والاتهامات تُساق كوسيلة لإبراز السيطرة المطلقة للنظام على أي بديل فكري أو ديني، ومع ذلك لم يكن النظام يعتمد على الأمن وحده، بل كان الإعلام الرسمي في حالة استعداد دائم لتشويه صورة الحزب وأعضائه، وصنع حملة تشويه مستمرة تظهر كل عضو كعميل خائن أو خطر على الأمة، وكل من حاول الدفاع عن نفسه أو عن نشاطه أصبح فريسة للوصم المستمر. العملاء المحليون والمخبرون كانوا ينقلون معلومات يومية عن الاجتماعات والأنشطة، والمخابرات العامة تراقب كل حركة في دمشق وحلب وحمص، والأمن العسكري يتدخل عند أي نشاط يراه تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، ليصبح الحزب تحت حصار شامل من كل الجهات. أدوات القمع لم تقتصر على الاعتقال والتعذيب بل شملت **مراقبة الاتصالات، اختراق البريد الإلكتروني، استدعاء الأعضاء إلى مكاتب الأمن لساعات طويلة، فرض الإقامة الجبرية، وفصل**

الطلاب والموظفين المرتبطين بالحزب من وظائفهم.كل هذه الإجراءات لم تترك أي هامش للنشاط المدني أو الدعوي، بل حولت الحياة اليومية للأعضاء إلى سلسلة من التجارب الصادمة التي تثبت سيطرة النظام المطلقة. خلال 2003، بدأت الحملة تأخذ طابعًا منهجيًا متكاملًا، حيث أصبحت جميع الاجتماعات تحت الرصد المباشر، وتمت مصادرة الوثائق والكتب، وتم توثيق كل خطوة بطريقة تجعل أي محاولة مقاومة تبدو مستحيلة. في عام 2004، تصاعدت الضغوط أكثر، وزادت الاعتقالات المفاجئة، وانتشر الخوف بين الأعضاء، ومع ذلك واصل الحزب نشاطه الخفي قدر الإمكان، بينما استمرت أجهزة الإعلام الرسمي في بث رسائل يومية لتصوير الحزب كتهديد خارجي، وجعل المجتمع يرى كل نشاط دعوي أو سياسي مستقل كعداء للنظام. بحلول 2005، أصبح الضغط أكثر تصعيدًا، مع استمرار مراقبة الأجهزة الأمنية لكل التفاصيل، وتطبيق أساليب متطورة للترهيب، بحيث أصبحت كل خطوة خارج نطاق السلطة تعتبر «خيانة» تستدعي الرد الفوري، سواء عبر التعذيب أو السجن أو الإقصاء الاجتماعي والوظيفي. "الكلاب" الذين أداروا الحملة كانوا متعددين: الأمن السياسي كان المسؤول الأول عن إعداد ملفات الأعضاء، المخابرات العامة كانت ترصد أي اتصالات خارجية وتنسق مع جهات إقليمية، المخابرات العسكرية تدخلت عند أي نشاط اعتُبر تهديدًا واسعًا، وزارة الإعلام الرسمية كانت تصنع السرد المضاد وتصوّر كل نشاط الحزب كخطر، والقضاء كان أداة تنفيذية صورية، بينما شبكة العملاء المحليين كانت ترصد كل تحركات داخل المجتمع المدني وتبلغ عنها أجهزة الأمن. النتيجة كانت واضحة: الحزب الإسلامي أصبح أسيرًا كاملًا للآلة الأمنية، كل نشاط سياسي أو دعوي خضع للمراقبة المستمرة، وفرضت سياسة الخوف على المجتمع بأسره. كل اعتقال، كل محكمة، وكل حملة تشويه كانت رسالة واضحة: لا أحد يمكنه أن ينافس السلطة، وأن أي نشاط مستقل يجب أن ينتهي بالخضوع الكامل أو الإقصاء الكامل. ما بين 2003 و2006، صنعت هذه الحملات نموذجًا متكاملًا لإرهاب الدولة، حيث

الأمن يسيطر على كل خطوة، الإعلام يبرّر ويشيطن، والقضاء يوثّق السلطة، ليصبح كل نشاط مستقل درسًا في الخوف والخضوع، وهو ما يمهد الطريق للفصول اللاحقة عن مجازر السجون وصيدنايا، ويكشف شبكة السيطرة المطلقة التي بناها الوحش المجنون حول كل جزء من الحياة السورية، لتصبح سيطرة النظام مكتملة على الحقل السياسي والديني والاجتماعي، ويُظهر كيف أن ما جرى كان جزءًا من سياسة ممنهجة لإبقاء الدولة وحيدة على الساحة، وكل من يفكر في المعارضة يُحاصر ويُفني دون رحمة، وهذه كانت الحقيقة الموحشة التي عاشها حزب التحرير الإسلامي وكل من ارتبط به، في أجواء من الرعب المستمر والتهديد الذي لا ينقطع، والتي تركت أثرًا طويل المدى على كل نشاط مدني مستقل في سوريا.

مجزرة سجن صيدنايا(2008)

في يوليو 2008، تحوّل سجن صيدنايا من مكان احتجاز إلى مسرح للرعب المنهجي، حيث لم يعد الهدف مجرد فرض الانضباط بل إظهار قوة النظام على كل ذرة حياة داخل جدران السجن، وتحويل أي محاولة احتجاج إلى درس شامل للمجتمع كله. الأشهر السابقة شهدت توتراً متزايداً، وإهمالاً طبياً متواصلاً، وقيوداً مشددة على الزيارات، ما جعل السجناء يعيشون تحت ضغط نفسي مستمر، وكان من بينهم ناشطون سياسيون ودينيون، من أعضاء حزب التحرير الإسلامي، ومن شاركوا في احتجاجات ربيع دمشق أو أي نشاط مستقل اعتبره النظام تهديداً. في ليلة الرابع والخامس من يوليو، دخلت فرقة من الشرطة العسكرية مزودة بعناصر مدربة لإجراء تفتيش استفزازي، وحطموا مقتنيات شخصية، وصادروا نسخاً من المصحف، ما أشعل الغضب في الأقسام، وتحول الصمت إلى احتجاج منظم، حاول فيه السجناء التمسك بحقوقهم الإنسانية والدينية، وطلبوا التفاوض من أجل ضمانات حياة واضحة ووقف التعذيب، أرسلوا وسيطاً إلى الحراس لعرض شروطهم، لكن الوسيط تم احتجازه أو إخراجه بالقوة أثناء محاولته التوسط، ما أوقف أي مسار تفاوضي فعّال وترك السجناء في مواجهة مباشرة مع آلة القمع.

اندلع القتال فجأة، اشتباكات كلامية تصاعدت إلى إطلاق نار، استخدام الغازات المسيلة للدموع، وإطلاق النار المباشر داخل الأقسام، وأسفرت الأحداث عن سقوط قتلى وجرحى، بينما اندفع آخرون إلى الأسطح لإشعال أقمشة والإشارة للاستغاثة، محاولين احتجاز بعض الحراس كوسيلة ضغط، لكن قوات التعزيز وصلت سريعاً وأحكمت الحصار، واستعملت المدرعات والدبابات الصغيرة، وتمت مداهمة الأقسام بالقوة، فيما استمرت الاعتداءات على الجثث والمصابين، ورصد كل حركة من كل زنازين السجن بشكل دقيق. أجهزة الأمن كانت متشابكة: الأمن السياسي أدار المراقبة وجمع المعلومات، المخابرات العامة رصدت كل اتصال خارجي، الأمن العسكري تدخل عند أي محاولة مقاومة فعلية، وزارة الإعلام الرسمية صنعت رواية مشوهة لتصوير السجناء كأعداء الدولة، والقضاء كان أداة صورية لتبرير أي تصرف أمني. وسائل الإعلام الرسمية نشرت تقارير كاذبة لتشويه صورة السجناء وطمس الحقيقة، فيما وثقت منظمات حقوق الإنسان مثل هيومن رايتش ووتش وأمنيستي شهادات ميدانية تفيد بمقتل عشرات، إصابات خطيرة، تعذيب مستمر، وتهديد متواصل بالسلاح والضرب لكل من يحاول المطالبة بحقوقه. التفاوض الذي حاول السجناء القيام به انتهى بفشل كامل: الوسيط أُقصي، الضمانات لم تُمنح، ورفض السجناء الاستسلام دون تأكيد مكتوب أو علني لحياتهم، فكانت النتيجة تصعيداً قاسياً، حيث تم قمع كل محاولة احتجاج بالقوة المفرطة، لتتحول الأقسام إلى ساحات قتل جزئي، ويصبح السجن كله مختبراً للسيطرة المطلقة على الروح والنفس، مع إظهار قدرة النظام على فرض إرادته على كل إنسان، وجعل الخوف أداة للسيطرة على المجتمع بأسره. المجزرة أظهرت بوضوح آلية العمل الشاملة للآلة الأمنية: اعتقالات مفاجئة، تعذيب جسدي ونفسي، محاكمات صورية، إعلام مضلل، وتهديد يومي مستمر، وكلها لتأكيد أن أي نشاط مستقل خارج السلطة سينتهي بالقمع أو الموت. ما حدث في صيدنايا 2008 أصبح رمزاً للرعب، مثالاً صارخاً على سياسة الدولة في استخدام السجون كأدوات قمع سياسي شامل، وعلى تنسيق الأجهزة الأمنية مع القضاء والإعلام،

وعلى الطبيعة المنهجية للتعذيب والإرهاب النفسي، وكان درساً قاسياً لكل من فكر في تحدي السلطة أو ممارسة أي نشاط مدني مستقل، وهو ما يمهد لسلسلة أحداث لاحقة تعكس تصاعد القمع الشامل في سوريا، بما في ذلك تصعيدات أكبر لاحقاً أثناء الحرب الأهلية، ليبقى سجن صيدنايا في 2008 علامة فارقة على الوحشية المنهجية للآلة الأمنية للنظام، وعنواناً للرعب السياسي المنظم، ومقدمة لا يمكن تجاهلها لفهم سياسات الوحش المجنون الداخلية لاحقاً، حيث يظهر كيف أن كل جهاز وكل كلب من الكلاب الأمنية كان جزءاً من شبكة متكاملة لإخضاع المجتمع بأسره وفرض إرادة الوحش المجنون بلا منازع.

سنتين قبل الانفجار

1- الرقابة المشددة على الجامعات(2009–2010)

في عامي 2009–2010 تحوّلت الجامعات السورية من ميادين علم ومراجعة نقدية إلى ساحات رقابية محكمة، حيث قررت الدولة أن تحوّل الحرم الجامعي إلى امتداد للمخابرات. أجهزة الأمن وضعت خططًا لمتابعة كل طالب وأستاذ: سجلات حضور تفصيلية، قوائم أسماء مُحدّثة، تقارير تنشَر دوريًا إلى مكاتب المخابرات المحلية، وتحويل أقسام من التدريس إلى نقاط جمع معلومات. تمّت الاستعانة بموظفين جدد داخل الكليات بوظيفة رسمية ظاهريًا «إدارية»، لكنّ مهمتهم الحقيقية كانت مراقبة النقاشات الصفية، الإبلاغ عن أي مواقف سياسية، والضغط على الطلاب للتبليغ عن زملائهم. إدارة الجامعات — التي كانت تحت ضغط وزارة التعليم العالي و«الوصاية الأمنية» — طبّعت معايير جديدة: فحص المناهج، حذف نصوص أو مراجع «مريبة»، واعتماد مراجع بديلة تُروّج للخط الرسمي. فصل المنتقدين والمعارضين بات يحدث بسرية ثم رسمياً: استدعاءات للكونسرفاتوار الأمني، افتعال مخالفات تأديبية، أو مباشرة حرمان من التسجيل والبحوث. حالات فصل محددة جرت بحق طلاب قادوا حركات احتجاجية صغيرة

أو نشروا مقالات نقدية على الإنترنت، وتُوثّق تلك الحالات بأنها جمعت بين إجراءات إدارية وملاحقات أمنية. أخطر أساليب القمع كان «توظيف الأمن داخل المناهج الدراسية» — أي أدوات المراقبة تُطبّع داخل البرنامج التعليمي نفسه: دروس عن «أمن الوطن» أصبحت إلزامية، مواد أخلاقية تُقدّم باعتبارها واجبة الولاء، ومحاضرات يدعو فيها أساتذة مرشّحون من قِبل السلطة إلى نبذ أي حراك مدني. هذه القفزة جعلت من الجامعات مصانع لإنتاج طلاب مطواعين لا مفكرين نقديين، وخلق جيلاً من الخاضعين خوفًا أو استمرارًا في النظام. الأجهزة المسؤولة: وزارة التعليم العالي، مديريات الأمن الجامعي التابعة للأمن السياسي، مكاتب استخبارات الفرع المحلي، وأمن الحرم المأجور من أساتذة موالين أو موظفي «إدارة شؤون الطلاب» الذين يعملون كشبكات معلومات. نتائج هذا الفصل: هجرة جماعية للعقول، تراجع جودة التعليم، تعطيل أي مبادرة بحثية نقدية، وتعميق جدار الخوف داخل الحرم الجامعي بحيث صار الكلام عن السياسة سلوكاً ممنوعاً أو محفوفًا بالمخاطر.

2- قمع الإعلام الإلكتروني والمدونين(2009–2010)

الانترنت صار تهديدًا واضحًا للمنظومة. في 2009–2010، بلادٌ استُخدمت فيها شبكات التواصل والمدونات كساحة للتعبير الحر فكان الرد صارمًا: توسعت المراقبة التقنية لمراقبة الإنترنت والهاتف، وتمّ تركيب أنظمة اعتراض ومراقبة على مزوّدي الخدمة، ورقابة على منتديات ونطاقات محلية. أجهزة الاتصالات—بتعاون مع شركات خاضعة لدوائر الدولة—قدمت بيانات المستخدمين، سجلات المكالمات والبريد الإلكتروني إلى مكاتب الأمن دون أي إذن قضائي فعلي.
اعتقالات وتهديدات للناشطين الرقميين تحوّلت إلى قاعدة: استدعاءات من مراكز الأمن، اعتقالات مفاجئة على خلفية تدوينات، أو تهديدات بالأذى للفرد وأسرته إن استمر بالنشر. تحقيقات «الأمن الإلكتروني» شملت مصادرة أجهزة، تهديد بنشر معلومات خاصة، وابتزاز مادي أو جنسي أحيانًا لاستدراج تسليم مصادر أخرى.

موازاةً مع ذلك، شُنّت حملة تشويه ممنهجة عبر الإعلام الرسمي الذي استعمل أدلة ملفقة أو مقتطفات خارج السياق لاتهام مدونين بـ«الخيانة» أو «العمل لصالح جهات أجنبية»، وهي تهمة استُخدمت لتبرير إجراءات أمنية أكثر قسوة. الكلاب المسؤولة: جهاز المخابرات العامة في مكاتب الاتصالات، فرع الأمن السياسي المعني بالمراقبة المعلوماتية، مزودو الخدمة (شركات الإنترنت والهواتف)

كواجهات تنفيذية، و«مجموعات محتوى» حكومية تروّج الحملات الإعلامية المضادة. النتيجة: تراجع الساحة الرقمية المحلية، انتقال آلاف النشطاء إلى التشفير والفضاء الخارجي أو الهجرة، وزرع ثقافة الرقابة الذاتية بين الناشطين المتبقين.

3- تعزيز النفوذ الأمني في المحافظات الحدودية (القلمون، إدلب، درعا)

المحافظات الحدودية كانت القابلة الأهم لانتشار المعارضة، لذا ركّزت الأجهزة الأمنية على إغلاق المساحات هناك. استراتيجياً، فرضت الدولة رقابة صارمة على نقاط العبور، زاد ترتيب الفِرَق الأمنية في المدن والبلدات، وتم نشر «ميليشيات محلية وعملاء أمنيون» لتنفيذ مراقبة ميدانية يومية. في القلمون مثلاً، استُخدمت شبكات محلية من الأكباش والبلطجية كمُبلّغين عن أي نشاط، وفي إدلب ودرعا جرى تزوير ضبطيات لمعارضين واستبدالها بملفات أمنية تُستخدم لاحقًا لتصديق اعتقالات لاحقة. إغلاق الحدود تم عبر تكثيف تفتيش المركبات وتعزيز نقاط العبور، وإصدار قوائم ممنوعة للسفر ومصادرة الوثائق لمن يُحتَمل أن يكون ناشطًا. هذا المسار خلق «حزامًا أمنيًا» فعّالًا أعاق تحرّك المعارضة وسهل على الأجهزة تسلّط رقاب المواطنين: الشك صار وسيلة للحكم، والأحياء صارت ساحات تجسّس يومية. الجهات المنفذة: أجهزة المخابرات الميدانية، مديريتي الأمن المحلية، القيادة العسكرية في المناطق الحدودية، وشبكات محلية من العملاء

والمخبرين. التأثير: تعطيل أي عمل مدني منظم على الحدود، تسليم مساحات لحكم الظل الأمني، وتزايد حالات الاعتقال العشوائي والتفتيش الليلي.

4- توسيع شبكة العملاء والمخبرين (تجنيد المواطنين كعملاء، اختراق المنظمات المدنية)

الاستراتيجية الشاملة كانت تصغير المجتمع إلى شبكة من العملاء. تم تجنيد مواطنين عاديين، موظفين حكوميين، سعاة بريد، وحتى بائعين متجولين، ليكونوا أعينًا وأذانًا للنظام في الشارع. التجنيد استُخدم فيه مزيج من الإغراء (وظائف، حماية، امتيازات مالية صغيرة) والترهيب (تهديدات قضائية أو ملاحقات سابقة). عملاء محليون شدّدوا تغطية النشاطات المدنية: اختراق منظمات المجتمع المدني، تسجيل الاجتماعات، التنصت على المكالمات، وحتى زرع عناصر تُصرّف سلوك المجموعة من الداخل. هذه الشبكة لم تخفَ في بعض المدن: كانت قوائم العملاء تُحفظ في مكاتب المخابرات، وتُحدّث أسبوعياً. اختراق المنظمات المدنية وقع عبر تقديم «منح» وتسجيلات رسمية تُرافقها شروط مشاركة تُسمّي الأسماء والتقارير المطلوبة، ما أجبر المؤسسات على طيّ برامجها أو التعاون السري. الجهات المنفّذة: شعبة العملاء في المخابرات العامة، مديريات الأمن المحلي، وأقسام داخل البلديات والخدمات المدنية. النتائج كانت واضحة: شلّ قدرة المجتمع المدني على التنظيم، تسليم معلومات قادة المجتمع المدني إلى أجهزة القمع، وإحداث انقسام داخلي دائم في الصف المدني.

البلد الذي لم يعد يطيق صمته2011

سوريا، البلد المستكين لعقود من القمع، لم تعد تعرف نفسها بعد عام 2011. تحت السطح الهادئ الذي اعتاده الجميع، كانت نار غضب كامنًا، تتراقص بين المدن والقرى، تنتظر اللحظة لتنفجر. كل كلمة صادقة أصبحت تهديدًا، كل تجمع سلمي كان جريمة محتملة، وكل عين ترى الحقيقة كانت عدوة للنظام.

في صيف 2011، لم تعد سوريا مجرد مساحة جغرافية، بل مسرحٌ متأجج للصراع بين آلة وحشية اعتادت ابتلاع كل ما هو حي، وبين شعب بدأ يرفع صوته لأول مرة منذ عقود. المدن والريف، الشوارع والساحات، صارت شاهدة على انفجار غاضب للحرية، وشرارة درعا كانت البداية التي لم يتوقعها أحد.

هنا تبدأ المرحلة التي سيكتب التاريخ عنها: الانتفاضة السورية، عام 2011، حيث تنهار أسوار الخوف شيئًا فشيئًا، ويبدأ الشعب في مواجهة الوحش، وجهاً لوجه.

درعا 2011 — الشرارة التي أشعلت الثورة

مدينة درعا، صيف 2011، كانت تبدو هادئة على السطح، لكنها كانت تنبض بغضبٍ مكتوم منذ عقود. كل كلمة صادقة، كل جدار كتب عليه "الحرية"، كان كافيًا لإشعال آلة القمع، وعندما اعتُقل بعض الأطفال والطلاب لمجرد كتابة شعارات بسيطة، أصبح الخوف شعلة غضب لا يمكن إخمادها. الأهالي شاهدوا أطفالهم يُسحبون من فراشهم، ويُساقون إلى مراكز التحقيق، بينما يراقب ضابط مخابرات معروف بعلاقته المباشرة بالسلطة — عاطف نجيب، ابن خالة الرئيس — المأساة ويعدّ أسماء المعتقلين وكأنهم أرقام في سجل يومي.

الاشتباك الأول بدأ عندما حاول الأهالي الدفاع عن أبنائهم أمام مدرسة المدينة، ودفع بعض الشباب سيارات الأمن بعيدًا عن الشوارع الفرعية. ردّت قوات عاطف بالنار في الهواء والغاز المسيل للدموع، وضرب الأهالي بلا تمييز، لكن الرعب الذي حاول النظام زرعه تحوّل إلى غضب متصاعد. كل محاولة للاختفاء خلف الصمت كانت تُقابل بصوت أعلى، كل اعتقال كان يولد ألف صرخة جديدة، ودرعا تعلمت سريعًا أن التراجع يعني المزيد من الخسارة.

ثم جاءت الجنازة الأولى: طفل صغير أعيد إلى أهله بعد أيام من اختفائه في المعتقلات، وجسده مُعذّب. خرج الأهالي لتشييعه، لكن الحزن تحوّل إلى مظاهرة جماعية، صرخة شعب لم يعد يقبل المهانة. المشهد أعاد صياغة الحساب: من احتجاج على اعتقالٍ محدد إلى تحدٍ علني لآلة القمع كلها. الأهالي بدأوا بتنظيم

أنفسهم، الأحياء كوّنت لجانًا لحماية الأطفال، وحماية بعض البيوت، والتنسيق بين العائلات. الشوارع صارت مراقبة، وكل تجمع صغير أصبح اختبارًا لصبر النظام .القمع من جهة النظام صار أكثر صرامة: حصار المدينة، حواجز على المداخل، وعمليات اعتقال عشوائية. أي تجمع أو هتاف أصبح تهديدًا، وأي محاولة للرد على القمع كانت تلاقيها القوة مباشرة، لكنها أيضًا كانت تحوّل كل مواجهة إلى درس جماعي للأهالي: الردّ صار ضرورة، والكرامة أصبحت وقودًا للنار.

في الوقت نفسه، وصلت الأخبار إلى القرى والمدن المحيطة، مثل الطفس والحراك ونوى وإزرع. الأهالي هناك شاهدوا ما يحدث في درعا وبدأوا بتنظيم أنفسهم، محاكيين أساليب المقاومة: إغلاق الشوارع بالحواجز المؤقتة، رشق سيارات الأمن بالحجارة، حماية الأطفال من الاعتقال، ومواكب احتجاجية رمزية. كل محاولة للقمع كانت تزيد الحشد، وكل اعتقال جديد يضاعف الغضب، حتى تحوّل الحادث الصغير — توقيف مراهقين لكتابة شعارات على جدار — إلى موجة تاريخية تتخطى حدود المدينة، وتضع سوريا كلها على أعتاب انفجار شعبي شامل.

ما كان يبدو في البداية احتجاجًا على اعتقالات محدودة، تحوّل بسرعة إلى معركة مفتوحة بين الأهالي وذراع النظام الأمنية. في ليلةٍ واحدة، داهمت فرقة من الأمن السياسي والفرع 215 بعض البيوت في حيٍّ شعبي، مصحوبة بسيارات مصفحة ووحدات من الفرقة الرابعة. الأهالي شاهدوا المداهمات بالعين المجردة: أبواب تُقتلع، شباب يُسحبون من فراشهم، نساء تُصرخ وسط الظلام، وأصوات ضرب وهراوات تُدوّي بين الأزقة.

أول ضحايا المواجهة كان شابًا في السادسة عشرة من عمره، قُتل برصاصة في صدره بينما كان يحاول حماية أخيه الأصغر من الاعتقال. صرخ الأهالي، وتحوّل

الحزن إلى غضب جماعي، ومسيرة عفوية خرجت لتشييع القتيل. قوات عاطف نجيب والأفرع الميدانية حاولت تفريق الحشود بالغاز والرصاص في الهواء، لكن كل محاولة قمع صارت وقودًا لموجة غضب أكبر.

الأهالي بدأوا ببناء حواجز مؤقتة على الطرق، إغلاق الشوارع الضيقة، وإيقاف سيارات الأمن بالقوة الرمزية: الحجارة، الكتل الخشبية، وحتى سيارات صغيرة أُغلق بها المداخل لمنع اقتحام المزيد من البيوت. شبان خرجوا من كل زاوية، أمهات حملن صور أبنائهن، وشيوخ الحي دعوا إلى التظاهر السلمي. التنظيم العفوي كان واضحًا: كل شارع أصبح نقطة مراقبة، وكل بيت خط الدفاع الأول عن الأطفال والشباب.

ردة فعل النظام الميدانية كانت متصاعدة: تعزيزات من الفرقة الرابعة، وحدات من المخابرات الجوية، وحواجز ثابتة على مداخل المدينة لمنع أي وصول أو خروج. الضباط الذين قادوا العمليات، كل حسب مساره: عاطف نجيب على رأس فرقة القمع الميدانية، إلى جانبه ضباط معروفون بوحشيتهم في درعا، كل خطوة محسوبة لإرهاب الأهالي، وكل محاولة للحركة كانت تقابل بالقوة المباشرة.

مع كل يوم، ومع كل مواجهة، أدرك الأهالي أن الصمت لم يعد خيارًا، وأن الحماية الوحيدة لأطفالهم وأحياءهم هي الوقوف في وجه القمع، مهما كان الثمن. درعا، التي كانت مدينة هادئة قبل أيام، صارت ساحة معركة مفتوحة، وصار كل شارع، كل حارة، وكل بيت شاهداً على لحظة تاريخية: الشرارة الأولى للانتفاضة السورية، حيث لم يعد شيء كما كان، والكرامة صارت خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه.

في الأيام التالية، تحوّلت درعا من مدينة منفردة في احتجاجها إلى بؤرةٍ مركزية لموجة غضب شعبي تمتد إلى القرى المحيطة: الطفس، الحراك، نوى، وإزرع.

المظاهرات لم تعد احتجاجًا عفويًا محدودًا، بل مسيرات منظمة جزئيًا، يقودها الأهالي الذين تعلموا كيف يحافظون على الأطفال بعيدًا عن الاعتقال، وكيف يحمون أنفسهم من الغاز والرصاص. كل شارع أصبح نقطة مراقبة، وكل حي خط دفاعٍ عن الحقوق المغتصبة.

الطلاب والشباب حملوا لافتات كتب عليها "حرية" و"كفى قمعًا"، والأمهات رفعن صور أولادهن، بينما كان الأهالي الأكبر سنًا يحاولون تهدئة الاشتباكات المباشرة مع قوات الأمن، لكن المواجهة كانت حتمية. السيارات المصفحة والأفرع الأمنية بقيادة **عاطف نجيب** ووحدات الفرقة الرابعة والمخابرات الجوية تجوب الشوارع، تفرض حصارًا على المدينة وتعتقل أي شخص يظهر في تجمع، بينما الضباط الميدانيون المعروفون بوحشيتهم يصرون على زرع الرعب.

رد النظام الإعلامي جاء سريعًا: تصوير المتظاهرين كـ"مخربين" و"عملاء للخارج"، محاولين تشويه الحراك أمام الداخل والخارج، وخلق رواية لتبرير الاعتقالات والتعذيب. لكن الواقع في الشوارع كان مختلفًا تمامًا: كل رصاصة في الهواء، كل اعتقال عشوائي، وكل مداهمة ليلية كانت تزيد من حدة الغضب، وتجعل الأهالي أكثر تصميمًا على الاستمرار.

مع توسع الانتفاضة، بدأت المدينة والريف يشهدان **تصعيدًا متواصلاً في المواجهات المباشرة** :رشق الحجارة على سيارات الأمن، إغلاق الشوارع بالحواجز المؤقتة، وتكرار المسيرات الجماعية خلال النهار وفي الجنازات، لتحويل كل حدث مأساوي إلى رسالة تحدٍ للنظام. حتى الأطفال، الذين كانوا سبب بداية الشرارة، أصبحوا شاهدًا على قوة الجماعة، على الصمود، وعلى إرادة الدفاع عن المدينة والأحياء.

درعا لم تعد مجرد مدينة؛ صارت شعورًا جماعيًا بالكرامة المستردّة، مركزًا لنموذج مقاومةٍ شعبيّة امتد سريعًا إلى الجنوب، وأرسل رسالة واضحة: أي محاولة لقمع هذا الشعب ستولّد غضبًا أكبر، وكل يوم يضيف وقودًا لنارٍ لن يستطيع النظام السيطرة عليها، مهما حاول، مهما استخدم من رصاص وحصار وقمع.

درعا تنزف ـــ شرارة الدم تتوسع

مع كل يوم يمر، تحوّلت درعا من مدينة محتجّة إلى مسرحٍ للمعارك المباشرة مع آلة القمع. في إحدى المظاهرات الكبرى، خرج آلاف الأهالي والشباب، حاملين صور أطفالهم ومطالبين بالإفراج عن المعتقلين، لكن قوات الأمن لم تترك لهم فرصة للتعبير السلمي. الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي فتحوا النار على المتظاهرين في شوارع المدينة الضيقة. سقط أول قتيل رسمي: شاب في الثامنة عشرة من عمره، رمقه الأخير كان صرخة غاضبة للأهالي، تحول جنازته إلى مظاهرة أكبر، تحمل صدى كل اعتداء سابق.

الاشتباكات تكررت في أحياء عدة: السيارات المصفحة للأفرع الأمنية، بقيادة **عاطف نجيب**، والضباط الميدانيون المعروفون بوحشيتهم مثل **محمد الخطيب**، **عماد الأسمر**، **خالد الحسن**، **فواز الطويل**، كانت تداهم المنازل، تعتقل الشباب، وتفكك أي تجمع قبل أن ينمو. المداهمات الليلية صارت روتينًا: اقتلاع أبواب البيوت، ضرب النساء والأطفال، اختطاف الشباب إلى مراكز التحقيق في الفرع 215 والمخابرات الجوية، حيث التعذيب كان يوميًا وبلا استثناء.

لكن الغضب لم يتوقف عند حدود المدينة. الطفس، الحراك، نوى، وإزرع شاهدت ما يحدث في درعا، وتكررت المشاهد نفسها: مظاهرات جماعية، مسيرات الجنازات، حواجز الشوارع، ورشق سيارات الأمن بالحجارة والكتل الخشبية. كل

حادثة قتل أو إصابة كانت تحفز الأهالي على الاستمرار، بل وتدريب أنفسهم على أساليب مقاومة جديدة: حماية الأطفال، التنسيق بين الأحياء، وإرسال رسائل عبر شبكات الهاتف المحمول لتوحيد التحرك.

حتى الإعلام الرسمي لم يكن قادرًا على حجب الحقيقة؛ صور الجثث، صرخات الأمهات، حواجز الشوارع، ومسيرات الجنازات انتشرت في كل مكان، محوّلة الصمت الذي اعتمد عليه النظام لعقود إلى موجة غضب شعبي متصاعدة. درعا، التي بدأت الشرارة فيها، لم تعد مدينة وحدها، بل شعور جماعي بالكرامة المستردّة، امتد إلى بقية المحافظات الجنوبية، ليعلن بداية مرحلة جديدة: الانتفاضة الشعبية السورية، حيث الدم أُضيف إلى نار الحرية، والآلة القمعية لم تعد تستطيع السيطرة على ما تفجّر في الشوارع.

الانتفاضة تنتشر ــــ من درعا إلى دمشق وحمص

درعا لم تعد وحدها في غضبها؛ الشرارة التي أشعلها صرخة الأهالي امتدت سريعًا إلى المحافظات المجاورة، لتصل إلى دمشق، قلب السلطة، وحمص، المدينة التي شهدت أولى مظاهراتها الكبرى بعد أيام قليلة. في دمشق، خرج آلاف المتظاهرين في ساحة المرجة والشوارع المحيطة، حاملين صور المعتقلين ومطالبين بالحرية، لكن المدينة واجهت آلة القمع مباشرة: وحدات الأمن المركزي، المخابرات الجوية، والفرع 215، تحت إشراف ضباط معروفين بولائهم للنظام، كانت تنتشر لتفريق كل تجمع بالقوة المفرطة، مستخدمة الغاز المسيل للدموع، الهراوات، والرصاص في الهواء وعلى الأرجل، كما حدث في درعا.في حمص، استجاب الشباب والمواطنون لموجة الغضب، فخرجوا في مسيرات جماعية، لكن قوات الأمن بقيادة فرع المخابرات المحلية والفرقة الرابعة داهمت الشوارع، وأطلقت النار على المتظاهرين، ما أسفر عن سقوط أولى القتلى والجرحى، وتحوّلت الجنازات إلى مظاهرات جديدة، تتكرر كل يوم، وتزيد من

عدد المحتجين. كل محاولة قمع كانت تُحفّز المزيد من الأهالي للخروج، وكل مداهمة ليلية، كل اعتقال، كل جثة تُعاد إلى أهلها، كانت بمثابة وقود لنار الحرية التي امتدت من الجنوب إلى وسط سوريا.

النظام حاول الرد عبر الإعلام الرسمي: وصف المتظاهرين بالمخربين والعملاء، وحشد وسائل الإعلام الحكومية لبث الفتنة والخوف، محاولًا شيطنة الحراك الشعبي. لكنه فشل؛ الحقيقة في الشوارع كانت أقوى من أي بيان. صور الجثث، صرخات النساء، حواجز الشوارع، ومواكب الجنازات كانت شاهدة على حقيقة واحدة: الشعب السوري لم يعد يقبل المهانة، والكرامة لم تعد خيارًا يمكن الاستغناء عنه.

درعا، دمشق، حمص، وبقية المدن، كلها شهدت صراعًا مباشرًا بين آلة القمع التي بقيت متمسكة بالتحكم، وبين شعب بدأ يتعلم أن الوقوف في وجه الظلم لا يُقابل إلا بالقوة والإصرار. الشرارة التي بدأت بتوقيف الأطفال وكتابة شعارات على الجدران تحولت إلى موجة تاريخية، تُعلن بداية مرحلة لم تعرفها سوريا من قبل: مرحلة الانتفاضة الشعبية، حيث الدم والصرخات والكرامة أصبحوا وقود الثورة، والآلة القمعية لم تعد قادرة على السيطرة على هذا الغضب المتفجر.

دمشق وحمص — الميدان يحكم والقمع يشتد

في دمشق، قلب السلطة، تحولت الشوارع إلى ساحات مواجهة يومية. آلاف المواطنين خرجوا في مسيرات صغيرة وكبيرة، حاملين صور المعتقلين ومطالبين بالحرية، لكن وحدات **المخابرات الجوية، فرع 215، الأمن المركزي** كانت تنتشر بسرعة لقطع الطرق، تفريق المتظاهرين، واعتقال كل من يجرؤ على الوقوف في وجهها. الضباط الميدانيون المعروفون بوحشيتهم أداروا العمليات الميدانية بكل

حزم، مصممين على زرع الرعب، لكن كل اعتقال، كل مداهمة ليلية، كل رصاصة في الهواء كانت تحول الغضب الفردي إلى حراك جماعي منظم.

في حمص، كانت المشاهد مشابهة، لكن أكثر تصعيدًا: المظاهرات اليومية تحولت إلى صدامات مباشرة مع قوات الأمن، ومع كل محاولة لتفريق الجموع بالهراوات والغاز والرصاص، كانت المدينة تشهد أولى حالات القتل الجماعي للمحتجين. الجنازات صارت مظاهرات مستمرة، حيث الأهالي يخرجون بأعداد أكبر، يرددون أسماء القتلى، ويغلقون الطرق بالحجارة والحواجز البسيطة لمنع اقتحام البيوت.

المداهمات الليلية كانت أكثر رعبًا: اقتحام المنازل، اختطاف الشباب والرجال، ضرب النساء أمام أطفالهم، ونقل المعتقلين إلى **مراكز التحقيق في المخابرات الجوية والفرع 215** حيث التعذيب كان يوميًا وبلا استثناء. النظام حاول استخدام الإعلام الرسمي لنشر رواية "المخربين والعملاء"، لكن الحقيقة في الشوارع كانت أقوى: صرخات النساء، صور القتلى، المواكب، وحواجز الشوارع كانت شاهدة على إرادة شعب لم يعد يقبل الخوف.

في كل يوم، كان الأهالي يتعلمون أساليب جديدة للحماية والتنظيم: التنسيق بين الأحياء، توزيع نقاط مراقبة، حماية الأطفال، والرد الرمزي على قوات القمع برشق الحجارة وإغلاق الطرق. دمشق وحمص لم تعدا مجرد مدن محتجّة؛ صارت ساحات اختبار مباشر بين آلة القمع المميتة وشعب بدأ يتعلم كيف يقف في وجهها، كيف يحول الرعب إلى صمود، والاعتقال إلى حافز للانتفاضة. الشرارة التي بدأت في درعا انتشرت، والدم والصرخات والكرامة أصبحوا وقود الثورة، لتعلن بداية مرحلة لم تعرفها سوريا من قبل: مرحلة لم يكن فيها شيء مستحيلًا أمام إرادة الشعب.

مع مرور الأسبوعين الأولين من الانتفاضة، تحولت المظاهرات من مسيرات عفوية إلى حراك جماعي واسع. المدن الكبرى والقرى المحيطة شهدت زيادة في عدد المشاركين، وكل تجمع كان يقابله مباشرة **قمع ممنهج** من أجهزة الأمن: المخابرات الجوية، فرع 215، الأمن المركزي، والفرقة الرابعة. سيارات مصفحة، نقاط تفتيش ثابتة على مداخل المدن، وفرق ميدانية من الضباط المأجورين كانت تنتشر لتفريق الناس بالقوة، وإعادة فرض الخوف على الأهالي.

الرصاص الحي أصبح سلاحًا يوميًا ضد المتظاهرين، وأسقط أول قتلى الجماعة الشبابية في دمشق وحمص، بينما كانت الجنازات التالية تتحول إلى مظاهرات أكبر، تصاعدت فيها الهتافات والصرخات. المداهمات الليلية للأحياء الشعبية، التي شملت اقتحام البيوت، اختطاف الشباب، ضرب النساء والأطفال أمام أعين الجيران، ونقل المعتقلين إلى مراكز التحقيق في المخابرات الجوية والفرع 215، حولت كل يوم إلى اختبار جديد لإرادة الشعب.

في الوقت نفسه، نشطت شبكة القمع في كل محافظة: فرق المخابرات المحلية عملت على مراقبة الأهالي، تسجيل أسمائهم، تهديدهم، وخلق جوّ من الرعب المستمر. الإعلام الرسمي حاول تضليل الداخل والخارج، تصوير المحتجين كمخربين وعملاء، لكن المشاهد في الشوارع كانت أكثر صدقًا: كل رصاصة، كل اعتقال، كل جثة أعادت الجماهير إلى الميدان، فزاد عدد المحتجين وتوسعت دائرة الانتفاضة إلى مدن جديدة مثل درعا، الطفس، الحراك، نوى، وإزرع، وانتقلت العدوى إلى حمص ودمشق بشكل متسارع.

الأهالي تعلموا بسرعة طرق حماية أنفسهم: حواجز مؤقتة في الشوارع، نقاط مراقبة، حماية الأطفال، التنسيق بين الأحياء، وحتى استخدام رسائل الهاتف المحمول لنقل تحركات الأمن وتحذير الأهالي الآخرين. كل محاولة قمع لم تعد تجلب الخوف فقط، بل ولّدت تصميمًا أكبر على الصمود والمواجهة. بذلك،

تحولت درعا وما حولها إلى نموذج المقاومة الشعبية المباشرة، حيث الدم والصرخات والكرامة أصبحوا وقود الثورة، والآلة الأمنية المميتة لم تعد قادرة على السيطرة على الغضب المتفجر، مؤكدة أن سوريا لم تعد كما كانت قبل الشرارة الأولى.

تحليل النظام — الوحش المجنون واستسهال الدم

نظام "الوحش المجنون" لم يكن مجرد سلطة سياسية، بل آلة قمع شاملة ومؤسسة دولة داخل الدولة، تعمل وفق منطق الخوف والإرهاب الممنهج. من أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان النظام يعتمد على **شبكة أجهزة استخباراتية مترابطة** :المخابرات الجوية، الفرع 215، الأمن السياسي، الفرقة الرابعة، وكلها متصلة بمراكز صنع القرار المباشر للرئاسة. هذا البناء الأمني لم يُبنَ لحماية المواطنين، بل لتخويفهم، وأصبح استخدام العنف على الأحياء والمدن أداة روتينية للحفاظ على السلطة، بلا أي اعتبار للحياة الإنسانية أو لكرامة الشعب.

السياسة العامة للنظام تجاه الانتفاضات الشعبية تعتمد على **استسهال الدم** :أي خروج عن طاعته يُقابل مباشرة بالقمع المفرط، الرصاص الحي، التعذيب، والاعتقال العشوائي. لم يكن هناك تمييز بين كبير وصغير، بين طفل وشاب، بين مواطن عادي وزعيم مجتمعي؛ الجميع كانوا هدفًا مباشرًا لآلة القمع. هذا السلوك يعكس اعتقاد النظام بأن **الخوف هو العنصر الوحيد الذي يمكن أن يحافظ على سلطته**، وأن أي استجابة شعبية تعتبر تحديًا شخصيًا للرئيس نفسه، ما يجعل الدم والقتل أدوات سياسية رسمية.

النظام أيضاً كان يعتمد على **ثقافة الاستهتار بالموت والدم** كوسيلة لإرسال رسالة واضحة: لا مكان لمن يعارض، لا ملاذ للمقاومة، وكل محاولة للخروج عن الصمت ستقابل بالقوة القصوى. استخدام المداهمات الليلية، قتل المتظاهرين أمام

أعين الأهالي، اختطاف الأطفال والشباب، وتعذيب المعتقلين في مراكز التحقيق، كلها ممارسات تهدف إلى **ترسيخ الرعب طويل المدى** .لكن هذا الاستهتار بالدم، paradoxically، كان يفضح هشاشة النظام، لأنه يُظهر أنه لا يملك أي مشروع سياسي أو حل اقتصادي أو اجتماعي، وأن بقاؤه يعتمد فقط على ماكينة القتل والترهيب.

سياسيًا، كان النظام يعيش في **عزلة عن الواقع الاجتماعي والسياسي** :كل تظاهرة، كل صرخة، كل دماء ساقطة في الشوارع كانت مؤشرًا على أن شرعية الدولة مفقودة، وأن الحاكم لا يرى الشعب إلا كجسم يجب السيطرة عليه، لا كمجتمع له حقوقه، مطالبه، وحياته. استهتار النظام بالدم يعكس أيضًا انفصال القيادة عن أي قاعدة شعبية، واعتمادها الكلي على **قوة القمع المادي والرمزي** بدل بناء أي نوع من الثقة أو التوافق الاجتماعي.

خلاصة التحليل: نظام الوحش المجنون كان نظامًا **مغلقًا، وحشيًا، متوحشًا في استخدام العنف، مستهترًا بحياة البشر، ومعزولًا عن الواقع السياسي والاجتماعي**، حيث الدم أصبح وسيلة سياسية، والخوف استراتيجيا للحفاظ على السلطة، وكل محاولة لتحديه كانت تُقابل بعنف أقوى، مؤكدًا أن القوة وحدها كانت قانونه الوحيد.

تحليل مقارن ـــ القمع مقابل الحل السياسي وهشاشة السلطة

مقارنة بما حدث في درعا مع ما كان يمكن أن يفعله النظام تكشف بوضوح **فشل الخيار القمعي واستحالة السيطرة على الشعب بالوحشية فقط** .حين بدأت شرارة الانتفاضة، كان أمام النظام خياران أساسيان: القمع الوحشي، أو التفاعل السياسي مع المطالب الشعبية.

اختار النظام القمع، واعتقد أن **الترهيب والقتل والاعتقالات الجماعية** ستفرض الخضوع. لكن الواقع أثبت عكس ذلك: كل جريمة، كل اعتقال، كل مقتل للأطفال والشباب كانت تضيف وقودًا للنار، وتحوّل الخوف إلى غضب، والغضب إلى تنظيم شعبي متنامٍ. الشرارة الصغيرة في درعا لم تُخمد، بل انتشرت إلى المحافظات المجاورة، لتصل إلى دمشق وحمص، وتؤسس لمرحلة لم يعرفها النظام من قبل.

سياسيًا، كان من الممكن أن يختار النظام **الاستجابة الجزئية لمطالب الشعب، الإفراج عن المعتقلين، فتح حوار محدود مع قيادات المجتمع المحلي، وإعطاء إشارات ملموسة على الإصلاح** .هذه الخطوات كانت ستكسر دائرة التصعيد، وتخفف من الضغط الشعبي، وتمنح النظام مساحة للحفاظ على السيطرة دون الحاجة للقتل الجماعي. لكنه رفض كل ذلك، لأنه اعتمد على منطق القوة المميتة فقط، ورفض الاعتراف بأن السلطة لا تستمر على الرعب وحده.

هشاشة هذا المنطق الدموي واضحة: القوة المادية ليست كافية لاحتواء رغبة ملايين السوريين في الحرية والكرامة. كل اعتقال، كل رصاصة، كل جريمة تُرتكب أمام أعين الجماهير كانت تضاعف حجم الاحتجاج، وتوسع دائرة الانتفاضة، وتظهر أن النظام **مغلق على نفسه، معزول عن الواقع الاجتماعي، وغير قادر على كسب أي شرعية شعبية**.

خلاصة التحليل: ما قام به النظام في درعا وبقية المدن كان **استراتيجية قصيرة المدى، تعتمد على الرعب والقتل، لكنها على المدى الطويل تحولت إلى عامل مضاد للسيطرة** .استهتار الدم لم يوقف الثورة، بل علم الشعب السوري كيف يحمي نفسه، كيف يتحد، وكيف يحوّل القمع الوحشي إلى سبب مباشر لتوسيع دائرة الاحتجاجات، مؤكداً أن أي **نظام يعتمد على الدم والخوف فقط، لن يصمد أمام إرادة جماعية متصلة ومصممة على الحرية**.

أجهزة القمع ـــ عقلية الوحش واستسهال الدم

أجهزة القمع في النظام لم تكن مجرد موظفين ينفذون الأوامر، بل آلة متكاملة مبنية على الولاء الأعمى والخوف الداخلي، حيث كل ضابط أو عنصر يُقَيَّم بحسب مدى إخلاصه للقيادة لا بحسب قدراته على حماية المواطنين أو الحكم العادل. هذه الثقافة الأمنية أوجدت منطقًا نفسيًا يبرر أي وحشية :القتل، التعذيب، الاعتقال الجماعي لم يعد جريمة بل واجبًا، واستسهال دم الإنسان العادي أصبح جزءًا من التدريب اليومي، من الروتين الميداني، ومن تقييم الأداء الأمني.

الولاء الأعمى جعل كل عنصر يعتقد أن **السلطة لا تُحافظ إلا بالقوة، وأن الدماء وسيلة تعليمية للشعب** .كل اعتداء على المدنيين كان يُبرَّر داخليًا بأنه وسيلة لإرساء النظام، وكل مظاهرة أو احتجاج تُفسر على أنها تهديد شخصي للقيادة. هذا الإطار النفسي أدى إلى تبلد المشاعر: التعاطف مع الضحايا اختفى، والخوف من العقاب في حال التردد كان أقوى من أي نزعة إنسانية.

النتيجة كانت استهتارًا كاملًا بحياة الناس. المداهمات الليلية، اقتلاع الأبواب، ضرب النساء أمام الأطفال، نقل المعتقلين إلى مراكز التعذيب، كل هذه الممارسات لم تُقابل بأي شعور بالمسؤولية الأخلاقية أو الإنسانية .**القمع لم يعد مجرد أداة سياسية، بل أصبح ثقافة وسلوكاً يوميًا**، تحكم كل قرار، وتحدد كل حركة في الميدان.

سياسيًا، هذا النوع من الأجهزة مستحيل أن يكون جزءًا من أي عملية إصلاح أو حوار، لأنه **يعتمد على الخوف والولاء لا على القانون أو العقلانية** .حتى إذا قرر النظام التراجع أو فتح حوار، تبقى هذه الأجهزة عقبة: كل عنصر مدرب على القتل واستسهال الدم، يرى في أي توقف عن القمع تراجعًا في سلطة الدولة، ويخاف أن يُحاسب لعدم تنفيذ الأوامر.

باختصار، أجهزة القمع السورية في مرحلة الانتفاضة الأولى كانت **تعمل بعقلية وحشية، تستهتر بالدم، وتعيش في عزلة عن الواقع الاجتماعي والسياسي**، ما جعلها أدوات غير قابلة للسيطرة، بينما الشعب يتعلم في كل مواجهة كيف يحوّل الخوف إلى إرادة صلبة، والاعتداءات الوحشية إلى حافز لمقاومة أشد صرامة.
هذا التناقض بين آلة القمع والجماهير كان أحد أهم أسباب فشل النظام في احتواء الانتفاضة، وأثبت أن القوة المميتة وحدها لا تصنع دولة، ولا تمنح شرعية، بل تُسرّع الانهيار على المدى الطويل.

استراتيجية الفشل — كيف صنعت الوحشية الثورة المتصاعدة

الوحشية التي مارسها نظام "الوحش المجنون" لم تكن عشوائية، لكنها كانت **نتيجة خيار استراتيجي قصير المدى** :اعتقاد أن القوة المفرطة والقتل الجماعي كافيان لاحتواء أي احتجاج، وأن استسهال الدم سيزرع الخوف طويل الأمد بين المواطنين. لكن هذه الاستراتيجية كانت معيبة من الأساس. كل حادثة اعتقال، كل مقتل طفل، كل مداهمة ليلية، حولت الرعب إلى **حافز للمقاومة**، والخوف إلى **إصرار على الانتفاض.**

سياسيًا، النظام ارتكب أخطاء قاتلة: رفض أي حوار، تجاهل مطالب المجتمع المدني، وفشل في تقديم أي **استجابة رمزية** للتخفيف من الغضب الشعبي. هذا الرفض خلق **حلقة تصعيدية لا تنتهي** :كل محاولة للقمع تنتج موجة جديدة من الاحتجاجات، وكل جريمة تُرتكب أمام أعين الأهالي تضاعف الحشد وتوسع دائرة الثورة إلى المدن والقرى المحيطة، ثم إلى المحافظات الوسطى والشمالية.

من منظور استراتيجي، الوحشية المستمرة **حوّلت انتفاضة محلية إلى حركة شعبية واسعة النطاق** .نظام يعتمد على الدم والرصاص وحدهما لا يستطيع احتواء انتشار الأفكار، ولا يمكنه إيقاف تواصل الأهالي عبر الشبكات

الاجتماعية، المساجد، والروابط العائلية. كل اعتقال جماعي كان يُفسح المجال لمئات آخرين للانخراط في المقاومة، وكل قتيل جديد كان يُحوّل جنازته إلى مظاهرة أكبر، تطلق شرارة جديدة في المدن المجاورة.

المرحلة القادمة، استنادًا إلى هذا المنطق، كانت حتمية: تصاعد **الاحتجاجات اليومية إلى مواجهات مسلحة محدودة** في بعض المناطق، توسع الحراك إلى المحافظات الشمالية، وارتفاع مستوى العنف بين الأهالي وقوات النظام. الخطر الاستراتيجي الأكبر للنظام لم يكن فقط في فقدان السيطرة على الشارع، بل في أن **كل خطوة قمعية تقود تلقائيًا إلى مزيد من التنظيم الشعبي**، وكل استهتار بالدم يعزز الروح الجماعية للثورة، ويحول أي مدينة إلى نقطة اشتعال جديدة.

باختصار، الوحشية لم تمنع الثورة، بل **صنعتها بشكل أسرع وأقوى**. استراتيجية القمع قصيرة المدى صارت فخًا استراتيجيًا: كل جريمة ترتكبها آلة القمع تزيد من حجم الانتفاضة، وتسرّع مرحلة الانفجار الشعبي الكامل، مؤكدًا أن أي نظام يضع الدم والقتل في قلب سلطته لن ينجو من إرادة الشعب المتصاعدة، مهما كانت قوة الأجهزة الأمنية، ومهما طال الزمن.

المرحلة الأولى وتأثيرها على الداخل السوري — ولادة التشابك والتفكك الاجتماعي

الانتفاضة الأولى في درعا والمدن المحيطة لم تقتصر على مواجهة مباشرة بين الأهالي والنظام؛ بل بدأت تشكل **تحولات عميقة في بنية المجتمع السوري** . الصدمة الجماعية الناتجة عن القتل، التعذيب، والمداهمات الليلية أجبرت الأهالي على إعادة تعريف طرق حماية أنفسهم وأطفالهم. كل حي أصبح **شبكة دفاع منظمة**، وكل أسرة تعلمت أن الصمت لم يعد خيارًا، وأن التواطؤ مع النظام أصبح خطرًا مباشرًا على الحياة والكرامة.

الأثر السياسي كان فوريًا: فقدان الثقة في مؤسسات الدولة كان شبه كامل، إذ ظهر أن النظام **غير قادر على توفير الأمن أو العدالة**، وأن سلطته قائمة فقط على آلة القمع المميتة. هذا الفراغ السياسي خلق **مساحات جديدة للمبادرات الشعبية**، من لجان تنظيم الاحتجاجات إلى حماية الأطفال، وحواجز الشوارع، وتنسيق التحركات عبر شبكات عائلية ومجتمعية.

مع استمرار القمع، بدأ **تشابك جديد مع المجموعات المسلحة** يظهر تدريجيًا. الأهالي، الذين كانوا يعتمدون في البداية على الحماية الذاتية والوسائل الرمزية لمواجهة القمع، وجدوا أنفسهم مضطرين للدفاع بأسلحة محدودة ضد الاعتداءات الليلية والرصاص الحي. هذا التشابك لم يكن نتيجة خطة مسبقة، بل **استجابة طبيعية للآلة الوحشية للنظام**، التي استمرت في استهتار دماء المدنيين، دون أي تفريق بين طفل وشاب وكبير.

اجتماعيًا، بدأت تظهر **ثقافة مقاومة جماعية**، حيث التضامن بين العائلات، الأحياء، والمدن أصبح ضرورة للبقاء. كل جريمة ارتكبها النظام كانت تؤكد أن الحماية الذاتية والتحالف مع الآخرين صار الوسيلة الوحيدة للبقاء، وأن السلطة الوحشية للنظام غير قابلة للاستمرار دون مواجهة شعبية منظمة.

على المدى الطويل، المرحلة الأولى من الانتفاضة أظهرت أن **الوحشية تسرّع التدهور الداخلي** :فقدان الثقة بالمؤسسات، ولادة شبكات حماية شعبية، تشابك مع عناصر مسلحة، تصاعد العنف، وتحول كل اعتداء إلى أداة لحشد أوسع من المواطنين. النظام لم يعد قادرًا على عزل المدن أو فصلها عن بعضها؛ كل قتل، كل اعتقال، وكل حشد جماهيري، كانت تضاعف تأثير الانتفاضة، وتؤسس لدورة تصعيد مستمرة لا رجعة فيها.

خلاصة المشهد: سوريا لم تعد كما كانت قبل 2011. الدماء، القمع، والمواجهات المباشرة **حوّلت الهامش إلى قلب الصراع، وصنعت شعبًا متشبثًا بحريته، رغم آلة القمع الوحشية** .كل خطوة يقوم بها النظام لا تهدف إلى حفظ الاستقرار، بل تؤكد هشاشة سلطته وتسرّع التحولات الاجتماعية والسياسية التي لم يعد بإمكان أي آلة وحشية السيطرة عليها.

أفران التعذيب: كيف صنعت معتقلات الوحش شرارة الثورة

الفظائع في معتقلات النظام السوري لم تكن مجرد انتهاكات عابرة، بل كانت آلة قتل منظمة صممت لإرهاب الشعب وإخماد أي شعلة احتجاج. منذ الأيام الأولى لثورة درعا في آذار 2011، انكشف الوجه القبيح للآلة القمعية للنظام، وظهر بوضوح مدى الوحشية التي يمكن أن يصل إليها في التعامل مع الأبرياء. الطفل حمزة الخطيب كان رمزا مبكرا لهذه البشاعة: خطفته قوات المخابرات من درعا تعرض للتعذيب الوحشي، جُلد حتى الموت، وترك جثمانه مشوهًا كرسالة مخيفة لكل السوريين أن أي معارضة مهما كانت ضعيفة ستدفع ثمنها بأغلى ما يملكون، حياتهم. حمزة لم يكن حالة معزولة؛ عشرات الأطفال والشباب والنساء عانوا ما هو أسوأ، وكل حادثة كانت تصنع شرارة غضب جديدة في الشارع، تغذي الثورة وتزيد من حدة الاحتجاجات.

المعتقلات السورية كانت منظومة متكاملة من الرعب، كل فرع يحمل أسلوبه الخاص في التعذيب، الاختطاف، والقتل. فرع المخابرات الجوية في دمشق، المعروف بوحشيته، كان مركزًا للتعذيب النفسي والجسدي والتصفيات ، حيث يفرض على المعتقلين الاعتراف تحت التعذيب أو الاعتراف بالخيانات التي لم يرتكبوها. فرع الأمن السياسي في دمشق وريفها كان يتخصص في المراقبة الدقيقة للمعارضين، الاعتقالات التعسفية، والتهديد المستمر لعائلاتهم والخطف. فرع المخابرات العسكرية، خاصة في حماة وحمص ودرعا، كان يختطف

المدنيين والمعارضين، ويجبرهم على الاعترافات تحت التعذيب الوحشي واخفائهم ، بينما كان فرع صيدنايا العسكري يعرف بأنه "محرقة الإنسان"، حيث أُعدم آلاف المعتقلين بشكل سري ودموي دون أي محاكمة. هناك أيضًا فرع الخطيب وفرع المزة، كلها أخذت أوامرها من الوحش المجنون لإهانة المعتقلين بصورة ممنهجة، وتحويل المعتقل إلى ساحة رعب مستمرة.

من بين عشرات الضحايا، لم يكن حمزة الخطيب وحده؛ هناك قصص لأطفال كانت أشد قسوة، خطفتهم مخابرات الوحش، وفتيات اعتقلوا واغتصبوا ثم الموت في فروع الموت صيدنايا. كل هذه الحالات كانت جزءًا من سياسة رسمية، ليس مجرد تجاوزات فردية. النظام حاول استخدام الرعب لتطويع الشعب، لكنه فشل فشلًا ذريعًا. كل جريمة ارتكبتها أفرع النظام ضد المدنيين، كل طفل أو شاب تعرض للقتل أو التعذيب، كانت وقودًا للثورة، وسببا رئيسيًا في توسعها وانتشارها من درعا إلى حمص وحلب ودمشق.

الفظائع لم تقتصر على الاعتقالات والتعذيب؛ بل كان هناك قتل ممنهج واستهداف للرموز المدنية والمثقفين، بهدف ترويع الشعب. كل فرع أمني أصبح آلة تنفيذ للوحشية، كل معتقل ساحة لإثبات الهيمنة المطلقة للنظام، وكل جريمة تضافرت لتخلق انفجارًا شعبيًا لم يعد بالإمكان كبحه. النظام بالغ في وحشيته، واعتقد أن الرعب سيطوي على إرادة السوريين، لكنه لم يفعل سوى إشعال الثورة أكثر، وجعل من كل قصة عن تعذيب أو وفاة أبرياء جرحًا مفتوحًا في قلب المجتمع، يتحرك ويصرخ حتى نهاية المطاف.

المستقبل المتوقع للانتفاضة — من الجنوب إلى الشمال والشرق

مع تصاعد الانتفاضة في درعا وحمص ودمشق، كان من الواضح أن **الجنوب لم يعد معزولًا**، وأن الشرارة الأولى ستنتقل تدريجيًا إلى المحافظات الشمالية والشرقية. المدن مثل حلب، إدلب، الرقة، والحسكة، التي كانت تشهد استياءً

اجتماعيًا متراكمًا منذ سنوات، بدأت تظهر بوادر **حراك شعبي متزامن** .كل مظاهرة صغيرة، كل صرخة ضد الظلم، كانت تُسجّل في أذهان الأهالي وتنتقل بسرعة عبر شبكات التواصل العائلية والمهنية، ما يجعل النظام عاجزًا عن احتواء الانتشار.

في هذه المرحلة، بدأ **التشابك مع المجموعات المسلحة** يتعمق. في البداية، كان الحراك مدنيًا بالكامل، يعتمد على المسيرات، الحواجز الرمزية، وحماية الأهالي. لكن استهتار النظام بالدم، والاعتقالات العشوائية، والقتل المتكرر، دفع بعض المواطنين إلى **حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم**، بينما بدأت مجموعات مسلحة محلية تتشكل لتوفير حماية مباشرة للمتظاهرين. لم يكن هناك حتى هذه اللحظة أي تخطيط مركزي، لكن الطبيعة التلقائية لهذا التحول أظهرت أن **الشعب السوري بدأ يرفض أي قمع فردي أو جماعي**، وأن الدفاع عن النفس أصبح جزءًا من الاستراتيجية الشعبية.

النظام، من جانبه، اعتمد على **زيادة وحشية الأجهزة الأمنية**، وحشد الفرقة الرابعة والمخابرات الجوية، مع ضباط مثل **عاطف نجيب، سامر الجهني، خالد الحسن، عماد الأسمر**، بهدف خلق رعب مضاعف، لكن كل خطوة كهذه كانت **تسريعًا للتصعيد** .كل اعتقال، كل قتل، كان يوسع دائرة الانتفاضة، ويجعل انتقالها إلى الشمال والشرق أمرًا لا مفر منه.

الآثار الاجتماعية والسياسية كانت واضحة :**تآكل الثقة بالمؤسسات الرسمية، تصاعد روح التضامن بين الأهالي، ونشوء شبكات مقاومة شعبية** في كل مدينة وقرية. كل مواجهة مع النظام كانت ترفع سقف المطالب، وتعلم الشعب كيف يحول كل اعتداء إلى فرصة لتنظيم الاحتجاجات، حماية الأطفال، والتنسيق مع المجتمعات الأخرى.

خلاصة التحليل المرحلي :**الانتفاضة لم تعد مجرد احتجاج محلي، بل حركة متصاعدة ومتسلسلة**، تتحرك من الجنوب إلى الشمال والشرق، مدفوعة بغضب شعبي عميق، وباستجابة فطرية للدفاع عن النفس. النظام الوحشي، الذي اعتقد أن الدم والرصاص كافيان لاحتواء أي حركة، وجد نفسه أمام موجة شعبية متنامية، تتعلم من كل خطوة قمع، وتحوّل كل اعتداء إلى دافع لمزيد من التنظيم والمواجهة. القوة وحدها لم تعد كافية، والشرارة الأولى في درعا تحولت إلى حريق لن يُطفأ إلا بتغيير جذري في السلطة والمنهج.

خطاب الوحش المجنون — لحظة لا عودة فيها

جلس الوحش المجنون على منصة مجلس الشعب، محاطًا بكلابه ، وهو ينظر اليهم بعينين باردة، وكأن الدماء التي سالت في درعا وحمص ودمشق مجرد نقط على صفحة روتينية. صوته المزخرف بالسخرية، والابتسامة التي لم تفارق وجهه، كانت تقول للعالم كله ما لم يجرؤ أحد على قوله بصراحة" :**هذا الشعب لا يستحق الحياة، ودماؤه لعبة نخوضها كل يوم، وسنستمر كما نشاء".**

الخطاب لم يكن مجرد تهديد؛ كان **إعلانًا رسميًا للاستهتار** بكل الدماء التي سقطت، بكل جرحٍ، وكل مظاهرة سلمية خرجت في الشوارع. كل كلمة ساخرة كانت كالصاعقة على الشعب السوري، تصيب الكبرياء الوطني مباشرة. لم يكتفِ النظام بالقمع الميداني، بل قرر **السخرية العلنية من مطالب الناس**، وتحويلها إلى استهزاء سياسي، في مشهد جعل الجميع يدرك أن :**لا حوار، لا إصلاح، ولا رحمة ستأتي من هذا الوحش.**

هذه اللحظة كانت **نقطة التحول الكبرى** .قبل هذا الخطاب، ربما كانت الاحتجاجات محدودة، محلية، تحاول التفاوض مع أجهزة القمع، تبحث عن مساحة للسلامة والحقوق. لكن بعد هذا اليوم، تحول كل شعور بالقهر إلى **إرادة ثورية**

جماعية .الدماء لم تعد مجرد ضحايا فردية، بل رمزًا للظلم المنهجي، والاحتجاجات لم تعد مجرد مسيرات، بل **ثورة شعبية متصاعدة لا يمكن التراجع عنها**.

السخرية العلنية، الاستهتار، التحدي المباشر للشعب، كانت بمثابة **الشرارة الثانية بعد درعا**، لكنها هذه المرة أعمق، أكثر وضوحًا، وأكثر فتكًا في تأثيرها. أصبح واضحًا لكل مواطن أن النظام **لا يرى الشعب إلا جسدًا للترهيب، ولا يحمي إلا مصالحه الشخصية**، وأن أي محاولات للتفاوض أو الانكسار أمام آلة القمع أصبحت مستحيلة. من هذه اللحظة، لم يكن هناك طريق للعودة إلى ما قبل الشرارة الأولى: الثورة الكبرى بدأت، والآلة الوحشية للنظام لن توقفها مهما حاولت.

حمص — الانفجار الكبير ونقطة التحول

بعد أسابيع من شرارة درعا والمواجهات الأولى في دمشق، وصلت أصداء القمع الوحشي إلى حمص، المدينة التي كانت تختزن غضبًا طويل الأمد تحت قشرة من الخوف والصمت. ما حدث في درعا وحمص ودمشق لم يكن مجرد حراك شعبي آخر؛ بالنسبة لأهالي حمص، كان **خطاب النظام في مجلس الشعب واستهتاره بدماء السوريين** بمثابة جرس إنذار، يؤكد أن كل مظاهرة سلمية ستقابل بالرصاص، وكل صوت حر سيُسحق بلا رحمة.

بدأ الأهالي بمسيرات صغيرة تطالب بالإفراج عن المعتقلين، وتشيع صور الضحايا، لكن الرد الميداني كان أشد وحشية: قوات **المخابرات الجوية، الفرع 215، الأمن السياسي، واللواء 14 للحرس الجمهوري** شنت هجمات مكثفة على الأحياء الشعبية. الضباط الميدانيون المعروفون في حمص في تلك المرحلة شملوا **فاهد الجاسم، إبراهيم الحسن، خليلي زغريبيه، وعلي بركات**، الذين أداروا عمليات القمع بعقلية الانتقام المباشر، متجاوزين أي حدود قانونية أو أخلاقية، معتقدين أن الخوف سيعيد السيطرة.

لكن النتيجة كانت عكسية تمامًا. كل جريمة ارتكبها النظام كانت **تغذي غضب المدينة بالكامل**. جنازات القتلى تحولت إلى مظاهرات أكبر، والاحتجاجات السلمية بدأت تتحول إلى **اشتباكات مسلحة محدودة** مع قوات الأمن. الشبكات الشعبية، التي بدأت بمراقبة تحركات الأمن وحماية الأهالي، **تحولت إلى خلايا مقاومة صغيرة**، تنسق الدفاع عن النقاط الرئيسية وتحمي المدنيين من الاعتقالات العشوائية.

نقاط الاشتباك امتدت تدريجيًا من الحارات الضيقة إلى الشوارع الرئيسية، وبدأت الأجهزة الأمنية تواجه مقاومة أكثر تنظيمًا، حيث **الأهالي تعلموا استخدام كل زاوية وكل مبنى كنقطة دفاعية**. كل هجوم على المتظاهرين كان يُقابل برد فعل أسرع وأكثر قوة، وأصبح واضحًا أن حمص **تحولت إلى مدينة لا تُقهر بسهولة، ونموذج لأول مواجهة مسلحة حقيقية ضد النظام**.

الأهمية الاستراتيجية لحمص كانت في كونها **شرارة الانتفاضة الكبرى**: الدماء لم تعد مجرد حوادث فردية، بل رمزًا للظلم المنهجي، والمقاومة لم تعد سلمية فحسب، بل بدأت تمهيد الطريق للانتقال نحو الثورة المسلحة على نطاق وطني. كل اعتداء من النظام كان يضاعف حدة الاحتجاجات، ويعلم السكان كيف يحولون الرعب إلى إرادة صلبة، ويحوّل كل حي إلى خلية مقاومة متصلة بالمناطق الأخرى.

حمص — الأيام الأولى للمواجهة المسلحة

مع تصاعد الغضب الشعبي، أدرك النظام أن حمص لم تعد قابلة للسيطرة بالوسائل التقليدية. بدأت قوات **المخابرات الجوية، الفرع 215، الأمن السياسي، واللواء 14 للحرس الجمهوري** في شن هجمات مكثفة على الأحياء الشعبية، بقيادة الكلاب الأمنية الذين اعتقدوا أن الرصاص والاعتقالات الجماعية ستعيد النظام إلى مواقع السيطرة.

لكن الأهالي لم يعودوا مستعدين للانكسار. بعد أيام قليلة من المظاهرات السلمية، بدأت الاشتباكات المباشرة: شباب حمص حملوا ما توافر لديهم من أسلحة خفيفة للدفاع عن أنفسهم، وحصّنوا الشوارع الضيقة، وحولوا كل زاوية وكل مبنى إلى نقطة مراقبة ودفاع. كل جنازة للقتلى كانت تتحول تلقائيًا إلى مظاهرة جديدة، تحمل شعلة غضب أكبر، وترفع سقف المواجهة مع الأجهزة الأمنية.

الشبكات الشعبية، التي كانت في البداية تراقب وتدافع عن المدنيين، **تحولت تدريجيًا إلى خلايا مقاومة مسلحة**، تنسق مع بعضها عبر أحياء المدينة، تحمي المدنيين، وتتعلم كيفية الرد على هجمات الأمن بشكل أكثر فعالية. هذه الخلايا، رغم محدودية السلاح، كانت أكثر قدرة على المناورة والتكيف من أي قوة رسمية، وبدأت تفرض واقعًا جديدًا: لا يمكن لأي وحدة أمنية احتواء المدينة بالكامل.

مع كل هجوم يشنه النظام، كان الأهالي يرفعون مستوى رد الفعل: مواجهات الشوارع امتدت من الحارات إلى الطرق الرئيسية، الاشتباكات أصبحت شبه يومية، والمدينة بأكملها صارت ساحة حرب مفتوحة بين إرادة البقاء للمواطنين وعقلية الانتقام للمخابرات واللواء 14.

هذه الأيام الأولى في حمص **لم تكن مجرد بداية مقاومة، بل كانت نقطة التحول التاريخية** :من احتجاجات سلمية إلى مواجهات مسلحة، من شبكات مراقبة بسيطة إلى خلايا مقاومة متكاملة، ومن صدمة شعبية إلى إرادة ثورية صلبة. الدماء التي سالت في شوارعها لم تكن عبثًا، بل **وقودًا لإشعال الثورة الشاملة في كل سوريا، مؤكدًا أن النظام لم يعد قادرًا على السيطرة بالوحشية وحدها**.

من حمص إلى البلاد ـــ شبكة الغضب تتحول إلى جيش

حمص لم تكن مجرد مدينةٍ اشتعلت، كانت صدمةٌ تَزلزل الخريطة النفسية لسوريا بأكملها. في شوارعها الضيقة، حيث اعتاد الناس على السير بخطواتٍ منخفضة كي لا تلتقطهم أعين الحراس، تعلمت الأحياء أن ترفع رؤوسها بعنفٍ مفاجئ. لم يكن هذا رفعاً للاستعراض؛ كان قرار بقاء. الجنازات لم تعد لحظات حزنٍ عابرة، بل كانت تجمعاتٍ تدريبية على المواجهة، ومختبراتٍ لصياغة لغة دفاعٍ جديدة.

المشهد الأول في حمص كان بسيطًا ووحشيًا في آن: مداهمةٌ ليلية، أبوابٍ تُقتلع، أطفالٌ يبكون، ووجوه رجالٍ ملطّخة بالدم لا تعرفها الحارات. من خلف الستائر، رأى الجيران رجالًا يخرُجون شبابًا مكبّلين إلى الشاحنات المصفحة. في اليوم التالي، كانت الحارات قد تحولت إلى نقاط مراقبة: شبابٌ على الأسطح، نساء يحمِلنْ صور الضحايا، وشيوخٌ يخرجون بأصواتٍ عاليةٍ يردّدون أسماء الأبناء كأنهم يقرأون قوائم العزاء والمقاومة في آن.

ليس في حمص من أطلق شرارة الثورة وحده؛ بل كان خليطٌ من استهتار النظام، من سخرية خطاباته، ومن فداحة اعتداءات العناصر المحلية ـــ تلك الكلاب الأمنية التي بدت في كل منطقةٍ بلونٍ مختلف. في حمص، ظهرت كفرق اقتحامٍ ليلية: رجالٌ لا يسألون، لا يحققون، يسرقون ويفعلون ما يشاؤون. في درعا كانت أشكالها عصاباتٍ متخفّية بزي الأمن؛ في دمشق كانت وحداتٌ متحوّلة تختفي بين الزحام لتنفذ اعتقالاتها وكأنها شبحٌ بلا وجه.

ما حدث هنا لم يكن مجرد رد فعل فوري، بل عملية تعلمٍ متسارعة. الليلة التي تُفقد فيها عائلةٌ ابنها في السجن، تليها نهضةٌ من أسرٍ تبحث عن وسائلَ لحمايته. البنادق الخفيفة، الآلات القابلة للتصنيع محليًا، وتجارب الكمائن البسيطة منعت النظام من اعتبار المواجهة مجرد ترفٍ. الحي الذي يسقط فيه اثنان أو ثلاثة في رصاصة،

يعلّم المقاتلين المحليين الآن كيف يطوون الشوارع لتخطيط كمينٍ، كيف يوزعون مهام المراقبة، وكيف ينقلون المعلومة بأقل قدرٍ من المخاطر.

التحول من دفاعٍ محلي إلى شبكةٍ وطنية لم يحدث بطريقةٍ عشوائية. كانت هناك بنيةٌ بسيطة لكنها فعّالة: لجان التنسيق المحلية ــــ شبابٌ متكررون بين دور العبادة والأسواق، معارفٌ تربط عشيرةً ببلدة، وأطباءٌ وممرضون مستعدونٍ لتلقي الجرحى في السر. كانت الرسائل النصية المباشرة، المكالمات السريعة، ونوافذ الإشاعة المغلّفة بالحذر، تكفي لنقل تحذيرٍ من نقطةٍ إلى أخرى. في هذا السياق، لم يكن اللاجئون عن أمسيةٍ مريعة في مدينةٍ ما، بل كانوا حاملين وصفاتٍ عملية: كيف تبنون حاجزًا، أين تضعون نقطة إمدادٍ للطعام والدواء، وكيف تُخفّون السلاح.

ثم دخل على الخط عنصر جديد: عناصر منشقّة عن الجيش، جنودٌ لم يقوَ ضميرهم على مزيدٍ من الدم، أو قرروا أن الولاء لا يُقاس بمدى قسوة الضربات. هؤلاء جلبوا معهم خبرة تكتيكية أولية: ترتيب صفوف، تنظيم دوريات، قناصة تمنع تقدم السيارات المصفحة، طرقُ إمدادٍ بديلة. مع التقاء هذه الخبرات العسكرية مع خلايا الحي المدنية، بدأت تتشكل وحدات أكثر صلابة: مجموعات قادرةٌ على التخطيط لهجومٍ محدود، تنفيذ كمين، ثم التلاشي قبل أن يتجمّع الرد.

أولى المواجهات الكبرى التي تلا حمص لم تكن بمثابة معاركٍ منظمة بين جيوش؛ كانت سلاسل اشتباكاتٍ حضرية متفرقة. في حلب، تسلّلت مجموعاتٌ محلية إلى نقاط التفتيش وعلّمت سكان الأحياء كيف يُعيدون فتح طريقٍ أُغلق بالقوة. في إدلب، تحوّل يوم تشييعٍ إلى مسيرةٍ مسلحة ضد دوريةٍ آلية. في الرقة ودير الزور، استُخدمت الجسور والنقاط النهرية كخطوط لتأمين مرور الإمدادات. كل منطقةٍ احتفظت بعلامتها: بعض المدن اتخذت التكتيكات الدفاعية، وأخريات اتخذت

ضربات خاطفة. لكن القاسم المشترك كان واحدًا ــــ تعلمٌ جماعي وسرعة في تبنّي الوسائل العملية للدفاع والهجوم.

التنسيق بين هذه الخلايا محليًا ثم وطنيًا اعتمد على آلياتٍ أقل فخامة مما قد يتخيله الخارج: قوائمٌ مطبوعة على ورق، رسائل مشفّرة، شبابٌ يتنقلون بين المدن حاملين آخر أخبار الحصار أو أسماء الجرحى. أحيانًا كانت مزايا بسيطة ــــ سيارة مدنية تُستخدم كناقلٍ متنقل ــــ كافية لربط محور بآخر. وفي قلب هذه الشبكة، كان هناك رابطان اجتماعيان رئيسيان: الروابط العائلية والروابط الدينية. المسجد، الذي كان قبلاً مكانيًا للطاعة، أصبح نقطة التقاء لتنسيق الخروج، لنقل الجرحى، ولتخطيط المظاهرات التي تتحوّل أحيانًا إلى مواجهاتٍ مسلحة مدروسة.

النظام، من جهته، حاول ما وسعه: إعادة تشكيل دورياته، إدخال فرقٍ جديدة، وتعزيز حواجزه. لكنك عندما تحاول قمع بلدٍ كله، فأنت لا تقمع حجرًا واحدًا؛ أنت تقلّب شريحةً من التربة مليئة بالبذور. كل خزّانٍ من دمٍ في شارعٍ ما نبّه ثلاثة أحياءٍ مجاورة. وكل مداهمةٍ ليلية أعطت الجيران درسًا واحدًا: لا أحد آمنٌ وحده بعد الآن. هذا الإدراك غيرَ قواعد اللعبة.

ومن ثم بدأت العمليات المتزامنة: هجماتٌ مساءً لإشغال دوريةٍ هنا، وكمينٌ في صباحٍ آخر لمنع تعزيزاتٍ من الوصول. شبكات الإمداد ــــ مهما كانت بدائية ــــ بدأت تعمل: سياراتٌ تسلّلها التجار، أطباءٌ يعملون في المستوصفات المؤقتة، مختبرات لصنع عبواتٍ بدائية. ومع مرور الوقت، تحوّلت هذه الشبكة اللامرئية إلى حقيقةٍ ميدانية: اتصالاتٌ فعّالة، تجاوبٌ سريع، وكمّات صغيرة من الأسلحة تنتقل من مكانٍ إلى آخر، لا بنظرةٍ إلى المستقبل السياسي، بل كأداة وجودية للبقاء.

التحوّل الأكبر كان في فهم المجتمع نفسه: غدا مفهوم المواطنة مرادفًا للمقاومة. الذين كانوا يهابون ليلًا رُفعوا لشؤون القيادة المحلية، والذين اعتادوا الركون أصلاً صاروا يحرسون النقاط الحيوية: الماء، الكهرباء، الأغذية. النخبة التي ظنت أن الخوف يكفي للحكم اكتشفت أن الخوف يمكن أن يتحوّل إلى زخمٍ منظّم يدعم مقاومةٍ لا تقل خبرةً وفاعلية عما تملكه أي قوة رسمية.

الفصل لا ينتهي هنا. ما بدأ كمركز دفاعٍ محلي في حمص لم يعد مجرد تبريرٍ لمقاومةٍ عفوية، بل أُسس لشبكةٍ وطنية قادرة على توجيه الضربة وردّ الفعل في محاور متعدّدة. الحرب، كما تعلمنا، ليست فقط بالأسلحة، بل بالقدرة على التواصل، على إعادة البناء السريع، وعلى جعل كل خسارةٍ درسًا عمليًا لتفادي الخسارة التالية. وهكذا، بدأت سوريا تنتقل من احتجاجٍ شعبي إلى معركةٍ حقيقية، حيث كل مدينةٍ تضيف طبقتها إلى بنية المقاومة، وكل ضربة من آلة القمع تولّد موجةً مضادة تزيد من قوة العزم الجماعي.

الوحش المجنون يدخل ميليشيات حزب الله في شهر الخامس 2011

الـ«وحش المجنون» الذي ظهر في أيار 2011 لم يكن مجرد لقب؛ بل كان **ميليشيات حزب الله اللبنانية** تدخل إلى سوريا بدوافع إستراتيجية وسياسية واضحة، لا مجاملة ولا حبًا في النظام فقط. دخول هذه الميليشيات كان نتيجة تحالف إقليمي مع إيران وخشية من سقوط النظام الذي يمثل ممرًّا إستراتيجيًا لهم ودعمًا لشبكتهم السياسية في لبنان، فاعتبروا الثورة السورية تهديدًا وجوديًا يوجب التدخل العسكري المباشر. هذا التدخل لم يكن عشوائيًا، بل مُخططًا لتعزيز آلة القمع السورية واحتواء أي امتداد للانتفاضات الشعبية، وتحويل الشوارع السورية إلى ساحة يظهر فيها الحزب كقوة ردع للمعارضة.

البعد الطائفي لهذا التدخل لم يكن نتيجة عرضية، بل كان جوهر الصراع من البداية. ميليشيات شيعية لبنانية تدخل ضد احتجاجات غالبية سكانها من السنة، مما

أعطى للأحداث صبغة طائفية واضحة؛ صار النزاع يُفهم على أنه مواجهة سنية–شيعية، وأصبح الدم يقرأ بألوان مذهبية وسياسية، ما وسّع دائرة العنف، وزاد التعقيد الإقليمي، وحوّل الثورة السورية من انتفاضة شعبية إلى صراع مسلح طويل الأمد يمتد تأثيره خارج حدود سوريا.

باختصار، دخول «الوحش المجنون» كان **محاولة لإجهاض الثورة بالقوة، لكنها في الوقت نفسه غيّرت طبيعتها بالكامل** :من احتجاج داخلي مدني إلى مواجهة مسلحة ذات أبعاد إقليمية وطائفية، حيث أصبح كل شارع، وكل حي، مسرحًا لتصعيدٍ جديد، وكل دم يُراق يُقرأ بالسياسة والمذهب قبل أن يُقرأ بالإنسانية.

مجزرة الساعة — حمص، نيسان 2011

الأحداث لم تبدأ فجأة؛ ففي **17نيسان**، بعد مقتل الشاب عمر عويجان في تلبيسة، فتحت قوات النظام النار على المشيعين، فارتقى أربعة مدنيين شهداء، وفي مدينة حمص نفسها قتل النظام سبعة متظاهرين في حي باب السباع والمريجة، بينهم خالد أبو السعود، فادي سمرا، ورضوان ديب. هنا بدأت الدعوات تتصاعد، والصوت المدوي للموتى جمع الناس في الجامع النوري الكبير، حيث انتظر الجميع اللحظة التي ستعيد لهم كرامتهم.

في اليوم التالي، تدفقت جموع الناس كالبحر، يغمرون المقبرة ويمتدون إلى شوارع المدينة، يصل عددهم إلى **أكثر من 100 ألف** :رجال ونساء وأطفال، أكاديميون وطلاب، مسلمون ومسيحيون، كل الطبقات وكل الأعمار. ساحة الساعة الجديدة صارت قلب المدينة النابض، مركز الاعتصام الذي تحدّى آلة القتل.

تميز الاعتصام بتنظيم ذاتي صارم: لجان للإعلام، ولجان للصفوف، ولجان لتغطية كاميرات المراقبة، وأخرى لتوزيع الطعام والمياه. أقام المتظاهرون **خيمة**

الوحدة الوطنية في وسط الساحة، وحموا بعضهم بعضًا؛ المسلمون والمسيحيون جنبا إلى جنب، يصدون أي محاولة اعتداء، بينما الهتافات تردد :**حرية.. وحدة وطنية.. رحيل الأسد**.

لكن النظام لم يتوانَ عن كشف وجهه الحقيقي. عند الساعة الثانية إلا عشر دقائق صباحًا، اقتحم المئات من عناصر الأمن والشبيحة الساحة، وبدأ **إطلاق الرصاص العشوائي على المعتصمين** .هرع الناس يركضون في كل اتجاه، يتركون ممتلكاتهم، ويسقط بعضهم مباشرة تحت الرصاص. الجرافات جاءت لرفع الجثث، وعربات الإطفاء كانت تغسل الساحة من دماء الأبرياء والدمار الذي أحدثه النظام .من بين الضحايا الذين توثقوا: أحمد الأشتر، أحمد يوسف العزو الشامي، جمال درويش، حسان الجوري، خالد الرفاعي، تامر تركماني، و14 آخرين. المسؤولون عن هذه الجريمة البشعة :**العقيد عبد الحميد إبراهيم** من أمن المخابرات الجوية، **العميد حافظ مخلوف** شقيق رامي مخلوف وابن خال بشار الأسد، **سعد داوود صايل** نائب رئيس فرع المخابرات الجوية، و**اللواء علي يونس** رئيس اللجنة الأمنية في حمص.

مجزرة الاعتصام لم تكن مجرد قمع، بل **رسالة دموية لكل سوريا** :النظام جاهز للقتل الجماعي إذا تحداه شعبه، ولن يرحم أحدًا. لكنها أيضًا كانت نقطة التحول الكبرى، حولت الاحتجاجات السلمية إلى مقاومة مسلحة، وأسست لشبكات المقاومة الوطنية التي انتشرت بعد ذلك في المدن السورية الأخرى.

باختصار، **مجزرة الساعة كانت جريمة ضد الإنسانية ارتكبها النظام بدم بارد،** لتصبح علامة فارقة في تاريخ الثورة، وما تزال ذكراها حية في ذاكرة كل من شهدها أو فقد أحباءه فيها.

اقتحام حماة ــــ تموز 2011: عندما ردّت الدولة بالدبابات على مليون صرخة

في أوّل تموز 2011 خرجت حماة، المدينة التي لا تُنسى مآسيها، بمسيرة هائلة لم تشهدها سوريا من قبل، مئات الآلاف في الشوارع يصرخون بالحرية والكرامة، يكسرون حاجز الخوف الطويل الذي زرعه النظام على مدى عقود، ولم يكن أمام آلة القمع إلا أن ترد بدباباتها الثقيلة ونقاط التفتيش المنتشرة في كل مداخل المدينة، حاصرة الأحياء، تطلق الرصاص على كل من يرفع صوته، فتسقط عشرات المدنيين خلال أيام قليلة، ويبدأ حصار خانق يقطع الطرق ويخنق الحياة في المدينة. اقتحامات مكثفة للدبابات انتشرت داخل شوارع حماة، عمليات تمهيدية استباقية قبل شهر رمضان، وأحياء تتحول إلى ساحات رعب، ودماء تُسكب على الأرصفة، وعائلات تهرول طلبًا للأمان، بينما النظام يراوغ في خطابه الرسمي، يصف من يواجهونه بالمجرمين والإرهابيين، ويرسل تعزيزات قتالية بلا رحمة، وحتى زيارة دبلوماسيين غربية لم تردع آلة القتل، فالسفير الأميركي الذي زار المدينة لم يكن إلا شاهدًا على ما يحدث دون أن يوقف الرصاص ولا يحمِ المدنيين. الاقتحام لم يكسر إرادة حماة بل غيّر قواعد اللعبة، المعارضة بدأت تتسلح، العسكريون الذين رفضوا قتل المدنيين انشقوا، وأصبح واضحًا أن النظام اختار مسارًا عسكريًا يغرق البلاد في حلقة عنف مفتوحة، كان اقتحام حماة إعلانًا عن مرحلة جديدة من الصراع، مواجهة مفتوحة بين دولة تستثمر في القمع ومجتمع يرفض الخضوع، مدينة تحدّت آلة القتل، ومدينة دفعت دماء أبنائها ثمنًا للحرية، لتصبح حماة نقطة تحوّل حقيقي في الثورة السورية.

بعد مجزرة حماة واقتحام المدينة بدبابات النظام ودمائه، لم يعد الخوف يحتل عقول السوريين كما كان. كل شارع، كل حي، كل ركن من أركان البلاد بدأ يهمس بالتمرد، ثم صار يصرخ بصوت واحد: لا مزيد من الخنوع، لا مزيد من الخوف. المدن الشمالية والشرقية، من إدلب وحلب إلى دير الزور والحسكة، كانت شاهدة على ولادة شبكات المقاومة المحلية، خلايا صغيرة تتواصل سرًا، تتبادل المعلومات، تخطط للتحرك، وتجهز نفسها لأول مواجهة مسلحة. لم يعد

المعتصمون السلميون وحدهم؛ انضم إليهم من رفض قتل شقيقه أو جارَه، ومن لم يعد يتحمل مشاهدة آلة القمع تبتلع الأحياء.

في إدلب، بدأت أولى المواجهات بين القوات الحكومية والعسكريين المنشقين، حيث تصدى الشباب للكمائن ووضعوا نقاط مراقبة في الطرقات، وتوزعوا على الأبنية المرتفعة لمراقبة تحركات الدبابات. في حلب، تحركت مجموعات من الطلاب والعمال، رافعين شعارات الحرية ومطالبين بإسقاط النظام، متجنبين المواجهة المباشرة حتى تجهيز صفوفهم وإعداد خططهم. وفي دير الزور، شكلت الأسر والقبائل خلايا صغيرة لحماية الأحياء والتصدي للجنود المنتشرين، بينما شبكات التنسيق بين المدن كانت تعمل بصمت، تمرر الرسائل، تنقل الأخبار، وتنسق التحركات في توقيت واحد، لتشكيل صورة وطنية متكاملة للثورة المسلحة.

هكذا تحولت الثورة من موجة احتجاجات سلمية في الساحات إلى حركة **مسلحة ومنظمة جزئيًا**، كل مدينة تضيف خبرتها وتعلم الآخر كيف يتحرك، كل اشتباك يعيد تعريف قواعد المواجهة، وكل سقوط يضيف شعلة جديدة لمقاومة تتوسع بسرعة البرق. النظام حاول الرد، أرسل القوات والميليشيات، لكن كل اقتحام يولد مقاومة أكبر، وكل مجزرة تُنير الطريق أمام من يرفضون الخضوع. وهكذا، من حماة إلى إدلب وحلب ودير الزور، بدأت الثورة تتحول إلى **شبكة وطنية متماسكة، غير قابلة للكسر، تشق طريقها بالقوة والإصرار، مهيأة للتحرك في كل مدينة وساحة**، لتثبت أن الشعب السوري لن يقف مكتوف اليدين أمام آلة القتل مهما طال الزمن.

الغوطة الشرقية في ريف دمشق خلال 2011:

الغوطة الشرقية، ذلك الامتداد الزراعي الذي يحيط بدمشق، كان عام 2011 شاهداً على بداية المواجهة المباشرة بين الشعب والنظام. منذ أول التظاهرات في المدن الكبرى، بدأ أهل الغوطة يخرجون إلى الشوارع، يرفعون شعارات الحرية

والكرامة، متحدين الرصاص والاعتقالات، متحدين آلة القمع التي اعتادوا رؤيتها تهدد كل يوم حياتهم. كانت الحواجز العسكرية والنقاط الأمنية تحاصر القرى، والميليشيات التابعة للنظام تتجول في الطرقات، تستفز السكان، وتعتقل كل من يجرؤ على رفع صوته أو المشاركة في أي تجمع.

في تلك الفترة، شهدت الغوطة اعتقالات جماعية، خاصة للشباب والطلاب، حيث كان النظام يستخدم أسلوب الترهيب المباشر: اقتحامات مفاجئة للمنازل، ضرب وإهانات، وسحب الأبناء من أهاليهم بلا محاكمة. الأهالي صمدوا رغم كل هذا، حتى بدأت الاشتباكات الأولى تظهر، عندما حاولت قوات الأمن فض مظاهرات سلمية بالقوة، ليقف شباب الغوطة على أطراف الشوارع، يراقبون تحركات الجيش، يضعون الحواجز المؤقتة، ويحمون المدنيين من الرصاص، في مواجهة مباشرة لم تشهدها الأحياء من قبل.

الغوطة الشرقية في 2011 كانت أكثر من مجرد ريف؛ كانت **مختبر الثورة المبكرة**، حيث تشكلت أولى خلايا المقاومة المحلية، بدأت تتواصل مع المدن الأخرى، تنقل الأخبار عن القمع والاعتقالات والمجازر، وتخطط للتحرك المنظم ضد قوات النظام. كل قرية، كل حي، أصبح يعرف أن الصمت لم يعد خياراً، وأن الحضور في الشارع هو الدفاع عن الحياة والكرامة، وأن كل عملية اعتقال أو قتل ستزيد من عزيمة الأهالي على المقاومة.

هكذا أصبحت الغوطة الشرقية في ريف دمشق رمز الصمود المبكر، المشهد الذي يربط بين التظاهرات السلمية الأولى في دمشق ومدن الثورة الأخرى، وبين الانتفاضة المسلحة التي ستتسع لاحقاً، لتصبح شبكة مقاومة وطنية متكاملة في قلب سوريا .مع مرور الأيام، تحولت الغوطة الشرقية من امتداد ريفي هادئ إلى ساحة مواجهة مفتوحة. في أواخر صيف 2011، ومع استمرار اعتقالات الشباب وتفريق المظاهرات بالقوة، بدأت الاشتباكات المباشرة بين الأهالي وقوات النظام،

خاصة في مناطق مثل **دوما**، **حرستا**، **وعربين** .شباب الغوطة، الذين شاهدوا النظام يقتحم منازلهم ويختطف أبناءهم، لم يعد لديهم خيار سوى المقاومة. حواجز مؤقتة، أكوام من الحجارة والأنقاض، وتحركات خفية في الأزقة، كلها أساليب بدأوا بها صد قوات الأمن والجيش.

الاشتباكات الأولى كانت محدودة من حيث العدد، لكنها كانت مرعبة بالنبرة: رصاص حي يطلق من الجيش والميليشيات، بينما الأهالي يرمون الحجارة ويحاولون صد القوات عن الأحياء السكنية. الميليشيات التابعة للنظام، التي شملت عناصر من **الشبيحة المحليين وعناصر مخابرات النظام**، لم تترك أي منطقة إلا واقتحمتها بحثًا عن شباب أو معارضين محتملين، في عمليات اعتقال عشوائية ضربت الصغار والكبار بلا تمييز.

في دوما، اشتدت المواجهة عندما حاولت مجموعة من الشبان إحباط اقتحام لأحد الشوارع الرئيسية، فارتفع صوت إطلاق النار بشكل كثيف، وسقط أول الضحايا من المدنيين، بينما فرّ آخرون بحثًا عن الملاجئ. في حرستا وعربين، بدأت الميليشيات بفرض سيطرتها على الشوارع الفرعية، لكن الأهالي لم ينسحبوا، بل تفرقوا إلى مجموعات صغيرة تتنقل بين الأزقة، وتنسق عبر هواتف محمولة مخفية، لتحويل كل شارع إلى نقطة مقاومة.

هكذا، الغوطة الشرقية في 2011 لم تكن مجرد ريف؛ كانت **مختبر الثورة المسلحة**، أول اختبار للمدن والقرى السورية في مواجهة آلة القمع، حيث تعلم السكان كيف ينسقون تحركاتهم، كيف يحميون المدنيين، وكيف يحولون كل هجوم للنظام إلى درس في الصمود والمقاومة. كل مواجهة، كل اشتباك، زاد من إصرار الأهالي، وجعل الغوطة رمزًا لصمود الثورة في قلب دمشق، ومرحلة أساسية قبل انتقال النزاع المسلح إلى باقي المحافظات.

خرجت الغوطة الشرقية من صمتها الطويل، لا تتردد، لا تتنفس إلا بغضبٍ متأجج. شوارع دوما وحرستا وعربين امتلأت بالأهالي، صغارًا وكبارًا، رجالًا ونساءً، يرفعون شعارات الحرية والكرامة، يصرخون في وجه آلة القمع التي اعتادت ابتلاع كل صوت معارض. لم يحملوا سوى صدورٍ عارية من الخوف، لكن النظام، بكل جبروته، كان قد أعد كل شيء مسبقًا. دباباته ونقاطه الأمنية والميليشيات المحلية والشبيحة، مدججة بالسلاح، انتشرت في الأزقة، تراقب، تحاصر، وتختار من سيُقتل ومن سيُختطف.

في ضاحية دوما، كانت أولى المواجهات: رصاص حي ينهمر على المدنيين العزل، وميليشيات النظام تقف خلف الجنود، تضحك على الألم، توثق الرعب، وتفرض الجحيم على كل من رفع صوته. الدماء امتزجت بالهواء، والموت أصبح مشهدًا يوميًا، بينما الأهالي يشاهدون أبناءهم يسقطون بلا ذنب سوى أنهم طالبوا أن يُسمع صوتهم. اقتحام المنازل، ضرب النساء، اختطاف الشباب؛ كل ذلك أصبح جزءًا من يوميات الغوطة.

لكن الأهالي لم ينهاروا. الحجارة صارت سلاحًا، الأنقاض حواجز مؤقتة، الأسطح مأوى للمراقبة، وكل حي تحوّل إلى خلية دفاع، تتنفس المقاومة في كل زاوية. الرصاص لم يقتل الأصوات، بل أشعلها؛ الاعتقالات لم تزرع الخوف، بل عززت التحدي؛ والموت في الشارع صار مبررًا للوقوف والصمود.

ما بدأ في الغوطة الشرقية عام 2011 لم يكن مجرد احتجاج؛ كان **شرارة أولى لمجزرة ستشعل سوريا كلها**، إعلانًا صارخًا لكل مدينة: النظام لا يعرف الحوار، لا يرد إلا بالعنف، فإما أن تتحوّل أو تموت. والغوطة، بعنفوانها وصمودها، اختارت أن تتحوّل، لتصبح قلب الثورة النابض، أول اختبار للمواجهة المفتوحة ضد آلة القتل التي لم ترحم أحدًا.

في العشرين من آب 2012، تحولت داريا إلى جحيم على الأرض. بدأت آلة القتل التي يقودها النظام قطع الكهرباء والاتصالات، محاصرة المدينة في ثاني أيام عيد الفطر، تمهيدًا لقصفها بالمدفعية والدبابات وقذائف الهاون والغارات الجوية، لتسقط أولى الشظايا البشرية على الأرض، مزيج من دم الأطفال والنساء والشيوخ، دون ذنب سوى أنهم رفضوا الانحناء.

مع دخول قوات النظام في الرابع والعشرين من آب، انطلقت المجازر والإعدامات الجماعية، وامتلأت الشوارع والأقبية بجثث المهشمين، إذ كان القتل لأجل القتل فقط. البيوت دُمرت، الأحياء هُجرت، وظهر التمثيل بالجثث كأداة للرعب، كل ذلك بمشاركة الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة والمخابرات الجوية، مدعومة بالشبيحة وميليشيات حزب الله الإيراني.

الأقبية تحولت إلى مقابر جماعية، والأراضي الزراعية امتلأت بالجثث، والمدينة بأكملها أصبحت خالية إلا من الموت، بينما كان رفع الجثث ودفنها خلسة، بين خوف مستمر من اكتشاف القوات للمدفونين، والدماء ما تزال على الجدران وفي الأزقة شاهدة على وحشية النظام.

الحملة استمرت أربعة أيام متواصلة، ارتكبت خلالها المجازر على نطاق غير مسبوق، لتسقط أكثر من 750 ضحية، بينهم عائلات كاملة، ليصبح الدمار في بنيتها التحتية وحصارها القاسي عنوانًا لسنوات قادمة. ومنذ تلك اللحظة، باتت داريا رمزًا للطغيان المستبد، وعلامة حية على قدرة النظام على القتل المنظم وإرهاب المدنيين، وعلى أن السلمية أمام آلة الوحش لا تُحتمل، بل تُقابل بالذبح والتهجير والدماء التي لا تمحى.

الخديعة الإعلامية والدبلوماسية للنظام مع المجتمع الدولي والعربي

منذ الشرارة الأولى للثورة، كان النظام السوري يضحك في وجه شعبه، يبتسم وهو يذبح ويختطف ويقصف المدن والريف، ثم يخرج أمام العالم بادعاءات كاذبة عن "الإرهاب" و"المجموعات المسلحة" التي تزرع الفوضى. في المؤتمرات الصحفية، وعلى شاشات التلفاز الموالية، يُقدم بشار الأسد صورة الدولة الحامية، بينما في الخلفية تُمزّق الأحياء وتُروى الدماء. كل بيان رسمي، كل تصريح، كل محاولة لشرح "الواقع الأمني"، كان أكذوبة مدروسة، جزءًا من آلة إعلامية صماء، تهدف إلى تبرير المذابح وإخفاء الحقيقة عن السوريين أنفسهم.

العالم، أو جزء منه على الأقل، لم يكن أكثر عدلًا؛ تنديدات صاخبة، بيانات إدانة "رمزية"، مجرّد كلمات على ورق لا تصل إلى أرض الواقع. الأمم المتحدة والدول الغربية والعربية تصرخ باسم القانون الدولي وحقوق الإنسان، ثم تغلق عيونها عند أول قصف جوّي أو مجزرة جماعية. التواطؤ الخفي، أو الغياب المتعمد، منح النظام فسحة للقتل بلا محاسبة، وجعل الشعب السوري رهينة بين وحشية داخليّة وكذبة دولية.

في سنتي الثورة الأولى، كان النظام يعرف أن الخداع ممكن: يطلق السراح المؤقت لبعض المعتقلين، يرسل رسائل إصلاحية مزيفة، يعلن عن "حوار وطني"، بينما يدفع بالمزيد من الدبابات إلى الشوارع، ويزيد من قصف المدن، ويصادر كل صوت حر. كل هذه الألعاب، كل هذه المسرحيات، كانت تهدف إلى خنق الثورة قبل أن تكبر، بينما الشعب يدفع الثمن بالدم والدمار والتهجير.

كانت الحقيقة واضحة: النظام لم يقاتل من أجل بقاءه فحسب، بل كان يُدرس كل حيلة لخداع العالم، كل خدعة لإيهام الرأي العام بأنه ملتزم بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، وكل ذلك بينما آلة القمع تزداد دموية، والضحايا في تزايد، وذاكرة السوريين تشهد على الخيانة المزدوجة: نظام قاتل وعالم يتفرج. من اللحظة التي

انطلقت فيها أولى الصرخات في شوارع سوريا، بدأ النظام يلبس قناع الخداع: يعلن عن "إصلاحات دستورية"، ويطلق وعودًا كاذبة بالحرية والحوار الوطني، بينما يرسل الدبابات والطائرات لتسحق كل حي، ويملأ السجون بالمختطفين. كل بيان صحفي، كل تصريح، كان جزءًا من مسرحية مدروسة لإيهام العالم بأنه ملتزم بالقانون الدولي، وأن الدماء التي تُسفك هي من فعل "الإرهابيين"، بينما الحقيقة كانت مقلوبة رأسًا على عقب: النظام هو من يزرع الموت، ويغتال الأطفال، ويذبح المدنيين باسم "الأمن القومي."

العالم العربي والغربي لم يكن بريئًا: بيانات الإدانة كانت صاخبة على الورق، لكنها لم تُترجم إلى فعل حقيقي. الأمم المتحدة ترفع تقارير وتوصي بتحقيقات، والدول الغربية تتحدث عن حقوق الإنسان، لكن كل ذلك توقف عند حدود الكلام، بينما الغوطة، داريا، حمص، والعديد من المدن كانت تتحول إلى مسرح للجحيم. التواطؤ الخفي أو الغياب المتعمد، منح النظام فسحة كاملة لمواصلة قتل المدنيين بلا محاسبة، وجعل السوريين رهائن بين وحشية داخلية وكذبة دولية واضحة.

الإعلام الرسمي للنظام كان أكثر وحشية من الرصاص نفسه؛ صور الأطفال القتلى تُحذف، أسماء الضحايا تُطمس، الأحداث تُروى بشكل يحوّل الجلاد إلى ضحية، والضحية إلى "إرهابي". في الوقت نفسه، الإعلام العربي والدولي، في كثير من الأحيان، كان يعيد تلك الروايات المزيفة، أو يضعف من حدة الإدانات، ويُبرز الجانب "الإنساني" للنظام، بينما الحقيقة على الأرض كانت صادمة: المدن مدمرة، المدنيون مهجرون، والشبيحة يرقصون فوق الجثث.

خلال أول سنتين من الثورة، أصبحت اللعبة واضحة: النظام يقتل ويخدع، ويستغل ضعف المجتمع الدولي والعربي، بينما السوريون يموتون، ويغادرون، ويُهجرون، وكل يوم يمر يؤكد أن دماء الشعب لا تهم أحدًا خارج حدود سوريا إلا على الورق، في بيانات ونداءات رمزية، تُغطي على أكبر عملية خداع وتواطؤ

في العصر الحديث. كل ضربة جوية، كل مجزرة، كل تهجير، كانت درسًا قاسيًا للسوريين: العالم قد يتحدث، لكنه لن يمنع القتل، ولن يوقف آلة الوحش التي تتغذى على الدماء والكذب، في انتظار أن تتحول المقاومة من مطالب سلمية إلى صراع مفتوح للبقاء.

بدأ نظام الوحش يخطط للعب لعبته القذرة على الصعيدين الداخلي والخارجي. الرصاص الطائش الذي ينزل على الأهالي لم يكن وحده أداة القمع، بل الإعلام الرسمي المزوّر كان السلاح الثاني؛ صور الأطفال الذين قُتلوا تُحذف، أسماء الشهداء تُطمس، الأحداث تُحرف لتصوير الجلاد كضحية والضحايا كـ"إرهابيين". كل بيان صحفي، كل تقرير رسمي، كان جزءًا من آلة دبلوماسية مصممة لإيهام العالم بأن النظام ملتزم بالقانون الدولي وأن كل القتل جاء كرد على "الإرهاب"، بينما الواقع كان أكثر دمويّة ووضوحًا: المدن تتفحم، الأحياء تنهار، والشبيحة يرقصون على جثث المدنيين.

في المقابل، كان العالم يرفع صوته بالكلام، لكنه يغلق عينيه على الفعل. الأمم المتحدة، في تقاريرها، كانت توصي بـ"التحقيقات" و"إدانة الانتهاكات"، لكنها لم تتحرك عمليًا لمنع الدمار أو المحاسبة. مجلس الأمن، المليء بالتواطؤ والاختلافات السياسية، لم يصدر أي قرار فعال، فيما الدول الغربية تتحدث عن حقوق الإنسان وتلوح بالعقوبات، لكنها لم توقف طائرات النظام عن قصف المدن ولا ميليشياته عن المجازر. الدول العربية، التي أعلن بعضها دعمها للشعب السوري في البيانات الرسمية، لم تُقدم شيئًا ملموسًا، بل اكتفت بالتنديدات الرمزية، وفجرت الخديعة الكبرى: الخطابات كانت صوتًا، والأفعال كانت مع النظام.

في وسائل الإعلام العربية والدولية، كثيرًا ما عُرضت الروايات المقلوبة: النظام كان يُصوَّر كحامي المدنيين من "الإرهابيين"، بينما الحقيقة على الأرض كانت فظاعة بلا هوادة: داريا تحترق، حمص تسقط، الغوطة تراق دماءها، والضحايا

في كل مكان. تقارير حقوق الإنسان كانت تصل إلى مكتب الأمم المتحدة وتغطيها الصحف، لكن التنفيذ والتدخل غابا، فأصبح كل يوم جديد درسًا قاسيًا للسوريين: العالم قد يسمع ويكتب، لكنه لن يمنع القتل، ولن يوقف آلة الوحش.

خلال أول سنتين من الثورة، تعلم الشعب السوري أن كل مجزرة، كل تهجير، كل قصف، لم يكن فقط سياسة قمع داخلية، بل اختبارًا لحقيقة العالم: هل سيقف مع الحق أم سيكتفي بالكلمات؟ النظام كان يتقن لعبة مزدوجة: يقتل شعبه، ويكذب على العالم، ويستغل ضعف التحرك الدولي والعربي، بينما دماء السوريين تتحول إلى مسرحية سياسية للحديث عن "التحفظات" و"الإدانات الرمزية". كل رصاصة، كل قذيفة، كل جثة كانت شاهدة على حقيقة مُرة: العدالة لا توجد إلا في إرادة الشعب نفسه، لا في بيانات الأمم المتحدة ولا في تنديدات الدول.

وهكذا، أصبحت سنتا الثورة الأولى معلمًا مزدوجًا: دماء وأشلاء على الأرض، وكذبة عالمية تُروّج للنظام، تُثبت أن آلة القمع لا تتوقف إلا بإرادة من يسير على الأرض، لا من يقف في القاعات المغلقة ويرفع الشعارات. كل مجزرة كانت درسًا، وكل تنديد كاذب كان تأكيدًا على حجم الخيانة العالمية، وجعل الشعب السوري يقرر مبكرًا أن الاستسلام لم يعد خيارًا، وأن المقاومة لن تتوقف إلا بعد إسقاط آلة الوحش وبقاء الحق حيًا في ذاكرة الأحياء.

مع دخول عام 2013، تحوّل الصراع في سوريا من قمع داخلي محدود إلى حرب منظّمة على الشعب بأبعاد مذهبية واضحة. النظام الذي استنزف كل أدوات القمع المحلية، استدعى حلفاءه الإيرانيين وميليشيات حزب الله وغيرهم من الميليشيات الشيعية ليصبح كل قمع مشروعًا مدعومًا بدعم خارجي كامل. ما بدأ كسلسلة اعتقالات وإطلاق نار في الشوارع تحول إلى حملة ممنهجة، حيث أصبحت الغارات الجوية، والقصف المدفعي، والاقتحامات البرية بمشاركة ميليشيات

مدربة، كل ذلك جزءًا من آلة وحشية متكاملة، هدفها سحق أي شكل من أشكال المعارضة.

المدن التي صمدت لسنوات، مثل داريا، الزبداني، القصير، وريف حمص، تحولت إلى ساحات إبادة، حيث دمج النظام عناصره الأمنية مع ميليشيات أجنبية، وجعل الدماء السورية ساحة لتثبيت النفوذ الطائفي، بينما الكذبة الرسمية تظل أن كل شيء "محاربة للإرهاب". الحصار أصبح استراتيجية يومية، والقصف المكثف وسيلة لترويع المدنيين وإجبارهم على الخضوع، بينما ميليشيات إيران وحزب الله كانت تفرض واقعًا طائفيًا جديدًا: كل مقاومة محلية يتم تصنيفها كتهديد للوجود الشيعي، ويتم سحقها بلا رحمة.

في هذه المرحلة، لم تعد الحرب مجرد مواجهة بين نظام وشعبه، بل صارت حربًا متعددة الطبقات: داخلية، مذهبية، وإقليمية. كل قذيفة مدفع، كل اقتحام، وكل مجزرة كانت رسالة واضحة: النظام مستعد للذهاب إلى أبعد حدّ مع حلفائه الطائفيين لفرض سيطرته، وتحويل الصراع من ثورة شعبية إلى حرب مذهبّة تمزق النسيج السوري، وتغرس الكراهية بين أبناء الوطن الواحد.

مجزرة خان العسل 2013 في صباح 19 آذار 2013، استيقظت خان العسل على رائحة الموت قبل أن تدرك حجم الكارثة. صاروخ أو قذيفة محمّلة بغاز سارين اخترقت سماء البلدة، فتفجرت سحابة قاتلة أمتدت بسرعة، لتخنق الأطفال والنساء والرجال على حد سواء. الأصوات الأولى كانت صراخًا مدويًا، يختلط برائحة كيميائية خانقة ودماء تتساقط على الأرض بلا رحمة. في دقائق معدودة، سقط عشرات القتلى، وأصيب أكثر من مئة، بعضهم لفظ أنفاسه قبل أن يصل إلى أي مساعدة، البعض الآخر تحوّل إلى كتل متشنجة على الأرض، وعيناهما تملؤهما رعب لم يعرف له تاريخ سابق.

المدينة لم تكن ساحة قتال فقط، بل مسرحًا للغدر: المدنيون الذين لم يحملوا سوى أصواتهم وأملهم في حياة كريمة وجدوا أنفسهم هدفًا لأكثر الأسلحة دموية، في لحظة أظهرت مدى استهتار النظام بدماء السوريين وازدرائه لكل الأعراف الدولية. لم يكن القتل مجرد وسيلة، بل رسالة :**نحن هنا لنمزّق كل من يقف في وجهنا، بالقوة أو بالسم**.

تحدث النظام بعد الحادث مباشرة، في محاولة هزلية لنسج الأكاذيب: "مجموعات مسلحة أطلقت القذيفة!"، رغم أن كل الأدلة كانت تشير إلى ضلوعه المباشر، أو على الأقل صمته المتواطئ. الأمم المتحدة جمعت تقارير، ولاقت انتقادات دولية، لكن كل النداءات لم تُترجم إلى عقاب حقيقي. العالم العربي والدولي وقف على الخطوط، يندد بكلمات باردة، بينما الدم السوري يتساقط في الشوارع، والضحايا يُدفنون خلسة في مقابر جماعية، لتبقى الجريمة بلا محاسبة.

خان العسل لم تكن مجرد مجزرة، بل إعلان بداية مرحلة جديدة في القمع :**مرحلة استخدام الأسلحة المحرمة دوليًا، مرحلة الصمت العالمي الممزوج بالمناورات الدبلوماسية، مرحلة انحدار كل المعايير الإنسانية** .النظام لم يعد يكتفي بالرصاص والقمع التقليدي، بل صار يلجأ إلى أدوات إبادة ممنوعة، ليعلّم السوريين أن كل يوم من حياتهم، وكل نفس يتنفسونه، محل تهديد. في هذه اللحظة، لم تعد الثورة مجرد احتجاج، بل مقاومة حياتية، دفاع عن النفس أمام وحش أعمى، بلا رحمة، بلا وازع.

خان العسل إذًا لم تسقط فقط بالغاز، بل في ذاكرة السوريين، كشاهد صارخ على وحشية النظام وازدواجية المجتمع الدولي، وكمقدمة مأساوية لما سيأتي بعد ذلك في كل المدن السورية: حلب، داريا، حمص، والغوطة، حيث الدماء ستتوالى، والوعود ستظل بلا معنى، والفظائع ستتكرر في ظل صمت عالمي مخادع.

مجزرة الهجوم الكيميائي على الغوطة، 21 آب 2013

في صباح يوم 21 آب 2013، كانت الغوطة الشرقية تتنفس، وربما لا تدري أن هذا التنفس الأخير سيكون الأخير لكثير من سكانها. الصواريخ الحاملة للغاز السام انطلقت بشكل منسق على عدة بلدات: دوما، عربين، سقبا، وحرستا، لتتوزع سحابة قاتلة فوق آلاف المدنيين العزل. لحظة وصول الغاز، بدأ الرعب مباشرة؛ اختناق، تشنجات، فواق ممتد، أجساد تتلوى في الشوارع، أصوات صراخ تمتزج بالدماء، وأطفال يسقطون بلا حراك. لم يكن هناك فرق بين صغير وكبير، ذكر وأنثى، فكل نفس في الغوطة أصبح هدفًا مباشرًا.

المستشفيات الميدانية امتلأت على الفور، طواقمها عاجزة عن التعامل مع سلاح لا يترك فرصة للنجاة. الأكسجين لم يكن متوفرًا، الأدوية مفقودة، والمصابون يتحولون إلى جثث في دقائق. من استطاع النجاة كان عاجزًا عن الكلام، متشبثًا بأهله أو بجسم أحد الأطفال، بينما الرعب يملأ كل زقاق وسطح وساحة.

الضحايا لم يسقطوا برصاصة واحدة أو قذيفة عادية، بل بمزيج من السم والدم واللعنات على العالم الذي وقف متفرجًا. الإعلام الدولي الرسمي أطلق بيانات عاجلة، منددًا، مستنكراً، لكن دون أي تحرك فعلي. النظام، كما اعتاد، اختلق روايات مضللة، زعم أن "المعارك الداخلية" هي السبب، بينما الحقائق كانت واضحة: صواريخ الغاز كانت موجهة، وحصرت المدنيين في منازلهم، ليكونوا أهدافًا سهلة.

الأطفال صرخوا قبل أن يسقطوا، النساء اختنقن بين أحضان أقاربهن، والرجال حاولوا فتح نوافذ المنازل وإشعال الحرائق لإبعاد الغاز، لكن كل محاولة كانت بلا جدوى. الشوارع امتلأت بالجثث التي لم تتحرك، والأرصفة تشبعّت بالدم، وأهل الغوطة الذين نجوا صاروا يشاهدون موت جيرانهم وأصدقائهم أمام أعينهم، في مشهد لا ينسى.

العدد النهائي للضحايا تجاوز 1400 قتيل، معظمهم من المدنيين، بينهم مئات الأطفال، وآلاف المصابين الذين سيظلون يعانون من آثار الغاز مدى حياتهم. المستشفيات الميدانية التي حاولت إنقاذ الأرواح امتلأت بالمصابين وهم يلهثون، والجثث كانت تُجمع خلسة لتجنب انتشار الرعب أكثر بين الناجين.

الهجوم لم يكن مجرد عمل عسكري؛ كان إعلانًا صريحًا من النظام: **لا حدود لما يمكن فعله بالشعب السوري، ولا اعتبار لأي اتفاقيات دولية، ولا رحمة لأي إنسان يعارض إرادتنا**. الغوطة تحولت إلى مختبر للوحشية، حيث التجربة على البشر كانت الهدف، والنتيجة مأساة حقيقية سجلها التاريخ.

بعد المجزرة، أصبح واضحًا أن النظام لم يعد يكتفي بالرصاص أو القمع التقليدي، بل وصل إلى استخدام أسلحة كيميائية لترويض المدن، بينما المجتمع الدولي ظل مشاهدًا، يدين بكلمات جافة، وينسى بعد ساعات، تاركًا السوريين وحدهم في مواجهة الموت. الغوطة لم تعد مجرد ضاحية دمشقية؛ أصبحت رمزًا للرعب، للفظائع، ولخيانة العالم، ومقدمة لما سيحل بكل المدن السورية في الأعوام اللاحقة.

المبادرة الروسية/الأميركية تغيير في مسار الثورة السورية

صيف 2013 كان الدم السوري يكتب فصولًا لا تُمحى من الصفاقة الدولية. غبار السارين لم يزل يعفّن شوارع الغوطة، والهواتف الميدانية كانت تئن بصور الأطفال الميتين، حين وقف العالم الكبير لوهلة وقال بلسان واحد: «خط أحمر». باراك أوباما ردد الكلمات بصرامةٍ تلفزيونية، حذرَ ووعَدَ بردٍ عسكري لو لم تتخلَّ دمشق عن سلاحها الكيميائي. كانت كلماتٌ تبدو كخيط أملٍ ضئيل لأناسٍ لم يبقَ لهم سوى الصرخة.

ثم جاءت موسكو — لا كمنقذةٍ أو وسيطٍ نزيه، بل كقوةٍ تدرك كيف تصيد الفرص في بحر الدم. عرضت على النظام صفقة تبدو «دبلوماسية»: سلِّم مخزونك الكيماوي تحت رقابة دولية، وخذ بالتالي حصان الطوارئ من تحت قدمي الأميركيين. النظام، الذي لم يتردد في قتل المدنيين سابقًا، قبل العرض بلا تفكير؛ كان يعرف أن الزمان هو حليفه، وأن تأجيل الضربة يعني مزيدًا من الدم والوقت لإعادة ترتيب أجهزة القمع.

ما حصل بعدها لم يكن سياسة فقط، بل خيانةٌ مع وقف التنفيذ. أوباما، الذي هدد بالضرب، تحول إلى رجلٍ يتحدث عن «فرصة دبلوماسية» ويؤجل الفعل. لم تكن هذه مجرد عملية حسابية سياسية؛ كانت لحظة اختار فيها رئيس أقوى جيشٍ في العالم أن يضع كلماتٍ على رفّ، ويترك شعبًا يُذبح أمام أعينِ دولٍ كثيرة. أيان يبرر أحدٌ الاختبار أو يشرح الآخر؟ هل كانت المصالح الجيو-سياسية أغلى من دم إنسانٍ واحد؟ الجوابُ جاء صارخًا: نعم.

الاتفاق الروسي-السوري لتحويل الأسلحة الكيميائية إلى «برنامج تخلص» لم يكن سوى قناعٌ لعملية إنقاذٍ سياسية للنظام. موسكو مكتفية، واشنطن مرتبكة، والنظام يبتسم: حصلت على شرعيةٍ مؤقّتة لتقول إنّه يوافق، وحصل على زمنٍ ثمين ليعيد تعبئة ما تبقى من قوّاته، ليعيد ترتيب حساباته الأمنية، ولِيواصل حصار المدن وارتكاب المجازر على الأرض. أما السوريون؟ فدُمّروا على ضفاف تلك الصفقة.

الغضب هنا ليس مجرد كلماتٍ متقطعة؛ إنه وصفٌ لجرمٍ مزدوج: جريمة النظام التي لا تُغتفر، وجريمة الصمت والاختيار الدولي الذي توسط بين وعود لامعة وحقائق دامية. العالم الذي وُلد ليمنع الفظائع اختار أن يماطل، ويرتب مصالحه، ويغضّ الطرف عن آلةٍ قررت أن تُجرّب السم في صدرِ أطفال حيٍّ صغير. هذا ليس تفاوضًا دبلوماسيًا ذكيًا؛ هذا بيعٌ بشرفٍ إنساني، صفقة تُكتب بدماء المدنيين.

وفي النهاية، لا تغفر الذاكرة. الاتفاق لم يقف الدم، لم يَنهِ القمع، ولم يردع المجازر. ما أعقب الصفقة من حصار وتجويع واعتقالات ومزيد من القتل يثبت أن الزمن الذي منحه الاتفاق كان وقتًا لقتلٍ أبطأ وأكثر عقلانية. ومهما حاولوا تلميع الشاشات والبيانات، يبقى العنوان وحيدًا: خيارٌ أميركيٌّ بالتسويف، ورهانٌ روسيٌّ على النفوذ، ونظامٌ استفاد. الشعوب لها ذاكرةٌ طويلة: لا تُمحى هكذا خيانة.

ما أن مضى الصيف الدموي على الغوطة، وبدأت التغطية الإعلامية تروي ما حدث بعبارات دبلوماسية، حتى بدأ النظام يستثمر الوقت الثمين الذي منحته له اتفاقية «تسليم الأسلحة الكيميائية». لم يكن الهدف مطلقًا حماية المدنيين أو تصفية النزاع، بل إعادة ترتيب أدوات القمع، تعزيز الميليشيات المحلية والمستوردة، وتجهيز الأرض لعمليات أبشع.

دخلت القوات النظامية من جديد إلى المدن والريف، مدعومة بالفرقة الرابعة والحرس الجمهوري، مع ميليشيات إيران وحزب الله، لتكرر نمط التدمير المنهجي. المدن التي اعتادت أن تعيش تحت حصار أو إغلاق مؤقت، وجدت نفسها الآن تحت حصار طويل الأمد، يشمل الغذاء والدواء والماء، بينما يحكم القصف يوميًا على المباني والأحياء. كانت الغوطة الشرقية وريف دمشق والشمال والجنوب مختبرات لإعادة إنتاج الخوف، والضغط، والسيطرة المطلقة.

حتى أثناء عمليات التفتيش الدولية على مخزون الأسلحة الكيميائية، كان النظام يواصل نهجه: كل مجزرة، كل اعتقال جماعي، كل قصف مدفعي، كان يسجل ويخطط ويستثمر لتثبيت حكمه، بينما الغرب، بقيادة أوباما، اكتفى بالمراقبة والكلام عن «فرصة دبلوماسية» و«خطوط حمراء»، دون أي فعل حقيقي على الأرض. هذا التواطؤ الدولي منح النظام فسحةً غير محدودة، ليعيد احتلال المدن، ليزرع الرعب، وليكرّس القتل المنظم بطريقة لا تترك مجالًا للمعارضة أو المدنيين سوى الهروب أو الموت.

المفارقة الأكثر مأسوية كانت أن الاتفاقية، التي صُممت لتقليل خطر الأسلحة الكيميائية، لم توقف آلة القتل اليومية التي تحكم بها القوات النظامية وعصاباتها. الحصارات، الغارات، القصف العشوائي، والاعتقالات الجماعية استمرت بلا توقف. السوريون الذين وثقوا أن العالم سيقف إلى جانبهم وجدوا أنفسهم وحدهم، ضحايا لعبة سياسية ضخمة، حيث المصالح تتفوق على الحق، والكلام يحل محل العمل، والوعود تتبدد أمام الرصاص والدبابات.

وهكذا، تحوّل اتفاق صيف 2013 من نصٍّ على الورق إلى آلة زمنية سمحت للنظام السوري بتهديد البلاد بأكملها، واستغلال الغضب الدولي المؤقت لكسب مزيد من السيطرة على الشعب. كان درسًا قاسيًا: في سوريا، لا قيمة للوعود، ولا رحمة للمواطنين، وكل تأجيل دولي هو فرصة للآلة القمعية لتزيد الدماء، وتدرب نفسها على المراحل التالية من المجازر.

تمادي الوحش وكلابه بلغ حدًّا من الجنون لم تعرفه الأرض، حتى تحوّل الفضاء فوق رؤوس الناس إلى حكم إعدامٍ عشوائي. البراميل المتفجرة — تلك القنابل الطائرة التي صمّمها وباركها له أهل السلطة — أصبحت كابوسًا يوميًّا، تسقط من السماء بلا تمييز: على البيوت، على الأسواق، على عرائسٍ تحتفل بعيدٍ، وعلى صفوف الأطفال في الشوارع. لم تعد الحرب قتالًا بين جبهتين، بل عملية صيد جماعي للمدنيين، آلةٌ لا ترحم تفتك بالناس ببطءٍ وجنون، تحوّل الهواء نفسه إلى خطر قاتل.

كل انفجارٍ منها يترك وراءه منظرًا واحدًا: لحمٌ ممزّق، صورُ عائلاتٍ اختفت، منازلٌ صارت ركامًا، وصرخات لا تنتهي. البراميل لم تكن سلاحًا فحسب، بل رسالة مخطوطة بالدم: إما الخضوع أو الموت. والنتيجة أن المدن صارت قبورًا متحركة؛ الناس لم يعودوا يهابون فقط ذراع القمع على الأرض، بل خافوا أن يتنفسوا. هذه سياسة ابتكار الرعب، واستراتيجيا إبادية تُدرّس كيف يُقتل الشعب

ببطءٍ وبلا محاسبة، بينما الذين يساقطون هم فقط بشرٌ لا تعرف لهم ذنبًا سوى أنهم طالبوا بالكرامة.

صناعة داعش بشار الأسد ليس مجرد حاكمٍ قمعي ارتكّب مجازر؛ هو جزء من ماكينةٍ أنتجت بيئةً مثاليةً لانبثاق الوحوش. بالنظر إلى 2014 وما قبلها، يصعب الفصل بين "سياسة قمع" و"مخطط استراتيجي"؛ فالأسد لم يخلق داعش بعصا سحرية، لكنه — عبر جرائمه، تدميره للمجتمع، واستهدافه للمعارضة المعتدلة — قدّم للتنظيم كل ما يحتاجه: أرضًا خاليةً من سلطاتٍ مدنية، مخزونًا بشريًا مخطوفًا من أهل الغضب والانتقام، ووقودًا طائفيًا يسهّل توظيف الحقد باسم الدين.

أسد وحكمُه اختار سلاح المحارق البطيئة: الحصار، البراميل المتفجرة، القصف العشوائي، اعتقالُ أجيالٍ من الشباب بلا محاكمة، وسجنٌ يُطلق من خلاله المتطرفون بعد سنواتٍ من التعذيب — أو يُخرج من السجون منْ صار له قلبٌ قاتل. هكذا حوّل البلاد إلى مزرعةٍ لتغذية المتطرفين. صنّف المعارضة الوطنية كمجرمين ومُتعاونين مع "الإرهاب" بينما ترك القاعدة والدواعش يستفيدون من فراغ السلطة وفسحة الشارع المدمر.

هل تريد اسمًا واحدًا للعملية؟ إنها سياسةُ الإضعاف الممنهج: تدمير المدن ذات النسيج المدني المتماسك (المدن التي كانت أكثر مقاومة للأسد من أن تسقط في فم داعش بسرعة)، وإبقاء الفراغ الأمني في الشمال والشرق حيث تستطيع التنظيمات المتطرفة أن تزرع أقدامها. تلك الخطة لم تكن بحاجة إلى توقيع رسمي أو لقاء سريّ؛ كان يكفي أن يواصل النظام قصفه للمدن، ويفرّقُ المعتدلين ويختطف قادتها، ويترك الطريق سالكًا لمن يحمل السيف والخوف.

ثم تأتي الحسابات الإقليمية: دعمٌ إيراني، غطاءٌ روسي، وصمتٌ دولي متواطئ يفرغ من معناه كل تحذير عن "خط أحمر". في هذا المشهد الدموي، استفادت

داعش من عدم وجود قوة بديلة تحمي المدنيين أو تقرع أبواب النشطاء. النظام، منكفئًا على بقائه، أكثر ما رغب فيه هو صراع يضع المعارضة في زاوية العداء مع "الإرهاب" حتى يعجز الناس عن التفريق بين من يدافع عن الوطن ومن يغرّب نفسه عن الوطن. النتيجة: شرخ مذهبي وفتنة عملاقة مدارها الاعلام ودم الشباب.

الأسد إذًا مشارك — ليس بالوكالة القانونية وإنما بالنتيجة العملية — في صناعة بيئةٍ أفضت إلى تمدد داعش: جيوسياسية إجرامية استخدمت الدم السوري كورقةً في لعبةٍ إقليمية ودولية. هو لم يرسل مقاتلين إلى الرقة وقنديل، لكنه شقّ الطريق أمامهم بصمتٍ مُدمّر: كل حصار؛ كل سجن لا يُسأل عنه؛ كل قصفٌ على المدنيين؛ كانت بمثابة "دعوةٍ مفتوحة" لكلٍّ من يريد أن يملأ الفراغ بالعلم الأسود.

لا أبرئ أحدًا من مسؤوليته: داعش ارتكبت جرائم فظيعة بقرارٍ ونية. لكن لا يمكن لأحدٍ أن يقرأ خارطة الانهيار السوري دون أن يرى اليد التي تَهدرُ نسيجه المدني وتُسهِم في ولادة الفراغ الذي يزدهر فيه الإرهاب. إذا كان هناك مجرمون كبار في هذا المشهد، فالمسؤولية لا تقع فقط على من ارتدى الزي الأسود، بل أيضاً على من زرع الحجر بدل الإنسان، وأشعل الحريق بدل أن يبني حائط أمان لمواطنيه.من يحصد الفوضى لا يكون بالضرورة من أطلق الشرارة الأولى، لكن من يُبقِي النار مشتعلة ويمنع إطفاءها يظل شريكًا فعالًا في جريمة تأكل المجتمع. الأسد اختار النار، فدفع السوريون ثمناً باهظًا — ثمناً لن يُمحى من الذاكرة بسهولة.

حلب — محطات الانهيار(2012–2016)

مقدّمة وجملة حكمية

حلب لم تسقط مرة واحدة بل سُحِقت على مراحل. ما بدأ صراعًا بين شعبٍ يطالب بالكرامة ونظامٍ يريدُ المحافظة على سلطته، تحوّل إلى مذبحة متعددة الوجوه: نظامٌ ينهش المدينة قطرةً قطرة، فصائلٌ متنافرة تستثمر الفراغ، وقوى إقليمية ودولية تضع بصمتها لتبرير أو لتوسيع الدمار. هذه سيرة الحصار، الاقتتال، والتهجير — سردٌ متسلسل يكشف كيف تحوّلت المدينة من مركزٍ حضري نابض إلى ركامٍ يستعصي عليه النسيان.

2012الاندلاع والاقتحام: الشرارة وانقسام المدينة

في 2012 بدأت المواجهات تتحوّل من مواجهات متقطعة إلى سيطرة فعليّة للفصائل على أجزاء واسعة من شرق المدينة. الجيش الحر وفصائل محلية سيطرت على أحياء شرقية كبيرة: الشيخ مقصود، الصالحين، باب النيرب، باب الحديد، بستان القصر، والأشرفية في شرائح متقطعة. النظام ردّ بتكتيك ثاقب: سيطرة على النقاط الحيوية، ضرب خطوط الإمداد، وشنّ حملات اقتحام ليلية مدعومة بآليات ثقيلة. المدينة انقسمت فعليًّا إلى شطرين: شرق يئن ويقاتل، وغرب محصّن تحت حماية النظام والقوات الحليفة.

طبيعة القتال :معارك شوارع، كمائن على المداخل، تفخيخ طرق، استخدام القصف المدفعي ضد أحياء سكنية، وبدء سلسلة من الحصارات المحلية.
أثر على المدنيين :نزوح داخلي كبير، انهيار الخدمات، استهداف البنى التحتية الأساسية (مياه، كهرباء، مشافي).

2013التقطّع والتطوّر التكتيكي: من حرب شوارع إلى حصار مدنوي

العام 2013 شهد تعقيد الساحة: تعدد الفصائل، دخول عناصر أكثر تطرفًا إلى الميدان، واستمرار ارتكاب النظام لممارسات منهجية من الحصار والقصف.
النصرة وجماعات أخرى استفادت من الفراغ في بعض الأحياء، والقتال بات على أكثر من محور. النظام زاد من الاعتماد على القصف الجوي والبراميل المتفجرة التي حولت السماء إلى حكم إعدام عشوائي.

تكتيكات جديدة :البراميل المتفجرة، ضربات جوية مكثفة، استهداف البنية المدنية، إغلاق المعابر وخلق نقاط حصار.
التبعية الإقليمية :بداية تدخلات إيرانية وميلشيات داعمة من حزب الله ومعهم دعم لوجستي لمهمات اقتحامية.
أثر على المدنيين :توسيع دائرة الحصار، انقطاع الإمدادات، تزايد أعداد الجرحى والقتلى، تفكك شبكات الحماية المدنية.

2014الفوضى الاستغلالية ودخول داعش إلى المشهد (التمدد والتنافس)

في 2014 استفاد تنظيم داعش من الفوضى لتوسيع الانتشار في مناطق ريفية حول المدينة والمناطق الواقعة بين حلب والرقة، ما سيعقّد المشهد ويعطي النظام مبررًا جديدًا لقصف "محاربة الإرهاب". التنظيم استغل فراغ السلطة، والعداوات بين فصائل المعارضة ليثبت وجوده ويهدّد خطوط الإمداد.

النتيجة التكتيكية :معارك على محاور إمداد، اشتباكات بين فصائل المعارضة نفسها (منافسات على النفوذ والتمويل)، وظهور جبهة معقدة متعددة الخصوم.
مناورات النظام :ترك داعش ليواجه الفصائل أحيانًا أو مهاجمتها لاحقاً بعد إضعافها، ما مكّن النظام من هزيمة خصم بعد آخر.
أثر على المدنيين :مزيد من الانقضاء على الأحياء، ظهور تهديد مزدوج (قمع

النظام وإرهاب التنظيمات)، نزوح جماعي إلى مناطق أقل تعرضًا، تزايد موجات اللاجئين.

2015التدخّل الروسي: تحوّل ميزان القوى الجوّي والبري

أيلول 2015 كان نقطة فاصلة: التدخل الروسي المباشر غيّر قواعد اللعبة. غارات جوية مكثفة مالت لدعم تقدم النظام، واستُخدمت روسيا كغطاء سياسي ودبلوماسي لإعادة تدوير سياسات الحصار والاقتحام بنجدةٍ جوية. روسيا منحته الغطاء الجوي، إيران زودته بالمقاتلين والميليشيات، وحزب الله شارك في محاور محددة.

نتيجة التكتيك الجديد :قصف جوي مُركّز يدمر أحياءًا بأكملها، تآزر بريّ وجويّ لفتح محاور تقدم بعد تهدئة طرق الإمداد، عمليات اقتحام موسعة تحت ستار "تحرير" أو "قصف مواقع إرهاب."
مفردات الرعب :القصف المركّز على الأحياء السكنية، ضرب المستشفيات والمرافق الطبية، حظر وصول الإغاثة.
أثر على المدنيين :حصار مطوّل وانتشار الأمراض، انهيار الخدمات الصحية، ارتفاع عدد الضحايا المدنيين وموجة نزوح كبرى داخل وخارج سوريا.

2016معركة الحسم والتهجير القسري: اتفاقات الإجلاء والمدينة كجثة

2016شهدت ذروة التدخّل المنظّم: حملات اقتحام واسعة، قطع آخر طرق الإمداد عن أحياء شرق حلب، واتفاقات "إجلاء" فرضت تهجير الآلاف إلى مناطق أخرى كشرط لإنهاء القتال. هكذا انتهى الجزء الشرقي من حلب عمليًا بالتهجير الشامل، ليس بانتصار سياسي نزيه بل باتفاقات قسرية أنتجت قصة تهجير تلو الأخرى.

تكتيكات الحسم :إطباق الحصار، ضرب خطوط الإمداد، قصف مكثف قبل اقتحام بري منسّق، صفقة إجلاء مقابل انسحاب الفصائل وتهجير المدنيين.

النتيجة الإنسانية :تشريد مئات الآلاف، تدمير شبه كامل للبُنى التحتية، اختفاء آلاف الأسماء في سجلات غير مكتملة، توسيع رقعة النزوح باتجاه الشمال والريف والغموض عن مستقبل السكان.

التكتيكات الميدانية البارزة (ملخّص عملي)

- **البراميل المتفجرة** :سلاح رعب جوي رخيص يُسقَط من طائرات هليكوبتر على تجمعات مدنية.
- **القصف الجوّي المكثف** :استنزاف البنية المدنية وإخماد المقاومة عبر تدمير المستشفيات والأسواق.
- **الحصار والتجويع** :إقفال ممرات الإمداد، تحويل المدينة إلى سجن جائع.
- **الهجمات البرية المنسّقة** :تنسيق دبابات، مدفعية، ووحدات اقتحام لإخراج الفصائل بعد إضعافها جويًا.
- **صفقات الإجلاء** :نقل السكان والفصائل مقابل إنهاء القتال؛ آلية فعلت إعادة رسم تركيبة المدن بالقسر والتهجير.

أثر طويل المدى على سكان حلب

- **تهجير شامل** :مئات الآلاف نزحوا أو هُجّروا، مدينة فقدت أجزاء من نسيجها السكاني والاقتصادي.
- **تدمير البنية التحتية** :المدارس والمستشفيات والأسواق أصبحت أنقاضًا — الضرر يستمر عقودًا.

- **أزمة إنسانية مستمرة** :جروح نفسية، أزمات صحية مزمنة، شلل اقتصادي طويل الأمد.
- **إعادة التركيب الديموغرافي والسياسي** :تهجير المعارضة، تضييع ذاكرة الأحياء، وفرض واقع سياسي جديد يخدم النظام وحلفاءه.

حلب لم تُقهر لمجرد أنها خسرت معركة؛ حلب تُركت لتُقتَل بشكل منظّم. ما جرى هو مشروع قمع ممنهج: قصفٌ جوي متواصل، حصارٌ مخطّط، تهجيرٌ قسري، وتحويل المدينة إلى درس لمن قد يطالب بالكرامة. كل صمت دولي، كل تصريح سياسي بارد، كل «هدنة» تمّت بطرقٍ تحمي النظام، كلها أدوات ساعدت على إتمام عملية الإبادة المتدرجة. إن أردنا أن نُسمي الأشياء بمسمياتها: ما جرى في حلب كان نموذجًا لأسلوب تدمير ممنهج لا يرحم المدنيين، بمشاركة فاعلة أو صمت مفضوح من قوى إقليمية ودولية.

روسيا تنقذ الوحش المجنون

جاءت موسكو في 2015 ليس كوسيط رحيم ولا كقاضي يحكم بين الحق والباطل، بل كمُنقذٍ مدجّجٍ بالأسلحة الثقيلة ليعيد تدوير آلة القمع التي كادت أن تنقرض؛ شنّت طائراتها غاراتٍ مكثّفة استخدمت فيها أقوى أدواتها من صواريخ كروز وقنابل موجهة وغارات ليلية أعادت رسم الخريطة الاستراتيجية لصالح بشار الأسد في أيّام، فحولت ميزان القوة الجوي لصالح هذا النظام الذي بلغ من الوحشية ما جعله لا يرحم مدناً بأكملها. التدخّل الروسي لم يكن طوارئ إنسانية ولا عملية لقمع «الإرهاب» بالمفهوم النزيه، بل كان قرارًا سياسيًا وحسابًا جيو-استراتيجيًا بحتًا: إنقاذ حليف يضمن لموسكو موطئ قدم بحريًا في طرطوس، وحفظ ممرّ المصالح مع إيران، وقطع الطريق على أي سيناريو إقليمي يزعزع توازن نفوذها. ما فعلته الطائرات الروسية لم ينعش الدولة بقدر ما أعاد إحياء آلة الانتقام، فالقصف الجوي المُوجَّه بدقة لم يكن له هدف سوى تسهيل الاقتحامات البرية، تفريغ الأحياء من أهلها بالحصار والتجويع ثم فرض «اتفاقات إجلاء»

تقابلها حافلات تهجير تكوي ذاكرة المدن من مقاومتها. وما زاد الغضب عمقًا أن هذا التدخّل جاء بغطاء دبلوماسي، وبخطاباتٍ رسمية عن محاربة «الإرهاب»، فيما الواقع كان تصفيةً ممنهجةً لكل مَن رفع صوته ضد الظلم — استهداف مستشفيات ومخابر طبية ومراكز إيواء ومخازن طعام، ضرب متعمّد للبنية المدنية أدى إلى قتلٍ بطيءٍ مستمر: حصار ثم موت ثم تحقير. على الأرض، ارتدت قوات النظام بغطاء الجو الروسي أشكالًا أكثر شراسة؛ الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري وميليشيات مدعومة من إيران وحزب الله تهاجم ما تبقّى من أحياء، والبراميل المتفجرة تستمر كتعويذة رعب، لكن ما فعله السلاح الروسي هو إعطاء هذه الممارسات قبعةً «شرعية» عسكرية ودبلوماسية، فأضحى القتل منظومة تدار بالشراكة بين سلاحٍ جوي متطور وقوات برية تكرّس سياسة التجويع والتهجير والاعتقال. النتيجة العملية كانت واضحة: فصائل المعارضة المعتدلة أُضعفت أو دُمّرت، الشوارع التي كانت تحتضن احتجاجًا وتحالفات مدنية تفكّكت، والفراغ الذي تسبّب به القمع السوري استُغل بأبشع الطرق من قبل الجماعات المتطرفة، ومع ذلك كانت موسكو تختار محاور القصف وتحدد أولويات الأهداف بما يخدم إعادة إنتاج سلطة الأسد لا إنقاذ المدنيين. وفي المستوى الدولي، بدا أن اللعبة قد تحوّلت إلى عملية تقسيم للدوائر: واشنطن تتردد وتُعيد تقييم التكاليف، وبروكسل تُصدر بيانات، ومجلس الأمن يتخبّط بين مصالح ودبلوماسية، بينما الروس ينقّبون عن نفوذ طويل الأمد عبر قواعد وعقود وسلاح، يتركون آثارهم على واقعٍ بشري محترق. هذا الفعل الروسي — إنقاذ النظام بأسلحته الأعتى — لم يكن تحييدًا للخطر أو حفظًا لاستقرار، بل عملية إعادة إنتاج للعنف، وقرارًا بأن يظل الأسد على رأس دولةٍ دمّرت مدنها، وجعلت من التهجير والفراغ أدوات حكم. لن ينسى التاريخ أن من يساعد طاغيةً مذنبًا ليبقى على الكرسي يشارك في جريمته؛ ولن تقوى أي تهويلات دبلوماسية على محو صورة الطائرات التي أتت لتُطفئ أنفاس المدن وتُرسّخ سجلات الألم التي سيحملها السوريون إلى الأجيال القادمة.

التهجير الى ادلب

بدأ الوحش المجنون وحلفاؤه مرحلة جديدة من الجريمة، مرحلة لم تعد فيها الحاجة إلى الرصاص والبراميل وحدها، بل إلى سلاحٍ أبشع: التهجير القسري. فبعد أن أحرق المدن وقصفها حتى الرماد، قرر أن يفرغها من أهلها كي يزرع فيها موالين ومليشياته الطائفية القادمة من لبنان والعراق وإيران. كانت الغوطة الشرقية المثال الأوضح على هذا النهج، تلك البقعة التي حوصرت لسنوات حتى أكل أهلها الحشائش، ثم أمطرها النظام وروسيا بصواريخ الموت، وعندما خارت قواها من الجوع والقصف، عُقدت "اتفاقات المصالحة" التي لم تكن سوى إعلان استسلام، فخرج الآلاف بحافلات خضراء مهينة نحو إدلب، في مشهدٍ يُلخّص قسوة التاريخ الحديث.

ثم جاء دور حمص، مدينة الثورة الأولى، التي صمدت سنوات وهي تُقصف بلا توقف، حتى لم يبقَ فيها حجر على حجر. وبعد حصار طويل، وتدمير كامل لأحياء حمص القديمة، فُرض على من تبقى من مقاتليها ومدنييها الخروج إلى الشمال، تحت حراسة جنود النظام وابتسامات الروس، لتتحوّل المدينة إلى خرابٍ صامت، بعد أن كانت عاصمة الهتاف ضد الوحش.

وفي درعا، مهد الثورة، حيث انطلقت الشرارة الأولى، أعاد الوحش مسرح الجريمة ذاته: حصار، قصف، تفاوض بالإكراه، ثم تهجير. من رفض الانحناء للعلم الروسي أو الركوع تحت صورة الطاغية، حُشر في حافلات التهجير إلى إدلب، تلك المحافظة التي تحولت إلى مكبٍّ بشري لكل من رفض الخضوع لنظام الأسد.

أما حلب، درّة الشمال، فكانت الكارثة الكبرى. بعد سنوات من الحصار المميت والقصف الروسي الكثيف، تم تفريغ الأحياء الشرقية بالكامل. آلاف العائلات خرجت وهي تحمل ما تبقى من ذكرياتها، تسير بين الدمار تحت مراقبة جنود الاحتلال الروسي والإيراني. كان المشهد مروّعًا: مدينة تُطرد من تاريخها، ومدنيون يُساقون كأنهم فائض بشر في صفقة سياسية قذرة، تباركها الأمم المتحدة بصمتها المريب.

بهذه السياسة الممنهجة، لم يكتفِ الوحش المجنون بالبقاء في الحكم، بل أعاد هندسة الجغرافيا السكانية لسوريا. المدن التي كانت تصدح ضد الاستبداد أصبحت خاوية أو مأهولة بميليشيات غريبة ترفع شعارات مذهبية وتدين بالولاء لإيران. أما إدلب، فقد غدت خزانًا لكل المعارضين والمهجرين، تُقصف كل يوم وكأنها عقوبة جماعية لكل من قال "لا."

إنها ليست مصالحة ولا تسوية كما يزعم الإعلام الروسي والإيراني، بل تطهير طائفي كامل، نفذه الوحش بأوامر الحلفاء وبرضا دولي مشين. كان الهدف واضحًا: سوريا بلا معارضة، بلا صوت، بلا ذاكرة. ومن بقي فيها، بقي تحت سيف الخوف، ومن خرج منها، خرج محمّلًا بجرح لا يندمل. هذا هو إنجاز الأسد الحقيقي: وطنٌ مفرّغٌ من أبنائه، ومليءٌ بالقواعد الأجنبية والميليشيات، يرفرف فوقه علم الخيانة وتحت أنقاضه تختنق آخر أنفاس الثورة.

إدلب. القنبلة الموقوته

.. تلك البقعة التي أرادها الوحش المجنون مزبلة الثورة، فإذا بها تتحول إلى بركانٍ ينتظر لحظة الانفجار، قنبلة حية تنبض في وجه أعتى الطغاة وأقذر عائلة عرفها التاريخ الحديث. من رحم النار خرجت إدلب، من تحت الركام ومن بين أنقاض المدن المدمّرة، لتصبح آخر خطوط الكرامة السورية، وأعظم شاهد على أن هذه الثورة لم تمت ولن تموت ما دام فيها نفسٌ واحد ينبض بالحرية.

منذ الأيام الأولى، كانت إدلب جزءًا من النداء العظيم الذي انطلق من درعا وحمص وحماة وريف دمشق، تصرخ في وجه الوحش: "ارحل!". ردّ عليها بجيشه وشبيحته وطائراته وبراميله المتفجرة، لكنه لم يدرك أن إدلب لا تُقهر، لأنها لم تكن مدينةً عادية، بل كانت فكرةً، وإيمانًا، وعقيدةً راسخة بأن زمن العبيد انتهى وأن الكرامة لا تُقصف.

ومع تمدد المجازر والتهجير، ومع كل مدينةٍ سُويت بالأرض وكل حيٍّ أُفرغ من أهله، كانت القوافل تتجه شمالًا، إلى إدلب. من الغوطة الشرقية التي حوصرت حتى الموت، من درعا التي قدّمت أول الدم، من حمص التي احترقت ولم تنكسر، من حلب التي سقطت على صمت العالم، كانت إدلب تستقبلهم جميعًا. لم تكن مدينةً واحدة بعد الآن، بل وطنًا مصغرًا لسوريا الحرّة. كل حجر فيها يحمل ذكرى بيتٍ مهدوم، وكل طفلٍ فيها هو حفيد شهيدٍ سقط وهو يهتف للحرية.

تحولت إدلب إلى ما يشبه خلايا المقاومة الكبرى، تجمع كل من رفض الركوع، كل من لفظهم النظام خارج مدنه ظنًا أنه أنهى الثورة، فإذا به يجمعهم في بقعة واحدة، أقوى وأصلب وأكثر إصرارًا. هنا صاغت الثورة شكلها الأخير، بعيدًا عن الأوهام السياسية ومؤتمرات الخداع الدولي، وهنا تعرّت الحقيقة كاملة: أن كل ما فعله الوحش المجنون لم يكن سوى تأجيلٍ ليوم الحساب، اليوم الذي ستنفجر فيه إدلب بوجهه وبوجه عائلته العفنة التي لوّثت وجه سوريا لعقود.

روسيا قصفت، وإيران أرسلت ميليشياتها، والنظام صرخ ككلبٍ مذعورٍ يستجدي البقاء، لكن إدلب لم تنحنِ. كل موجة قصفٍ كانت تخلق جيلاً جديدًا من الغضب، وكل برميلٍ سقط على بيتٍ كان يوقظ آلاف الأحرار في البيوت المجاورة. إنها ليست مجرد مدينة محاصرة؛ إنها مصنعٌ للحرية. ومن هنا ستبدأ النهاية، نهاية الوحش الذي ظن أنه حين يهجّر الناس سيُخمد الثورة، فإذا به يصنع بيديه أكبر قنبلة بشرية وثورية على وجه الأرض.

اليوم، إدلب ليست جغرافيا شمالية، بل معركة هوية، معركة بقاءٍ بين أمةٍ تريد الحياة وعائلةٍ مجرمةٍ جعلت من سوريا مزرعةً للدم والحديد. كل مترٍ فيها يحكي عن خيانة العالم وصمت الأمم، ولكن أيضاً عن إصرارٍ لا يُكسر. إدلب هي الترجمة الحقيقية لعبارة "الحرية تولد من الرماد."

منها كتب الفصل الأخير، ومن جبالها ووديانها تحوّل الحلم إلى طوفانٍ قتلع جذور الوحش ومن ربّاه، من طهران إلى موسكو، ومن كل من باع سوريا بثمنٍ بخسٍ من النفط والسياسة. إن إدلب اليوم ليست فقط آخر معاقل الثورة، بل كانت هي ساعة الصفر، القنبلة التي فجّرت جدار الخوف وتحرر الشعب من أقذر عائلة حكمت وطناً بالعذاب.

حين سقطت تلك العائلة، حين سحبت جثة الوحش من عرشه كما تُسحب النجاسة من جسدٍ طاهر، سيُقال في كتب التاريخ: كانت إدلب الشرارة الأخيرة، القنبلة التي فجّرت نظام العبودية، وأنهت عهد آل الوحش إلى الأبد.

تحليل شامل للعصر الأسود

الفصل الأول: التحليل النفسي للأسد الأب والابن – الوحش الذي صنعه الخوف وأورثه الجنون

لم يكن حافظ الأسد مجرد طاغية حكم بالحديد والنار، بل مشروع مرضٍ نفسي كامل، نُسج بعقدٍ من الخوف والانتقام والبارانويا. إنه الرجل الذي دخل الحكم لا ليبني دولة، بل ليبني **خوفًا بحجم الوطن** .عاش في بيئةٍ جبليةٍ مغلقة، رُبّي على الانغلاق الطائفي، وخرج إلى السلطة بعقلٍ لا يرى في الآخر إلا عدوًّا محتملًا. في داخل هذا الرجل لم تسكن فكرة الدولة، بل غريزة السيطرة المطلقة. كان يرى في الشعب خطرًا دائمًا، وفي الجيش تهديدًا، وفي الدين خصمًا يذكّره بما يفتقده من إيمانٍ وشرعية.

حافظ الأسد كان أقرب إلى حالةٍ من **الذهان السلطوي**، نوعٍ من المرض السياسي الذي يجعل صاحبه يؤمن أن خلاص البلاد مرتبط ببقائه، وأن زواله يعني فناء الوطن. لذا، لم يكن يقتل من أجل السلطة فقط، بل ليقنع نفسه أنه ينقذ "الدولة" من أعداء متخيلين. لقد عاش في وهمٍ مستمر بأن الجميع يتآمر عليه، فحوّل البلاد إلى سجنٍ كبيرٍ ليشعر بالأمان.

كانت شخصيته مزيجًا من **الدهاء البارد والقسوة العقائدية** .لم يرفع السلاح بيديه، بل صنع آلةً تقتل بالنيابة عنه. علم ضباطه كيف يقتلون بلا سؤال، وكيف يُعذّبون دون أن يرتجف ضمير. كان يربّي الكلاب الأمنية كما يربّي أحدهم الوحوش المفترسة، ثم يطلقها على المدن. لم يكن يثق بأحد، حتى بأبنائه، لذلك ورّث الخوف أكثر مما ورّث الحكم.

حين جاء **بشار الأسد**، لم يكن الابن امتدادًا للدهاء بقدر ما كان نسخةً أكثر اضطرابًا. حافظ الأب كان مجرمًا بدمٍ بارد، يعرف متى يبطش ومتى يصمت، أما الابن فمريضُ نرجسيةٍ وهوسٍ مرضي بالسلطة، **مراهقٌ سياسيّ في جسد رئيسٍ دمويّ** .بشار لم يرث عقل أبيه، بل عقده وأوهامه. كانت عقدة النقص تسكنه منذ اللحظة الأولى، فكل خطابٍ له كان محاولةً لإقناع نفسه بأنه زعيم، وكل مجزرةٍ كان يرتكبها كانت تعويضًا عن هذا النقص، عن ذلٍّ داخلي لا يُشفى إلا بالدم.

من الناحية النفسية، يمكن القول إن بشار يعاني من **اضطراب الشخصية السادية النرجسية** .فهو لا يكتفي بإخضاع خصومه، بل يستمتع بإذلالهم. لم يكتفِ بقتل السوريين، بل جعل قتلهم عرضًا مسرحيًا يُصوَّر وتُبَثّ ليراها الجميع. أراد أن يقول للعالم: "انظروا كيف أُميت هذا الشعب ولا أحد يوقفني."

إنه ليس زعيمًا، بل **طفلٌ مختلٌّ أُعطي دبابة** .كلّما فقد السيطرة، لجأ إلى القوة المفرطة ليُثبت وجوده. تدمير المدن، قتل الأطفال، استخدام الكيماوي، ليست

قرارات عسكرية، بل نوبات غضبٍ لرجلٍ يعيش انهيارًا نفسيًا مستمرًا. وحين دخلت روسيا وإيران إلى الميدان، لم يكن ذلك بدعوةٍ من رئيسٍ قويّ، بل **استغاثةً من مريضٍ فقد السيطرة على وحشه الداخلي**.

وفي علم النفس السياسي، يُقال إن الطاغية يخلق حوله دائرة من الشبهاء، من أشخاصٍ يشبهونه في العقد والجبن والولع بالدم. وهكذا أحاط بشار نفسه بكلابٍ بشريةٍ تفتقر لأيّ شعورٍ بالذنب: ضباطٍ يتلذذون بالقتل، رجال دينٍ يمسحون الدم بالفتوى، وإعلاميين يصوغون الكذب كأنهم يصوغون نشيدًا وطنياً. هؤلاء لم يكونوا موظفين بل **أدوات لتكريس جنونه الجمعي**.

إنهم يعانون من ما يُعرف بـ"الاستلاب السلطوي" – حيث يتحوّل الإنسان إلى مرآةٍ لجنون الحاكم. يصبح العبد مولعًا بجلاده، يحبه لأنه يمنحه معنى وجوده. لذلك ترى هؤلاء الضباط والمثقفين والإعلاميين يدافعون عن النظام حتى الموت، لأن سقوطه يعني سقوط ذواتهم الفارغة.

في الجانب الديني، يتجلى الانحراف النفسي الأشد: أن يتحول الطاغية إلى إلهٍ صغير، وأن يتحول المحيطون به إلى عبادٍ يقدّسونه. لقد بنى الأسد الأب دينًا سياسيًا، عبادةً اسمها "القائد الخالد"، ثم ورّثها لابنه الذي ظنّ أن الخلود يمكن أن يُصنع بالدبابات. وهكذا تشكلت **عبادة الطغيان**، حيث صارت صورة بشار تُرفع في المساجد، وحيث صار الكذب عقيدة وطنية.

لكن أعظم ما يفضح مرضهم هو خوفهم من الكلمة. كلّ نظامٍ يخاف السلاح، أما الأسد فيخاف الكلمة، لأنها تكشف أنه لا يملك شيئًا حقيقيًا. فالسلاح يُسكت الناس، لكنه لا يمنح شرعية، والكلمة هي التي تُسقط الملوك وإن تكلّم بها طفل.

إن الأسدَين الأب والابن لم يحكما سوريا، بل حكمتهما **عُقدهما النفسية** .الأول عبد الخوف، والثاني عبد الوهم. الأول جعل من الخوف سلاحه، والثاني جعل من

الوهم مملكته. الأول قتل ليبقى، والثاني دمّر ليشعر بأنه وُلد. وهكذا ورث الشعبُ دولةً مريضةً بقدر ما ورث طاغيةً مريضًا.

في النهاية، إن من يحكم بالخوف لا يحكم وطنًا، بل يسكن مقبرةً مفتوحةً اسمها الدولة. ومن يبني سلطته على دماء الناس، لا يملك إلا أن يموت غارقًا فيها.
والأسد – الأب والابن – ليسا إلا شاهدين على أن **الجنون حين يلبس بزّة النظام، يصنع جحيمًا اسمه سوريا.**

الفصل الثاني: التحليل النفسي للكلاب المحيطة بالوحش

ما من طاغيةٍ يعيش طويلاً بلا كلابٍ تحرس عرشه، تلعق دمه، وتبرر جرائمه.
إن هؤلاء الذين التفوا حول آل الأسد ليسوا رجال دولة ولا رجال مبدأ، بل هم بقايا بشرٍ مسلوبي الإرادة، تبرمجوا على لغةٍ واحدة: الطاعة مقابل النجاة. لم يكن الأسد الأب ليحكم نصف قرن لولا أنه اخترع جيلاً من الكلاب البشرية التي فقدت الإحساس بالكرامة، واستبدلت الإيمان بالخوف، والضمير بالراتب، والولاء للوطن بالولاء للمجرم.

من الناحية النفسية، كان هؤلاء يعانون من **متلازمة التبعية للجلاد**؛ وهي حالة مرضية تجعل التابع يشعر بالأمان فقط حين يكون قريبًا من مصدر الرعب. كلما أهانهم الأسد، ازدادوا ولاءً له، وكلما زاد دمهم تلطخًا، ازدادوا افتخارًا بجرائمهم.
هذه ليست أجهزة أمنية، بل طقوس عبادةٍ جماعية تُقام حول إلهٍ اسمه "الخوف."

انظر إليهم واحدًا واحدًا: عسكري يقتل ليُرضي قائده لا ليحمي بلده، شيخٌ يفتري على الله ليُبرر جرائم سيده، إعلامي يزوّر ليعيش، وتاجرٌ يسرق من جياع وطنه ليبني قصراً يطل على المقابر. كلٌّ منهم قتل جزءًا من إنسانيته مقابل رضى الوحش، حتى أصبحوا كائناتٍ مشوهة لا تفهم معنى الشرف ولا تتذكر وجه الله.

لقد أحاط الأسد نفسه بمزيجٍ من النفسيات المريضة: *الساديّ الذي يجد لذته في التعذيب، والجبان الذي يخاف أن يُقتل إن صمت، والانتهازيّ الذي باع روحه للمال، والمنافق الذي يستخدم الدين لتثبيت الطاغية*. وكل هؤلاء كانوا في النهاية انعكاسًا لمرض الأسد نفسه، كأنهم امتدادٌ لروحه المظلمة.

أولئك الذين بنوا سجون تدمر، وفروع المخابرات، وحلقات التعذيب، لم يكونوا وحوشًا بالولادة، بل تحوّلوا إلى وحوشٍ عبر التربية داخل نظامٍ يقتل الرحمة من القلب. فمنذ دخولهم صفوف البعث، يُغسل عقلهم بعبارة "الأسد أو نحرق البلد". وعندما تغيب العقيدة، ويُمسخ الإيمان، يتحول الإنسان إلى أداة.

علم النفس السياسي يصف هذه الحالة بـ"تفكك الضمير الجمعي"، وهي المرحلة التي تتحول فيها الدولة إلى *نظامٍ من الذئاب*، حيث يخاف الجميع من الجميع، ويغدر الجميع بالجميع. فالجندي يخاف من ضابطه، والضابط يخاف من رئيس فرعه، والجميع يخافون من اسم الأسد كأنه إلهٌ يوزع الحياة والموت.

لكن الأخطر أن هؤلاء لم يكتفوا بالقتل، بل **آمنوا بقداسة الجريمة**. اعتبروا القمع واجبًا وطنيًا، والقتل بطولة، والسكوت على الدم حكمة. وهنا نصل إلى الجذر الروحي للسقوط: حين يُلغى الضمير، ويُستبدل الإيمان بالتقديس للجلاد، تصبح الدولة معسكرًا للجريمة لا وطنًا.

إن الكلاب التي أحاطت بالوحش ليست مجرد أدوات تنفيذ، بل شركاء في الجريمة، يحملون وزر الدم، واللعنة الأبدية. وسيذكرهم التاريخ لا كرجال أمن أو ساسة، بل كأرذل من خدموا طاغيةً في تاريخ الأمة الإسلامية.

وفي النهاية، يبقى هؤلاء جميعًا نموذجًا للانحدار الإنساني حين يتحول الخوف إلى إيمان، والطاعة إلى عبادة، والسكوت إلى خيانة. إنهم صورةٌ صادقة لما يحدث حين يُقتل الإيمان بالله، ويُستبدل بإيمانٍ بالوحش.

الفصل الثالث: إخفاقات الأحزاب والكتل السياسية المعارضة للأسد

لقد خذلت الأحزاب السورية ـــ يسارية كانت أم قومية أم إسلامية ـــ الشعب قبل أن يخذلهم الأسد. لم يكن سقوط سوريا تحت نير الحكم الأسدي ستة وستين عامًا محض صدفة، بل ثمرة خطايا تراكمت: أنصاف مواقف، وخوف مزمن من الحقيقة، وتشرذم فكري أضاع جوهر القضية.

منذ استيلاء العصابة البعثية على السلطة، كانت المعارضة تائهة بين الشعارات الفارغة والنزاعات الأيديولوجية. القوميون ناموا على وهم الوحدة، واليساريون ضاعوا بين موسكو ودمشق، والإسلاميون انشغلوا بصراعات داخلية مزّقت جسدهم قبل أن يطلق النظام رصاصة واحدة. بدل أن يتوحدوا على مشروعٍ وطنيّ جامع، راح كل تيارٍ يصنع إلهه السياسي الخاص، حتى بات الوطن نفسه ساحة تجاربٍ لأمراض فكرية مستوردة.

لقد ارتكبت الكتل السياسية خطأها القاتل حين **ظنت أن الأسد يمكن إصلاحه**، وأن النظام يمكن تليينه بالبيانات والمفاوضات. كم من مثقفٍ كتب أن "التدرج هو الحل"، وكم من زعيمٍ معارض ظن أن "الجيش وطنيّ" بينما كان الجيش ذاته يذبح في حماة وحمص والغوطة. لقد أعمى الوهم أعينهم عن حقيقة بسيطة: أن هذا النظام لم يُبنَ ليُصلح، بل ليبقى جاثمًا فوق صدور الناس حتى تُدفن الحرية معهم في التراب.

أما المعارضة في الخارج، فقد تحولت في كثيرٍ من الأحيان إلى مسرح عبثٍ سياسي. مؤتمرات، شعارات، بيانات، وحقائب سفر. الكل يتحدث باسم الثورة، لكن قليلٌ منهم نزل الميدان. كلٌّ يدّعي تمثيل الشعب، بينما الشعب يدفن أبناءه تحت الركام. وهكذا، بدل أن تكون المعارضة صرخة في وجه الطغيان، أصبحت أداة لتجميله في المحافل الدولية.

اليساريون باعوا أنفسهم لإيديولوجيات غربية تتحدث عن العدالة الاجتماعية لكنها تصمت أمام مجازر الكيماوي، والإسلاميون الذين رفعوا شعار "لا إله إلا الله" تنازعوا على المناصب والمغانم قبل أن يكتمل نصرهم، والقوميون الذين ادّعوا العروبة وقفوا عاجزين أمام أبشع احتلالٍ فارسي-روسي للبلاد.

ومن جهة أخرى، ترك **الفقهاء الصادقون** الساحة لوعاظ السلاطين. سكت العلماء الحقّ عن قول الحقّ، بينما تصدّر المشهد مشايخ النظام الذين لبسوا العمائم ليغطّوا بها رؤوس القتلة. هذا الصمت كان خيانة بليدة، بل مشاركة في الجريمة. فقد علمنا الإسلام أن العالم إذا سكت عن الحقّ فهو شيطان أخرس، لكنهم اختاروا أن يكونوا شياطين ناطقة تسبّح بحمد الطاغية.

الخلل الاجتماعي كان أعمق: شعبٌ مُتعب، مسحوق بالبطالة والقهر، يبحث عن الخبز لا عن الكرامة. غابت التربية على الحرية، فصار الناس يخافون من الحائط، ويتعوّدون على الصمت كما يتعوّد السجين على الجدران. وحين انفجرت الثورة، لم يكن الوعي الجمعي قد تحرّر بعد من عقدة الخوف والقدر الزائف.

اقتصاديًا، ساهم الفساد في تدمير الطبقة الوسطى التي كانت تشكل صمام الأمان لأي تغيير سياسي. الأسد دمّرها عمدًا، ليفصل بين الأغنياء الموالين والفقراء المستسلمين، فاختفى من المشهد كل صوتٍ مستقلّ قادر على قيادة الجماهير نحو بديلٍ حقيقي.

وهكذا، اجتمع الخطأ السياسي مع الخلل الاجتماعي والانهيار الاقتصادي، فصارت البلاد فريسةً سهلة لذئبٍ حاكمٍ بالحديد والنار. الأحزاب التي ادّعت المعارضة لم تُعد مشروعًا وطنيًا ولا خطة حكم، بل اكتفت برفض الطاغية دون أن تقدّم بديلاً. فاستغل الوحش ذلك ليقول للعالم: "أنا الاستقرار، وهم الفوضى"، وصدقوه.

لقد كانت معركة سوريا لا ضد الأسد فحسب، بل ضد كلّ منظومةٍ فكريةٍ أنهكت الأمة، من مثقفي العجز إلى فقهاء البلاط إلى السياسيين المرتزقة. وكلّ من سكت عن دمٍ سوريّ واحد كان شريكًا في الجريمة ولو لبس ثوب الوطنية أو الدين.

إنها دروسٌ قاسية في فقه الثورة: من لا يحمل مشروعًا نقيًا يَخدمُ الظالم من حيث لا يدري، ومن لا يتطهر من التبعية الفكرية سيُعيد إنتاج الطغيان بثوبٍ جديد. لهذا بقيت سوريا 66 عامًا تحت الظلام، لا لأن الأسد أقوى من شعبها، بل لأن خصومه أضعف من أن يكونوا أحرارًا.

الفصل السادس: الإخوان المسلمون – التردد الذي أطال عمر الوحش

لو كان للفرص الضائعة لسان، لصرخت باسم الإخوان المسلمين في سوريا. فهؤلاء الذين حملوا شعار "الإسلام هو الحل" لم يدركوا أن الحل يبدأ من داخلهم، من حسم الصراع على الهوية والمنهج والغاية. منذ خمسينيات القرن الماضي، كانت الجماعة كيانًا مضطربًا بين جناحين: جناحٌ دعويّ خائف من المواجهة، وجناحٌ ثوريّ يريد اقتلاع الظلم. وبين هذين، ضاع الموقف، وتاه الاتجاه، وتغلغل الأسد الأب في الشقوق التي تركوها.

في لحظةٍ تاريخيةٍ كان فيها البلد يغلي بالانقلابات، انشغل الإخوان في صراعٍ داخلي حول من يتصدر الخطاب، ومن يملك الشرعية في التوجيه، وحول فقه الدعوة لا فقه الثورة. بينما كان الضباط البعثيون ينقضّون على الدولة، كان الإخوان يعقدون المؤتمرات في المساجد والبيوت لمناقشة "العمل التدريجي" و"التربية قبل المواجهة"، كأنما ينتظرون طاغيةً ناضجًا ليواجهوه وهم متفرّغون.

حافظ الأسد فهمهم أكثر مما فهموا أنفسهم، فاستغل ترددهم كما يستغل الصياد بطء فريسته. ترك لهم المجال ليحشدوا خطباءهم في المساجد، ثم انقضّ عليهم بعد أن

كشف كل رأسٍ وكل هيكلٍ تنظيمي. كانت الجماعة قد انقسمت بالفعل بين من يرى السلاح واجبًا بعد مجازر السبعينات، ومن يرى أن الوقت غير مناسب. وهكذا أصبح النظام يواجه خصمًا ممزقًا يصرخ أكثر مما يقاتل.

ولم تكن مشكلة الإخوان في ضعف القوة فقط، بل في **عمى الرؤية السياسية** .
ظنوا أن خطابهم الأخلاقي وحده يكفي لإسقاط منظومةٍ شيطانيةٍ قامت على الدم والحديد، ولم يفهموا أن النظام لا يفهم لغة الدعوة بل لغة القوة. وبينما كانت دماء حماة عام 1982 تصرخ في الجدران، انشغلت القيادة في المنفى بالبيانات، وبالجدل حول من خان ومن أطاع، حتى صاروا مثالًا مأساويًا على الحركة التي تُهزم بالداخل قبل أن تُهزم في الميدان.

لم يكن الأسد بحاجةٍ إلى جيشٍ ضخم لهزيمتهم، بل تركهم يهزمون أنفسهم. كل جناحٍ في الجماعة كان يرى الآخر سبب الفشل، وكل زعيمٍ أراد أن يكون "الناطق باسم الضمير"، حتى غرق الضمير نفسه في التفاصيل. وهكذا مات المشروع الإسلامي في سوريا قبل أن يُولد، لأن من حملوه لم يعرفوا كيف يُطعمونه من شجاعة الفعل.

وعندما انفجرت ثورة 2011، عادت الجماعة إلى المشهد بعد غيابٍ طويل، لكنها عادت بالذهنية ذاتها: خوفٌ من الحسم، وازدواجية في الخطاب، وانقسام بين من يريد قيادة الثورة ومن يريد احتواءها. تركوا الميدان للمقاتلين الشباب الذين لم يعرفوا التنظيم، بينما اكتفوا هم بالمؤتمرات الخارجية والبيانات المترددة.
والنتيجة؟ استغل النظام هذا التشتت، ومرّر عبره أخطر ما فعله: تحويل الثورة إلى حروبٍ داخليةٍ بين فصائل، بينما كان الأسد يجلس على كرسيه يبتسم لمشهد خصومه وهم يتنازعون الراية ذاتها.

من منظورٍ إسلامي، كان التردد جريمة. لأن **الحق حين لا يُدافع عنه بقوةٍ يصبح ضعفًا يُبارك الباطل** .الإخوان لم يقدّموا مشروعًا يُوحّد الأمة، بل مشروعًا يُخاطب نفسه. لم يربّوا رجالًا على الفعل بقدر ما ربّوا أتباعًا على الطاعة. فحين جاءت ساعة القرار، لم يجدوا من يتقدم.

النظام استفاد من أخطائهم حتى النخاع. تركهم يعيشون في منفى طويل يستهلكهم في الكلام والرموز، بينما زرع في الداخل "إسلامًا بديلًا": شيوخ السلطة، وعلماء الفتوى بالدم، وأئمة يسبّحون باسم القائد. ومع كل جولة، كان الإخوان يظنون أن النظام سينهار بفعل داخلي، ولم يدركوا أن الأسد لم يُبقِ في البلاد شيئًا يمكن أن ينهار؛ لا جيش وطني، ولا مؤسسات، بل أدوات في يده.

من الناحية السياسية، كان على الإخوان أن يفهموا أن السلطة لا تُنتزع بالخطابة بل بالتحالف والذكاء والتوقيت. ولكنهم لم يتقنوا إلا الخطاب الأخلاقي الذي لا يصمد أمام براميل الأسد. أما اجتماعيًا، فقد فشلوا في التواصل مع الطبقات الشعبية التي أنهكها الفقر والخوف، لأنهم تحدثوا بلغة النخبة، لا بلغة الجوعى.

وهكذا تحوّلوا من حركةٍ كان يُمكن أن تُرعب الطاغية، إلى شاهدٍ على مجده الدموي. ولو أنهم حسموا أمرهم منذ السبعينات، لما بقي حافظ الأسد عامًا في الحكم. لكن التردد جعلهم شركاء في الزمن الأسود الذي أعقبهم، دون أن يقصدوا.

لقد خذل الإخوان الشعب السوري مرتين: مرةً حين تراجعوا أمام المذبحة، ومرةً حين عادوا إلى الثورة بوجهٍ سياسيٍّ لا يملك السلاح ولا الشجاعة. كانت سوريا بحاجةٍ إلى جيلٍ يقاتل بعقيدة، لا إلى جماعةٍ تنتظر إذنًا من مكتبٍ خارجي.

إن أخطر ما فعله الإخوان هو أنهم **حوّلوا الإسلام إلى شعارٍ بلا سيف، وإلى صوتٍ بلا فعل** .أما الأسد، فقد فهم الدرس جيدًا: كل ترددٍ عندهم هو عمرٌ إضافيّ لحكمه. فتركهم يتنازعون الطريق إلى الجنة، بينما هو أحكم قبضته على الأرض.

نفاق رجال الدين الذين باعوا الله للطاغية

كان نفاق رجال الدين الذين التفوا حول الأسد أشد فتكاً من دباباته، وأخطر على وعي الأمة من صواريخه وبراميله. هؤلاء الذين ارتدوا عباءة الدين ليغطّوا بها وحشية نظام لا يعرف لله حرمة ولا لعباده كرامة، كانوا الشركاء الحقيقيين في الجريمة. فمن على منابر الله علت أصواتهم تمجّد السفّاح، ومن بين آيات القرآن التي أُنزلت لتحرير الإنسان، نسجوا مواعظ الطاعة العمياء للطاغية، حتى صاروا عبيد الكرسي باسم الإسلام.

لقد خانوا الدين قبل أن يخونوا الوطن، خانوا ربّهم حين جعلوا من شريعة الله أداة تبرّر الذبح، ومن سنّة رسوله سبيلاً لتسكين الناس، ومن الفقه جسراً يمرّ عليه الشيطان. كانوا يقولون للظالم "سيد الوطن"، وللثائر "خارجٌ على وليّ الأمر"، وللدم المسفوك "ضرورة لحفظ الأمن". أيّ دين هذا الذي يحوّل العالم إلى جنديّ في بلاط الجزار؟ وأيّ قرآن هذا الذي يبيح قتل الأطفال لأنّهم "فتنة"؟

كانوا يعرفون الحقيقة ويكتمونها، يرون السجون تبتلع العلماء الصادقين، ويرون المساجد تُقصف، ويرون الشرفاء يُساقون إلى المقاصل، ومع ذلك يبتسمون في وجه السفاح ويُلقون الخطب في حضرته. بعضهم كان يرفع يديه يدعو للأسد بالنصر من فوق منابر بُنيت بمال الحرام، بينما كانت صرخات المعتقلين تصعد من الأقبية إلى السماء تستنجد برب العرش. تلك اللحظة كانت أشنع خيانةٍ عرفها التاريخ السوري، خيانة العقيدة وخيانة الأمة معًا.

هؤلاء المنافقون ليسوا مجرد علماء سوء، بل هم بنّاؤو الأصنام الجديدة، الذين جعلوا من الطاغية "ظل الله في الأرض"، ومن الدماء قربانًا لـ"أمن الوطن".
لبسوا العمائم ليخفوا رؤوسهم الخانعة، وتدثّروا بحديث "الصبر على الجور" ليغسلوا أيديهم من دماء الأبرياء. لقد ورثوا عن أحبار بني إسرائيل تجارتهم بالدين، وأتقنوا الكذب باسم السماء حتى صار الناس يخلطون بين قولهم والوحي.

ولم يكن فسادهم مقتصرًا على الموقف السياسي، بل تجاوز إلى بنية المجتمع نفسه. فقد عطّلوا روح المقاومة في النفوس، وأشاعوا ثقافة الاستسلام والتواكل، وجعلوا من الدين وسيلة لتخدير الناس لا لتحريرهم. كانوا يقولون "اصبروا على البلاء" وهم شركاء في صناعته، ويحدّثون الناس عن الصبر على الجوع بينما موائدهم عامرة بما سرقه النظام من أموال الفقراء. صاروا الوجه الديني للفساد، واللسان الشرعي للوحش.

ومن العار أن يقال فيهم علماء، وهم لم يكونوا سوى خدمٍ في بلاط الجريمة. لبسوا العمائم كما يلبس المهرّجون أقنعتهم، وتلوّنوا كما يتلوّن الأفعى بين رائحة المال ومجد السلطة. خانوا المسجد والقرآن والأمة، وأشعلوا البخور تحت أقدام السفّاح بينما كانت أرواح الشهداء تصعد إلى ربّها تشكو ظلمهم جميعاً.

لقد طمسوا الفطرة، وبدّلوا معاني الإيمان، حتى صارت كلمة "العالم" في زمنهم تُقال لكلّ بوقٍ يسبّح بحمد الطاغية. أما العلماء الصادقون فإما في السجون أو المنافي أو تحت التراب. وهكذا، حين يصمت الصادقون ويتكلّم المنافقون، يتحوّل الدين من منارةٍ للهداية إلى قيدٍ في يد المستبد، وهذا ما فعله أولئك الذين خانوا الله مرتين: مرة حين سكتوا، ومرة حين تكلموا بما يُرضي الوحش.

هؤلاء ليسوا مجرد عملاء، بل هم من حطموا الضمير الجمعي للأمة، وشرعنوا الجريمة بآيات الله، حتى صارت الأمة لا تميّز بين منبرٍ للحق ومنبرٍ للشيطان. ولكن الله لا ينسى، والتاريخ لا يرحم، وسيأتي يوم تُكشَف فيه الأقنعة وتُرمى عمائم النفاق تحت أقدام المظلومين، وسيسألهم الله *بأي وجهٍ كنتم تبررون القتل باسمي؟ وبأي فمٍ كنتم تذكرون اسمي وأنتم تسجدون للطاغية؟*

ذلك اليوم سيكون يوم الدين، لا كما وعظوا الناس، بل كما وعد الله المظلومين، يوم يُفضَح فيه كل من جعل من الدين سلعةً في سوق الطغيان، وكل من لبس ثوب العالم وخرج من الدين بلا حياء ولا ضمير.

الخاتمة

سوريا التي كانت تئن تحت أقدام الوحش عقودًا، نهضت من تحت الركام، ومسحت دمها بيدها، وقالت للعالم كله: انتهى زمنكم، انتهى حكم الحديد والنار، انتهى زمن الأكاذيب التي كانت تُلبس وجوه الجزارين ثياب الأنبياء. في هذا الفصل الأخير، لم يعد هناك سوى مشهد واحد: نهاية الوحش المجنون وكلابه، وانكسار الطغيان أمام صبر شعبٍ لم يعرف الهزيمة رغم كل الجراح.

لقد امتد الليل طويلاً، حتى حسبه الناس أبدياً. نصف قرن من الخوف، من تكميم الأفواه، من الدوس على الكرامة باسم الوطن. لكن كل ليلٍ له فجر، وكل طاغيةٍ له لحظة سقوط. كانت بداية النهاية حين فقد الوحش بوصلته، وأصبح كالثور الهائج في ساحة التاريخ، يضرب يميناً ويساراً بلا وعي. فقد ثقته، فقد جيشه، فقد حتى أكاذيبه القديمة.

هرب الوحش من قصره كما يهرب اللص من بيتٍ سرقه. تهاوت جدران الرعب التي بناها حول نفسه، وتخلّى عنه من كانوا يلعقون حذاءه بالأمس، يهرعون إلى السفارات يبحثون عن ملجأ، بعد أن خلعهم الشعب من قلوبه إلى الأبد. مشهد الهروب كان خلاصة كل ما فعله: فرارٌ من الحقيقة، ومن العدالة، ومن لعنة الأمهات اللواتي انتظرن أبناءهنّ في المعتقلات ولم يعودوا.

أما كلابه، أولئك الذين باعوا ضمائرهم بثمنٍ بخس، فمصيرهم لم يكن مختلفًا. تفرّقوا كالغبار في الريح، بعضهم قُتل بيد من كان يخدمهم، وبعضهم عاش لاجئاً في مدنٍ لا يعرفها، يتلفّت في الشوارع خوفاً من وجهٍ يعرفه من ماضيه. كل من

لطّخ يده بدمٍ، صار يحمله كوصمةٍ لا تزول، وكل من صمت عن الجريمة صار شريكاً في الفعل.

سقطت الدولة التي كانت تُدار بالأجهزة الأمنية، سقطت دولة التقارير والاعترافات، دولة الحذاء العسكري الذي كان يزن أكثر من حياة الإنسان. لم تسقط بنيران الخارج، بل بنيران الداخل، بسقوط الخوف في قلوب السوريين. يوم قرر الناس أن يصمدوا، انتهى كل شيء. لم يعد الرصاص يخيفهم، ولا الطائرات، ولا البراميل. صار الموت أهون من الذل، والكرامة أثمن من الحياة.

أمّا الذين تواطؤوا من الخارج، فالتاريخ لن يرحمهم أيضاً. أوباما الذي اختار الصمت باسم الدبلوماسية، بوتين الذي جاء بالحديد والنار لإنقاذ الوحش، إيران التي أرسلت ميليشياتها لتغرق سوريا في الدم، كلّهم اشتركوا في الجريمة الكبرى، وكلّهم سيُذكرون في صفحات التاريخ السوداء إلى جوار الأسد. لم تكن حربًا ضد نظام، بل حربًا ضد أمةٍ أرادت أن تنهض، فتكالبت عليها كلاب الأرض.

وفي النهاية، كانت إدلب هي آخر الشاهدين، آخر البراكين التي تفجّرت في وجه الطغيان. هناك حيث التجأ المهجّرون من حلب والغوطة ودرعا وحمص، ارتفع صوت الحرية من جديد، ليقول: نحن هنا، لم ننكسر، لم ننتهِ. في إدلب تجمّعت أرواح الشهداء، وصارت الأرض بركاناً يُنبئ أن سقوط الوحش لم يكن نهاية الحكاية، بل بدايتها الحقيقية.

حين فرّ الوحش المجنون مع زمرة الكلاب، لم يأخذ معه سوى لعنةٍ تلاحقه إلى الأبد. ترك وراءه بلدًا محروقًا، وذاكرةً مشتعلةً لن تنطفئ. ترك أطفالاً يتامى، ونساءً أرامل، وبيوتاً خاوية. لكنه لم ينتصر. لأن الانتصار لا يُقاس بما تدمّر، بل بما بقي واقفًا. وسوريا، رغم كل شيء، بقيت واقفة.

لقد انتهى عصر الخوف، وانكشفت الحقيقة. لم يكن الأسد سوى دميةٍ للخراب، وكلابه سوى شهود زورٍ على زمنٍ قذرٍ لا مكان له بعد اليوم. اليوم بدأت صفحة جديدة تُكتب بدمٍ طاهرٍ لا يعرف الخيانة. صفحةٌ عنوانها: لن يُحكم هذا الشعب بالحديد بعد الآن، ولن يُكمّم صوته إلا بالموت، ولن يعود الوحش ولو من جهنّم.

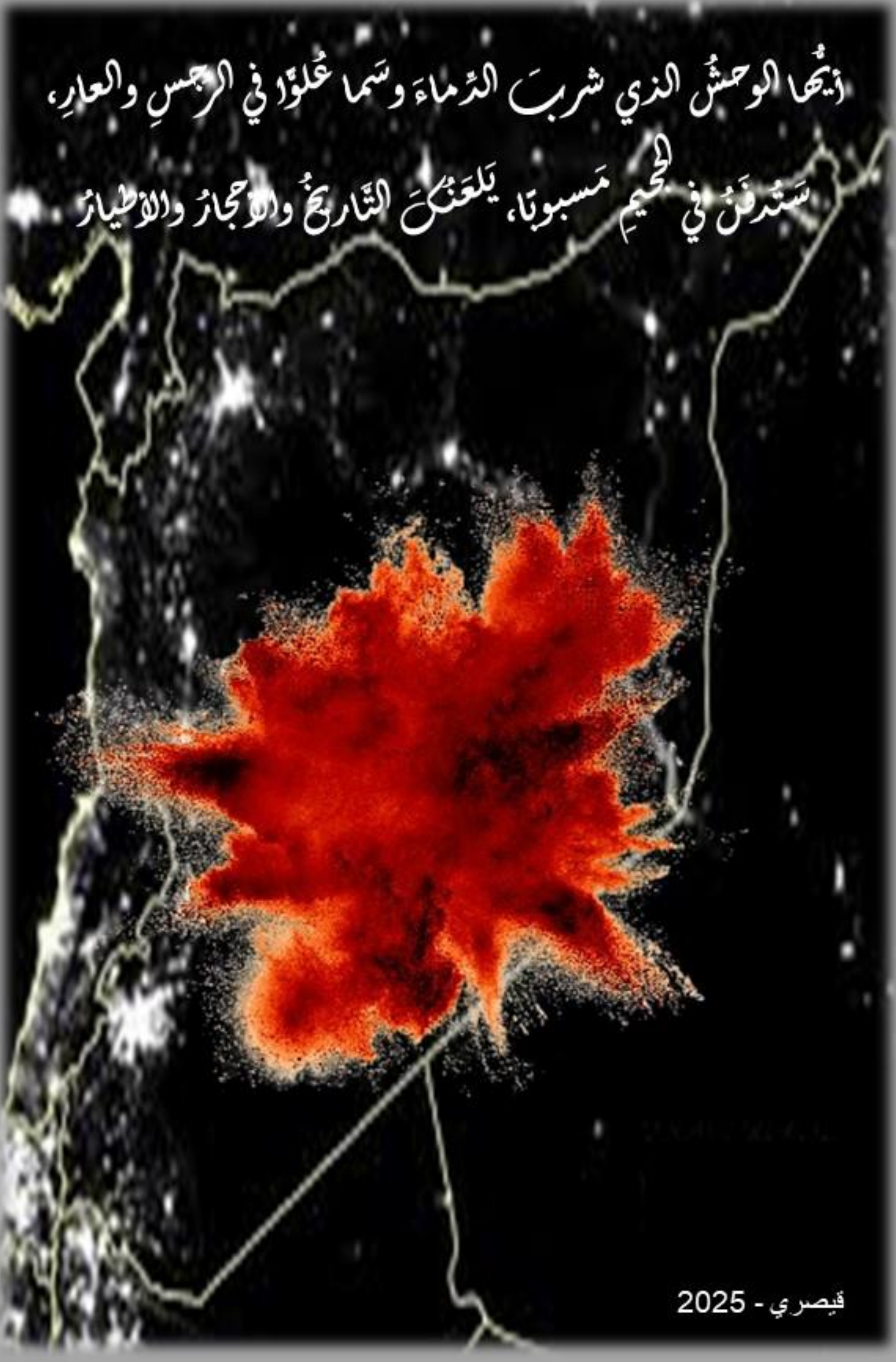
لقد انتهى العصر الأسود، وانتهى كل من ظن أنه خالد في قصره أو محصنٌ بجيشه. والشعب الذي خرج أول مرة في 2011 لم يعد كما كان. خرج من النار أقوى، من الألم أصلب، ومن الخيانة أوعى.

وهكذا، تُغلق هذه الحكاية كما بدأت: من الشارع، من الهتاف، من صوتٍ واحد قال :**حرية.**

لكن هذه المرة لا ليبدأ الطريق، بل ليعلن النهاية. نهاية الوحش، ونهاية الكلاب، وبداية وطنٍ يولد من رماده، حرًّا، أبيًّا، لا يخاف إلا الله.

الفهرس

الجزء الثاني


أيُّها الوحشُ الذي شربَ الدِّماءَ وسَما عُلوّاً في الرِّجسِ والعارِ،
سَتُدفَنُ في الجحيمِ مَسبوبًا، يَلعَنُكَ التَّاريخُ والأحجارُ والأطيارُ
فيصري - 2025